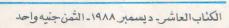


ديناجلال



بصدرشه رياعن مؤسسة الأهرام

شستميرة الرافعي

🗆 رئيــس التحـــــرير

اهداءات ۲۰۰۲

□ الأخراج الفنسى والغسلاف

أ/حسين كامل السيد بك فهمي الاسكندرية

نسائزة نمبس

الاشتر اكات الصنوية

جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها - الأردن ٥,٥ دينارا - الكويت ٤ دينارات -السعودية ٤٥ ريالا - البحرين ٧ دينارات - قطر ٦٥ ريالا - الامارات العربية ٥٥ در هما _ سلطنة عمان ٧ ريالات _ صنعاء ١٠٨ ريالات _ عدن ٤٠ دو لارا _ تونس ١١ دينارا ـ المغرب ١٦٢ درهما ـ مقديشيو ١٦٢٠ تبلنا ـ القدس أو الضيفة وغيزة ١٠٠ دولارا ـ لندن ١٤ جنيها استرلينيا ـ نيـويورك ٢٠ دولارا ـ أو مـايعادله بـالدولار الأمريكي

> ترسل الاشتراكات بشبك او حوالة بريدية باسم مؤسسة الاهرام العنوان: مؤسسة الاهرام القاهرة شارع الجلاء

- 🗆 تليفون ٠٠٠٥٥٠٠ ٢٢٥٥١٦ 🗆
- 🗆 تلکس ۲۰۱۸۵ اهرام بوان .



المعونة الأمسريكية لمن مصر أم أمريكا ! ؟

نحرص دائما ومن خلال « كتاب الاقتصادى » على تغطية كافة المجالات والقضايا الاقتصادية الهامة و في هذا الشهر نتعرض لقضية ذات اهمية خاصة هي المعونة الامريكية واهميتها هذه تسرجع مسن ناحية الى تأثيرها الفعال والواضح في الاقتصاد القومي ومن نساحية اخرى ترجع الى الجدل الذي تثيره حولها عن تقييم دورها في عمليسات التنمية .

وكتاب هذا الشهر يتناول بموضوعية عملية هذا الموضوع بكافة جوانبه وقد قامت باعداد هذه الدراسة الباحثة دينا جــلال وكانــت رسالة الماجسيتر التي قدمت بها الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية باشراف الدكتور محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بالكلية

وقد سبق لنا نشر اجزاء من هذه السدراسة في سسلسلة مقسالات في الإهرام الاقتصادي خلال الفترة من ٥٨/٦/١٠ الى ١٩٨٧/١١ . وتتناول الباحثة في هذه الدراسة القيمة تدفقات المعونة الامريكية

ومصور خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ والمعاير السياسية والاقتصادية والاحتماعية لبرنامج المعونة الامريكية بمصر .

وَّمن القَصْنَاتِ اللَّهَامَةُ التَّي تَناوُلُتُها هِـذَا الْـدراسَةُ الشَّرُوط المقيِّدة الوارده باتفاقيات المعونة الإمريكية

. وجاء الفصل الاخير من الدراسة ليقدم الآثار والنتائج المترتبة على مرنامج المعونة الامريكية

وقد قامت شهيرة السرافعي ــ المحسورة بالمجلة ــ بالاعداد التحريري للمادة

ونرجو ان نكون بذلك قد وفقنا في طرح قضية مسن اهم قضايانا الاقتصادية والتي اهميتها كانت تفتقر اليها المكتبة الاقتصادية

رنيس التحرير

شهد المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينيات ـ وهي الفترة التي تهيأ فيها المناخ الاقتصادى في مصر لعودة تدفق المعونة الإمريكية بعد انقطاعها عام ١٩٦٧ ـ مجموعة من التحولات الجذرية في البنيان الاقتصادى والاجتماعي والسياسي المصرى . وقد انسمت تلك الفترة رغم قصرها النسبي بتتابع وتشابك احداثها وسرعة انعكاس نتائجها ، والتأثير العميق لتلك النتائج على الواقع المصرى ، فقد تزامنت عودة المعونة الامريكية مع التهاج مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي من ناحية ، ومع تحول الاقتصاد المصرى من « إقتصاد حرب » الى « إقتصاد سلم » لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا محوريا فيه من ناحية ثانية ، ومع تزايد حاجات مصر الملحة الى تأمين الحصول على السلع الاسلام على السلع الاسرات حدة بالارجة الأولى من ناحية ثانية .

وقد إرتات الباحثة اهمية القيام بدراسة تحليلية مفصلة عن المعونة الأمريكية لمصر خلال تلك الفترة ، في الوقت الذي كثرت فيه الدراسات ذات الطابع الجزئي والتي تناولت المعونة الامريكية لمصر من زوايا وجزئيات مختلفة _ مرتكزة في احيان كثيرة على إسقاطات الديولوجية _وذلك بهدف محاولة إلقاء الضوء على تأثير تلك المعونة على الاقتصاد المصرى إيجابا أو سلبا

وإذا ما بات مستقرا أن المعونات الثنائية بين الدول لا تخضع وللدوافع إنسانية منزهة عن الاغراض السياسية ، حيث تخضع و الفضل الأحوال – لمبدأ تبادل المصالح والمنافع المشتركة بين كلا الدولتين (المائحة للمعونة والمتلقية لها) ، وإذا كان التوافق بين الاهداف الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الامريكية والمعايير المائة الامريكية في الولايات المتحدة الامريكية في السياسة العامة الامريكية في الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصدد – الاتساق والتخامل – كما تؤكد الكتابات الامريكية في هذا الصدد – فهل هناك – في المقابل – نظام اقتصادى متكامل الاركان في مصر ، معد سلفا بشكل يسمح بتحديد القنوات الاقتصادية التي يمكن تسلكها وتستوعب فيها بكفاءة لخدمة الاهريكية بشكل خاص أن من قبل صانعي السياسات العامة في مصر ؟ ...

وقد سعت الدراسة من خلال فصولها المختلفة الى الاجابة بصورة أساسية عن التساؤلات التالية .

ـ هل يمكن تحديد مدى للتقابل في الأهداف والمصالح يتلاقى عنده طرفا المعونة مصر والولايات المتحدة الامريكية .. ام ان ميزان المنافع الاقتصادية الناجم عن علاقة التعاون الثنائية تلك قد مال لصالح طرف على حساب الاخر ؟

ما هى المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحكم توجيه المعونة الامريكية لمصر، وتخصيصها داخل القطاعات والانشطة والمناطق الجغرافية المختلفة في مصر؟ ما في اي مدى تتسق الاهداف السياسية والاقتصادية قصيرة الاجل وطويلة الاجل للمعونة الامريكية مع الاهداف المتنموية طويلة الاجل لمصر؟

- هل تشكل تلك المعونة مجرد مساهمة اقتصادية عارضة من منظور سياسى بالدرجة الاولى ام تشكل مساهمة ايجابية تتسق مع مكونات الخطة الاقتصادية والاجتماعية المصر؟ - الى أى مدى ساهمت تلك المعونة في تحسين أوضاع العمالة، وفي دعم العلاقات التشابكية بين القطاعات، وما علاقتها باعتبارات العدالة الاجتماعية وقضايا توزيع الدخل؛

- الى أى مدى تتلاءم الشروط المالية لاتفاقيات المعونة الامريكية مع اعباء خدمة الدين

- الى اى مدى تتلاءم الشروط غير المالية لاتفاقيات المعونة الامريكية مع علاقات الانتاج والتوزيع والغنون الانتاجية الملائمة والقابلة للتطويع ، ومع شروط التبادل الدولى - ما هي الاثار الاقتصادية والاجتماعية للشروط « المقيدة » لتلك المعونة ؟

ما هي أساليب تناول السلطات المصرية الثلاث (التشريعية ما التنفيذية ما القضائية) لاتفاقيات المعونة

الامريكية ؟

وقد اقتصر مجال البحث على دراسة المعونة الاقتصادية الإمريكية دون المعونة العسكرية، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ -

١٩٨٣ ، وهي الفترة التي شهدت بدايتها عودة العلاقات السياسية الرسمية بين مصر والولايات المتحدة ووضع مجريات التعاون الاقتصادي بين البلدين موضع التنفيذ ، كما شهدت تلك الفترة تبنى سياسة الإنفتاح الاقتصادي ، ونمو مصادر الدخل الربعية (تحويلات العاملين في الخارج _ ايرادات القناة _ عائد البترول _ عائد السياحة) بالإضافة الى ما صلحب ذلك من توغل في سياسة الاقتراض الخارجي ، كما تزامن تدفق المعونة الامريكية في انتهاج سياسة السلام والصلح مع اسرائيل كأهم الاحداث السياسية لتلك القترة . بالإضافة الى ذلك ، فقد شهدت نهاية تلك الفترة مشكلة سداد الديون التي طفت على سطح الواقع الاقتصادي والسياسي المصرى وانتهاء فترة السماح للديون العسكرية الامريكية وفى ظل الصعوبات العلمية والعملية التي واجهتها الباحثة والتي تمثلت في كثرة البيانات ذات الطابع الجزِّئي (سواء المنشور منها في شكل اخبار صحفية شبه يومية ، أو في شكل كتابات جاء اغلبها في اطار متحيز يعبر عن توجه ايديولوجي محدد) ، وفي صعوبة الاطلاع على تقارير الاجهزة الرقابية المصرية المرتبطة بموضوع الدراسة ، وصعوبة التردد على مكتبة الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية في مصر، وفي اقتصار التقارير الصادرة عن الوزارات المصرية والجهاث المعنية بتنفيذ اتفاقيات المعونة الامريكية (والتي توافرت للبلحثة امكانية الاطلاع عليها (على

الصعوبات الى:

الاعتماد بصفة اساسية على الوثائق والمستندات التي تغطى موضوع الدراسة ومن أهمها دراسة وتحليل مضابط جلسات مجلس الشعب المصرى التي تناولت مناقشات اعضاء المجلس لكافة اتفاقيات المعونة الامريكية التي عرضت على مجلس الشعب خلال فترة الدراسة، مع مسح شامل للشروط الواردة بتلك الاتفاقيات، بالاضافة الى الاستناد على بعض مناقشات لجان الكونجرس الامريكي التي تعرضت لموضوع الدراسة.

الجوانب المُالية والاداريَّة المتعلقة بمتابعة التنفيذُ دونَ جَوَّانبُّ الجدوى الاقتصادية، لجأت البلحثة في سبيل التغلب على تلك

دراسة الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة في اطار الاعتماد على المراجع الاجنبية التي أمكن اتاحتها جنبا الى جنب مع المراجع العربية، بالاضافة الى الكتب الاجنبية المترجمة الى العربية ، والاوراق المقدمة في المؤتمرات والندوات العلمية والنشرات الرسمية والتقارير ، والدوريات العربية والاجنبية ، والكتب غير الدورية .

" الاعتماد على الزَيْارات الميدانية لبعض مواقع المشروعات المولة بمعونة امريكية ومقابلة القائمين على تنفيذها من المصريين والامريكيين .

وقد تبنت الدراسة بشكل اساسى التحليل الامبيرقى مع عدد من المناهج والادوات المنهجية التى استعانت بها الباحثة واهمها المسح ، دراسة الحالة ، تخليل المضمون والمنهج التاريخى . وتأكيدا لحياد الدراسة وعلميتها ، استندت الباحثة في تقييم دور واثار المعونة الامريكية على الاقتصاد المصرى الى عدة مرتخزات تتمثل في تحليل المنطق الداخلي الذي يحكم المعونة

الأمريكية من منظور مانحها من ناحية ، وتحليل ادائها في الاقتصاد الممرى كبيئة متلقية لها من ناحية ثانية .

ورغم حرص الباحثة على تسجيلٌ مختلف الاتجاهات والاراء والمواقف المرتبطة بالمعونة الامريكية، والتي سجلها الواقع المصرى بمختلف اتجاهاته (رسميا - شعبيا - حزبيا) فقد حاولت جهد الطاقة الاستناد الى التحليل العلمي والابتعاد عن الاحكام ذات الطابع المتميز والمستندة على إسقاطات ايديولوجية مسبقة . وقد تمثلت اهم العناصر التي تناولتها فصول الدراسة فيما

ىلى :

- التدققات المتعلقة بالبرامج والانشعاة الأساسية والمناطق الجفرافية للمعونة الأمريكية خلال فترة الدراسة. - المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم برنامج المعونة الأمريكية. - الشروط المفيدة والواردة بالتفاقيات المعونة والمتعلقة بتدفقات الشروط المفيدة والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية الداخلية، بالإضافة الى مجموعة من الشروط الاخرى - دراسة الإبعاد التشريعية والتنفيذية لاتفاقيات المعونة الامريكية. - دراسة الاثار والنتائج المترتبة على برامج وشروط المعونة الامريكية.



تدفقات المونة الامريكية لمصر - 1940 = 1987

امريكا ومصر المعونة والعلاقة « نبذة تاريضية »

شهدت العلاقات المصرية الامريكية في الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات تقاعلات عديدة صدامية احيانا اخرى وكان ابرز تطورين خلال تلك الحقبة هما قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في العقاب حرب يونيو ١٩٦٧ اما التطور الثاني فهو استثناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة اخرى في بداية عام ١٩٧٤ وقد وضحت كثافة العلاقة بين البلدين المطردة في كميات المعونة العتصادية والعسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الى مصر منذ ذلك التاريخ.

ورغم اختلاف المناخ السياسي والاقتصادي الذي وظفت فيه المعونة الاقتصادية الأمريكية في الخمسينيات ايضا فإن استقراء تاريخ تلك المعونة التي شكلت ظاهرة لها قواعدها والياتها يعتبر ضرورة منهجية لها أهميتها في قياس عساسية المعونة الاقتصادية الامريكية بالنسبة الى تطور العلاقات المصرية الامريكية ومدى استجابتها لتطور تلك العلاقات خلال مختلف فترات ومراحل التعلون بين البلدين.

ويمكن تحديد أسس ومعالم المعونة الاقتصادية الامريكية لمصر من خلال تطور الملاقات الاقتصادية الامريكية التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين اساسيتين المرحلة الأولى وتبدأ من علم ١٩٦٧ والمرحلة النائية تبدأ من علم ١٩٧٧.

: 1974 = 1997

من التردى الى التمسن

سارت العلاقات المصرية الامريكية منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومن ثم المعونة الاقتصادية الامريكية بالتبعية في سلسلة من الافعال وردود الافعال بعضها كان ايجابيا ويعضها كان سلبيا ، وكانت تلك الافعال وردود الافعال تسير على النحو التالى :

□ ق فبراير ١٩٥٣ زار مصر عند من الخبراء الامريكيين في اطار مشروع النقطة الرابعة الذي اعلنه الرئيس الأمريكي هارى ترومان كاطار برنامج للمعونات موجه من الولايات المتحدة الى الدول النامية ، وذلك في محلولة لكسب ثقة النظام المصرى الجديد بعد ثورة بوليو ١٩٥٧ .

□ في سيسمبر ٥٠٥ تقدمت آلولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا بعرض يتضمن تمويل بناء السد العالى عن طريق امداد مصر بـ ٧٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى للمشروع ، وبهسائدة الولايات المتحدة تمكنت الحكومة المصرية من الاتفاق مع البنك الدولى الأنشاء والتعمير على قرض قيمته ٢٠ مليون دولار للمساهمة في بناء السد ، الا إن الولايات المتحدة تراجعت في يوليو مولا واعلنت سحب هذا العرض، وتبعتها بريطانيا والبنك الدولى وذلك كرد فعل لصفقة الاسلحة التي اعلنت مصر عقدها مع تشيكوسلوفكيا في سبتمبر ١٩٥٠ كرد فعل للشروط الامريكية لتوريد السلاح لمصر، والتي ربطت فيها الولايات المتحدة الداد مصر بالسلاح بانضمام مصر لاتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية . وهو ما اعلنت مصر رفضه ـ بالإضافة أي اشتراطها أن يتم المسداد مقدما وتقدا بالدولار، وقد اعلنت الولايات المتحدة تبريرا لتراجعها عن تمويل السد العالى أن الاقتصاد المصرى ليس من القوة بحيث يضمن سداد قرص التمويل.

□ في يوليو ١٩٥٦ قامت الولايات المتحدة بتجميد الارصدة المصرية المودعة في البنوك الأمريكية كرد فعل لقرار تاميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٧ والذي جاء بدوره كرد فعل لقرار سحب عرض تعويل المرحلة الأولى لبناء السد العالى ومن أجل استخدام عائدات القناة في تعويل المشروع.

وقد اوقفت الولايات المتحدة الامريكية برنامج المُعوَّنة الفنية خلال ازمة السويس في نهاية عام ١٩٥٦ حيث اوقفت امداد مصر بالادوية اللازمة لملاج جرحى العدوان الثلاثة كما وقفت برنامج CARE نتقديم وجبات غذائية لثلاثة ملايين تلميذ بللدارس المصرية ورفضت الافراج عن الارصدة المصرية التي سبق تجميدها في البنوك الامريكية، وذلك رغم موقف الولايات المتحدة المعارض للعدوان الثلاثي .

□ في مونيو 1900 تم الافراج عن الارصدة المصرية المجمدة في البنوك الامريكية نتيجة التوصل لاتفاق نهائي للتعويض بين مصر وممثل حملة اسهم شركة القناة ، والذي شكل نقطة التحول في اعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن الى

حالتها الطبيعية .

□ قبلت الأزمة التي عرفتها العلاقات المصرية السوفيتية عام ١٩٥٩ تحسنا في المعلاقات المصرية الامريكية حيث اعلنت وزارة الخارجية الامريكية اتخاذ مخطوات محدودة لاستثناء برنامج المعونة الفنية التي كانت قد اوقات خلال ازمة السويس، وذلك دون استثنارة الكونجرس، مقدما وقد تمثلت اهم مظاهر هذا التماؤن في مشروعات للري والمعونة الفنية لبناء صناعات حكومية وصنفات القمح والحبوب الغذائية.

ولقد انتهت الحملة التي شنها الكهنجرس ابتداء من ابريل ١٩٦٣ ضد تقديم المعرنة الى مصر الى موافقة الكهنجرس في نوفمير من نفس العام على قانون يقضي بمنع المعرنة الامريكية عن اية دولة تقوم أو تستعد لعمل عسكرى ضد الولايات المتحدة أو ضد أية دولة تتلقى مساعدات امريكية ،

واستمر تصاعد هذه الحملة حتى نوفعبر ١٩٦٤ حيث طالب بعض اعضاء الكونجرس بإعادة النظر في المعونة المقدمة الى مصر ـ والتي وصفت بأنها غير مشروطة ـ وذلك كما اشار هؤلاء الأعضاء نظرا لمساندة مصر العسكرية لثورة الدين ولقيامها بشن حملة ضد المشروع الاسرائيلي بتحويل مياه نهر الاردن ، واستخدامها لخبراء ألمان في انتاج الصواريخ وسعيها الى تنظم قيادة عربية موحدة ، وتهديدها بشن الحرب على اسرائيل ، وللضغوط التي تمارسها لتصفية القواعد الامريكية في ليبيا والبريطانية في قبرص .

وقد اسهمت المظاهرات التي وقعت في نوفمبر ١٩٦٤ بالقاهرة احتجاجا على سياسة الولايات المتحدة تجاه، مشكلة الكونغو والتي الحقت اضرارا مادية بالسفارة الامريكية بالقاهرة – ولو اسبهاما جانبيا – في دفع العلاقات بين المقاهرة وواشنطن نحو التدهور حيث لم تبد الولايات المتحدة استعدادها لامداد مصر بالمعونة المغذائية وفقا للاتفاقية الميرمة في ابريل ١٩٦٢ التي

افترض انتهاؤها في يونيو ١٩٦٥ وتجدر الاشارة الى أن مصر قد طالبت في ذات الوقت بمعونة أضافية أخرى قدرها ٣٥ مليون دولار من برنامج فائض الحاصلات الزراعية الامريكي .

وقد وافق مجلس النواب الامريكي في يناير ١٩٦٥ على وقف اتفاقيات ببع فائض الحاصلات الزراعية لمصر، وصار الحظر المفروض على المعونة الاقتصادية والتعاون مع مصر محتوما من الوجهة القانونية في يونيو ١٩٦٥ حيث وافق مجلس الشيوخ على تعديل القانون الخاص بالمعونة الاجنبية والذي يقضى بعدم ببع فائض المنتجات الزراعية لمصر ومنع التعاون معها نظرا لقيامها بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة واصدقائها ، الا أن نص هذا القانون قد ترك تقدير تلك الاعمال العدوانية لرئيس الولايات المتحدة .

□ في يناير ١٩٦٦ وقعت كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية اتفاقية للمعونة الامريكية اتفاقية للمعونة الامريكية ٥٠ مليون دولار ، جامت لتعبر عن علاقات اقل توترا عن العام السابق الا أن الولايات المتحدة اشترطت على مصر في مارس ١٩٦٦ حتى تستمر في شحن المعونة الغذائية المقررة لها أن تخفض مصر انتاجها من القطن ، وقد كانت مصر تبادل القطن بالسلاح السوفيتي ، وقد رفضت مصر تلبد هذا المطلب .

□ أن اكتوبر ١٩٦٧ وافق مجلس الشيوخ الامريكي على اجراء تعديل فى برنامج المعونة الخارجية يقضى بمنع المعونة الامريكية عن اية دولة تقطع المعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية وكانت مصر قد اخذت قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات الامريكية في ١٩٦٧/٧١ عقب المعدوان الاسرائيلي.

وعلى ضوء موجز الاستعراض السابق لتاريخ المعونة الاقتصادية الامريكية في اطار العلاقات المصرية الامريكية خلال الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ ، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة تتمثل فيما يلي :

١ ـ التأكيد على مسلمة اساسية وهي اعتبار المعونة الامريكية لمصر متغيرا تابعا للعلاقات السياسية بين البلدين .

٢ - كانت القاعدة التى تحكم العلاقات تتمثل في التعون المشترك بين الطرفين المصرى والأمريكي حين يدرك كل طرف حاجته الى الطرف الأخر والقطيعة حينما تتعارض المواقف اما الاستثناء وفقا للحسابات السياسية الامريكية خال تلك الفترة ـ فتمثل في تدفق المعونة الاقتصادية غير المشروطة بشروط سياسية أو اقتصادية مقيدة وهي الشروط التى أعلنت القيادة السياسية المصرية في تلك الفترة رفضها لها بشكل صريح ومعلن ، وقد تمثلت تلك الشروط السياسية المقيدة المرتبطة بالمعونة الاقتصادية الامريكية في الانضمام لا حلاف دفاعية ، وتقييد حجم الجيش المصرى ، والالتزام بعدم انتاج

صواريخ واسلحة ذرية مع اقرار حق الولايات المتحدة في التفتيش لضمان هذا الالتزام اما عن الشروط الاقتصادية المقيدة فتمثلت في اشتراط سداد ثمن الاسلحة مقدما وتخفيض انتاج القطن المصرى ويشير د . جمال حمدان في الجزء الثالث من «شخصية مصر» إلى انه رغم رغم ان معونات الغذاء الامريكية خاصة الحبوب والقمح والدقيق اخذت تصبح بندا هاما في اقتصاديات الطعام الوطنى ، الا ان هذا لم يكن يهدد الأمن الغذائي بقدر ما دعمه ، وفشلت كل محاولات الولايات المتحدة وحرب التجويع في تلك المرحلة في ان تجعل من تلك المساعدات الغذائية سلاحا للضغط او النفوذ السياسي يحد من استقلالنا الاقتصادي .

٣ ـ فاعلية الحملات التى شنها الكونجرس خلال تلك الفترة مطالبا بقطع المعونة عن مصر وفقا لسياستها الخارجية المرتبطة بالقومية العربية والصراع العربي الاسرائيل وتصفية الاستعمار في افريقيا ، والاتجاه الى التسليح من الكتلة الشرقية وانتاج الصواريخ . وقد انتهت بالفعل حملات الكونجرس الى اصدار القوانين التى تدعم العلاقة بين معايير منح وقطع المعونة الأمريكية من ناحية وبين المصالح السياسية والامنية للولايات المتحدة وحلفائها من ناحية اخرى .

٤ ـ انقطعت المعونة الامريكية لمصر خلال تلك الحقبة فى فترات محددة يذكر منها على سبيل الحصر أزمة تمويل بناء السد العالى ١٩٥٦ ، ازمة السويس ١٩٥٦ ، وعام ١٩٦٤ عقب اندلاع المظاهرات المناوئة لموقف الولايات المتحدة من مشكلة الكونفو وعام ١٩٦٧ عقب العدوان الاسرائيلى . وغالبا ما ارتبط قطع المعونة الامريكية باسباب سياسية كما سبق الاشارة وتارة كان الجانب الامريكي يبرر قطع المعونة على اساس عدم قدرة الاقتصاد المصرى على تحمل اعباء سداد الالتزامات المالية .

كما تجدر الاشارة الى ان عودة المعونة الامريكية الى التدفق قد ارتبطت عام الموجد المتوافقة المتوافقة المعام . المعام المعونة العرفة المعامة المعونة الامريكية خلال الفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٧ عددا من الانشطة المقتصادية ، مثل الزراعة والصناعات الحكومية والمرافق العامة بالاضافة الى تمويل استيراك السلع الغذائية .

ولقد احدث قرار قطع المعونة الامريكية عن مصر عام ١٩٦٧ اثرا كبيرا في دفع العلاقات بين البلدين نحو المزيد من التدهور ، الى أن جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وماترتب عليها من نتائج فشكلت نقطة تحول اساسية في العلاقات المصرية الامريكية نحو المزيد من التعاون بين مصر والولايات المتحدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

اعيدت رسميا العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٨ فبراير ١٩٧٤ اثناء الجولة الرابعة لوزير الخارجية الامريكي د . هنري كيسنجر في الشرق الاوسط وكان قد تم الاتفاق على رفع قسمي رعاية المصالح لكل من البلدين الى مرتبة السفارة في ١٩٧٣ أثناء جولة كيسنجر الأولى في الشرق الأوسط كما اعلن في ٢٨ مايو ١٩٧٤ في كل من القاهرة وواشنطن في نهاية جولة كيسنجر الخامسة والتي انتهت بتوقيع اتفاق فصل القوات أن حكومتي البلدين اتفقتا على تششكيل لجنة مشتركة للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية بين البلدين وتكون رئاسة اللجنة لوزيري خارجية البلدين .

وقد سبق هذا الاعلان مجموعة من الخطوات التى اتخذت في اطار دعم العلاقات المصرية بين مصر والولايات المتحدة وتمثلت اهمها في موافقة بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي في يناير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل الى ١٠٠ مليون دولار لتمويل انشاء خط انابيب البترول في مصر، وموافقة ديفيد روكفلر رئيس بنك تشيس منهاتن في فبراير ١٩٧٤ اثناء محادثاته مع الرئيس السادات على عرضين لتمويل متوسط الأجل قدره ٨٠ مليون دولار لاستخدامه في الأغراض التى تحددها مصر، ولانشاء فرع لبنك تشيس بالقاهرة، وموافقة الحكومة الامريكية في مارس ١٩٧٤ على المساعدة في اربيل ١٩٧٤ مليون دولار لشراء في ابريل ١٩٧٤ مليون دولار لشراء في ابريل ١٩٧٤ مليون دولار لشراء

وقد تبلور الاطار الاجرائي للتعاون بين مصر والولايات المتحددة فيما يسمى باعلان مباديء العلاقات والتعاون الذي وقعه كل من الرئيس السادادت والرئيس نيكسون والذي صدر نتيجة زيارة الرئيس الامريكي نيكسون لمصر خلال الفترة ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٧٤ وقد حدد هذا الاعلان برنامج عمل كبير وموسع بين البلدين في مختلف المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية والعلمية عن طريق عدد ١ مجموعات عمل مشتركة تم تشكيلها بين مصر والولايات المتحدة على ان تجتمع في المستقبل لاعداد مشروع عمل محدد يعرض على اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين ، والذي اعتبر اجتماع يعرض على اللجنة المشتركة لتحاون بين البلدين ، والذي اعتبر اجتماع مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين للقطاع الخاص في كل من البلدين البلدين وإعداد ترتيبات اقتصادية وتعاونية ذات فائدة مشتركة .

واستكمالا للخطوط العريضة لهذا التعاون تم الاتفاق في المباحثات التي

دارت بين د . عبد العزيز حجازي (النائب الاول لرئيس الوزراء حينذاك) ووزير الخزانة الامريكي « وليام سايمون » في القاهرة في يوليو ١٩٧٤ على عدة خطوات تمثلت اهمها في انشاء جهاز دائم لتسهيل التغاون بين مصر والولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والمالية وفي مجال المشروعات ، يتولى دراسة المشروعات والعمل على تنفيذ وانجاح المبادىء التي اتفق عليها الرئيسان المصرى والامريكي ، بالاضافة الى تشكيل عدة لجان في مجالات التعاون الاقتصادى والاستثماري والعلمي والتكنواوجي والتبادل الثقاف والصحي والفني ، والتصنيع والتجارة الخارجية والزراعة وتعمير منطقة قناة السويس. وفي اول يناير ١٩٧٥ صدق الرئيس الامريكي فورد على قانون المعونات الخارجية الامريكية لعام ١٩٧٥ وقد بلغت تلك المعونات ٢٫٦ مليار دولار نصيب مصر منها ٢٥٠ مليون دولار ، وقد وقعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٥ ، اثناء جولة « كيسنجر » الثامنة في الشرق الاوسط تم بمقتضاها تقديم قرض امريكي قيمته ٨٠ مليون دولار لتمويل الواردات من العدات الزراعية والصناعية وقطم الغيار والسلم الاساسية والخدمات الضرورية المتعلقة بتنشيط الطاقة الأنتاجية للأقتصاد المصرى ، ويعتبر هذا القرض اول تعاقد ضمن برنامج المعونة الاقتصادية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام ١٩٧٥ .

| الثاني | المبحث | |
|--------|--------|--|
| | | |

تدفقات الممونة الانتصادية الأسريكية لمعر خلال ١٩٧٥ ــ١٩٨٣

يتناول هذا المبحث بالتحليل تدفقات المعونة الأمريكية من زوايا مختلفة تشمل البرامج والأنشطة الاساسية والتوزيع القطاعي من ناحية والشروط المالية المصاحبة لتلك البرامج من ناحية ثانية ، والاستخدام الفعل لتلك المعونة بالنسبة لتخصيصاتها من ناحية ثالثة ، بالاضافة الى دراسة توطن مشروعات المعونة الأمريكية في مصر.

تدنقات المعونة الأمريكية ونقا للبرامج والانشطة الاساسية

ينكون برنامج المعونة الامريكية الموجه الى مصر من ثلاثة برامج اساسية

- ١ برنامج الاستيراد السلعي .
 - ٧ ـ برنامج المشروعات .
- ٣ ـ برنامج القانون العام ٤٨٠ لقائض الحاصلات الزراعية .

ويشتمل كل برنامج من البرامج السابقة على برامج قرعية تتفرع عنها انظمة ومشروعات اكثر تخصصا وتحديدا ، توقع عنها الانفاقيات بين الجانب المصرى والجانب الامريكي .

ويوضيح الجدول رقم (١) جملة المعونات الاقتصادية الامريكية المقدمة الى حكومة مصر من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٣ موزعة وفقا للبرامج الرئيسية الثلاثة السلبق عرضها ، وتعكس ارقام هذا الجدول عندا من المؤشرات تتمثل في .

- وصل هجم المعونة الامريكية المقدمة إلى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ حوالي ٨٥١٨،١ مليون دولار (أي حوالي ٥٨٥ مليار دولار).

بلغ متوسط نصيب كل من برنامج الاستيراد السلعي وبرنامج المشروعات
 وبرامج قانون فائض الحاصلات الزراعية على التوالى ٢٣٦١، ٧و٢٤٪،
 ٢٤,١ من جملة اعتمادات المعونة الامريكية خلال فقرة الدراسة.

سيمكن القول ان برنامج المشروعات يتعتم بأستقرار نسبى لتصبيه خلال فترة الدراسة بمتوسط عام 1979و1977 حيث الدراسة بمتوسط عام قدره ٢٩,٧٪ وذلك باستثناء عامى 1970و77/ و٨٠٪ شهد انخفاضا ملحوظا في نصيبه من جملة الاعتمادات (٢٩,٧٪ و٨٠٪ على التوالى) وقد احتل برنامج المشروعات موضع الصدارة بين البرامج الرئيسية الثلاثة للمعونة الامريكية خلال فترة الدراسة .

- يمكن القول ان برنامج الاستيراد السلعى قد تمتع باستقرار نسبى لنصيبه خلال فترة الدراسة بمتوسط عام قدره ٣٣،١٪ باستثناء على ١٩٧٥ و١٩٧٧ حيث شهد هذا البرنامج ارتفاعا ملحوظا في نصيبه من جملة اعتمادات المعونة الامريكية (٣٠,٠٪ و٥٠٪).

 سجل برنامج فائض الحاصلات الزراعية استقرارا نسبيا في نصيبه من جملة اعتمادات المعينة الامريكية بمتوسط قدره ٢٤,٢٪ خلال فترة الدراسة.

كما يتضبح من الشكل البياني رقم (١) الذى يعبر عن التجاه تدفقات المعونة الاقتصادية الامريكية الموجهة الى مصر خلال فترة الدراسة مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما بلي:

سددت نعو ملحوظ في حجم المعونة الامريكية الموجهة الى مصر ١٩٧٦ مقارنة بتلك التي وجهت عام ١٩٧٥ ، وهو العام الذي يمثل البداية الفعلية لمودة المعونة الامريكية الى التدفق الى مصر بعد قطعها عقب حرب ١٩٧٧ . سشهد حجم المعونة الامريكية تراجعا عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٦ ، ثم اخذ ينمو بشكل منتظم خلال السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، حيث وصل الحجم

المهمورة وزارة الدستاحة والتصاون الدولس -- العاهــــرة

مستورة الإنجماء بة الرياسة الوروسة لمكونة مدير <u>بوارسة طسمين المستون</u>ة مستمين 1980 حسني 1967.

| 1 | 2,5 3,5 | , x 2.3 | (44) | ۲ [| ١ |
|--|--|--|---|--|------------|
| اردادها | £31-1 | £ 141.3 | 1173 | 1 | الاحماليسي |
| : | 1,03 | 7.5 | X 6.5 | » <u>[</u> | 1461 |
| 1,11-1 | the formal tend to the transfer tend to the tend of tend o | ten that the transfer family for the or the or the ten to the transfer to the ten ten ten ten ten ten ten ten ten te | -01 K-1 014 K-1 111 -0 412 K-1 014 K-1 014 K-1 014 K-1 CL1 014 K-1 114 K-1 1144 K-1 | $\frac{1}{2}$ lices [then] lines [then] lices [then] then $\frac{1}{2}$ lices [then] then $\frac{1}{2}$ lices [then] then $\frac{1}{2}$ lices [then] | 74 |
| : | 0.43 | 1,01 | V 34 | × £ | 3461 |
| 1.763 | £117 | 171 | 9 | } | |
| 1: | VA3 | 1,01 | tr. | × [| = |
| ۲,431 | £463 | 130 | 1: | المما | 1941 |
| : | 11 | 5 | 2 | 14 E | - 764 |
| 1,01,1 | 1,003 | ? | 77.0 | المعوا | li |
| : | 1,33 | K 03 | 1,34 | ~ <u>E</u> | 1989 |
| 6.34 | 4.633 | 2,043 | 110 | العم | 1 |
| 7 | ۲۰,3 | 7.13 | 1,73 | ~ Ē | 19 |
| 3 - 5 - 5 | 1,841 | 137 | 144 | 3 | Α, |
| : | 7 | \$ | • | ۳ [| AJEL YALL |
| 6334 | 198,/ | £ 13.3 | 1 | 1 | |
| | 11/ | L'A I | 7,33 | × 1 | 1481 |
| 16386 | 1917 | Very | 110 | Ĵ | 1,1 |
| : | 3 | 3 | £ . | ⊭ Ę | - |
| 1, 1, 1, 1 | 33.5 | 3,111 | | land | Yo |
| المسالسي الرابا ١٠٠ الرابا ١٠٠ الراباء ١٠٠ الراباء ١٠٠ الراباء ١٠٠ الراباء ١٠٠ الرباء الرباء الرباء ١٠٠ الرباء ١٠٠ الرباء الرباء ١٠٠ الرباء ١٠٠ الرباء الاباء الرباء الربا | ليائمي الماصلات الزامي | المسرومات الناس, دره | الإ المحالة | ٠ - آيا | |

السنوى لتدفقات المعونة الامريكية الموجهة الى مصر خلال فترة الدراسة الى ذروته ، وتجدر الاشارة الى ان تلك الاعوام الثلاثة قد شهدت توقيع اتفاق كامب ديفيد ومبادرة السلام ، وسادت خلالها موجة من الانتحاش في الاقتصاد المصرى بفعل نمو مصادر الدخل الربعية المرتبطة بالبترول والقناة والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج .

- سجلت تدفقات المعونة الامريكية انخفاضا ضئيلا عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٨٠ واستمرت في هذا الاتجاه خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٧ وهي الاعوام التي شهدت بعض التحولات السياسية والاقتصادية ذات الصدى الدوني وإهمها: اغتيال الرئيس السلالت في اكتوبر ١٩٨١ ، وبداية اتجاه الحكومة المصرية الى تنويع مصادر التمويل الدولية بشكل مطرد ، وظهور بوادر اتجاه مصر للعودة الى المصف الغربي ، بالإضافة الى بطم مجريات تطبيع العلاقات مع اسرائيل مع ظهور مشكلة طالى .

برنامج الاستيراد الطمىء

وهو عبارة عن قروض بقوائد ميسرة ومنح لتمويل استيراد المعدات والمواد الخام ذات الإصل والنشاة الامريكية للقطاع العام والقطاع الخاص المصرى ، بالإضافة ألى التدريب المحدود على تشغيل وصيانة تلك المعدات ، ومن امثلتها معدات لهيئة الكهرياء المصرية وجرارات زراعية ، ومعدات للمحافظة على صحة المدينة مثل عربات رفع القمامة ونظام الميكروويف لتليفونات القاهرة ، ومعدات لطباعة صحف ومجلات القطاع العام ، ومعدات لتوزيع الحبوب ومعدات للطوارىء ، ومعدات للسكك الحديدية ونظام للارشادات والتحكم الالكتروني للملاحة في القناة وتشجيع القطاع الخاص ودعم القطاع الزراعي من خلال مشروعات للتوسع الرأسي فقط .

المُرحلة الخامسة: وبدات عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٣ الذي يشكل نهاية الفترة موضع الدراسة ، وركزت خلالها هيئة المعونة الامريكية على مشروعات اللامركزية والحكم المحلي والتنمية الاجتماعية ، وذلك مع استمرار تدفق معونات الفذاء بمعدلات شبه ثلبتة خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٣ كما أوضح الجدول رقم ٢ .

التوزيع النطاعي للمعونة الأمريكية :

ويوضح الجدول رقم (٢) الذي يعرض حجم المعونة الامريكية المقدمة الى مصر في إطار برنامج المشروعات وفقا للتوزيع القطاعي مجموعة من المؤشرات الهامةتتمثل في : تحتل مشروعات البنية الاساسية (الكهرباء والمياه والصرف الصحى والاتصالات) موضع الصدارة حيث يصل نصيبها الى ٢٠,٢٪ من جملة تخصيصات المعونة الامريكية لمصر خلال القترة ١٩٥٧ - ١٩٨٣ .

.. ياتي قطاع الصناعة في مرتبة تالية حيث يصل نصيبه الى ١٣,٤٪ خلال ذات الفدة .

يكاد يقترب نصيب كل من مشروعات اللامركزية والتنمية الاجتماعية
 (٥,٨, ، ، ،٨,٨) على النوالي).

مُ تاتى الزراعة في مرتبة أقل مقاربة بمشروعات البنية الاساسية والصناعة والأمركزية والتنبية الاجتماعية ، بتصبيب يصل الى ٨,٦٪ من جملة لتصيصات المعونة الامريكية الموجهة لقطاع المشروعات بشكل عام .

- بلغ نصيب مشروعات النقل والشحن ٧,٦٪، ومشروعات البحث العلمي والتدريب الاداري وذقل التكنولوجيا ٧,١٪.

ميحصل قطاع المال والتجارة خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٣ حيث يصل نصيبه الى ه. ٣. .

٧ برنامج القانون العام ١٨٠ لفانض الماصلات الزرامية :

ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة ابواب رئيسية :

الباب الأول : وهو عبارة عن قروض ميسرة لشراء السلع الزراعية وخاصة القمح ودقيق القمح .

الباب الثاني : وهو عبارة عن سلع زراعية منتقاة مثل اللبن البقرى ووجبات. فول الصويا وزيوت الخضروات ، تقدم على هيئة منح من خلال بعض

الهيئات التطوعية الامريكية مثل CARE وهيئة الاغاثة الكاثوليكية اللتين تتعاونان مع وزارتى التعليم والصحة ف مصر لانشاء برنامج لتغذية التلاميذ ، الباب الثالث : وهو برنامج خاص تعفى الحكومة المصرية بموجبة من مديونية القروض المقدمة في الباب الأول من القانون اذا تم استخدام حصيلة بيع السلع المقدمة وفقا للباب الأول في برنامج الزراعة والتنمية القروية وتنظيم الاسرة والصحة والتغذية .

ويوضح الجدول رقم (٣) الذي يعرض البرنامج التفصيل القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية بأبوابه الثلاثة عددا من المؤشرات ذات الدلالة تتمثل فيما يلى:

- تشكل التخصيصات المرجهة من خلال برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية بابوابه الثلاثة حوالي ٢٠٦٤، مليون دولار خلال الفترة موضع الدراسة .

- تشكل تخصيصات الباب الأول من هذا القانون ٨٩,٥٪ من جملة التخصيصات المرتبطة بالبرنامج بأبوابه الثلاثة خلال ذات الفترة.

جدول رتم | ۲ | المعونة الانتصادية الابريكية الموهة لمس في اطار برنامج المشرومات وفقا التوزيع التطامي خلال الانترة ١٩٨٥ و ١٩٨٢ | بالليون دولار |

| القطاع | التخصيص المالي | نسبة التخميص ٪ |
|----------------------|-------------------|-------------------|
| البنية الاساسية" | 1077,7 | ٤٧,٧ |
| الصناعة | £9.A., a | . 14, 5 |
| اللامركزية | 700,Y | ۹,۵ |
| التنمية الاجتماعية** | TTA, a | ٩,١ |
| الزراعة | T1A,0 | ۲,۸ |
| النقل والشحن | YA0,4 | ٧,٦ |
| البحث العلمي | | |
| والتدريب ونقل | 444,4 | ٦,١ |
| التكنولوجيا | | |
| المال والتجارة | ۲۰,٦ | ۳,0 |
| الاجمالي | YVYY, Y | 1 |

^{*} تشعل مشروعات الكهرياء والمياه والصرف الصحى والاتصالات . ** تشعل مشروعات الصحة والتعليم الاساس والخدمة الاجتماعية والاسكان . المصدر : الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، عشر سنوات من التقدم ، القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ .

تدنقات المونة الامريكية ونقا للشروط الملاية :

وجهت المعونة الامريكية لمصر خلال فترة الدراسة (1970 ــ 1907) في صورة قروض ومنح لا ترد ، وتدخل القروض من حيث شروطها المالية في عداد القروض الميسرة حيث تسدد على أربعين عاما ، بفترة سماح عشر سنؤات وفائدة ٢٪ تزيد الى ٣٪. وتوضح بيانات الجدول رقم (£) الذي يعرض التخصيص السنوى للمكونات الرئيسية لبرنامج المعونة الالاتصادية الامريكية وفقا للشروط المالية عددا من المؤشرات تتمثل فيما يلي :

ـ بلغ الحجم الاجمال للمعونة الامريكية الى مصر خلال القارة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ حوالي ١٩٨١ مليون دولار ، ٢ ، ١٥/ منها في المتوسط وجهت في صورة قروض و ٤ ,٨٤٪ منها في المتوسط في صورة منح لا قرد .

تشير بيانات الجدول الى التزايد المستمر في الأهمية النسبية للمنح على حساب القروض خلال فترة الدراسة ، فبينما بلغت نسبة

القروض عام 19۷۰ ما سبيه ۷۸٫۱ والمدح ۲۱٫۵٪، تراجعت نسبة القروض حتى وصلت الى ۲۳٫۱٪ عام ۱۹۸۳، وسبطت المنح نسبة ۷۲٫۸٪ رمن جملة التخصيص لذات السنة .

- ابتداء من عام ١٩٧٩ تحوات كافة تخصيصات برنامج المشروعات الى منح ، كما تحوات كافة تخصيصات برنامج الاستيراد السلمى الى منح ابتداء من عام ١٩٨٧ ، بحيث يمكن القول انه ابتداء من عام ١٩٨٧ تحوات كافة المونات الامريكية المهجية الى مصر بشكل عام الى منح لا ابتداء الباب الاول ابرنامج فائض الحاصلات الزراعية الذى استمر في صورية قروض . أما عن الجدول رقم (٥) الذى يعرض توزيح تخصيصات برنامج المعونة الامريكية لمس خلال المفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ وفقا المشروط المالية المرتبطة بالبرامج الرئيسية الثلاثة للمعونة الامريكية أما كن المؤشرات الابادسة تقمثل ف

*بلغ حجم المخصص لبرنامج الاستيراد السلعي خلال فترة الدراسة ما قيمته ٢٨١٩ عليون دولار ، ٢٣٠٨٪ في صورة قروض و ٣٦٠٧ منها في صورة منح في المتوسط ، وقد اخذ شكل المنح والقروض ، ثم تحول البرنامج باكمله الى منح لا ترد ابتداء من عام ١٩٨٧ وحتى نهاية الفترة موضع الدراسة .

بلغ حجم المخصص لبرنامج المشروعات خلال قترة الدراسة ۲, ۳۲۳۶ مليون دولار، خصص ۲, ۳۲۳۶ مليون دولار، خصص ۲, ۲۲۳۶ مليون دولار، خصص ۲, ۲۰۱۶ منها ق المتوسط في صورة قروض و٤, ۲۹۷ منها ق المتوسط في صورة منح. وقد وجه البرنامج ابتداء من عام ۱۹۷۸ في شكل منح وقروض، ثم تحول البرنامج باكمله الى منح لا ترد ابتداء من عام ۱۹۷۸ وحتى نهاية قترة الدراسة.

* بلغ حجم المخصص ليرنامج الحاصلات الزراعية بأبوابه الثلاثة ٢٠٦٤،٩ من مليون دولار خلال الفترة موضع الدراسة ، وقد شكلت قروض الباب ٥, ٩٨٪ من البرنامج في المتوسط ومنح الباب الثاني والباب الثاني مجتمعة ٥,٠٠٪ من البرنامج في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٣.

جدول رقم (٣) برنامج القانون العام ٤٨٠ لفلاش الحاصلات الزراعية موزعا على السنوات ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٣ (يالليون دولار)

| لسئوات | الباب الاول | الباب الثانى | اابلب الثالث | الإجمالي |
|---------|-------------|--------------|-----------------|----------|
| | (قروش) | (منح) | (استزال سيونية) | |
| 1474 | 14,1 | 17,7 | | ٧,٠١١ |
| 1477 | 147,1 | *,7 | | 141,7 |
| 1444 | ١٨٠,٧ | 11 | _ | 197,7 |
| 1444 | 171,0 | 17.7 | - | 1,141 |
| 1474 | 198.8 | 41.4 | 14.4 | 799,Y |
| 144. | 77.47 | 11.6 | 18,1 | 799,1 |
| 1441 | 777 | 44, 5 | 11, | 144, £ |
| 1941 | 757.7 | 44.4 | 17,0 | 741,4 |
| 14.4 | YYO | 11,7 | 10 | 771,7 |
| الإجمال | 1484 | 147,4 | ٧٣,٠ | 7.75,4 |
| 7. | A4,0 | 1,1 | ۳,٦ | 1 |

المنس : وزارة التشطيط والتعاون الدوق القاهرة

للمسر وزارة التفطيط والتعاون العول القاهرة

| 3 C C C C C C C C C C C C C C C C C C C |
|---|
|---|

المسدر وزارة التغطيط والتماون الدول القامرة

| | 11.V | A"-11 A"161 A"A | 147,7 | 141,1 | A**** 1*** 1 | 144.1 | <u>₹</u> | 13 | 71.3 | 1.11.4 | 1 : |
|------------------------------|-------|-----------------|-------|-------|----------------------|--------|----------|-----------------------|------|---------------|--------|
| | ł | ł | ļ | ı | ı | ı | ı | i | ļ | Į | 1 |
| ليف المعدد (استدرال معوضة) | ł | ı | ı | ı | 17.4 | 14,1 | 100 | 17.0 | 5 | 47.0 | 1 |
| البلد الثالي (الله) | 17.71 | | 11 | 17.1 | 71,5 | 17.6 | 3.44 | 74.4 | 11,1 | 187,8 | 1 |
| لهلي. الإول:(قروشن) | 14.1 | A1,1 | ¥ ¥ | ž, | 14,1 | 1,77.1 | 17.7 | 17.7 | 170 | VEVI | 3 |
| 1 | ı | ı | ı | ı | 1 | | | ı | | į | : 1 |
| فاقض المفسلات الزراعية : | ١ | ١ | 1 | 1 | 1 | ı | 1 | ı | 1 | ١ | ١ |
| الإجمائل | 111,7 | 3,073 | A'BIA | 1.413 | A. o.A. | 7 | 3 | | • | 7.848.4 | : |
| | ı | i | į | ı | ī | ı | 1 | | 1 | 1 | 1 |
| - E | ·. | ¥ | 77.6 | 7 | 7 | 14 | = | | - | A1'1 114'4 1' | - 2 |
| oleans of the | 5 | 3. | ¥. | 3.7.6 | 17 7 | ** | | | 10 | V. 1444 | 1 |
| لوانن | 7,7 | 70. | 101 | A*V% | ı | ļ | 1 | | 1 | 484 | 40,7 |
| 1 | ŀ | ı | ı | ı | ī | ı | ı | | ١ | | 1 |
| للمرومات : | ١ | ı | 1 | 1 | ı | 1 | ı | | ł | ı | 1 |
| الإجمال | • | 7 | ã | NA A | 179 | 3 | 7 | 4 | 7: | PIVE | - |
| | I | ı | ı | ı | ī | ı | ı | ı | ı | ı | 1 |
| 9. | | ı | ı | ı | t | : | ą | * | 4: | 9.4. | 3 |
| S. | • | 814 | Ş | 747 | 74. | ž, | ٧. | ı | i | 1744 | 17°, A |
| | | ı | ı | ı | ı | ļ | ı | ı | ı | ı | 1 |
| منياد الطعي: | | ı | ı | ı | ı | ı | ı | ı | ı | 1 | 1 |
| gardy. | | | | | | | | | | | L |
| السنوات | PASS | 1441 | AAbt | VALL | AANI VANI LANI 19761 | * | 1441 | TWEE LYNE LIVE COUNTY | TWE | Company | • |

جيول رقم (ه) توزيع تفصيصك الموتة الاقتصافية لمصر خلال الفترة ١٩٧٠ –١٩٨٢ وقفا للشروط المانية (اووض/منج)

(بالليون جنيه)

الاستخدام الفعلى للمعونة الأمريكية بالنسبة الى تفصيصاتها

أوضحت دراستنا أن جملة المعونة الاقتصادية الامريكية التي قدمت الى حكومة مصر من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ قد بلغت حوال ٨٥١٨،١ مليون دولار وفقا لبيانات وزارة التخطيط وهذا المبلغ يشكل التخصيص السنوى المعلن والمقرر.

أما عن الأستخدام الفعلى لما خصص من أموال ضمن برنامج المعونة الامريكية لمصر خلال ذات الفترة ، ومدى الفجوة بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى ، فيوضحها الجدول رقم (١) الذي يلقى الضوء على بعض المؤشرات الهامة التي تتمثل فيما يلى :

_بلغ معدل استخدام تخصيصات المعونة الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٥__ ١٩٨٣ حوالي ٧٧٠,٣٣ لا المتوسط.

_سجلت المبالغ المخصصة غير المستخدمة خلال الفترة ١٩٧٥ _ ١٩٨٣ معال ١٩٧٠ مليون دولار (حوالي ٢٠٥٠ مليار دولار) .

- سجل برنامج قانون فائض الحاصالات الزراعية - بابوابة الثلاثة اعلى نسبة استخدام للتخصيصات بين البرامج الرئيسية الثلاثة المكونة لبرنامج المعونة الأمريكية لمصر بمعدل استخدام قدره ٩٧,٧٨٥٪ خلال فترة الدراسة. - سجل برنامج الاستيراد السلعي معدل استخدام قدرم ٧٨,٧٨٪ خلال ذات

سبچل برنامج المشروعات اقل معدل استخدام بين البرامج الثلاثة حيث وصل
 معدل استخدام الاموال المخصصة له حوالي ٧٩ ، ٤٨ / .

ولعل هناك عاملين رئيسيين يتم على ضوئها تفسير ظهور الفجوة بين التخصيص لبرنامج المعونة الامريكية لمصر وبين المستخدم الفعل ، والتي وصلت ١٩٨٣ الى حوال ٢,٥ مليار من الدولارات لم تستخدم في الاوجة المخصصة لها ولم يعد توجيهها لاستخدامات اخرى وهما:

القترة .

شكيل رقييم (1)

إتجاه تدفيقات المعونة الأمريكية الموجهسة

لصرخسلال الفترة ١٩٨٥ ١٩٨٣

(بالمليون دولار وبالاسعار الجارية)



التصدر: الجدول السابسيق مقياس الرسسم (۱ سم : ۱۰۰ طيون دولار)

المستخدم الفعلى من تخصيصات برنامج المعونسة الاقتصاديس تالام كيسة جادل في ال

خسلال الفسترة ١٩٧٠ _ ١٩٨٣

| Y 20 1. | 7 4 6 7 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 | (بالطيون دولار) البالسيخ البالسيخ البرتسدة |
|---|--|--|
| 77 X X | 10 / A / A / A / A / A / A / A / A / A / | الاستخداء الاستخداء |
| | 6. 431 4171 1441 | الستفدم من السوئــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 1 tev | 144 1911 1914 1914 | المنصم من المونة الامريكية (١) / |
| ىجىع ئائنى لحاصلات لزاهة : لإجبالــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | الشمينة المأصلات الزرامية: المساب الأول الساب الثاني الساب الثاني الساب الثاني الساب الثاني الساب الثاني الساب الثاني الشالك | الهزامية |

[»] تتشيل البيالغ الفهر مستخدمة والتي يستلزم القانون الأمهكي إطاد تها للخزانة إلأمهكيةلحين `البت في إعادة تخصيصيا USAID, Status Report of US Economic Assistance to Egypt, Op.Cit. pVII. · Jak!

حدول رقم () المستخدم الفعلى من تخميمات برنامج المتروطات خلال الفترة 1147 مـ 1147

أ بألطيون دولار)

| ()-5- () | | | |
|---------------------|---|--------------------------------------|--|
| عمدل الاستحدام × | الستخدم من المعونــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | المخصص من العمونة الامريكية (١) | القطــــاع |
| | | | ١ - الصائدسة ١ |
| 73,47 | 777 | 273 | الموارد المتاعية |
| 71,77 | 71 | 171 | التمويل والاستثمسار |
| ۰۲٫۲۰ | · +++ | 070 | المحنسبوع . |
| | | 1 | ٢ ــ البية الاساسية : |
| 07,30 | 715 | 1777 | المثررةات الاركازيسسة |
| ۲۴ر۵۵ | 118 | 424 | اللامركزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 75,57 | 110 | TA1. | النياه والمرف المحى والاسكان |
| 17,73 | 1.41 | 7377 | البجسيع . |
| | | } | ۲ - الزامــة : |
| 10,17 | 11 | 194 | الادارة الزراعية |
| £1 ₇ -1 | 07 | 01 | تعيبة الاراضس والبرى |
| 11,01 | 111 | 137 | المجمسوع |
| { | | | إلتنبـــة الاحتطاعة ونقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | | | التكنولوحيا : |
| 17,23 | ٨١ | 7.8.1 | التعليم والتدريسب |
| ٠٨٦٦ | ٠٠ | A E | الصحي |
| ۷ ر ۱۰ | ٤٤ | YA. | السيكاق |
| 07ر د ۲ | 18 | Yì | العلموم والتكنولوجيسيا |
| 47.3. | Ao . | 1+4 | مشسرونات اخسسرى |
| ודנדז | 437 | 770 | البجمسوع |
| ۸٧٫٨٤ | 1771 | TTF+ . | الاجمالــــن |

SOURCE: USAID, Status Report Op. Cit. PVII.

١ . أسلوب منج المونة :

ان تصديق الرئيس الامريكي على برنامج المعونات السنوى المضمص لكل دولة بعد موافقة اللجنة الفرعية المختصة باعتمادات المعونة الاجتبية بالكونجرس ، والمشكلة من المفاوضين من مجلس النواب والشيوخ ، ولا يعتبر نهاية المطاف فيما يتعلق باجراءات منح المعونة . فالبيروقراطية الامريكية تأتى في مرحلة لاحقة لتؤدى دورا في تعطيل صوف شق كبير من المبالغ المضمصة سنويا في برنامج المعونة حيث يتطلب اسلوب عمل هيئة المعونة الامريكية مجموعة من الاجراءات الادارية المعقدة الموافقة على اي قرض والسحب منه .

ويترتب على تعطيل صرف التخصيصات مجموعة من النتائج أهمها :

- أن ارتداد الأموال غير المستخدمة في نهاية اي عام مالى للخزانة الأمريكية (كما ينص القانون الأمريكي) لحين البت في اعادة تخصيصها خلال العام المالى الذي يتقدم يجعل هناك ازدواجا متتابعا في البيانات المرتبطة ببرنامج المعونة المعلن خلال السنوات المتعاقبة ، فالموافقة على اعادة تخصيص تلك الأموال تجعل التخصيص السنوي المعلن لبرنامج المعونة الامريكية لأي عام مالى يتضمن جءا من التخصيص غير المستخدم للعام المالي السابق .

كما أن الأموال المعاد تخصيصها في برنامج المعونة تعامل معاملة القرض الجديد وتحتاج لمرحلة جديدة في المقاوضات .

- أما عدم الموافقة على اعادة التخصيص فتعنى انه ليس كل مايعلن عن تخصيص من قبل الولايات المتحدة في برنامج معونتها السنوى الموجه لمصر يستخدم فعليا ويعتبر ذلك بمثابة مبالغة في حجم أموال المعونة الأمريكية التي يعلن عن اعتمادها سنويا للحكومة المصرية.

٢ . أطوب استفدام المونة :

اذا كان هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بأسلوب منح المعونة وما يرتبط بها من سلسلة القوانين والاجراءات تعتبر مسئولة الى حد كبير عن ظهور الفجوة بين مايخصص نظريا من أموال المعونة ومايستخدم فعليا منها ، فان هناك أسبابا أخرى مرتبطة بأسلوب استخدام تلك المعونة حين تصبح متاحة للاستخدام . وتعتبر تلك الأسباب أيضا مسئولة عن ظهور الفجوة بين التخصيص وبين الاستخدام الفعل ، ويمكن اجمال تلك الاسباب فيما يلى :

أ » البيروتراطية

اذا كانت البيروقراطية الأمريكية تلعب دورها في تعطيل اجراءات منح المبالغ المقصصة للمعينة ، فان البيروقراطية المصرية تلعب دورا اساسيا في تأخير سحب الأموال المفصصة فعليا ، ولحل من إهم الاسباب التي تذكر في هذا الصدد : ١ - طول الفترة بين توقيع الاتفاقية والتصديق عليها وبدء التنفيذ الفعل للمشروع المرتبط بها.

٢ - عدم وجود دراسات ومتخصصين على مستوى عال من الخيرة والدراية في استخدام القروض وفي الحصول عليها وعمل الاجراءات النمطية المطلوبة لها . مما يؤخر سحب القروض واستخدامها ويعرض الجانب المصرى للفرامات وفوائد التأخير بل واحيانا تلفى المنحة او القرض .

٣ - عدم تزامن معدلات صرف المكون المحل مع المكون الإجنبي مما
 يترتب عليه تأخير التنفيذ وزيادة التكاليف ودفع قوائد عن ديون لم يتم
 استخدامها

٤ - عدم توافر المكون المحلى املازم في بعض الأحيان.

 مـ صعوبة التنسيق بين الوزارات المعنية في مصر وخاصة اذا ما ارتبط المشروع باكثر من جهة .

 ٦- عدم تفهم الهيئات والمؤسسات لطبيعة عمل هيئة المعونة الأمريكية ، وطبيعة الإجراءات المطلوبة للموافقة على المخصصات والسحب منها عندما يصل المشروع الى مراحل التنفيذ .

وقد أشارت الدراسات التي تناولت المعونة الأمريكية لمصر بالتحليل الي الكثير من المشروعات التي مولت بأموال المعونة الامريكية وكانت البيروقراطية هي المعوق الاساسي الذي حال دون تعظيم المنافع من استخدام الأموال المرصودة لها ، ولمعل اهم تلك الدراسات التي تناولت المنحة المقدمة الي مراكز تدريب الصيانة على السيارات بنقابة النقل البري بمبلغ 65.8 مليون دولار رصدت في ميزانية المعونة الأمريكية للعام المالي 1940 ، الا أن المنحة لم توظف لخدمة الأهداف التي جاءت من أجلها حتى عام 1947 ، بسبب تأخر تنفيذ الإعمال الانشائية وما ادى اليه ذلك من تعطل فريق العمل المصرى والامريكي عن اداء وظيفته ، علما بان تكلفة الاستعانة بالفريق الأمريكي المكون من ثماداء وظيفته ، علما بان تكلفة الاستعانة بالفريق الأمريكي المكون من ثمارة براء بلعت حوالي م 25.

ولعل اهم ماترتب على مشكلة البيروقراطية ، أن بعض مصادر التمويل الخارجية المختلفة اتخذت من تأخر ادخال الاتفاقيات حين التنفيذ ، وتأخر استخدام القروض والمنح المتاحة وتراكم الأرصدة في مصر دريعة المتهديد بخفض حجم مساعداتها لمصر لما ينطوى عليه هذا القصور من انطباع بعجز الجانب المصرى عن استيعاب الأموال المتاحة ، وعدم الجدية في العمل على انحاز المشروعات .

ب » أسباب فنية :

بالاضافة الى البيروقراطية التى تفسر اختلاف المستخدم الفعلى عن التخصيص النظرى لبرنامج المعونة الأمريكية . فان هناك اسبابا فنية اكثر تحديد يتم على ضوئها تفسير ارتفاع معدل استخدام تخصيصات برنامج فائض الماصلات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٣ حيث بلغ معدل استخدامة ٢٩٨٣ / مقارنة بيرنامج الستيراد السلم (٢٩ / ٨٧ /) ويرنامج المشروعات ٤٨,٧٨ / كما الوضح الجدول رقم (٧) السابق عرضه .

وتتمثل اهم تلك الأسباب الفتية في: ١ ـ سهولة استخدام القروض والمنح الغذافية بشكل علم بالمنح والقروض الموجهة للمشروعات وذلك سواء تم الآخذ بمعيار الاستخدام النقدى أو بمعيار

الاستخدام العيني .

٧ ـ مرحلية استخدام تخصيصات برنامج المشروعات مقارنة ببرنامج العام نفائض الحاصلات الزراعية حيث يتم اعتماد التكلفة الكلية للاتفاقيات المدرجة ضعن برنامج المشروعات وقت الموافقة عليها بينما تستغرق دراستها وتنفيذها سنوات حتى تكتمل.

وقد سجل برنامج المشروعات اقل برامج المعونة الامريكية استخداما للتخصيصات المعتمدة له خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ حيث أوضحت بيانات الجدول رقم (٢) السلبق عرضه أن معدل الاستخدام لبرنامج المشروعات بلغ

7. \$4, 49

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) الذى يعرض الفجوة بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى لكافة البرامج الفرعية المنبثقة عن برنامج المشروعات خلال الفترة ١٩٧٥ عددا من المؤشرات تتمثل فيعا يلى:

للشروعات خلال استخدام تخصيصات المعونة الأمريكية الموجهة إلى برنامج المشروعات بكافة قطاعاته ٤٨,٨٧٪ خلال فترة الدراسة ، وهي ذات النسبة الواردة في جدول رقم (٦) .

_ سجلت مشروعات القطاع الصناعى أعلى معدل استخدام للتحصيصات (٧٧.٧ ٪) وتقاربت معدلات استخدام كل من المشروعات المخصصة للقطاع الزراعى ومشروعات المخصصة القطاع الزراعى ومشروعات المتنية الاجتماعية ونقل التكولوجيا حيث بلغت على التوالى ٤٦,٥ ٪ ، ٤٦,١ ٪ خلال الفترة موضع الدراسة .

القدرة موضيع الدراسية ا

_ بلغت جملة المبالغ غير المستخدمة في إطار برنامج المشروعات المول بالمعونة الامريكية خلال ذات الفترة ما قيمته ١٨٥٩ مليون دولار ، وهو ذات المبلغ الوارد بجدول رقم (٦) .

ورغم أن أرقام الجدول رقم (٧) أوضحت أن حجم الأموال غير المستخدمة من الموبة الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٣ قد بلغت ٢٥٢٨ مليون دولار (حوالي ٢,٥ مليون دولار) ، فقد تباينت البيانات المنشورة عن حجم تلك الأموال خلال ذات الفترة . فقد أشار الجانب المصرى إلى ان «المتأخرات » بالنسبة لاستخدام برنامج المعونة الأمريكية لاتزيد عن ٢٠ مليون دولار ولا أساس الصحة لما ذكر عن أن هناك مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار لم تصرف منذ ١٩٧٥ وحتى نهاية ١٩٨٣ ، وقد جاء في موضع آخر أن حجم المساعدات الأمريكية «غير المستخدمة » في مصر قد انخفض من ٢,٢ مليار دولار الى أقل من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٣ كما جاء في موضع ثالث أن رصيد « المبالغ غير المنصرفة » حتى نهاية سبتمبر ١٩٨٣ قد انخفض من ٢,٢ مليار دولار الى ال١٩٨٣ مليون دولار .

أما عن تصريحات الجانب الأمريكي فأشارت إلى أن حجم أموال المعونة الأمريكية المجمدة في مصر كانت ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، وأصبحت ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، وأصبحت ٢٠٥٠ تصل إلى ٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ١٩٨١ مليار دولار عام ١٩٨٠ . ومن المتوقع أن ورغم تباين الأرقام الصائرة عن الجانب المصري مقارنة بمثيلتها الصادرة عن الجانب الأمريكي من ناحية ، والتصريحات الخاصة بالجانب المصرى في مواضع مختلفة من ناحية أخرى ، فقد تنبه الجانب المصرى بشكل عام إبتداء من نامية الامريكية ، واتخذت مجموعة من الاجراءات الادارية والفنية من أموال المعونة الامريكية ، واتخذت مجموعة من الاجراءات الادارية والفنية البداء من عام ١٩٨٤ لتلاق تلك الفجوة . وقد تمثلت هذه الاجراءات فيما يلى :

إجراءات إدارية :

وقد تمثلت في تشكيل قطاع قائم بذاته في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بختص بمتابعة إستخدام المساعدات الخارجية والمساهمة في حل الكثير من العقبات التي تواجه الجهات المستغيدة بالتعاون مع مصادر التمويل المختلفة ، وعقد اجتماعات دورية مع الجهات المستغيدة والمختصين بهيئة المعونة الامريكية لتحديد المشكلات التي تعترض تنفيذ المسروعات ووضع الملول اللازمة ومتابعتها .

وبالإضافة إلى وضع نظام لتخطيط ومتباعة القروض وتقديم تقرير شهرى عن كل وزارة ، وتقرير يتدم كل ثلاثة شهور إلى مجلس الوزراء عن الموقف من استخدام القورض .

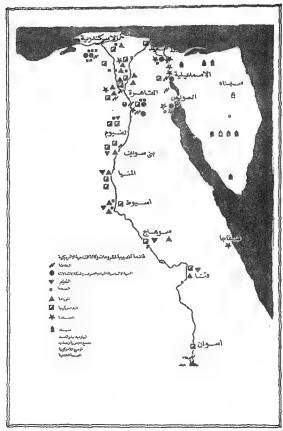
إجراءات فنية :

إتباع مبدا التمويل المتزايد لتفادى تراكم الأرصدة المتلحة دون إستخدام

وتطبيق النظام القطاعى وذلك بتحويل النعويل من مشروع إلى لخر داخل القطاع طبقا للحاجة ودون اللجوء إلى الإجراءات الروتينية التي تستغرق وقتا وبالإضافة الى تصحيح حساب المبالغ ، غير المستخدمة ، بحيث اصبحت تمثل المبالغ التي كان صرفها مخططا خلال فترة زمنية محددة ولم تصرف خلالها ، بعد أن كان المتبع حساب هذه المبالغ بالفرق بين إجمالي المبالغ المنصوفة وإجمالي التمويل وقد ترتب على تصحيح هذا الاسلوب إنخفاض رصيد المبالغ غير المنصرفة والتي تحدد صرفها خلال فترة زمنية محددة ، وقد زادت بالفعل نسب التعاقد والسحب من القروض والمنح في نهاية عام ١٩٨٣ عن مثيلتها في الإعوام السابقة ، كما تم سحب مبلغ ٢ , ١٠٤ مليون دولار من رصيد المبالغ غير المستخدمة للمشروعات المتعربة وتم التفاوض مع الجانب الامريكي على إعادة تخصيصها لمشروعات الحرى .

ويمثل ما سبق عرضه الإجراءات التى اتخذها الجانب المصرى المتلقى للمعونة الامريكية لازالة المعوقات التى اعترضت سبيل إستخدام الاموال المخصصة في برنامج المعونة ، والتى اعتبر الجانب المصرى مسئولا عن بعض من مشاكل إستخدامها .

اما مسئولية الجانب الأمريكي ، فمن المؤكد أن أسلوب التمويل المرحلي قصير الأجل الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في مساندة مصر إقتصاديا ، والذي يرتكز على إعتماد التكلفة الكلية لبرنامج المعونة السنوى وتجميدها في الخزانة الأمريكية يوم تخصيصها - خاصة إذا ما احتاج التنفيذ الى سنوات طويلة - يعتبر مسئولا إلى حد كبير عن الفجوة بين التخصيص وبين الاستخدام الفعلى لاموال المعونة الأمريكية واستنادا الى الكتابات الاقتصادية في هذا المجال يمكن القول أنه اذا تم تخصيص مبلغ ما من الدولارات في تاريخ محدد ، على ان يستخدم خلال فترة زمنية معينة ، قانه بحساب تكلفة الفرصة البديلة التي يعكس العلك الملائم لكل دولار مخصص خلال فترة الاستخدام ، فإن القيمة تحكس العلك الملائم الكل دولار مخصص خلال فترة الاستخدام ، فإن القيمة الحالية الجملة المبلغ المخصص تكون عبارة عن كسر Fraction من هذا المبلغ .



المصافر: . . . ا مندوات من التقدم «مرهم صابحة » ص ا توطن مشروعات التعليم : USAID, Status Report of U.S. Economic Assistance to Egypt 1975-1983. Cairo: 1984.

توطن مثرومات المونة الامريكية

تتسم غالبية البرامج الاساسية والفرعية للمعينة الامريكية بسمة عامة (مثل برنامجي الاستيراد السلعي وفائض الحاصلات الزراعية اللذين بمثلان مجتمعين نسبة ٧٠٧٠ ٪ من الحجم الاجمالي للمعينة الامريكية لمس خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ من الحجد النصيب النسبي للمناطق التي تقع فيها أهم المشروعات مثل البنية الاساسية واللامركزية والصناعة والتعدين ، والنقل والتخزين ، والتنمية الازماعية بالاضافة المدروعات النتمية الاجتماعية .

ـ تحتل منطقة قناة السويس وسيناء المرتبة الأولى من حيث نصبيبها من جملة المُصحب للمناطق المختلفة في مصر (٣٥٪)

ـ تحتل القاهرة الكبرى المرتبة الثانية (٢٧.٣ ٪) ، تليها الاسكندرية (١٥.٣ ٪) فالوجه البحرى (١٥.٣ ٪) فالوجه القبل ٧,٣ ٪ وأخيرا البحر الأحمر (٣.٤ ٪) يلاحظ أن أنشطة هيئة المعونة الأمريكية ومشروعاتها المختلفة قد غطت خريطة محافظة مرسى مطروح ، محافظات مصر ، باستثناء الواحات الداخلية والخارجية ، ومحافظة مرسى مطروح ، حيث لم يرد من البيانات ما يشير الى مساهمة المعينة الأمريكية في انشطة متوهلة في تلك المناطق المصرية ، وذلك على النحو الموضع في الشكل رقم (٢) .

وقد قام الطرف الامريكي - بالتعاون مع أجهزة الأمن في مصر - بمسح الاجزاء المعنوبية والوسطى من الصحراء الشرقية ، بالإضافة ال الواحات البحرية بالصحراء الغربية بالطائرات والاقمار الصناعية وبواسطة المسح المغناطيسي والكهرومغناطيسي والاستشعار عن بعد ، وذلك إطار إتفاقية مشروع تقدير موارد الثروة المعدنية والبترواية والمياة الجوفية .



المايير الساسية والانتصادية والاجتماعية لبرنامسج المعونسة الأمريكيسة لمصسر تتفق كتابات الاقتصاد السياسي على اعتبار المعونات الثنائية لا تخضع لدواقع إنسانية منزهة الأغراض، وإنما يمكن اعتبارها في افضل الاحوال في خاضعة لمبدأ تبادل المصالح المشتركة بين كل من الدولة المائحة للمعونة والدولة المتلقبة لها.

وتأسيسا على ذلك تعتبر المعونات الثنائية
صيغة تحقق من خلالها كل من الدولتين المانحة
والمتلقية منافع مشتركة ، ويتم تحديد حجمها
وشروطها وتخصيصاتها وفقا لمجموعة من
المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع
الاقرار بان لكل من الدولة المانحة والدولة المتلقية
للمعونة منظورها الخاص لجدوى تلك المعونة
ولجدوى توجيهها للانشطة والقطاعات والمناطق
المختلفة للاقتصاد المتلقى لشا .

ومن الطبيعى أن تخصص الولايات المتحدة معونتها الاقتصادية الموجهة لدول العالم على أساس مصلحة .

الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وليس على أساس الحاجة الملحة للدول التي تحتاج بالفعل ، وبشكل ملح المعونات ، فالمعادلة التي تواجه صانع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالمعونات هي كيفية الموازنة بين المصالح الأمريكية في مناطق استراتيجية من العالم من ناحية . وبين تلبية الاحتياجات الملحة ادول العالم الثالث التي ترتبط بها مصلحة الولايات المتحدة من ناحية أخرى . وفيما يتعلق بالمعونة الاقتصادية الأمريكية على وجه التحديد ، فقد نص الفصل ٥١١ من قانون الامن المتبادل الأمريكية على وجه التحديد ، فقد نص أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأي من البلاد إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة . وتطبيقا لذلك ، فإن المعونات الامريكية خلال السبعينات والثمانينات توجه بالفعل للدول التي تربطها بالولايات المتحدة مسياسية وإمنية .

ومن المسلم به آن نبحث المنطق الكامن وراء تخصيص المعونة الامريكية لمسر خلال فترة الدراسة داخل القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى وقوزيعها على الأنشطة والمناطق المختلفة يستدعى ... بالضرورة ... التعرض للمعايير التي حكمت منح تلك المعونة بشكل علم ، حيث أن المعايير التي تحكم قواعد المنح تحدد إلى حد كبير قواعد التخصيص .

بيد أن تحديد تلك المعايير وتصنيفها .. سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية يعتبر فصلا نظريا لغرض الدراسة ومحاولة اجتهادية لاضفاء السمة الغالبة على أي معيار ، فقد تتداخل وتتشابك المعايير المختلفة عمليا بشكل متسق (كأن يتضمن المعيار السياسي محتوى اقتصاديا أو العكس)، وقد يحتل أحد المعايير موضع الصدارة (المعيار السياسي مثلا) وتأتى المعايير للأخرى مكملة له ومدعمة لدوره (المعايير الاقتصادية والاجتماعية). وقد تتعارض المعايير فيما بينها فيتم ترجيح أحدها على حساب الباقي (كأن يرجح المعيار السياسي أيا كانت التكلفة الاقتصادية .. أو العكس).

فكل حالة من حالات منح المعينة والتى يمكن إخضاعها للدراسة لها خصوصيتها ولها الاعتبارات التى تحكمها حتى في إطار ذات القانون الامريكى الموحد للمساعدات الذى يحكم حالات المنح جميعها .

وانطلاقا من المؤشرات التي سبق استعراضها ، والتي أشارت لدى حساسية المعونة الأمريكية التي وجهت لمصر في الخمسينيات والستينيات لتغير المعلاقات المصرية الأمريكية ، سنحاول تحديد موقع كل معيار بين المعايير المختلفة التي حكمت منح وتخصيص المعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الدراسة ، فهل يعتبر المعيار السياسي هو معيار المنح الأول ؟ وإلى أي مدى يعكس هذا المعيار المنطق الكامن وراء تخصيص المعونة الأمريكية وتوزيعها على الانشطة والمناطق والقطاعات المختلفة للاقتصاد المصري .. وما هي أوجه التعارض أو التداخل بين المعيار السياسي والمعيار الاقتصادي ؟ وهل يأتي المعيار الاقتصادي ؟ وهن يأتي المعيار الاجتماعي وموقعه بين المعيارين السياسي والاقتصادي ، وعما أهمية المعيار الاجتماعي وموقعه بين المعيارين السياسي والاقتصادي ، وعما الإقتصادي .. وإضفاء بعد أعمق للمعيار الشياسي .. وإضفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وإضفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وإضفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأصفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأصفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأصفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأضفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأضفاء بعد أعمق المعيار الشياسي .. وأصفاء .. وهم التساؤلات التي سنحاول أن نجيب عنها .

🗆 المبحث الأول 🗅

المعايير السياسية

سجلت وثائق وتصريحات المسئولين الأمريكيين أهمية المعيار السياسي الذي احتل مكان الصدارة بين كافة المعايير التي حكمت برنامج المعونة الأمريكية لمصر، وذلك سواء بالنسبة لمسألة منح المعونة الأمريكية في منتصف السبعينيات، أو مسألة استمرار تدفق تلك المعونة خلال السبعينات والثمانينات.

وأما عن المنطق السياسي الذي يقف وراء منح المعونة الأمريكية ، فقد الشارت وثائق لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الى أن « إستراتيجية المعونة الأمريكية لمصر تفترض أن تحقيق مستويات المعيشة الملائمة للشعب المصرى وتحقيق التقدم الاقتصادي الملموس لازمة لتأكيد أهداف السلام الدائم في مصر وبقية دول الشرق الأوسط ، ولذلك فإن أهداف الولايات المتحدة السياسية في مصر والمنطقة تتطلب استمرار تدفق المعونة الاقتصادية الامريكية بما يعادل بليون دولار سنويا .

كما أكد وزير خارجية الولايات المتحدة « جورج شوائز » في معرض دفاعه عن أهمية استمرار تدفق المعونة الأمريكية لمصر في الثمانينات « أن مصر قد أكت تمسكها بمعاهدة السلام ، ولذلك فإن الحكومة الأمريكية تطالب بزيادة الدعم العسكرى والاقتصادى لمصر . كما أشار إلى أن زيادة المعونة لمصر لازمة لاستبدال الاسلحة السوفيتية ولدعم أمن مصر بحيث تصبح قوة ردع قادرة على التصدى للمغامرات »، وأكد على أهمية زيادة تلك المعونة لمصر « لالتزامها بالسلام ولتظل دائما عنصرا هاما من عناصر الاعتدال والاستقرار في الشرق بالوسط وأفريقيا حيث تلعب مصر دورا هاما في مساعدة الدول الافريقية للتصدى للمؤامرات الخارجية .

وتؤكد الكتابات الغربية في هذا الصدد أن منشأ وهدف المعونة الأمريكية يعتبر سياسيا بشكل صريح وذلك لمكافأة مصر على تعهدها بالسير في عملية السلام ، ولمساندة حكامها في الحفاظ على التأييد الشعبي نحو التوجه إلى الغرب

كما أن توظيف المعونة الأمريكية لحم ... كما ترى الكتابات الغربية ... قد جاء في إطار محاولة تعويض الخسارة التي المت بالاقتصاد المصرى من جراء قطع المعونات العربية مما أدى إلى خلق نوع من الالتزام «غير الرسمي» على الولايات المتحدة لتعويض مصر عن تلك الخسارة وذلك بمنحها ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار كحصة إضافية خلال ثلاث السنوات الثلاث المتعاقبة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) من أجل مساندة النظام المصرى وحثه على توقيع إتفاقيات كامب ديفيد ، كما تنشد الولايات المتحدة الأمريكية _ الابقاء على نظام ما بعد كامب ديفيد على نظام ما بعد كامب ديفيد Post- David Regime في الشرق الأرسط.

يعتبر الربط بين القضية الوطنية وحل المشكلة الاقتصادية في مصر من أهم الظواهر التي حكمت العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترة السبعينات والثمانينات حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل المعونة الاقتصادية وسيلة إضافية للضغط في مجال التسوية السياسية.

وتتمثل أهم الأدوات التى وظفت لغدمة المعليير ذات المحتوى السياسى في توظيف المعونة الغذائية لدعم الاستقرار السياسي للنظام المصرى من ناحية ، وتوظيف المعونة الأمريكية ككل لتدعيم استمرارية سياسية السلام والصلح مع إسرائيل من ناحية أخرى .

المونة ودعم الاستقرار السياسي

ويعتبر هدف تقوية مركز الحكومة أو النظام المتعرض لضغط اقتصادى أو ضغوط سياسية أو اقتصادية خارجية ، والذى يعد بقاؤه مرغوبا فيه سياسيا وعسكريا ، من أهم الأهداف السياسية التى توظف المساعدات الأجنبية التحقيقها ». ولقد اعترف اقتصادى سابق بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التى تستخدم لمنع الظروف السياسية والاقتصادية من التدهور في البلاد التى يكون الحفاظ على الحكومة القائمة فيها ذا قيمة للولايات المتحدة ، وتعتبر معونات الغذاء على وجه التحديد من أهم أدوات السياسية الخارجية التى يتم من خلالها تقديم الدعم الاقتصادى للنظم السياسية المرتبطة بالمصالح الأمنية الأمريكية ، حيث أن نقص الغذاء أو نقص المتاح منه وفقا لأسعار ملائمة لشعوب الدول النامية يتسبب في الاضطراب السياسي وعدم استقرار النظام ، لذلك ترى الولايات المتحدة أن المعونات الغذائية الموجهة في التوقيت المناسب يمكن أن تصبح وسيلة سريعة تضمن لتلك الانظمة الاحتفاظ بقوتها .

وَلَهِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَوِيَةُ الأَمْرِيكِيةُ لَصِّرِ ، فقد ركِّزُ القَاتُمُونَ عَلَى إِدَارَةَ السياسةَ الخارجية الأمريكية على المفهوم السياسي لتلك المعونة ، خاصة في الوقت الذي رئى فيه إهمية تقوية نظام السادات داخليا لتمكينه من إتباع سياسات خارجية جريئة ، وقد اتضح ذلك من خلال ما تم توجيهه من تحويلات سريعة للسلع الغذائية من أجل تغطية النقص المباشر وحل مشكلات التمويل الخارجي لمسر .

ويرى القائمون على تنفيذ برنامج المعونة الأمريكية لمصر أن أية معونة تنجع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمكن الحكومة من اتباع سياسة خارجية جريئة ، تكون مجدية من منظور الأهداف السياسية الأمريكية المبتغى تحقيقها من هذا النظام .

وقد حاولت بعثة هيئة المعونة الأمريكية في مصر أن تتبع سياسات اقتصادية واجتماعية ذات محتوى سياسى تتضمن استيراد السلع ، ومنح السلام الدراسية ، والتدفق السريع للأرصدة اللازمة لتمويل السلع الغذائية في اعقاب أحداث بناير ١٩٧٧ في مصر .

وتجدر الاشارة .. على وجه التحديد .. إلى القرض السلعى الكبير الذي اعتمده الكونجرس عقب تلك الأحداث ، والذي بلغت قيمته ٤٤٠ مليون دولار ، والذي نص على أمن ضمن أهدافه صيانة الاستقرار السياسي .

وفي هذا الصدد حدرت بعض الكتابات الوطنية من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مصر كدولة متلقية للمعونة الأمريكية في وقت تعتبر فيه الولايات المتحدة تلك المعونة مجرد وسيلة لمد الشعب المصرى بالغذاء والخدمات الاساسية ، ومن ثم المحافظة على الاستقرار السياسي كهدف في حد ذاته .

المعونة وتدعيم سياسة السلام

وقد شكل توظيف المعونة الأمريكية ، في مواضع كثيرة ، أداة لتدعيم سياسة السلام المصرية وتأكيد الالتزام المحربي بفلصلح مع إسرائيل ، وذلك سواء ظهرت إسرائيل كطرف ثالث منظور ث إطار التعاون المصرى الأمريكي ، أو كطرف غير منظور .

وبتمثل أهم الأساليب التي اتبعت لتوظيف المعونة الأمريكية لخدمة هذا المغرض السياسي في ثلاثة أساليب هي :

[١] وضع الاطار النظرى للتعاون بين مصر وإسرائيل:

قامت الوكالة الأمريكية المتنمية الدولية بإعداد وتمويل دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل في المستقبل بناء على طلب لجنة مساعدات دعم الأمن بالكونجرس وذلك في إطار دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية.

وقد كلفت الوكالة ثمانى وكالات حكومية وعشر وكالات خاصة بتقديم إمكانات التعاون المتاحة والمحتملة في مختلف المجالات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل . وفد حددت تلك الدراسة دور الولايات المتحدة في إطار برنامج التعاون المطروح بأنها يمكن أن تلعب دوراً حاسما في تسهيل هذا التعاون ومد مظلته من خلال تخفيف الأثر الذي تحدثه عملية التعاون مع عدو تقليدي خاصة في المراحل الأولى حيث تكون الاتصالات بين الأطراف المتعاونة غير موثوق بها . كما يمكن للولايات المتحدة أن تسبل تدفقات التجارة والاستثمار بين مصر وإسرائيل إلى أن يصبح التعاون بين الدولتين أقل حساسية . وتحدد الدراسة دور الولايات المتحدة بكونها « لا تركز على دفع الأطراف إلى التعاون وإنما تحيطهم علما برغبتها في مساندة تعاونهم هذا ، وجعل الموارد المالية الأمريكية متاحة بأساليب مختلفة لمد الطرفين المتعاونين بالمساعدة والتشجيع ».

وتؤكد الدراسة أن هناك مؤشرات إيجابية لرغبة المؤسسات العلمية والتجارية الأمريكية في الاسهام في هذا التعاون ، وبالمثل فإن التنظيمات الخاصة وشبه الحكومية والجامعات الأمريكية يمكنها أن تساهم أيضا بمجهودات (ما لم تكن تساهم حاليا بالفعل) من أجل دعم الاتصالات المسرية الاسرائيلية وتشجيعها . كما يمكن للشركات الأمريكية أن تكون بمثابة جسر اقتصادى يربط بين العرب وإسرائيل فيما يختص بالمشروعات المشتركة والانشطة الأخرى .

وقد رصدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغ خمسة ملايين دولار للعام المالى ١٩٧٩ من أجل تمويل هذا البرنامج الاقليمي للتعاون ، وخصص هذا المبلغ لتعلوب مثل المؤتمرات ودراسات الجدوى والمشروعات الصعيرة ، أما مشروعات البنية الأساسية المطروحة في الدراسة ، فيمكن تمويلها - كما تشير الدراسة - من خلال إتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة وأي من طرفي التعاون .

وقد قامت الدراسة بإستعراض الموارد المتاحة في المنطقة العربية كما ونوعا وخصائصها ومواطن ندرتها ووفرتها ، والاساليب المختلفة لخلق نوع من « التوازن بين الموارد » من خلال التعاون الاقليمي بين بدول الوفرة ودول الندرة . وعن أهم مجالات التعاون التي طرحتها الدراسة بين إسرائيل من ناحية وكل من مصر وسوريا والاردن وقطاع غزة والضفة الغربية من ناحية أخرى يمكن الاشارة على سبيل المثال إلى : الصحة ، الزراعة والري ، والعلوم البحرية ، والارصاد الجوية ، والتعليم والعلوم الاجتماعية ، والتكنولوجيا ، والعلوم الطبيعية ، ومصادر الطاقة البديلة ، وتخطيط القوى العاملة ، والنقل ، والاتصالات ، واستخدامات المياه (مياه الشرب _ إزالة الملوحة) ، والطاقة . (الكهربائية _ الشمسية _ الفار الطبيعي) ، الصناعة والتعدين ، والسياحة . وتجدر الاشارة إلى أن حيز الدراسة قد امتد إلى حد طرح إمكانات التعاون وتجدر الاشارة إلى أن حيز الدراسة قد امتد إلى حد طرح إمكانات التعاون

المحتمل قيامها بين إسرائيل والدول العربية التي لا تتجاوز معها في حدودها رغم صعوبة إقامة علاقات مباشرة بينها وبين إسرائيل في الحاضر.

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن تلك الدراسة قد صدرت في فبراير ١٩٧٩ ، قبل شهر واحد من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، والتي نصت في جانبها الاقتصادي على حرية مرور الأشخاص والمركبات والسلع بين مصر وإسرائيل ، وانشاء طرق وسكك حديدية جديدة ، وخطوط الاتصال بالبرق والهاتف والبريد والاذاعة والتلفاز ، وإشتراط شراء إسرائيل للبترول المصرى ، بالاضافة إلى الكثير مما تضمنته دراسة هيئة المعونة الامريكية الصادرة قبل توقيع الاتفاقية .

وبعد مضى سبع سنوات من أجراء الدراسة الأمريكية المشار إليها ، لاح في الفق الواقع العربي مشروع إقليمي يحاكي ويطابق ما جاء بتلك الدراسة وهو المشروع الذي أطلق عليه أسم مشروع «بيريز ــ خليل » نسبة إلى شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيل السابق الذي أقترحه ، وإلى د . مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى السابق الذي ساهم بدور هام في الاعداد لهذا

الشروع .

ورغم أن هذا المشروع يعتبر مشروعا إقتصاديا متكاملا لمنطقة الشرق الأوسط يضم في البداية مصر وإسرائيل والأردن وتتضم إليه بعد ذلك من تشاء من الدول الثربية في المنطقة ، إلا أن المشروع يغلب عليه الطابع السياسي بالدرجة الأولى ، فالأموال التي سيتم جمعها بمقتضاه سوف تخصص اساسا للدول التي تسهم بدور فعال في تحقيق السلام العربي الاسرائيلي ، وهو موجه لتخفيف أعباء الأزمة الاقتصادية في كل من مصر وإسرائيل حيث يرمي إلى تدعيم اقتصاديات دول المنطقة للتغلب على أزمتها الناتجة عن انخفاض اسعار البترول ومن ثم حثها على التعاون السياسي فيما بينها ، وتخفيف عبء الديون الخارجية على دول المنطقة عن طريق جدولتها .

والواقع انَّ هناكَ من الشواهد ما يُؤكّد عمق الارتباط بين المعونة الأمريكية وبين هذا المشروع ، وتتمثل هذه الشواهد في أربعة هي :

الربط بين القضية الوطنية وهل المشكلة الاقتصادية :

ان تاكيد الربط بين القضية الوطنية وحل المشكلة الاقتصادية يعتبر قاسما مشتركا بين كل من المعونة الأمريكية ومشروع «بيريز ـ خليل »، حيث يشير بيريز في معرض حديثه عن المشروع مخاطبا العرب:

« إن السلام يمكن تأجيله ؛ أما الجوع فلا يمكنكم تأجيله إن الموقف الاقتصادى ملح للغاية والمشاكل الاقتصادية قد هزت المنطقة ، ومصر هي الدولة الاكبر عرضة للنيل منها بسبب وضعها الاقتصادى .. إن طريقكم إلى حل مشاككم الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوبكم لن يكون إلا عبر إسرائيل ، ومن خلال تنمية مشتركة معها ، إن مشاككم الاقتصادية هي الأولى باهتمامك اما النزاع العربي الاسرائيل وقضايا المحورية فاتركوها للزمن وهو كفيل بحلها .

- المشروعات المتركة

تطابق المشروعات المستركة المقترح إقامتها بين إسرائيل والدول العربية في كل من الدراسة الأمريكية ومشروع بيريز – خليل ، فقد جاء ضمن مقترحات المشروع انه : « من الممكن أن تساهم فيه مصر والأردن والضفة وربما لبنان ، وبنائطبع إسرائيل ، ومن المقترح أن تنضم ١٨ دولة عربية بحيث تتحقق بعض المشروعات الاقتصادية مثل إقامة خط سكك حديدية يربط بين تركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل ومصر ، والمشاركة في إقامة مفاعل نووى في صحراء سيناء ، واستصلاح الأراضي في الصحراء الأردنية العراقية ، وإقامة مشروع الاسسنت بالعريش ، واستخدام المياه المصرية في ربط مصر بإسرائيل من النيل إلى صحراء النقي ، واستخدام المياه المصرية في ربط مصر بإسرائيل من النيل إلى صحراء النقي ، وإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين مصر وإسرائيل ستخدم القطن والالياف الصناعية الاسرائيلية ، وإقامة حدود تجارية مفتوحة بين كل من إسرائيل ومصر والاردن .

- توصيل مياه النيل لاسرائيل :

ق الوقت الذى أشارت فيه الدراسة الأمريكية الى أن « مصر لديها مياه للرى اكثر من حاجتها الحالية وحاجة المناطق التي تجرى تنميتها ، وإنه بإستثناء مصر ، فإن المياه تعتبر القيد الرئيسي للزراعة في المنطقة مما يعني إمكانية إستفادة إسرائيل من إمكانات مصر من مياه الرى في إطار التعاون الاقليمي المزمع قيامه بينهما »، فقد أشار مشروع « بيريز ... خليل » إلى إمكانية ربط مصر بإسرائيل بإستخدام المياه المصرية من النيل نحو الشمال حتى لبنان عن طريق قناة تبدأ من قناة السويس حتى قطاع غزة ثم تدخل صحراء النقب .

وقد طرحت بعض الكتابات الوطنية التساؤلات عن هدف وجدوى مشروع ترشيد إستخدام مياه الرى في مصر ، والمدرج ضمن مشروعات المعونة الامريكية الموجهة للقطاع الزراعي بمنحة قدرها ١٣ مليون دولار للعام المالي ١٩٧٦ ، إذا ما كان الوفر في استخدام المياه (كهدف للمشروع) ستستفيد منه إسرائيل ، وخاصة وقد توافرت بدائل الاستخدام المحلية لمياه النيل من أجل رى الصحراء المصرية ، فعل سبيل المثال تقول د . تعملت فؤاد : و وهل زرعنا صحراواتنا لنزرع النقب في إسرائيل ؟ إننا نستعين بجزء من حصة السودان في ماء النيل لان حصتنا لا تكفينا . كما تناولت بعض الكتابات المحاذير الأمنية المترتبة على مشروع توصيل مياه النيل لاسرائيل ، لما يمكن أن يؤدى إليه من اختلال في التوازن الديمجرافي والحدوسياسي في المنطقة .

ء نبط التخصص وتتسيم المبل

في إطار مشروع ، بيريز ـ خليل ، الذى يهدف إلى التوصل الى نوع من تقسيم العمل بين إسرائيل والدول العربية ، ينرك لمصر التخصص في بعض الصناعات الهندسية وصناعات السيارات والمحركات والحديد والصلب ويبقى لاسرائيل التخصص في الصناعات الإلكترونية والدقيقة ذات القيمة المضافة العالية ، رصدت هيئة المعونة الأمريكية ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار قرضا لمشروع إنتاج السيارة الشعبية لمصر ، وهو المشروع الذى اقرته الحكومة المصرية ورسى عطاؤه على شركة جنرال موتورز الامريكية . وقد قررت الشركة الامريكية إقامة اربعة مصانع في إسرائيل للصناعات المعدنية الداخلة في تصنيع السيارة المعبية المصرية الجديدة المنتجة بواسطة الشركة . وتجدر الاشارة الى أن هذا المشروع مازال يواجه من العقبات والمشاكل ما يحول دون خروجه من حيز الدراسة الى واقع التنفيذ ولا يزال يمر بمراحل التفاوض ودراسات الجدوى .

٢ = الدعم المللى والفنى للتطبيع

مما لا شك فيه أن هناك من العوامل التاريخية ما يعوق عملية تطبيع العمارية الإسرائيلية بوصفها علاقات طبيعية درج عليها العرف بين الإطراف الدولية غير المتصارعة ، فرغم مخى سنوات على توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، والتي نصت على قيام مختلف أوجه التعاون بين الدولتين في المجالات الاقتصادية والنقافية والعلمية ، فقد ظلت أوجه التعاون المختلفة ، ولماصة عبر القنوات الشعبية غير الرسمية ذات طلبع نظرى ، على الأقل من قبل الطرف المصرى حيث نشات في مصر اتجاهات ثقافية تقاوم عملية التطبيع المرف المحاجز النفسي الذي تولد لدى المصريين من جراء الصراع العربي بالإضافة الى الحاجز النفسي الذي تولد لدى المصريين من جراء الصراع العربي غير الرسمي بين الدولتين .

ولقد كان على الولايات المتحدة امتدادا للدور الذى لعبته في مختلف مراحل التسوية المصرية الاسرائيلية ، أن تتدخل اجرائيا للاسراع في عملية التطبيع وذلك باعتبارها تلعب دور المحرك والوسيط في مختلف مراحل التسوية التي اعقبت حرب اكتوبر 1947 .

وتعتبر الزراعة من اكثر المجالات التي برز فيها الدور الأمريكي في تطبيع

العلاقات المصرية الاسرائيلية حيث طرحت الولايات المتحدة على مصر بعد الصملح مع إسرائيل مشروعا لتطوير الزراعة المصرية عبر ثلاث حلقات تتم الاول بين مصر والولايات المتحدة ، والثانية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل ، والثالثة تضم مصر واسرائيل والبلاد العربية وقد رصد الكونجرس بالفعل عقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد .. مبلغ خمسة ملايين دولار في مجال الزراعة ويفترض هذا المشروع تعاونا ثلاثيا حيث تقدم مصر الارض والعمل والمياه وتقدم إسرائيل التجهيزات والخبرات ، وتقدم الولايات المتحدة التعويل .

وقد شكلت بالفعل لجنة توجيهية ثلاثية (أمريكية ... إسرائيلية ... مصرية) لتكون بمثابة هيئة استشارية للجنة أخرى تنائية دائمة (مصرية ... اسرائيلية) تتوفى البحوث الزراعية ، وقد توالت اجتماعات تلك اللجنة الثلاثية سنويا لتحديد مجالات البحث المشترك ذى الأولوية ، مع تشجيع المشاريع المشتركة وتشكيل الفرق البحثية وعقد المؤتمرات وتبادل النتائج والمطبوعات والخبراء الزراعيين وقد أمدت هيئة المعونة الأمريكية هذه اللجنة بالتمويل الملازم بواسطة مؤسسة دعم السلام .

وقد اعلنت كل من مصر وإسرائيل انتهاء المرحلة الأولى من تعاونهما في مجال الزراعة ، وهي مرحلة تحسين المدخلات الزراعية من التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية والميكنة الخفيفة ، كما اعلنتا بدء المرحلة الثانية من التعلون لتحسين مخرجات الزراعة .

وتجدر الاشارة ايضا إلى الاتفاقية الخاصة بتنمية محاصيل الحبوب الرئيسية ، والتي وجهتها المعونة الامريكية لمصرعاء ١٩٧٨ في اطار منحة قدرها لاع مليون دولار بهدف تنمية الحبوب الرئيسية مثل القمح والذرة والشعير ، وذلك باقامة اربعة مراكز للبحوث والارشاد في محافظات الغربية وكفر الشيخ وسوهاج والمنيا ، وقد اختبر مركز السنطة بمحافظة الغربية ليكون ارضا لابحاث زراعية مشتركة بين الجانبين المصرى والاسرائيلي لانشاء مزرعة تجريبية تهدف افي تطوير ٣٦ فدانا تخدم ٢٥ قرية وتمول من الحكومة الامريكية وقد تم ذلك في اطار اتفاق بين وزيرى الزراعة المصرى والاسرائيلي النناء زيارة الوزير الاسرائيلي لمصر عام ١٩٨٠ .

وبالأضافة الى تركيز هيئة المعونة الأمريكية على قطاع الزراعة في مصر كحقل لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، فقد لعبت دورا اساسيا في تطبيع العلاقات الثقافية المصرية الاسرائيلية وقد رصد الكونجرس خمسة ملايين من الدولارات للتعلون الثقافي المصرى والاسرائيلي المباشر إلا أن هذا المبلغ رحل لميزانية العام التالى نتيجة عدم تمكن هيئة المعونة من انجاز مشروعات مصرية إسرائيلية مشتركة

كما اشارت الصحف الاسرائيلية الى قيلم كليات الطب كليات الطب في جامعات بثر سبع والقدس في اسرائيل، وعين شمس في القاهرة بلجراء بحث مشترك على مرضى حمى النيل بتمويل من الحكومة الامريكية التى رصدت لهذا المغرض 7 ملايين دولار كما اشارت الصحف الاسرائيلية ليضا الى انه قد تم اعداد برنامج بحثى مشترك لمدة خمس سنوات بشان بحث المناطق المقودة من صحارى محمر واسرائيل بتمويل من هيئة المعونة الإمريكية وسوف ينفذ هذا البحث من خلال جامعة بن جوريون ومعاهد اسرائيلية اخرى وتشترك في تنفيذه في مصر جامعات القاهرة وعين شمس والازهر. وجامعتا اريزونا

وقد جامت القبروط المصلحية الاتفاقيات المعونة الامريكية لتدعيم التعاون الثلاثي (بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل) وتعطيه الصلاحية فعلى سبيل المثال تنص اتفاقية التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية الموقعة في ١٩٧٠/٧٦ ضمن برنامج المعونة الامريكية المصرعلين ان يشترك حلى حالات معينة ـ العلماء والفنيون والهيئات الحكومية ، ومؤسسات دولة ثالثة بناء على دعوة الحكومتين في المشروعات والبرامج التي تنفذ وفقا لهذا الاتفاق .

٣ ، اعطاء الأولية ، في تقصيص المونة ، لنطقة التناة عن غيرها من المناطق :

تجدر الاشارة الى ان اول معونة امريكية قدمت الى مصر كانت من أجل تطهير قناة السويس واعادة تعمير مدن

القناة ووفقا للاتفاقيات المنشورة حتى منتصف عام ١٩٧٧ ، وكان مجموع المنح المقدمة من هيئة المهونة الامريكية برسم مشروعات معينة يبلغ ٥٠, ٢٣٤ مليون دولار ، استاثرت منطقة القناة ٢٣٣ مليون دولار من هذه المنح بنسبة ٤٠٩٠/ وتشير وثائق لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الى تعمد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان تقصل ـ في تقاريرها المرقوعة للكونجرس خلال المفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٧٩ ـ ما بين التخصيصات الموجهة لتعمير منطقة الفناة Suez Arca Reconstruction والمشروعات القومية البقية المناطق المقانماة والمشروعات القومية القومية المقانمات الموجهة المقانم المقانمات والمشروعات القومية القومية المقانمات المؤاند

جدول رقم ۸ المعونة الأمريكية الموجهة لمنطقة قناة السويس مقارنة بالمناطق الأخرى في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ (ماللمون دولار)

| التخصيص | المخصصة الباز السليملة | الملية المبالخ | السنة |
|---------|------------------------|----------------|-------|
|---------|------------------------|----------------|-------|

| | | | 7. | |
|--------|----------------|----|---------------|-------------|
| | للمناطق الأخرى | | لمنطقة القناة | |
| 15%,A | ۸۹,۳ | 44 | ov, o | 1440 |
| \$74,4 | YAA, T | 24 | 141,7 | 1477 |
| 709,7 | 4.2.4 | 41 | 0.0 | 1177 |
| 10.,V | 74.,V | 14 | 7. | ۱۹۷۸ (مقدر) |
| 0 + + | ** | 41 | | 1974 (مقدر) |
| 1877,7 | 1484,2 | 44 | 1,373 | الإجمالي |

^{*} لا تتضمن الأرقام برنامج الاستيراد السلعي (CUP)

Committee on International Relations. Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1979, Hearings before the subcommittee on Europe and Middle East. House of Repressentaives. Ninety Fifth Congress. Second Second Session. Part 5, U. S. Government Printing Office, Washington: February 6-8, 1978- March 1, 13, 316 1978. p 455.

وتشير بيانات الجدول رقم ٨ ألى أتجاه تناقص نسبة المخصص من المعونة الامريكية لمنطقة القناة بالنسبة لجملة التخصيص خلال السنوات ١٩٧٥ وحتى ١٩٧٨ حيث استاثرت منطقة القناة خلال كل من السنتين الأول والثانية لتدفق المعونة الامريكية بحوالى ٤٠٪ من جملة مبالغ المعونة الأمريكية المخصصة ككل دون احتساب برنامج الاستيراد السلعى وقد استمر نصيب منطقة القناة يتقلص بشكل عام حيث

سجل عام ۱۹۷۷ ما نسبته ۲۱٪ من جعلة التخصيص ۱۹۷۸ حوالی ۱۹٪ مرويح ارتفاع نصيب منطقة القناة الى ۲۲٪ عام ۱۹۷۹ الى ما تم تمويله من مشروعات تدخل فى عداد مشروعات التنمية القومية ككل ، ولا تشكل تخصيصات موجهة لاعادة بناء مادمرته الحرب ، وقد تم إبتداء من عام ۱۹۷۹ إدماج مشروعات منطقة القناة فى تقارير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية المرفوعة للكرنجرس ضمن مشروعات التنمية المولة بمعونة امريكية والموجهة لختلف مناطق مصر دون تمييز ، وذلك بعد انتهاء تأميل منطقة القناة للقناة التعدد الاحتيام خلال السنوات الاولى لتدفق المعونة الامريكية .

وقد اتضع بالفعل من توزيع المعونة الأمريكية وفقا للمناطق الجغرافية التى تركزت فيها المشروعات المولة في إطار برنامج المعونة خلال فترة الدراسة ان منطقة القناة تحتل المرتبة الاولى من جملة المخصص للمناطق الجغرافية المصرية بنصيب يصل إلى حوالي °٣٪.

يبدآ أن اهتمام الطرف الأمريكي لم يقف عن مجرد إعطاء الأولوية لمنطقة القناة عن غيرها من المناطق خلال السنوات الأولى لتدفق المعونة الأمريكية ، فقد ملايين دولار من الميزانية .

المقدرة لعام ١٩٧٩ من أجل منطقة حرة بالسويس .

ولابخفى أن إعطاء منطقة القناة أولوية خاصة في المشروعات المولة بالمعونة الامريكية إنما يستند بالدرجة الأولى إلى اعتبارات سياسية ، وذلك لضمان عدم تجدد القتال في منطقة القناة ، ولعل ترجيه الاستثمارات الامريكية لتطهير قناة السويس وإعادة بناء المدن المصرية التي دمرتها الحرب كانت هامة نفسيا لتأكيد ثقة الولايات المتحدة في جدية السلام مع إسرائيل ، ولطمأنة اسرائيل إلى صدق نوايا مصر بهذا الشأن في المستقبل .

وقد اشارت مجلة نيوزويك الآمريكية فى تحقيق نشر عام ١٩٧٤ حول أهداف واشنطن من وراء اهتمامها بتعمير ضفتى القناة إلى : « أن قيام منطقة مزدهرة على جانبى القناة سيلعب دورا حاسما فى إستقرار الوضع فى الشرق الأوسط، فتعمير وازدهار هذه المدن على ضفتى القناة من شانه إعطاء إسرائيل من الامن والطمانينة أكثر من وجود جيشها على القناة إن هذه المدن قد تحول الهدنة المسلحة إلى سلام دائم » .

ولقد كان هناك إندفاع دولى ، ليس من جانب الولايات المتحدة فقط وانماً من جانب ألمانيا الغربية ، وفرنسا ، وانجلترا ، واليابان ، والسعودية ، ودول الخليج وايران والبنك الدولى ، ليس فقط لامداد مصر ماليا بما تحتاج إليه من قروض لعودة الملاحة للقناة ، وإنما إمتد هذا التعاون ليشمل مشروعات تعميق وتوسيم القناة وتعمير منطقة القناة بمدنها الثلاث في فترة قياسية .

■ المبحث الثاني ■ المايير الانتصادية

تؤكد الدراسات الاقتصادية ان تاريخ تطور المعونات الاقتصادية هو تاريخ

تطور مصالح الدول اانى معوم بتقديمها ، كما أن توزيع المعونات الاقتصادية على العالم لا يتفق مم درجة الحالة بل مم درجة المصلحة .

ومن هنا يصعب تجاهل الأهداف التى تقف وراء منح الدول الكبرى للمعونات فانه غالبا ما يكون هناك اغراء مستمر لها كى تستغل الفرصة المتوفرة من المعونات بغرض تشجيم الذاتية .

وعلى ضوء ما سبق ، تتناول بالتحليل الدور الداخلى الذى تلعبه المعونة الأمريكية في الجهاز الانتاجي الامريكي ، والى مدى ينعكس ينعكس هذا الدور على نمط توظيف المعونة داخل الاقتصاد المصرى المتلقى لها دعما لمبدأ أعادة تدوير ما خصص من أموال المعونة الى الولايات المتحدة الأمريكية ... المانح الاصلى لها .

وقد جاءت المعونات الاقتصادية لتقف جنبا الى جنب مع الانفاق العسكرى لتضمن للاقتصاد الأمريكي مستوى معينا من التشغيل بصورة يدوير الأموال المخصصة في برنامج المعونات وحقن الاقتصاد الأمريكي بتلك الأموال بشكل متواصل مع استمرار تدفق تلك المعونات للدول المتلقية لها .

المفاظ على مستوى التشفيل والانتاج نى الولايات المتحدة

وفيما يتعلق بالمعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الدراسة ، فقد تحقق هذا الهدف من جراء توظيف تلك المعونة داخل مكونات الاقتصاد المصرى من خلال .

القناة الاولى: دعم الصناعة الأمريكية

افصحت الادارة الامريكية صراحة عن دور المعونة الامريكية لمصر في دعم الصناعة الامريكية ، وذلك في أعقاب زيارة الرنيس الامريكي « نيكسون » لمصر في الفترة ١٢ ـ ١٤ يونيو ١٩٧٤ ، حيث القي وزير التجارة الامريكي محاضرة امام رجال الاعمال الامريكيين جاء فيها .

وانكم تتمتعون بميزة لا يمكن لاحد التغلب عليها فلقد قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بفتح الأبواب لكم امام الاسواق ، وعمل على خلق مناخ ملائم للسلع الأمريكية ، أننى اقول ان حكومتكم لن تترككم تنتظرون على الابواب : ... اننا سوف نجتاز الأبواب معكم ، وسنبقى دائما على استعداد لدعم جهودكم التجارية قدر استطاعتنا » .

العونة ومظلة التشريعات الأمريكية وحتى تحظى المعونات الامريكية الموجهة للخارج بتأييد من الكونجرس، فقد جاءات القوانين التى تحكمها متضمنة آحكاما صريحة لتجنب منافسة الصناعات الأمريكية ويوضح المرسوم.

رقم ٤٠٢ للكونجرس ، الصادر عام ١٩٥٠ بشأن التنمية الدولية ، أن الهدف من المعونة الخارجية هو تشجيع وتنمية القوى الشرائية لشعوب البلدان المختلفة اقتصاديا كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما يعتبر هذا الهدف جزءا لا يتجزا من محاولات تشجيع رأس المال الأمريكي الخاص في البلاد النامية .

ولقد اعتبرت الادارة الأمريكية أن طلب مصر بالسماح للولايات المتحدة بتمويل سلع المعونة الأمريكية من موردين غير أمريكيين ، أقل تكلفة من مغيلتها الأمريكية ، طلب غير مألوف ويتعارض مع التشريعات الأمريكية . ولقد صيغت بالفعل نصوص اتفاقيات المعونة الأمريكية المقدمة ألى مصر متضمنة شروطا مقيدة تضمن ألى حد كبير تنشيط حركة التجارة والتصدير الامريكية مثل شروط التوريد من البلد المصدرة والنص على صلاحية سلع أمريكية متل شروط التوريد من البلد المصدرة والنص على صلاحية سلع على حصة عادلة من أية زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية . ولقد دعمت الولايات المتحدة شركاتها دولية النشاط من خلال المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، والتي جعلت من السوق المصرية سوقا طويلة الأجل للسلع والتكنولوجيا الغربية ، كما شجعت انتهاج سياسات من شأنها جعل استفادت بطريق غير مباشر من برنامج استيراد السلع الامريكية ، حيث ساهمت تلك المعونة في خدمة المصالح المطية الامريكية من خلال البجاد اسواق للسلع الأمريكية الصنع ومن خلال دعم المزارعين الأمريكيين .

ووفقا لبيانات الجدول رقم (٩) الذي يوضح النصيب السنوي لبرنامج الاستيراد السلعى من اجمالي المعونة الأمريكية المقررة لمصر خلال الفترة الإستيراد السلعى من اجمالي المعونة الأمريكية المقررة لمصر خلال الفترة استوعبها هذا البرنامج قد تراوحت نسبتها ما بين ٢٦,٦٪ الى ٤٩,٩٪ من جملة المعونة الأمريكية المقررة لمصر خلال تلك الفترة ، بمتوسط قدره ٢٣٢٨٪ الموقد طالبت الحكومة المصرية خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الموريكية في خريف ١٩٨٧ بزيادة الواردات الأمريكية من مصر ، ورغم اتساع السوق المصرية للمنتجات الأمريكية ، فقد أثبتت مجريات التعامل التجارية بين مصر والولايات المتحدة أن السوق الأمريكية ترفض يكل وضوح تنمية الصادرات المصرية للولايات المتحدة زيادة الصادرات المصرية من المسبوجات المصرية نحو التوجه النظر عن الحد المقرر ، رغم أن الحكومة الامريكية اعلنت تأييدها لوجهة النظر المصرية نحو التوجه لتنمية الصادرات لمورية من المسبوجات المصرية نحو التوجه لتنمية الصادرات الماريكية على استيعاب هذه الزيادة من المنسوجات المصرية قدرة السوق الأمريكية على استيعاب هذه الزيادة من المنسوجات المصرية لتصدير .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ما سجلته مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي من معارضة منتجى الالياف والمنسوجات الامريكيين لقيام هيئة المعونة الامريكية بتمويل مشروع تجديد واحلال مصانع غزل ونسيج المحلة الكبرى . وقد اكد القائمون على ادارة برنامج المعونة الأمريكية في مصر على ان هيئة المعونة الامريكية في مصر على ان هيئة المعونة الامريكية لن تتولى تمويل مشروعات مصرية مماثلة في المستقبل دون دراسة وتحليل اثرها على الاقتصاد الامريكي .

جدول رقم (٩) النصيب السنوى لبرنامج الاستيراد السلعى من اجمال المعونة الامريكية المقررة لمصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

| ĺ | Le Kr | (بالليون |
|----|-------|-----------|
| ١. | J J | W / |

| _ | ىلغى ٪ | نامج الاستيراد الس | المعونة المقررة سنويا بر | السئوات |
|---|-----------|--------------------|--------------------------|----------|
| - | ٤٠,٣ | 10. | TV1,4 | 1970 |
| | 44, 1 | 710 | 477,7 | 1477 |
| | 19,9 | £TV | AVE, £ | 1477 |
| | 11 | *4 V | 4.4,4 | 1474 |
| | 44,4 | 770 | 1.2,.0 | 1474 |
| • | 44 | 440 | 1106,1 | 144+ |
| | 77,7 | 4 | 1177,£ | 1441 |
| | 44,4 | 40. | 1.77,4 | 1447 |
| | ٧٩,٧ | *** | . 1+11,% | 1444 |
| _ | ۲۳,۱ | 7.1.1 | A01A,1 | الإجمالي |

الاجمالي ۱,۸۱۵۸

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الدول _ القاهزة .

وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فيما يتعلق بتحقيق التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة المريكية خلال الفترة التي واكبت تدفق المعونة الامركيية وعلى الاحديد ما بين عامى ١٩٧٦ - ١٩٨٢ الى مجموعة من النتائج وتتمثل في . _ ارتفاع حجم التجارة بين البلدين بالتدريج من ٢٦١ ، ١٤٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢ الى ١٤٧٧ ، ١٤٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٧ الى ١٤٧٧ ، اى بنسبة ٢٨٣٠ ؟

ـ تزايد الواردات من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ وقد قدرها وقد قدرت قيمتها عام ١٩٨٢ بنحو ١٩٧٥ مليون جنيه ، بزيادة قدرها (٢٧٨٤) مقارنة بعام ١٩٧٦، بمعدل زيادة سنوى بفوق معدل زيادة الصادرات .

ـ شكلت الوردات الامريكية حوالى ١٨,٢٪ في المتوسط من أجمالي قيمة وردات مصر السنوية خلال تلك الفترة .

مشكلت صادرات مصر الى الولايات المتحدة حوالى ٤,٤٪ في المتوسط من اجمالي قيمة صادرات مصر السنوية في ذات الفترة.

— ضالة قيمة صادرات مصر الى الولايات المتحدة بالنسبة لوارداتها كما ان معبل نموها السنوى بطىء . وقد قدرت قيمتها عام ١٩٧٦ بحوالى ٢٣ مليون جنيه . رغم انها قد ارتفعت قليلا فى معظم سنوات الدراسة وكانت الزيادة واضحة فى السنوات ١٩٨٠ بحوالى ١٠٣.٢ عين قدرت عام ١٩٨٢ بحوالى ١٠٣.٢ مليون جنيه الا أن ذلك يرجع الى أن البترول الخام يمثل الجزء الاكبر من قيمتها .

- تزايد عجز الميزان التجارى في غير صالح مصر عاما بعد عام ، وقد تضاعفت حدته في السنوات الأخيرة لدراسة جهاز التعبئة العامة والاحصاء حيث قدرت بحوالي ٢٣٧,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢ ، في حين كانت تبلغ ٢٣٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٦ .

ـ شكل عُجِز الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة حوالى ٢٥,٩٪ سنويا في المتوسط من اجمالي قيمة عجز الميزان التجاري لمصر في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٨ .

وياعتبار التسليح او صناعة السلاح من الصناعات الرئيسية ذات الثقل النسبي في هيكل الصناعة الامريكي ، فأنه تجدر الاشارة _ رغم عدم تعرض الدراسة للمعينة العسكرية المقدمة الى مصر من الولايات المتحدة الامريكية واقتصارها على المعينة الاقتصادية الامريكية _ انه اذا كانت مصر تحصل في المتوسط على حوالى ٥٠٠ مليون دولار في شكل معينات اقتصادية سنوية ، فأنها تدفع فائدة على القروض العسكرية الامريكية تصل لحوالى ٥٠٠ مليون دولار سنويا دون المساس بأصل الدين ، وهذا يوضح الدور الذي تلعبه المعينة العسكرية بشكل غير مباشر في اعادة تدوير الاموال الامريكية الموجهة إلى مصر في صورة معينة اقتصادية Recycling Back بالاضافة لدور تلك المعينة العسكرية في تنشيط الطلب العسكري، ومن ثم تشغيل جهاز الانتاج العربكي ..

وتجدر الاشارة الى أن دور المعونة العسكرية الامريكية لا يقف عند مجرد

اعادة تدوير اموال المعونة الاقتصادية الموجهة الى مصر ، بل يؤدى الى تزايد حلقات دائرة الاقتراض ولحكام تشابك تلك الحلقات ولقد حدث بالفعل امام تأخر مصر فى سداد متأخرات ديونها العسكرية فى اوائل عام ١٩٨٥ والتى بلغت حوالى ٢٨٠ مليون دولار ان اضطرت الادارة الامريكية الى رصد معونة اقتصادية اضافية لمصر بلغت حوالى ٢٠٠ دولار حتى لا تضطر الادارة الامريكية ان تطبق تعديل بروك على مصر وهو كما ينص القانون الامريكي ليقضى بان يتم قطع المعونة الاقتصادية اوتوماتيكا عن الدولة التي تحصل على يقضى بان يتم قطع المعونة الاقتصادية اوتوماتيكا عن الدولة التي تحصل على لامريكية ولا تقوم بسداد اقساط وفوائد ديونها الغسكرية لامريكا لمدة عامين متالين .

ورغم أن القانون الأمريكي لا يسمح باستند أو النح في سداد الديون ولكن في شراء معدات ومستلزمات انتاج الا أن الادار والأمريكية قد انخذت هذا الموقف حتى لا يؤدي تأخر مصر في سداد القروض يؤثر بالسلب على العلاقات بين الدولتين وفقا للحسابات السياسية الوتيات المتحدة الامريكية في تلك الفترة .

ويعبر الربط بين المعونتين الاقتصادية والعسكرية عن مفهوم اعادة تدوير المعونة الامريكية بصورة اكثر شمولا من مجرد استرداد الولايات المتحدة لما انفقته على السلع والخدمات الامريكية الواردة ضمن برنامج المعونة الاقتصادية حيث يذهب جانب لايستهان به من المبالغ المحسوية على الطرف المصرى كمعونة اقتصادية لسداد الديون العسكرية (رغم عدم التسوية المحاسبية المباشرة والاتية بين حسابي الديون العسكرية المدفوعة والمعونة الاقتصادية المقدمة) وحيث يجب سداد اقساط الديون العسكرية وفوائدها لضمان استمرار تدفق المعونة الاقتصادية .

التناة الثانية : دعم المزارعين الأمريكيين :

يعتبر القانون الامريكي العام 4.0 الذي تقدم من خلاله الولايات المتحدة معونتها الغذائية لدول العالم النامية من اهم ادوات دعم المزارعين الامريكيين.

وقد صدر هذا القانون بتشريع خاص لحل مشكلة تراكم المُخزون من المنتجلت الغذائية والحبوب وخاصة القمح حيث المحصول السنوى ٢٧,٥ مليون طن خلال الفترة ١٩٥٣ حتى ١٩٥٨ بينما كان الطلب المحلي لا يتجاوز ١٦،٥ مليون طن ، ولما كان الطلب المحلى لا يتجاوز ١٦,٤ مليون طن كل سنة ، ولم يكن مقبولا لحكومة الولايات المتحدة ولا لحلفائها المصدرين الاخرين ان تعمد الولايات المتحدة الى خففض اسعار صارداتها من القمح .

ولم يكن ممكنا ان تواصل تعلية المخزون الى مالا نهاية فقد اقترحت مجموعة من المزراعين اصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم عام ١٩٥٢ ان يسمح للدول التي تعانى من نقص الغذاء ان تقوم بتغطية وارداتها الغذائية من الولايات المتحدة الامريكية بالعملة المحلية بدلا من الدولار، واستجابت الحكومة الامريكية لهذا الاقتراح وسنت المادة الاولى من القانون الامريكي العام ٤٨٠ وذلك علم ١٩٥٤ وبذلك بمكن اعتبار هذا القانون نتاج المزرعة الامريكية.

ويعتبر تنشيط الاسواق الخارجية اللازمة لتصريف فائض السلم الزراعية الامريكية هو الهدف الاول للقانون بالاضافة الى تقديم المعونات الغذائية لدول العالم من اجل محاربة المجاعات وسوء التغذية . وقد تسنى للولايات المتحدة من خلال توظيف هذا القانون ان تحقق مجموعة من الاهداف مثل : دعم التنمية الاقتصادية ، وقاح اسواق خارجية جديدة للمنتجات الزراعية الامريكية ، والتبادل العلمي الدولى ، والانفاق العسكري الخارجي وتنفيذ برامج الوكالات الحكومية الامريكية في الخارج ، وتمويل شراء السلع والخدمات من الدول الاخرى . هذا بالاضافة الى دور المعونة الغذائية المام هذا القانون كاداة من اهم ادوات السياسة الخارجية الامريكية وهذا القانون كاداة من اهم ادوات السياسة الخارجية الامريكية وهذا القانون دعم السياسة الخارجية الامريكية . الا انه لا يمكن اغفال دورة في دعم السياسة الخارجية الامريكية .

وتصل بعص الاراء الى التاكيد على ان برنامج القانون العام 10. (الباب الاول) لا يقدم اية مساعدة للتنمية الاقتصادية . فهو تبادل علاى بين سلع امريكية (الفوائض السلعية) مقابل سلع وخدمات مصرية . ولا يتخلف عن بيع سيارات امريكية مقابل قطن مصرى . وتسدد الحكومة المصرية ديونها المترتبة على هذا البرنامج بالعملة المحلية وتودع باسم الحكومة الامريكية لتدفع من خلالها التزاماتها التي تتمثل في اشياء كانت الولايات المتحدة ستشتريها في كل الاحوال (مثل مدفوعات البعثة الدبلوماسية وشراء خامات محلية وانشاء مبان وتخليف ابحاث ومطبوعات) ...

وقد لعب القانون الامريكي العام ٤٨٠ دورا رائدا في جعل الولايات المتحدة الامريكية دولة رئيسية موردة للغذاء حيث وربت ١٩٣٥/، ٣٠٠٥/ من الصادرات السنوية العالمية للقمح والذرة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٥ كما شكل الفائض الزراعي الذي استوعبه هذا القانون حوال ٢٤٤/ من اجمالي صادرات الولايات المتحدة الزراعية عام ١٩٥٥ / ٣٠٠ عام ١٩٥٦ كما كانت صادرات القمح غير التجارية الى الدول النامية تشكل حوالي ٨٩٨ خلال السنوات الاولى من تطبيق هذا القانون، وقد انخفضت هذه النسبة في السينات والسبعينات الى حوالي ٥٠٠ ومع ذلك فقد ظلت الصادرات المنظمة في اطار هذا القانون ذات الخار اقتصادية علية على البلاد المتلقية للمعونة وعلى الصادرات المتجارية للحبوب لمنافسي الولايات المتحدة الامريكية.

وقد جاءت شروط اتفاقيات بيع السلع الرراعية في اطار القانون العام الامريكي ٤٨٠ والتي تقدم من خلالها الولايات المتحدة معونتها الغذائية لمصر لتدعم الصادرات التجارية الغذائية للولايات المتحدة في مواجهة منافسيها ـ حتى خارج اطار المعونة الامريكية ـ حيث نصت شروط هذه الاتفاقيات على أن تتخذ مصر الخطوات اللازمة للتأكد من أن الولايات المتحدة تصل على خصة علالة من اية زيادة في مشتريات مصر الخارجية من السلع الزراعية .

وياستثناء المعونات التي وجهتها الولايات المتحدة لاسرائيل ابتداء من عام ١٩٧٥ فان المعونة الامريكية التي وجهتها لمصر تفوق اية مساعدة قدمتها الولايات المتحدة لاية دولة اخرى كما اصبحت مصر دولة متلقية للمعونة الغذائية الامريكية ، حيث تحصل على حوالي ٣٧٪ من تخصيصات برنامج القانون العالم ٨٠٠ لفائض الحاصلات الزراعية المتاحة لجميع دول العالم وذلك رغم وجود اتجاه عام في الولايات المتحدة بعدم حصول دولة محددة على اكثر من ربع المخصص لبرنامج فائض الحاصلات الزراعية ، كما تمثل مصر اكبر الاسواق العربية المستهلكة للمنتجات الامريكية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .

ويوضح الجدول رقم (۱۰) حجم المعونة الفذائية الامريكية التى منحت لمصر في اطار البلب الاول والبلب الثاني من القانون العام ١٨٠٠ نفائض الحاصلات الزراعية ، وذلك بالنسبة لاجمالي المعونة الامريكية المقررة لمصر سنويا خلال فترة الدراسة ووفقا للبيانات الواردة بهذا الجدول فان نصيب برنامج المعونة الغذائية الامريكية يتراوح ما بين ١٠/١/١ الى ٨٩/١/ من اجمال المعونة الامريكية لموجهة لمصر خلال ذات الفترة .

واذا ما ادركنا أن المعونة المقدمة على هيئة فائض السلع هي المعونة الاقل تكلفة والاكثر جدوى سياسيا حيث المنفعة الحدية للسلع الزراعية في الولايات المتحدة تصل الى حوالى الصفر أو حتى سالبة بينما في بلد كمصر أو الهند بمعدلات النمو السريع للسكان ، والحاجات المذائية المتزايدة تكون المنفعة الحدية لتلك السلع مرتفعة ، فأن ذلك يدعو الى الفاكيد على أن نسبة لايستهان بها من المعونة الامريكية الممنوحة لمصر تساهم في دعم المصالح المحلية للمزارعين الامريكيين .

التناة الثالثة : تكلفة ادارة وتنفيذ برنامج الموية الامريكية في مصر :

يخضع توظيف القروض والمنح التى تقدمها ميثة المعونة الأمريكية لمصر لآليات تضمن الى حد كبير ان يعود جانب لا يستهان به من اموال المعونة الأمريكية الى الولايات المتحدة ، ورغم عدم وجود احصاءات لتحديد التكلفة الفعلية لادارة برنامج المعونة الامريكية في مصر . وتحديد المبلغ المنققة فعلا على المعونة ذاتها ، فهناك من الدلائل ما يشير الى ان نسبة التكلفة الإدارية الى الانجاز الفعلى للمعونة باهظة للغلية .

وقد بنلت محاولات تقريبية لتقييم دخل وارباح ومستوى معيشة الخبراء الأمريكيين المستعان بهم من قبل هيئة المعونة الامريكية في مصر لبيان الى اى مدى يستهلك هؤلاء جانبا لا يستهان به عن القروض والمعونات الامريكية الموجهة لمصر، فعل سبيل المثال اذا كان مرتب الموظف الأمريكي ثلاثة الآف دولار شهريا في الولايات المتحدة فإنه يدفع له في مصر ١٢ الفي دولار شهريا والذي مرتبه ١٢ الف دولار في الولايات المتحدة، فأنه يدفع له ٣٠ الف دولار شهريا في مصر تحسب كما بلي .

رقم المرتب + ٧٠٧٪ +١٣٠٪ ارباح الجهة التي اعارته + ايجار شقة (١٥٠٠/١٠٠٠) جنيه والتدريب على نفقات الدراسة والتدريب من حساب المعونة .

وبالأضافة الى تتكلفة الاستعانة بالخبرء الأمريكيين ، كنمط تقليدى لاعادة تدوير اموال المعونة الأمريكية ، الى مانحها الاصلى ، أنه يضاف الى ذلك ان ما ينفق من أموال ثلك المعونة يخصص قدر كبير منه للشركات الأمريكية التى تصيط يجهاز المعونة ، وتلعب تلك الشركات ادوارا متعددة ، فهم يعملون احيانا كمستشارين واحيانا كفيراء مقيمين او فنيين او وكلاء تصدير او استيراد او حتى اساتذة جامعات ، وحسب القانون الامريكي فان الشركات الامريكية هي التى يحق لها تقديم العطاءات .

ونص شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية المقدمة لمصر على ان جميع الخطط والمواصفات والمطاءات والمستندات المتعلقة بالسلع والخدمات الممولة طبقا للاتفاقيات تكون حسب المعابير والمقاييس الامريكية ، حتى لى تعارضت احكامها مع المقانون الداخلي للدولة المتاقية للعمونة ، كما تنص الاتفاقيات على ضرورة الاستعانة بالمجدمات الاستشارية لمكاتب تقبلها هيئة المعونة الامريكية .

وقد سجلت مضابط مجلس الشعب المصرى اعتراض بسم الاعضاء على عمليات الاستاد المباشر المرتبطة بالعمليات الاستشارية لاتفاقيات العمونة الامريكية هيث يحصل اصحاب هذه المكاتب على مبالغ طائلة مبالغ فيها مقابل خدماتهم الاستشارية .

ومن نلحية اخرى ، انتقدت بعض الاقلام المصرية المغالاة في المرتبات التي يتقاضاها الخبراء الامريكيون والتكاليف المرتفعة اللادارة الامريكية بهيئة المعونة بمصر في وقت توجد فيه مهارات مصرية محانة مماثلة للامريكية الواقدة فعلى سبيل المثال بلغت اجور الخبراء الامريكيين الذين استعانت بهم المعونة الامريكية في مشروع تطوير ميناء الانبية بالسويس ١٣ مليون دولار (أي حوالي ٢٥٪ منه) كما بلغت الاتعاب الخاصة بدراسة جدوى مشروع الصرف الصحى للأسكندرية وفقا لمناقشات مجلس الشعب ما قيمته ٥٧٪ من جملة القرض الامريكي الموجه للمشروع .

يوضح الجدول رقم (١١) تطور حجم العمالة الموظفة والمشاركة في ادارة برنامج المعونة الامريكية لمصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ .

ورغم أن بيانات هذا الجدول تعتبر ألى حد ما بيانات صماء ، لم تميز بين المعمالة المريكية والعمالة المصرية المؤفقة في أدارة البرنامج ، وبين حجم كل منهما وشرائح الدخول المتوادة لكل ، وبين الدخول المتوادة عن أعمال المقاولات والأعمال الاستشارية العارضة وتلك المتوادة عن أدارة برنامج المعونة من قبل موظفيها الدائمين ، ألا أن تطور حجم العمالة الموظفة والمشاركة في أدارة برنامج المعونة الأمريكية في مصر يتناسب طرديا مع تطور حجم المعونة الامريكية خلال فقرة الدراسة ، وكما يتضح من الجدول رقم (١٧) .

ويعقد المقارنة مع اسلوب تنفيذ المعونة الامريكية في

اسرائيل يتبين أن أسلوب التنفيذ هذا يختلف تمام الاختلاف عن الأسلوب المتبع في مصر من حيث ·

 لايوجد في تل ابيب بعثة خاصة بالمعونة الامريكية كما هو الشان بالنسبة لدول آخرى من بينها مصر.

- رَعُم ان حَجَم المُعْوِنَةُ الامريكية لاسرائيل اكبر حجما واكثر تنوعا من الموجهة الى مصر ، الا ان تلك المعونة تدار في اسرائيل بواسطة ثلاثة افراد فقط ، في الوقت الذي تعتبر فيه بعثة هيئة المعونة الامريكية في مصر اكبر بعثة على مستوى العالم .

وبناء على ماتقدم فانه يمكن القول ان القنوات الرئيسية الثلاث السابق عرضها والتى ارتكزت عليها المعونة الامريكية من اجل اعادة ندوير جانب كبير من اموالها المنوحة في صورة معونات لمصر افي الولايات المتحدة مرة اخرى قد حققت الغرض الذي وفلفت لاجله.

ورغم تاكيد الباحثة على انه من الصعوبة بمكان حساب مايعود على الولايات المتحدة من منفعة مباشرة - بصورة رقمية محددة - نتيجة توظيف كل دولار من المعونة الامريكية ، فان توظيف تلك المعونة قد ضمن الى حد كبير اعادة حقنها في دماء الاقتصاد الامريكي حيث الشارت بعض الكتابات الامريكية الى ان تلك المعونة تشكل في مجملها مجرد اعادة تدوير للدولار Recycling of U.S.Dollars.

وعلى ذلك فانه يمكن اعتبار ان جانبا لايستهان به من المعونة الاقتصادية الامريكية مثابة شكل من اشكال الدعم تتلقاه الخزانة الامريكية من دافعي الضرائب الامريكيين تحطرف، ويتم تحويله المزارعين الامريكيين والشركات دولية النشاط تحرف اخر، بحيث يكون برنامج المعونة الخارجية هو الاداة الملية التي يتم من خلالها هذا التحويل، وذلك بغرض الحفاظ على مستوى المائدة الاحرارة تحول دون تراكم الفوائض

السلعية الزراعية أو السلع المصنعة التي لاتتحمل المنافسة في السوق الدولي من ناحية ، وبصورة تضمن توزيع الدخول في الدولة المانحة وفقا للاعتبارات السياسية والاجتماعية المحلية من ناحية اخرى .

وتتحد في ذلك المعونة الاقتصادية كاداة مع غيرها من الأدوات (مثل الانفاق العسكرى ، برامج الفضاء .. الخ) من اجل الحفاظ على مستوى التشغيل والانتاج للدولة المانحة بالاضافة الى دورها كاداة للسياسة الخارجية الامريكية .

جدول رقم (١٠) النصيب السنوى ليرنامج القانون العام ١٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية البني الاول والبلب الثاني) من اجمال المعونة الامريكية الموجهة لمصر خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٨٣

| الإجمال | 1,410 | 1464, * | 184,6 | | |
|---------|--------------|---------------------------------------|--------------------------------------|--|-----------------------------------|
| 14,81 | 1.111,7 | γγ.a., . | | 1,137 | 71,7 |
| 14.81 | 1.77.4 | 1,134 | 11,1 | 3,047 | 40,9 |
| 14.1 | 1147, 8 | **** | ٧,٨ | 3,3A7 | 70,7 |
| 14.4. | 1106,1 | 714,7 | 2.44 | 440 | Y 2 Y |
| 1949 | 1050,00 | 3,381 | 17, 6 | Y10, A | ٧٠,٧ |
| MABI | 4.4.4 | 141,0 | 11,6 | 144, 1 | Y-, 9 |
| MABI | 1,344 | ٧,٠٨٧ | 14,. | 147,4 | 44. |
| LABI | 1,444 | 1,77,1 | 3,40 | 191,4 | 14,4 |
| 1940 | 771,4 | 44,1 | 17,7 | 11.,4 | Y4, A |
| السنوات | المعونة المق | ررة برنامج القانون) (الياب الاول | المعوتة المقررة برنامج القانون العام | العلم ٨٠٤برناسج القانون العلم ٨٤٠٪ (١٠) (١)(١)((اليك الاول والثاني) | العلم ۸۰۰٪ (۱) التي) (۱)(۱) |
| | | - | | | (بالليون دولار) |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، القاهرة.

تطور.حجم العمالة الموظفة والمشاركة في ادارة وتنفيذ برنامج المعونة الامريكية لمصل خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٧٥ جدول رقم (١١)

| | | | - | | | | | | |
|--------------------------|------|--|------|------|------|-------|----------|-------------|------|
| حجم العمالة الكلية | 40 | 4.4 | 194 | 313 | ٥٢٠ | 0 > 0 | | NO 11EV 909 | >A V |
| المجموع | | 177 | 67. | 444 | 204 | 7 22 | × | 3.5 | AAA |
| بمقد | | | *. | 7 | 141 | TY | 444 | 11.6 | 733 |
| بدون عقد | 1 | 144 | ۲۸. | 4.4 | 177× | 177 | 41.3 | 740 | 44. |
| المعاركة ن | • | • | 3 | 3 | | í | - | 3 | |
| | AA | • | ¥ | | - | 767 | <u> </u> | ¥ | 0 1 |
| مستخدمون يعقد | 40 | _4 | - | ~ | ı | 4 | -1 | 0 | |
| فننيون | • | _ | 0 | ~ | 000 | pa. | < | < | > |
| موظفون مباشرون | \$ | 44 | \$ | ~ | 7:4 | 114 | 14.5 | 144 | ٧٠٠ |
| ١ - هيئة مستخدمي الوكالة | | | | | | | | | |
| الفئة | 1940 | 19AT 19AY 19A1 19A. 19V9 19VA 19VV 19V7 19V0 | 1444 | 141/ | 1949 | 14. | 1441 | AYBI | 14 A |

* مواطئون امريكيون يقومون بالعمل حتى نهاية السنة الملية. ** الفنيون المشاركون في هيئة الموية الأمريكية *** المشاركون وفقا للبرنامج خلال السنة المالية للصسور: البيانات من ١٩٧٥ – ١٩٧٩

Programmee, 1986, 1977, 1978, 1979 USAID CAIRO. AID: FISCAL YEAR, Submission to The Congress Security Supporting Assistance

البيانات من ١٩٨٠ - US congressional Presentation, P.Y 1980-1985 : ١٩٨٢ - ١٩٨١ من

جدول رقم (۱۷) العلاقة الطردية بين تطور حجم العمالة الموظفة والمشاركة في ادارة برنامج المعونة الامريكية وبين حجم تلك المعونة

| جم العمالة خلال العام المالي | جم المعونة بالليون دولار) | لسنولت (|
|---------------------------------|------------------------------|-------------|
| (Y) | (1) | |
| 70 | 471,4 | 1940 |
| 7.7 | 7,77 | 1477 |
| 243 | AY£, £ | 1477 |
| \$1\$ | 4.4,4 | 1944 |
| ۰۷۰ | 1.8.,.0 | 1474 |
| ٥٨٥ | 1102,1 | 144. |
| 909 | 1177, 5 | 1141 |
| 1157 | 1.77.4 | 1947 |
| - A4V | 1.11,7 | 1444 |

المصدر: (١) وزارة التخطيط والتعاون الدولى . القاهرة (٢) جدول رقم (١١)

تشجيع القطاع الماص في مصر

يعتبر دعم القطاع الخاص كقاعدة عامة . من اهم المعايير التي تحكم توظيف المعونة الامريكية في مختلف الدول المتلقية للمساعدات ايا كان المنطق السياسي الكائن وراء تدفق المعونة الامريكية .

ويشير تقرير المكتب الامريكي العام للمحاسبة والصادر عام ١٩٨٣ الى ان الموارد المالية للمعونة الامريكية تستخدم في المساندة المباشرة للقطاع الخاص الامريكي والمحلى ، وقد ساهمت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في منتصف الخمسينيات والستينيات في مشروعات تقدم الاعانة للقطاع الخاص المحلى ، كما جاء قانون المساعدات الأمريكي المعدل سنة ١٩٦١ ليؤكد اهمية تشجيع الاقتصاد الحر والمساهمة الخاصة في التنمية الاقتصادية

ويشير « يوجين بلاك » وهو من أهم صانعي سياسة المعونة الاقتصادية الامريكية الى « أن برنامج الولايات المتحدة الامريكية للمساعدة الخارجية يجعل الغلبة في البلدان التي تقدم اليها المساعدة للمشروع الحر »

وعن المعونة الأمريكية الموجهة الى مصر ابتداء من منتصف السبعينيات ، صرح « ديفيد روكفلر » رئيس بنك تشيس منهاتن في مطلع عام ١٩٧٤ ان مصر ادركت ان الاشتراكية لم ترفع مستوى معيشة السبعة والثلاثين مليون مصرى ، وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فإنه عليه أن يتجه الى المبادرة الخاصة والمعونات الاجنبية »

وتأسيسا على ذلك تؤكد بعض الكتابات الوطنية على اهمية الربط المباشر بين المعونة الأمريكية وتشجيع المشروع الخاص في مصر حيث صدر اول قانون المعونة الامريكية وتشجيع المشروع الخاص في مصر حيث صدر اول قانون المعونة الامتحادي في يوليو ١٩٧٤ قررت المدروات المحدد المحدد المدروات المحدد المحدد

الولايات المتحدة معاودة تقديم معونتها الاقتصادية لمصر

وقد اكدت مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بالكرنجرس ان تنمية القطاع الخاص في مصر تعتبر في قمة اولويات برنامج المعونة الأمريكية A top الخاص في مصر تعتبر في قمة اولويات برنامج المعونة الأمريكية prioriorty نظرا الى ان سياسات مصر تحت حكم عبدالناصر كانت لاتشجع نشاط القطاع الخاص ، ومن هنا فقد عانت المبادرة الفردية في مصر ، مما جعلها تحتاج في هذه الفترة الى الرعاية الخاصة والتشجيع » .

وتوضيح بيانات الجدول رقم ١٢ مساهمات

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لدعم القطاع الخاص في مصر خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٣ وتجدر الإشارة الى ان قطاعات التجارة والملل والصناعة - الواردة بالجدول - لاتعتبر القطاعات الوحيدة التى وجهت اليها المعونة الامريكية التى تهدف دعم القطاع الخاص في مصر ولكن التي خصصت بطريق غير مباشر للقطاع الخاص بوسائل اخرى (مثل مشروعات البنية الأسلسية التى تولتها شركات استشارية وشركات مقاولات قطاع خاص سواء بالمناقصات او الممارسات او بالاسناد المباشر والمتعهدين والتجار الموردين للمعدات اللازمة لتنفيذ مشروعات المعونة الامريكية فقد اقتصر رصد البيانات الواردة بالجدول على قطاعي التجارة والمال ، الصناعة دون اغفال الوزن النسبي الكبير لانشطة القطاع والخاص المشار اليها انفا ، والتي استفادت من المعونة الأمريكية بقدر روي وان كان من الصعوبة بمكان رصدها رقميا

جدول رقم ١٣٥ مساهمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم القطاع الخاص في مصر خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٣

| نسبة التخمييم ٪ | التخصيص المالي ا | المشروع |
|-----------------------|---------------------|---|
| | | ا ـ قطاع التجارة والمال : |
| 04,0 | A.F | عتمادات القطاع الخاص أ |
| Y3,A | 4.8 | رض بنك التنمية الصناعية |
| A, 0 | ١٠,٨ | سندوق تشجيع الاستثمار الخاص |
| ٧, ٢ | 1.1 | لاستثمار ودعم الاعمال |
| £ | • | راسات الجدوى للقطاع الخاص |
| 100 | 177.4 | لجموع |
| | | " - القطاع المبناعي : |
| | | شروع اسمئت السويس |
| 01.4 | 1 | شروع اسمئت القطامية |
| £A.Y | 40 | لجنوع |
| 144 | 190 | جمال التخميص الموجه للقطام الخاص |
| 1 | 440,4 | المال |

 لم تحتسب التخصيصات التي استفاد منها قطاع المقاولات وقطاع الاستشارات ومتعهدو توريد المعدات اللازمة الشروعات المعونة الامريكية المصدر:

US AID Status Report Us Economic Assistance to Egypt 1975-1983 Cairo 1984

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٣) ان النسبة الكبرى من التخصيصات التي وجهتها هيئة المعونة الأمريكية لدعم قطاع التجارة والمال من خلال توفير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص قد تم من خلال قنوات عامة مثل بنك التنمية الصناعية وهيئة استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة ووزارة الاستثمار والتعلون الدولي ويمكن حصر الاساليب التي استخدمتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تشجيع القطاع الخاص في مصر في ثلاثة اساليب هي:

الساهبة في تجديد واهلال بشروعات القطاع العام الموجهة لغدية القطاع الماص :

جاء في التوصيات التي اصدرتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية انه لابد للوكالة وللمؤسسات الدولية الأخرى المائحة ان تساند بعض المشروعات الحكومية خاصة تلك التي تعاني من اختناقات في النقد الاجبني، مع التركيز على المنتجات الاساسية التي يكون لتوافرها اهميته لتنمية القطاع الخاص كما اشارت احدى الدراسات الامريكية المولة من هيئة المعونة الامريكية (م اطار برنامج المعونة الامريكية الحر) والتي تناولت اداء القطاع الصناعي اطار برنامج المعونة الأمريكية المحرى الى ان رفع كفاءة القطاع العام امر هام لنمو ونجاح القطاع الخاص المحرث يعتد الاخير في مدخلاته على انتاج القطاع العام من الكهرباء والغزل والزحاج والحديد والصنب والمخصبات والورق والاطارات والملابس .. الخ ومن احل احتلال التما من التموياء أحل الخاص الكفء لابد ان يسبقه نمو القطاع الخام بكفاءة .

وقد سجات مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ان توجيه ماقيمته ٩٣ مليون دولار من المعونة الأمريكية لمصنع غزل المحلة (قطاع عام) من اجل عمليات تجديده وإحلاله قد اقار معارضة كبيرة من جانب رابطة اسحاب مصانع النسيج في الولايات المتحدة حالت دون تكرار تمويل هيئة المعونة الامريكية لمشروعات مماثلة، وتجدر الإشارة الى ان مصانع الفرل والنسيج في مصر تمثل اهم مشروعات القطاع العام الصناعي ذات الإهداف التصديرية والتي تلبي احتياجات السوق المحلي وتعتبر في حلجة ماسة الى عمليات التجديد والإحلال.

وتصل بعض الاراء الى أن المعليد التي حكمت توظيف المعونة الامريكية التي المحيد والاحل في المسروعات التي المحيد والاحل في المسروعات الانتجية - خاصة التي انشئت في المستينيات وأوائل السبعينيات بالتعاون مع الدول الاشتراكية - قد ساعدت في بعض المواضع على تاكل قسم هام من الثروة القومية وخاصة في الصناعات الاقيلة التي تمثل جوهر القطاع العام ، حيث تعذر على تلك المشروعات الحصول على احتياجاتها من الشرق في ظل التكامل مع سياسات اخرى استهدفت الحد من التعامل مع للدول الاشتراكية خلال النصف سياسات اخرى استهدفت الحد من التعامل مع للدول الاشتراكية خلال النصف الثاني من السبعينيات واوائل الشانينات في القوق الذي المسكت فيه القروض الغربية يدها عن توفير متطلبات تلك المشبوعات.

وتجدر الإشارة الى ان نسبة 2.7.4 من اجمال التخصيصات الموجهة للمشروعات الممونة البيئة المشروعات الموالة بمعونة الريئية المسلسية ، وهي تشكل بطبيعتها مشروعات ذات نفع عام تقدم مدخلاتها للقطاع الخاص المدل لا يقذا الاطار لايتناق مع وجود قطاع الخاص المحل في هذا الاطار لايتناق مع وجود قطاع عام لكنه يكون في خدمة رأس المال الخاص والاجنبي ويتوفي المشروعات اللازمة للقطاع الخاص الاجنبي ويتوفي المشروعات اللازمة للقطاع الخاص الاجنبي ويتوفي المشروعات اللازمة طويلة او لاتدر ربحا الا بعد سنوات طويلة او لاتدر ربحا كبيرا او يحتمل الا تدر ربحا اصلا نظرا لالتزامها بتقديم

انتلجها الى القطاع الخاص بسعر غير مجز، وخير مثال لهذا مشروعات الكهرباء، والمرافق الاساسية التي تعولها الدولة من موارد الخزانة العامة،

مستعينة بالقروض التي تتحمل عبثها تلك الخزانة .

وقد سجلت مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الاعتراض على تمويل مرحلة التوسع في مشروع لب الورق بلدفو (والذي مول في الستينيات بمعونة امريكية) لأنه يتعارض مع الاتجاهات الجديدة لهيئة المعونة الامريكية والخاصة باعطأء الاولوية لتمويل مشروعات القطاع الخاص، واكدت المناقشات على انه رغم أهمية التوسع في هذا المشروع الذي سيوفر النقد الاجنبي ويؤدي لتعظيم استخدام الموارد المحلية ، الا أنَّه من المفضل أن يتم هذا الاستثمار من خلال القطاع الخاص بدلا من القطاع العام حتى لابلقى المعارضة من اعضاء الكونجرس.

وتاكيد لهذا الاتجاه أعلن وجون روبرس ، المدير التنفيذي ليرنامج المعونة الأمريكية في مصر ، في محاضرة له ، أن كنتم من المتفقين مع سياسة ريجان في المنطقة بحب ان تولوا القطام الخاص عناية وتعطوه دورا حتى اذا كان برنامج المعونة الامريكية اعد اصلا للقطاع العام والحكومة الاانه يهتم بصفة كبيرة بالقطاع الخاص».

٢ - الوساطة بين القطاع الماص المصرى والمؤسسات الأمريكية :

اشارت مينة المعونة الأمريكية في تقرير معادر عن مكتبها بالقاهرة إلى أن تخلف القطاع الخاص يعتبر عائقا للاستثمارات الاجنبية حيث لايفضل المستثمرين الأجانب التعامل مع الشركات العامة والحكومة ، اذلك هناك حاجة ملحة لقاعدة محلية خاصة يمكن ان تهيأ ليتعامل معها المستثمر الاجنبي في وقت اعطت فيه سياسة الانفتاح التي انتهجتها الحكومة المصرية دورا هاما للاستثمار الخاص والاجنبى .

وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال معونتها الاقتصادية أن تساند جهود المكومة المصرية لتنمية القطاع الخاص ، وفي مجال الاستثمار الاجنبي عملت هيئة المعونة الأمريكية مع جمعية رجال الأعمال المصريين والمجلس المصرى الأمريكي ، والغرفة التجارية الآمريكية من اجل تدعيم الترابط بين قطاع الاعمال الامريكي والحكومة المصرية ، كما موات هيئة المعونة الامريكية العديد من برامج التدريب -بعضها بالتعاون مع مؤسسة فورد الامريكية ـ لمساعدة المسئولين المصريين على التفايض مع الشركات الامريكية المهتمة بالاستثمار في مصر، كما ساهمت هيئة المعونة الامريكية بالاشتراك مع هيئة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار ف تدعيم الاتصال بين الشركات الزراعية الامريكية والحكومة المصرية والقطاع الخاص المصرى من اجل قيام مشروعات انتاجية وتسويقية مشتركة .

وقد أكدت بعض الأراء أن تشجيع الطرف الأمريكي للمشروعات الخاصة قد جاء من منطلق اعتقاد الأيدلوجية الأمريكية ان الملكية والادارة العامة تعنى تلقائية الاتجاه الى النظام الاشتراكي كما أن صانع السياسة الأمريكية المدرك لمسلحة بلاده يرى أن المنشات العامة تمثل اعاقة ، مالم تكن مصدر تخوف لقوى السوق الحرة وللتدفق السهل لرأس المال الخاص من الولايات الى السوق المصرى .

" تعضيد الاتجاه لبيع بعض وهدات القطاع العام الى التطاع الفاص :

يشير تقرير صادر عن مكتب هيئة المعونة الأمريكية بمصر الى ان تحمل المنشأت العامة الصناعية في مصر المنصب الأكبر من عبء تحقيق الرفاهية يعتبر عائقا حقيقيا المخافرة الاقتصادية فتلا المنشأت ينقصها القدرة على المناهبة الخافرة الاقتصادية فتلا المنشأت ينقصها القدرة على المناهبة المخارجية بسبب اسس التسعير المرتفع ، وتكاليف الانتاج المدعمة ان المنشأت العامة تتسم حكفاعدة عامة باخص المحلى ، ويشير التقرير الى المتنشأت العامة تتسم خفاعدة عامة باخص فوعية الانتاج وارتفاع الكامل المطاقة الانتاجية ، بالإضافة أن المعلقة الفائضة غير المبررة اقتصاديا . وتشير الاراء المعارضة لهذا التصور الى ان المؤسسات التمويلية الدولية للجا بشيكل عام لكافة انواع المزاعم (مثل عدم كفاءة المشروعات الحكومية ، ونشلها في تحقيق ارباح ، واحتمالات تعرضها للأفلاس) من اجل تقويض ونشلها في تحقيق ارباح ، واحتمالات تعرضها للأفلاس) من اجل تقويض القطاع الحكومية المناف المناف المناف في زيادة المنطقة واشفاعه المصالح المحكومية فاننا نراها تامل في زيادة المنات والمف تطور القطاع الحكومي في الدول النامية فاننا نراها تامل في زيادة المؤتاج الرأسمالية في هذه الملدان ...

ويبدو أن رؤية وتوجهات مؤسسات التمويل الدولية المختلفة تحاد تتطابق فيما يتعلق بالمطالبة بتحويل بعض وحدات القطاع العام الى قطاع خاص ، فقد اشارت دراسة صادرة عن كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى انه كان المنك عوامل تاريخية مثل السيطرة الاجنبية او هنة وطنية في وقت الاستقلال مناك عوامل تاريخية مثل السيطرة الاجنبية او هنة وطنية في وقت الاستقلال اكثر مما يستطيع ادارته بكفاءة فاذا كانت الظروف قد تغيرت فريما يكون الوقت قد حان لكى تتخلص الحكومة من بعض اوجه نشاطها الإنتلجية ، على ان قد حان لكى تتخلص الحكومة من بعض اوجه نشاطها الإنتلجية ، على ان تحفيف العبء عن القطاع العام يمكن ان يتم بكثر من طريقة تتمثل امعها في تصفية الاستثمارات مما يستتبع بيع المنشات الصناعية الملوكة للدولة او المكومة يمكن ان تدرس الحصول على جانب اكبر من التمويل اللازم بغرض الحكومة يمكن ان تدرس الحصول على جانب اكبر من التمويل اللازم بغرض رسوم على مستخدمي الخدمات التي يقدمها القطاع العام كما يمكن ايضا ان رسوم على مستخدمي الخدمات التي يقدمها القطاع العام كما يمكن ايضا ان جزئيا للقطاع الخاص و ولابد لكي ينجح التحويل الى القطاع الخاص من توافر جزئيا للقطاع الخاص ، ولابد لكي ينجح التحويل الى القطاع الخاص من توافر شروط معينة الهمها التزام القيادة السياسية بهذا الهدف.

و دراسة معولة من هيئة المعونة الامريكية في مصر ، يشير الباحث الى ان الفضل طريقة لتحسين اداء المنشات العامة في مصر هو بيعها للقطاع الخاص ورغم ان هذا الطريق – كما تشير الدراسة – محقوف بالخاطر السياسية الاجتماعية ، الا أن البيع التدريجي لبعض المنشات العامة لن يصبح مستحيلا اذا ماقررت الحكومة المصرية اتباع تلك السياسة .

وقد طَبقت بالفعل سياسة البيع التدريجي - التي اشارت اليها الدراسة على كثير من وحدات القطاع العلم ، وفيما يتعلق بالمشروعات المولة بالمونة الأمريكية نذكر على سبيل القحديد مشروع اسمنت القطاعية الذي حصل على قرض امريكي قدره ٩٥ مليون دولار ويعتبر هذا المشروع هو الأول الذي انشيء في ظل القلنون ٣٤ لاستثمار رأس المثل العربي والاجنبي في مصر، وتملات أهم ينود الاتفاقية الخاصة به في ملكية القطاع العام لمصمة قدرها ٨٠ ٪ من اسهم الشركة بينما الم ٢٠ ٪ الماقية من الاسهم بيعت للقطاع الخاص. وقد واققت الحكومة المصرية على بيع اسهم القطاع العام تدرجيا للقطاع الخاص مع بدء الانتاج .

وق اطار تشجيع ميئة المعونة الامريكية لمساهمة القطاع العام في مشروعات خاصة ومشتركة ، ثم التوصية باتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحويل شركة الاستوديوهات التابعة للقطاع العام المصرى الى شركة مساهمة حتى تتمكن من المحصول على قروض ومنح امريكية تعكنها من تطوير الاستوديوهات والمعامل الخاصة بالسينما المصرية بعد ان رفضت هيئة المعونة الامريكية تقديم المعونة اللازمة للقطاع العام السينمائي في مصر بحجة اهتمام الجانب الامريكي بدعم القطاع الخاص اولا .

كمآجاء في شروط الاتفاقية قرض هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الموقع في ماريكية : أن حكومة مصر وهيئة الموتة الامريكية : أن حكومة مصر وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية توافقان على اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية لاعادة تنظيم الهيئة بوصفها شخصية اعتبارية ، مع الاخذ في الاعتبار أن تقييم شركات قادرة على المشاركة في المشروعات المشتركة والناشئة في المقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٤ .

وقد أشار بالفعل كل من PROSTERMAN و بالفعل كل وقد أشار بالفعل كل من PROSTERMAN و بالفعل المداخل المقدم الى هيئة المعونة الإمريكية ، والذي قاما باعداده لتقييم الله المعونة الامريكية على المالاعهما على كافة الميانات المتعلقة بمشروعات المعونة الامريكية في مصر الى انه من الواضح ان المتنمية الاقتصادية تتجه بشكل عام نحو قوى السوق Right direction بخاصة اذا الامريكية المايير المحددة في اطار الاتجاهات الجديدة لتشريعات المعنة الامريكة ...

ويرى بعض الاقتصاديين المصريين أن الاتجاه لتقليص حجم القطاع العام وقصره على الانشطة التي يلزم أن تقوم بها الحكومة وعلى القطاعات التي لها أثار المتحرفة وعلى القطاعات التي لها أثار المبته وغلقية على الانشطة الاخرى مع توجيهة لشاركة رأس المال الخاص، وهو المتجاه الوارد في دراسات وتوصيات واتفلقيات مينة المعربة الامريكة، والذي نبناه ايضا يعض الاقتصاديين المطيين ينطوى على تغير في نمط الاقتصاديين المطيين ينطوى على تغير في نمط الاقتصاديين المطين ينطوى على تغير في نمط الاقتصاديين المطين ينطوى على أضعاف استقرارية النظام الاجتماعية والسياسية التي تبناها المجتمع منذا السياسي ووحداته في مصر، فهناك حاجة عامة للاقتصاد المصرى - شأنه شأن غيره من الاقتصادية التي تستلزم وجود قطاع عام فنه الحاجة تولدها مجموعة من المناصر الاقتصادية التي تستلزم وجود قطاع عام في البلدان النامية بما فيها مصر، كما أن كبر حجم القطاع المعم ضدوروى لينتج إثره التنموى المرجو لان الحجم الصفعيد ستكون فاعليته ضعيفة بطبيعة الحال، وذلك بصرف النظر عن التقصيلات المنباينة للافواد والفنات الاجتماعية والسياسية بشأن حجم القطاع العام.

التحيز لأنشطة ولأهداف معددة

يوضع استعراض المشروعات والانشطة المولة في اطار برنامج المعونة الامريكية تتحيز في تخصيص الامريكية تتحيز في تخصيص الاموال الموجه لمصر لقطاعات محددة تعطيها الأولوية في التمويل على حساب قطاعات اخرى تأتى من منظور التخصيص المالي الموجه لها ـ في مرتبة اقل المعية لدى الطرف الامريكي .

ويتفق الى حد كبير نمط هذا التخصيص المالى مع الرؤية الامريكية لاصلاح الاقتصاد المصرى وماتطرحه من توصيات وذلك على النحو الذي نعرضه في السطور التالية

وتوضّح بيانات الجدول رقم (١٤) الذي يعرض توزيع تخصيصات المعونة الامريكية بين القطاعات الخدمية والاجتماعية والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٣) عددا من النتائج والمؤشرات تتمثل فيما يلى:

- استحواذ القطاعات الخدمية والانشطة الاجتماعية مجتمعة على حوالى ٢٨,٤ من جملة تخصيصات المعونة الامريكية المرجهة لبرنامج المشروعات خلال فترة الدراسة . - يبلغ نصيب القطاعات الاقتصادية حوالى ٢٥,٥ ٪ من جملة التخصيصات ، ويخص القطاعان الزراعي والصناعي - بوصفهما القطاعين الاسلسيين المرتبطين بالانتاج المدى المباشر - مجتمعين حوالى ٢٧٪ فقط من جملة التخصيصات .

ويتضع مما سبق أن هيئة المعونة الامريكية تتميز بشكل واضع القطاعات الخدمية والاشطة والمالية الخدمية والمالية والمالية والمالية وبمع ادراك اهمية وبجدوى تمويل مشروعات البنية الاساسية والنقل والشحن ومع ادراك اهمية وبجدوى تمويل مشروعات البنية الاساسية والنقل والشحن لابه، لا بماء المتحدومات وفقا للجدول رقم ١ سواء لتنبية حاجات التوسع الانتاجي والعمراني واستقطاب راس المائل المناص والاجتبي المرض تجديد واحلال بعض المرافق التي قرب عمرها الافتراضي من الانتهاء، فإن لمبدأ توجيه القريض الخارجية والمعونات بشكل عام لتطوير الهياكل الارتكازية كأوبي يعتبر مبدأ عاما مطبقا بدرجة أو باغرى في الدول المقترضة والمنطقية للمونات كما تعلية الينك الدولي على المبونات كما تعلية اليضا مختلف المؤسسات الدولية المقرضة ومنها البنك الدولي على سبيل المثال .

بيد أن تحيز هيئة المعونة الأمريكية في تخصيص المبالغ المرصودة لدعم الاقتصاد المصرى لم يقف عند مجرد التمييز لصالح بعض القطاعات على حساب قطاعات اخرى ، بل يمكن القول أن هيئة المعينة الأمريكية قد تحيزت لاهداف اكثر تحديدا داخل القطاعات التي ساهمت في تمويلها .

ربغم ضالة ماتم تخصيصه لقطاعي الزراعة والصناعة بشكل عام ٢٢ ٪ كما يوضح الجدول رقم ١ ليس فقط بالقارنة بالقطاعات الخدمية والانشطة الاجتماعية ١٨٨٪ كما سبق الاشارة وانما ايضا من منظور الأهداف التنموية الطويلة الإجل المبتقى تحقيقها من كل من القطاعين في ظل العلاقات المتشابكية بينهما فقد ركزت هيئة المحونة الامريكية في تمويلها لقطاعي الزراعة والمسناعة على تحقيق عدد من الأهداف المحددة ذات الطلبع المتحيز .

جدرل رقستم (۱٤)

(بالطيون دولار)

| نبية التخميص ٪ | التخصيصالبالي | القطـــاع |
|----------------|----------------------|--|
| | | ولا: القطاعات الخدمية والاجتماعيسة: |
| | | ١ _ القطاعات الخدي : |
| 7, 73 | ۷ر ۱۰۹۱ | البنية الأساسي |
| ٧,٦ | 1ر ۱۸۰ ۲ | الثقل والشحيسيين |
| 69.7 | T ₁ YAA 1 | |
| | | ٢_ الأنفطة الاجتباعيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 4,0 | ٧, ۴۴٠ | البلا مر کہــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ار ۹ | مر ۲۳۸ | التبية الإجتاب ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 7,41 | 111,1 | |
| | - | |
| | | نيا: القطامات الاقصاديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | | ١ _ القطامات السلميسية |
| ار ۱۳ ۲ ۸ ۲ | 413 | المنامــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| F, A | 414.0 | الزراهميسيسية |
| 44. | ٠, ١١٨ | • |
| | | ٧ القطاعات المرتبطة بالإنتاج يطريق |
| | | فهدر جاعب عدي ا |
| 77.79 | ار ۱۳۰ | المسال والتجسسارة |
| | | بالثاء تطيامات أخييييرى: |
| 7.1 | ** | |
| ار ۲ | F, A 77 | البحث العلى والت <i>دريسيني</i> |
| ,• | ٠,٣٢٢ | ٠ الإجالــــــى |
| | | لحسدر : جدول رقم (۲) |

وبتناول الدراسة في هذا الجزء تلك الأهداف سواء بالنسبة للقطاع الزراعي او القطاع الصناعي

اولا: الاهداف المرتبطة بقطاع الزراعة :

رغم ماسجلته مناقشات لجنّة العلاقات الخارجية بالكرنجرس عن اهمية طابع الزراعة في مصر، والذي اعطى له اولوية خاصة في برنامج المعونة الامريكية كمجال من أدر الجالات الهامة المؤثرة في بنية الاقتصاد المصرى فقد بلغ مائم تخصيصه من أموال المعرنية الامريكية لقطاع الزراعة في مصر حوالي ٨٦، ٪ من جملة المخصص لبرنامج المشروعات خلال فترة الدراسة .

ويتضع من الجدول رقم ١٥ الذي يعرض مشروعات المعونة الأمريكية التي وجهت لدعم قطاع الزراعة في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٣ عددا من المؤشرات هي :
- عدم ادراج اي مشروعات مرتبطة بالتوسع الافقى لاستصلاح الاراضي في برنامج المهونة الامريكية .

ـ احتلت مشروعات الري مكان الصدارة بين المشروعات الموجهة للقطاع الزراعي حيث استأثرت بحوالي ۲۷٫۷ ٪ من جملة التخصيصات الموجهة لهذا القطاع .
ـ بلغ نصيب مشروعات الادارة الزراعية حوالي ۲۹٫۳ ٪ من جملة التخصيصات ومشروعات الامن الغذائي ۲۰٫۱ ٪ واخيرا مشروعات تنمية المجتمع الزراعي ۲۰٫۹ ٪

ويصعب بشكل عام تحليل توجهات هيئة المعونة الأمريكية في مجال دعم قطاع الزراعة في مصر دون الرجوع الى التقرير المسترك الصادر عن كل من هيئة المعونة الامريكية بمصر ووزارة الزراعة الامريكية من ناحية اخرى والذى اعدته بعثة الرئاسة الامريكية التي حضرت الى مصريناء على تكليف من الرئيس الامريكي ريجان لتقييم نشاط قطاع الزراعة والادارة الزراعية في مصر وتقديم توصعات

ق هذا الشأن وقد اشتهر هذا التقرير « تقرير يورك » نسبة الى . Dr . E . رئيس البعثة . T . York

وقد اشتمل هذا التقرير على مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي شكلت في مصر. في مجملها برنامجا تنمويا محدد المعالم موجها الى القطاع الزراعي في مصر. وهذا البرنامج يتوافق بشكل عام مع تخصيصات المعونة الامريكية التي تم توجيهها بالقعل للقطاع الزراعي سواء قبل حضور بعثة الرئاسة التي وضعت هذا التقرير او بعد اتمام مهمتها في ابريل عام ١٩٨٧.

ويمكن تحديد اهم معالم هذا التقرير فيمايلي:

١ - التشكيك في جدوى التوسع الافتى :

وقد اكد تقرير « يورك » ماسبق أن توصلت اليه دراسة المكتب الاستشارى الذي اعتمدت هيئة المعونة الامريكية على نتائجه فيما يتعلق برفض تمويل عمليات استصلاح الاراضى في مصر لارتفاع تكلفتها مقارنة بالاستثمار في الاراضى القديمة ،. حيث اكد التقرير انه د اذا كان على حكومة مصر أن تفاضل بين الاستثمار في الاراضى القديمة مقابل الاستثمار في الاراضى الجديدة لغرض التنمية الزراعية ، فمن المؤكد أن العائد الاكبر سيتحقق من الاستثمارات التي تهدف لتعظيم مخرجات الاراضى القديمة .

ونظرا لعدم ادراج اى تخصيص من اموال المعونة الامريكية لتمويل مشروعات التوسع الافقى في القطاع الزراعى في مصر، فإن كافة المعونات الامريكية الموجهة لهذا القطاع تمثل كما يوضح الجدول رقم (٢) مشروعات للتوسع الرأسي فقط

٢ ـ التركيز على التوسع الرأسي مِن خلال رفع انتاجية البدور

وق معرض التاكيد على جدوى التوسع الراسى في التنمية الزراعية في مصر ، اشار تقرير يورك افي ان التجارب المستخلصة من مشروع مركز بحوث الارز ومشروع تحسين الحيوب الرئيسية ، ومشروع تنمية الادارة الزراعية ، والمولة من هيئة المعونة الامريكية (جدول رقم ٢) اكدت على امكانية رفع انتجية المبدور في الاراضى المنزوعة ، فعلى سبيل المثال اشار التقرير افي امكانية رفع رفع انتاجية القمح بنسبة ٦٠٪ والارز ٤٥٪ والذرة ٧٤٪ والطماطم ٢٥٨٪ ، المباطس ٢٠٨٪ التح .

٣ - عدم الاهتمام بمثلة الاكتفاء الذاتي في انتاج الفذاء :

يشير « تقرير يورك » الى ان هدف مصر لاينبغى ان يكون بالضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتى ق مجال انتاج الغذاء فالامن الغذائى كهدف لابد ان يرتبط بمسالة اعطاء الاولوية لانتاج السلع التي تتمتع مصر بميزة نسبية في انتاجها وتصديرها من اجل استخدام العائد المتولد عنها في استيراد السلع الغذائية الاسلسية .

ويشير التقرير ايضا في مجال انتاج اللحوم والمنتجات الحيوانية الى انه من الافضل التركيز على انتاج السلع ذات الميزة النسبية واستيراد اللحوم والمنتجات الحيوانية التي تنتجها مصى.

وقد انعكس التفاضي عن مسالة الاكتفاء الذاتي ق

انتاج الغذاء في تخصصات المعونة الإمريكية حيث بلغ نصيب المسروعات المرتبطة بالامن الغذاء في تخصصات المعونة الإمريكية حيث بلغ نصيب المسروعات المرتبطة بالامن الغذائي حوال ٢٥٠١٪ من جملة التخصيصات المعونة الزراعي (جدول ٢) وهذه النسبة ـ في ظل ضعف تخصيصات المعونة الإمريكية الموجهة للقطاع الزراعي المصرى ككل (٢٨٠٪ من جملة الموجه المشروعات) لاتتناسب مع حجم الخورة الغذائية المتزايدة في مصر والتي قفل حجمها من ١٩٧٧ ملين طن عام ١٩٧٠ كما تطورت علم ١٩٧٠ كما تطورت علم ١٩٧٠ كما يتبون طبيع يدولار عام علم ١٩٧٠ الى ١٩٠٨ بنيون بدولار عام

جدول رقم ١٥ جدول المعونة الامريكية الموجهة لدعم قطاع الزراعة في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ بالمليون دولار

| | ـ مشروعات الری |
|---|--|
| • | ً سترشید استخدام میاه الری |
| • | استطوير نظم الري |
| | ا وسائل الري الحديثة |
| ٧ | . ـ تعميق وتوسيع قنوات الري |
| | ا مواشير الصرف البلاستيك |
| | |
| | ب ـ مشروعات الادارة الزراعية |
| | - تطوير نظام التسويق التعاوني |
| / | ـ الانشطة الزراعية الصغيرة |
| | ١ - الميكنة الزراعية |
| | ا مرکن بحوث الارن |
| | ، ح مرور بحول ۱۶رو ، ح منصية الادارة الزراعية |
| | المنطقة الإدارة الراطقة |
| | "- جمع وتحليل بيأنات الزراعة |
| 1 | ١ ـ تطوير النظم الزراعية |
| | ج _ مشروعات الأمن الغذائي |
| | ً _ انتاج الحبوب الرئيسية |
| • | ١ ـ تحسين انتاج الدواجن |
| 9 | ١ ـ تحسين انتاج الاسماك |
| | |
| | مشروعات تنمية المجتمع الزراعي |
| | لمزارع الصغير " " " المساورة ا |
| | جمآلي المخميص للقطاع الزراعي |
| | Y Y Y |

USAID , Status Reportof us economic assis tance to : المصدر Egyp t, op cit , p 470 - 40

1940 (بالإسعار الجارية) ، "آى انّ قيّعة الفجوة بلغت عشرة امثال ماكانت عليه عام 1970 ، وقد اشارات الدراسات في هذا الصدد الى ان حجم تلك الفجوة التى اتسعت مع الزمن قد وصلت عام 19۸٤ بالنسبة لبعض المحاصيل والسلع الإساسية الى :

ه ۱٫۵ مليون طن قمح ودقيق ، ۲۵۰ الف طن سكر ، و ۴۰۰ الف طن زيت ، وحوالي ۱٫۵ مليون طن ذرة .

٤ - الترويج لنزراعة معاصيل التصدير :

اكد ، تقرير يورك ، ان تضييق الفجوة الغذائية .. في ظل استبعاد التوسع الافقى .. يتم من خلال تعظيم قيمة المخرجات الزراعية عن طريق انتاج وتسويق المحاصيل المصديرية ذات القيمة المرتفعة في السوق الدولي بدلا من زراعة المحاصيل المستهلكة محليا ، واكد التقرير انه على ضوء الامكانات المتلحة في مصر من اجل تنمية اسواق التصدير .. (خاصة اسواق المحاصيل البستانية) فانه من الضروري توجيه الجهود لاستغلال الطاقات المتاحة لتنمية اسواق التصدير للمحاصيل البستانية المتعدير للمحاصيل البستانية) التعدير للمحاصيل البستانية المرتفعة القيمة ، خاصة مع الاخذ في الاعتبار التزايد السريع في الطلب على تلك المحاصيل من قبل دول حوض البحر المتوسط والدول العربية النقطية ، واسواق اوريا الغربية النقطية ، واسواق اوريا الغربية

وق هذا الصدد تشير فرانسيس مورلابية في كتاب ، صناعة الجوع ، في معرض تقييم لدور هيئة المعونة الامريكية والبتك الدول في تنمية القطاع الزراعي في الدول المتلقية للمعونات (وذلك باعتبارها اكبر مانحي المساعدات الدولية) الى ان قروض كل من المؤسستين تتجه الى تشجيع الزراعة التجارية وتسعى بشكل عام الى احلال زراعة محاصيل التصدير على حساب محاصيل اللخاء الوطنية للسكان المحليين .

ع - معاولة التأثير في سياسات الانتمان الزراعي :

اوصى تقرير يورك بان ينتهج البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (هو البنك المملوك والمدار من الحكومة المصرية من خلال عدد ١٣٠ فرعا وحوالي ٧٤٠ مندوبية) سياسات اقراض متحررة لمواجهة احتياجات صعفار المزارعين والمستاجرين والمراة القروية، وذلك نظرا لما تتطلبه القروض طويلة الإجل الممنوحة من البنك من ضعانات اضافية تجعل الاستفادة القعلية من التسهيلات الممنوحة من بنك الائتمان تقتصر على كبار ملاك الاراضي.

ويعتبر مشروع المزارع الصغير (جدول زقم ١٥) ، والذي مول من خلال المعونة الامريكية وتم استخدام الاموال المرصودة له بمعرفة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بهدف زيادة انتلجية صغار المزارعين وتحديل القرية المصرية الى قرية منتجة ، من المشروعات التي يمكن الاستشهاد بها في معرض تحليل دور هيئة المعومه الامريكية في محاولة التأثير على سيأسات الائتمان الزراعي ومعاييرة وضوابطه .

وقد سمى هذا المشروع بمشروع الـ٣٣ الف مزارع ، وقد بدىء في تنفيذه في ٧٧ فرعا لبنوك القرية ، وغطى ١٥٣ قرية في محافظات الشرقية والقليوبية واسبوط.

ورغم مااشاد به بعض اعضاء مجلس الشعب المصرى من و تتائج الجابية ، لهذا المشروع و جعلت الحكومة المصرية تطلب زيادة المنحة المخصصة له » ، فقد سجلت مضابط مجلس الشعب اعتراض بعض الاعضاء على ارتفاع اسعار الفائدة المرتبطة بالقروض المعنوحة في اطار هذا المشروع ، والتي لاتقل عن ٨ ٪ للقروض قصيرة الاجل ، ١٠ ٪ للقروض المتوسط والطويلة الاجل . وقد وصلت في بعض لاحيان الى ١٤ ٪ رغم انها منحة مقدمة لمصر دون مقابل فعلى سبيل المثال الشار حمدى الطحان عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الثالث الى ان هذا مشروع يشكل ـ بالشروط المصاحبة للاتفاقية الخاصة به ـ و وعا من القضاء على الحركة التعاونية في المناطق التى تستخدم فيها بنوك القرى هذه المنحة » .

وعن اثر هذا المشروع المرتبط باتفاقية منحة « المزراع الصغير» على السياسات الاثتمانية لبنك الاثتمان الزراعى، والتي جاءت شروطها لتتضمتميات اعم تتجاوز الهدف الذي جاءت من اجله، يمكن ذكر الشرط التالي كاحد اهم الشروط المقيدة التي جاءت في صلب الاتفاقية الموقعة في ٢٥/٧/

يوافق الممنوح على ان يتولى مع الوكالة قحص معدلات الاقراض السنوية والسياسات الاخرى المتعلقة بأعمال البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، وكذلك الدخول في مناقشة مع الوكالة على اعلى المستويات في ضوء نتائج الاختبار في حالة ما اذا كان البنك يعمل بصورة غير اقتصادية وسوف يكون القحص على اساس دراسة رسمية تقدم سنويا بواسطة البنك ، وسيتم الاتفاق على اغراض وتفاصيل الدراسة في خطابات تنفيذية .

وهناك مجموعة من المؤشرات العامة التي يمكن استخلاصها في معرض تحليل توجهات البرنامج التنموى الذي جاءت به هيئة المعونة الامريكية لدعم القطاع الزراعي في مصر والذي نظر له تقرير يورك السابق الاشارة عليه وتتمثل هذه المؤشرات في ان برنامج هيئة المعونة الامريكية الموجه للقطاع الزراعي لاينادي بتشجيع الزراعة في اطار التكامل مع قطاع الصناعة دعما لعلاقات التشابك بقدر مايشجع على تنمية قطاع الزراعة لغرض التصدير فالمحاصيل التي اهتمت هيئة المعونة الامريكية برفع انتلجيتها من خلال المشروعات التي قامت بتمويلها المعونة الامريكية برفع انتلجيتها من خلال المشروعات التي قامت بتمويلها (مثل مشروع تحسين الحبوب الرئيسية ومركز بحوث الارز وغيرها) والمتمثلة

في الأرز والطماطم والموالح والبصل لاتشكل مدخلات للقطاع الصناعي بقدر ماتشكل سلعا تصديرية .

وتجدر الاشارة الى ان مااكده تقرير يورك من امكلنية رفع انتاجية القطن من خلال بحوث ومشروعات هيئة المعونة الامريكية قد جاء متلازما مع التوصية بضرورة التحول من زراعة وانتاج القطن طويل التيلة الى القطن قصير التيلة نظرا لارتفاع العائد المتولد عن الاخير وانخفاض مدة مكوثه في الارض وزيادة احتمالات تسويقه دولها.

اما فيما يتعلق بسياسات تسعير المدخلات والمخرجات الزراعية اوصى تقرير يورك الحكومة المصرية بالسماح لاسعار المدخلات والمخرجات الزراعية بالتحرك تجاه مستويات الاسعار العالمية مما يسمح لتلك الاسعار ان تعكس تكلفة الفرصة البديلة على مستوى السوق الدولية مما يوفر الحوافز اللازمة لتطبيق التكنولوجيا ذات العائد المرتفع ولحث المزارعين على اعادة تخصيص الموارد لصالح المحاصيل المريحة.

وقد جاء انتطبيق العمل لتلك التوصية متمثلا في الشروط الواردة في اتفاقيات بيع السلع الزراعية والمرتبطة بسياسات التسعير والدعم والتسويق للمدخلات الزراعية (المياه والسماد) وللمخرجات الزراعية والاستثمار الزراعي وهو ماستناوله فيما بعد .

ثانيا : الاهداف الرتبطة بتطاع الصناعة

جاء الإطار النظرى الذى يحكم توجهات برنامج المعونة الامريكية لمصر فل ليؤكد أن ميثة المعونة الامريكية توفي اهتمامها بالقطاع الصناعي في مصر فل الوقت الذى يعتبر فيه التصنيع من أهم سبل النعو الاقتصادى المعتمد على النقت الذى يعتبر مصدرا هاما للمصول على النقد الاجنبي ومجالا رئيسيا لاستيعاب العمالة كما تبدو أهمية دور القطاع الصناعي في استيعاب العمالة في مقارنة يقدرة القطاعات الاخرى القدرة على استيعاب الإعداد الكبيرة من العمالة مقارنة يقدرة القطاع الصناعي ما الاخرى الذي يمكن أن تتحقق من خلال نعو القطاع الصناعي مثل التوسع في تصدير السلع المصنعة كثيفة العمل وزيادة حصيلة النقد الاجنبي والإقلال من الاعتماد على عائد وقد سبق أن اشارت دراستنا ألى أن المخصص من الاموال المرصودة لهذا وقد سبق أن اشارت دراستنا ألى أن المخصص من الاموال المرصودة لهذا اللطاع بيلغ حوال £ 17. ٪ من جعلة المخصص ليرنامج المشروعات خلال فترة

ومما لاشك فيه أن تلك النسبة تعتبر متواضعة ليس فقط من منظور الإهداف

الدراسة .

القومية المبتغى تحقيقها من هذا القطاع وانما ايضا في ظل الاطار النظرى لتصورات هيئة المعونة الامريكية والذى كما سبقت الاشارة - اكد على اهمية قطاع الصناعة في مصر في دعم التنمية .

وقد اقتصر دعم هيئة المعونة الإمريكية للقطاع الصناعي على تمويل عمليات التجديد والإحلال ونقل المعرفة واعداد الدراسات وذلك باستثناء مشروعي اسسنت السويس (٢٠,١ ٪) اللذين يشكلان مجتمعين مانسيته ٢٠,١ ٪ من جملة المخصص من اموال المعونة لدعم قطاع الصناعة بشكل مباشر ، وذلك وفقا لبيانات جدول رقم (٢١) .

ومن الواضح غياب تمويل هيئة المعونة الامريكية للمشروعات المرتجعة بدعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى او المرتبطة بالعملية التصنيعية بشكل مباشر على وجه التحديد ويعتبر كل من مشروع اسمنت السويس واسمنت القطامية (وهما المشروعان الصناعيان الوحيدان الممولان من هيئة المعونة الامريكة) مرتبطين بقطاع البناء والتشبيد.

وقد اعتبرت هيئة المعونة الامريكية كما سبق ان اشارت الدراسة ان تجربة تمويل تجديد واحلال مصانع غزل المحلة الكبرى بوصفها من التخصيصات الملية الموجهة لدعم قطاع الصناعة في مصر بشكل مباشر في اطار برنامج المعونة الامريكية للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ .

وقد تعنت الطرف الامريكي في رفض تقديم المعونات الفنية والمالية الى بعض المنشات الصناعية التي ينخفض فيها العائد المالى عن معدل العائد الاقتصادى ، حيث أن القيود المفروضة على تحركات اسعار بعض المواد اللازمة للانتاج الصناعي (مثل وقود البترول والكهرياء ، وما يصاحبهما من تجميد اسعار منتجات الصناعات المستخدمة لهذه المواد) تعوق المنشات الصناعية عن المتطوير وعن مسايرة اتجاهات السوق الحقيقية ، نتيجة لذلك يرى الجانب الامريكي أن الأخذ بالاسعار المالية لايعكس استخدام الموارد النادرة وإنه من الإجدر الأخذ بالاسعار المالية واسعار المقال ، .

وقد حددت هيئة المعونة الامريكية المعيار الذى يتم على اساسه تمويل المشروعات الانتاجية باموال المعونة الامريكية بحيث يضمن هذا المعيار تحقيق عائد اقتصادي قدره ١٠ ٪ على ان يحقق المشروع على الاقل نسبة ١٠ ٪ كعائد مالى، وهذا الشرط يعتبر كما تشير الكتابات الاقتصادية صعب التحقيق في فال السياسات السعرية التي تجكم مخرجات القطاع العام.

وعلى ضوء هذا المعيار ، رفضت هيئة المعونة الامريكية على سبيل المثال تخصيص اية مبالغ من قرض الانتاج الصناعي لاحدى شركات القطاع العام المنتجة للزيوت النباتية والصابون ، لأن تقديرات ربحية السوق للمشروعات

| (بالبليون دولار) | | | | |
|---|--------------|----------------|------------------------------|--|
| نبط التخميص | نسة التضييس | التغميم البالي | الشيسيري | |
| تسيم وتجهيز المشــــررع | ار ۲۰ | 1 • • | أحنيت السيوس | |
| توپل بنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | 11,11 | 10 | أحنبت القفاعيب | |
| تجدید وآحلال حوالی (۱۵) منع قطاع عام | ۱ر ۲۲ | 17. | شحــة الانتـــــاج المنامــي | |
| نقل المعرفية التكتولوجيسة | ۸ر ۷ | 71 | شحة تحسين الإنتاجية المناعة | |
| تجديد وأحلال | ٦, ٢ | 17 | ملاحسات بورسفيسسند | |
| تجديد وأحلال | ار ۱۸ | 17 | ممانع فزل المحلة الكيسيسرى | |
| جعيهائسات | ار ۱ | ار ۲۰ | قيهم الثروة الممدنيب سنة | |
| جع بيانسات | ٦, ١ | ٨, ٧ | مياسية الطاقة البتجددة | |
| | 1.00 | 115 | 11 - 91 | |

كانت اقل من ١٥ ٪ ، رغم مااشارت اليه الدراسات من قدرة المشروع على تحقيق عائد اقتصادى اكثر من ١٠ ٪ وق ذات الوقت وجهت هيئة المعونة الأمريكية القروض للمشروعات الخاصة التى تنتج المشروبات الغازية والحلويات والايس كريم والوجيات الجاهرة طالما حققت العائد المالى المتوقع منها

وكما سبق الاشارة الى ان دعم القطاع الخاص يشكل اهم المعليير الاقتصادية ـ ذات البعد السياسي ـ التي حكمت توظيف الأموال المرصودة في برنامج المعونات الامريكية لمصر ، فقد اتضع ان دعم المعونة الامريكية للقطاع العام الصناعي قد ارتحز بشكل عام على المشروعات التي تخصص مخرجاتها كمدخلات للقطاع الخاص .

وإذا كان بقاء ونمو القطاع العام في مصر ببصرف النظر عن الإيديولوجية الخاصة باى حزب يتولى السلطة بيعتبر ذا أهمية بالغة من أجل تحقيق أهداف النشية بوصفه اداة لتوزيع البخل وخلق فرص للعمالة وتدريب القوة العاملة ، فمن غير المقبول ال تمتنع هيئة المعونة الإمريكية عن المساهمة في تنمية القطاع العام وتكتلى بمجرد تقديم مساهمات متواضعة ومشروطة بالاستخدام في التحديد والإحلال الافي الاضافة للطاقة الانتاجية ، في الوقت الذي تعانى فيه تخصيصات المعونة الامريكية من اختلال التوازن بين الاموال المرصودة . للقطاعين العام والخاص في صلح الأخير ، وذلك على الرغم من أن المقدرة الاستيحابية للقطاع العام اكبر منها للقطاع الخام ، ورغم توافر فرص حقيقية لرفع الكفاءة الانتاجية لبعض منشات القطاع العام بشكل وشيد ومتلائم مع الوزن النسبي لهذا القطاع الامني المفروة ضباعا للغرص المتاحة المام المنشات المحلية التي تنتمى المخام الخاص .

وقد أكدت الكتابات الاقتصادية في هذا الصدد الى انه بالنظر الى التخصيصات الحالية للمعونة الأمريكية في مصر، فلن مليسترعى الانتباه هو غياب أى مشروع يرتبط مباشرة بالطاقة الانتلجية . ومن هنا فإنه يصعب الا يقارن المصريون بين الاثر المتعونة الأمريكية الحالية ، والأثر المتحقق عن المصريون بين الاثر المتعونة الأمريكية الحالية ، والأثر المتحقق عن المعونة السوفيتية خلال القترة ١٩٥٨ حتى ١٩٦٥ ، حيث وجه الجانب السوفيتي معونته من اجل تمويل مشروعات محدودة مثل السد العالى ومجمع الحديد والصاب والمشروعات الكيميائية ، ومعاصر الزيوت ومصائع غزل القائن.

سيطرة النظرة المالية على الجوانب الاجتماعية

بدراسة المنطق الكامن وراء اتخاذ قرار توجيه موارد المعونة الامريكية

لاستخدامات محددة ، ومعايير تقييم جدوى المشروعات من قبل هيئة المعونة الأمريكي تبين _ في اكثر من نموذج _ ان النظرة المالية لدى الجانب الأمريكي تحتل الأهمية الأساسية على حساب الجوانب والاعتبارات الاجتماعية . وفيما يلى مثالان محددان لترجيح النظرة المالية على الجوانب الاجتماعية من قبل هيئة المعونة الأمريكية . فالمثال الأول يتناول موقف هيئة المعونة الأمريكية من مشروعات استصلاح الأراضي في مصر ، أما المثال الثاني فيعرض موقف هيئة المعونة الأمريكية من مشروع الصرف الصحى لدينة الاسكندرية .

أولا المعونة الأمريكية واستصلاح الاراشي في مصر :

وقد تمثل موقف هيئة المونة الامريكية في رفض المساهمة في مشروعات استصلاح الاراضي، والتوسع الافقى الزراعي بشكل عام.

وقد بني القائمون على ادارة برنامج المعونة الامريكية موقفهم هذا استنادا الى دراسة قام بها احد المكاتب الاستشارية الامريكية بهدف تحديد مااذا كانت هناك خيارات اقتصادية وفنية وتنظيمية ممكنة لتأييد اتجاه استصلاح الاراضى في مصر مع النظر للطرق التي تجعل تلك الاراضي تصل لمستوى الانتاج الاقتصادي، ومقارنة عائد تلك الخيارات بالعوائد المكنة من الاستثمار الزراعي في الاراضي القديمة وقد سجلت الدراسة أن الاستثمارات العامة الضخمة التي وجهتها الحكومة لاستصلاح الاراضي في مصر خلال الربع قرن الماضي تعتبر الى حد كبير مغامرة مرتفعة التكلفة من منظور علاقتها بالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عنها في مرحلة متأخرة ، وقد اشارت الدراسة الى عشرة اسباب متأميلة لانخفاض انتاجية الاراضى السابق استصلاحها في مصر ، تتمثل هذه الأسياب في : إن الأراضي المستصلحة منذ عام ١٩٥٣ انتاجها اقل من الحدى مع عدم كفاءة الشركات الحكومية التي تولت تنفيذ الاستصلاح ، وتذبذب سياسة الحكومة حول الاطار التنظيمي للاستصلاح واستخدام تكنولوجيا سابق الاعتماد عليها في الاراضي القديمة ، ونقص عمليات الصيانة والرى ، وقصور عرض المخصبات وعدم ملاءمة نظام الائتمان الزراعي ونقص خبرة العمالة ، وعدم كفاية الميزانية ... الخ ، واكدت تلك الدراسة ان عملية استصلاح الاراضي في مصر لاتدعو الى التفاؤل حيث يرجع انخفاض انتاجية الاراضى المستصلحة الى تلك الاسباب المتأصلة التي يصعب التغلب عليها في اطار الواقع الاقتصادي والاجتماعي -القائم في مصر .

وقد جاء اعتماد هيئة المعونة الامريكية على هذا التقرير الذي انتهى الى اعتبار التوسم الافقى في مصر نشاطا غير مربح ، ليجعل موقفها معارضا لاستصلاح الاراضى ، رغم ان هناك تقارير اخرى قد توصلت لنتائج مغايرة لما جاء بهذا التقرير الذى اخذت به ـ دون غيره ـ هيئة المعونة الامريكية . ويؤكد د . محمود عبد الفضيل « ان اية نظرة متفحصة للمشكلة الزراعية تجعلنا لاننظر لمسألة المفاضلة بين التوسع الافقى والرأسى على انها مجرد موازنة استاتيكية بسيطة بين مزيد من الانتاج الذى يمكن ان يتحقق باقل التوسع الرأسى (تحسين الصرف ، استخدام البذور المنتقاه) بمزيد من العمالة في ظل التوسع الأفقى (استصلاح واستزراع الاراضى) جيث تظل انتاجية الارض المستصلحة ضعيفة في مرحلة الاستزراع وعائدها الاقتصادى يحتاج الى فترة انتظار طويلة حتى تصل الى مسترى الاستغلال الاقتصادى للمشكلة في اطار استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تجعلنا نكثيف عن ابعاد استراتيجية للتنمية الاقتصادى في الارض الجديدة ، وتخفيف مشكلة الضغط جديدة العملية التوسع الاقتصادى في الارض الجديدة ، وتخفيف مشكلة الضغط السكانى على الارض » .

هذا بالاضّافة الى الدور الذي يمكن ان يلعبه التوسع الزراعي الافقى كاداة لتعمير مناطق هامة استراتيجيا من وجهة نظر الامن القومي المصري مثل سيناء وجنوب الوادي لما سيؤدي اليه من انتقال كثافة تؤمن خطر العدوان

عليها .

ورغم عدم تجاهل الدراسات العلمية في مصر لطبيعة المعوقات التي واجهت عملية استصلاح الاراضي في مصر في الخمسينات والتي اعتبرتها الدراسة الامريكية التي اعتمدت على نتائجها هيئة المعونة الامريكية السبب المباشر في اعتبار استصلاح الاراضي نشاطا غير مربح فان التوسع الافقى من منظور التنمية الصدية طويلة الاجل يعتبر ضرورة لمواجهة مشكلة تزايد السكان بينما المساحة الصالحة للزراعة لم تتغير منذ الاعوام .. مما ادى الى تدهور نصيب الفود في مصر من المساحة الزراعية والمحصولية ، ومن ثم لم يكن الحل هو مجرد زيادة انتاجية الاراضي القديمة ، وانما ايضا استصلاح الصحراء . ولايمكن لمصر ان تتجاهل هذا السبيل حيث يكمن المستقبل في استصلاح الصحراء ، ولايمكن لمصر ام تحقيق هذا الهدف سيكون مكلفا من زاوية الزمن .. والفقات .. ونوعية الحياة ..

المعونة الأمريكية ومشروع الصرف الصمى لمدينة الاسكندرية :

تم إنجاز المراحل الأولى من المشروع الذي مولته هيئة المعونة الامريكية وفقا لاتفاقية قرض أمريكي بمبلغ ١١٥ مليون دولار يقابلها ٤٣ مليون جنيه

جبدول رقيسيم (١٧) التغصيصات البالية البوجية لدمر تطاع الستاعة ني مصر يشكل فيسسر

| (پالطیون دولار) | | |
|---|------------------|--|
| تمسط التنميسس | شاميس البالي | النـــرن اا |
| | والبال ": | دمم المناط من خسلا ل قطاع الثمارا |
| قديم التسهيلات الائتنائية للقطاع الحرق للمعاهة في تنيسسل الواردات الرأصالية والوسيطسية للقطاع الخساس • | 1A | ح طروع اشادات انتاج القطاع الخصيصاص • |
| تكين البنك من قديم القسروض القيرة والمترسلة الأجل للقطاع المام والخسساس « | Ψt | السرض بنك التبية المناعِسة |
| شحة لوزارة الاستبار والتمساون الدولى لنتج الاتتبان القطيساع الخيسساس • | غر• ۱ | مندرق تفجيع الاستثنار الغاص |
| أنفطة مختلة لتصين شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | 1,1 | _ الاعجار ودم الأســــال |
| شحة ليهك الاستنار والتناطبي المرة لامداء الدواسات اللازمة لتشجع الاستنار الضمساعية | • | ـ دراسات الجدري للقطاع الغامى |
| ,* | تيراد السلمي الا | مفر المثانة من خبلا ل يرتابم الام |
| تبيل احتياد العلع الرأساليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | 11-1,0 | |

اليمدرة * USAID, Status Report... Op.cft P.26 - 30 W.S. Economic to Egypt, A report of Aspecial interspency task force, Qu.eft. حيث أشار الى أن أكثرين نعف برنامج الاحتيرادالسلمى (البقدر بنحو ١٨١٩ مليسون دولار خلال فقرة الدراسة) قد استخدم من جانب قطاع المناهسسة *

1071,6

مصرى ، ومنحة امريكية تبلغ ١٦٧ مليون دولار مقابل ١٨٥ مليون جنيه مصرى في إطار إتفاقية وقعت عام ١٩٧٨ ، ويهدف المشروع الى تغيير شبكة الصرف الصحى لدينة الاسكندرية حيث انتهى العمر الافتراضي لأكثر من ٨٠ ٪ من تلك الشبكة .

موقف الطرف الامريكي

ولاً كان التخلص من المخلفات السائلة لأية مدينة يتم بطريقتين إما التخلص من تلك المخلفات عن طريق صدوفها في مخلفات مائية كبيرة بعد معالجتها او صدوفها على البر واستخدامها في استصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية علما بأن لكل من الطريقتين الظروف والعوامل التي تحكم اختيار اي منهما وقد ظهر الجدل حول الصدف الصحى لمدينة الاستشاريين اللاين اللذين في البحر أم في البر ، خاصة وقد انتهت توصيات المكتبين الاستشاريين اللذين استعانت بهما هيئة المعونة الأمريكية لدارسة جدوى المشروع واختيار الفضل البدائل المتاحة باغتيار بديل الصرف في البحر بعد المعاجلة الابتدائية . وقد أوضح تقرير احد المكتبين الاستشاريين الأمريكين أن المصرف الى البحر أقل أرضح تقرير احد المكتبين الاستشاريين الأمريكين أن المصرف على البر حيث يصل الفرق الى حوالى الف مليون جنيه ، كما أن المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ أقل بكثير .

موقف جامعة الاسكندرية.

وقد انتهت الدراسة الجماعية التى قام بها أساتذة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية وفقا للجنة شكلت من أساتذة متخصصين في كافة فروع العلوم المتعلقة بالموضوع الى أنه « لاتوجد دراسة فنية محددة المعالم من جانب بيوت الخبرة ، وكل ماتقدمت به هذه المكاتب اقتراحات متضارية معاكسة لبعضها ، موضوعة في صورة دراسات » .

وقد سجلت هذه الدراسة الجماعية مجموعة الاراء والاسانيد الفنية وتجارب الدول المختلفة فيما يتعلق بعيوب الصب في البحر ومميزات إعادة استخدام مياه الصرف الصحى في الزراعة . وقد انتهى بشكل عام رأى اساتذة جامعة الاسكندرية الى أن الصرف في البر هو الطريقة المثل حيث استند رأى الجامعة الى أسانيد علمية ، بالاضافة الى الى أن الدراسات التى قامت بها المكاتب الاستشارية (التى اعتمدت عليها هيئة المعونة الامريكية) قد بالفت جدا في تكاليف الصرف على البر من النواحي الاقتصاد مما دعا أساتذة جامعة الاسكندرية الى المطالبة بعمل دراسة جدوى الصرف على البر ان يقوموا بها بأنفسهم دون تحميل الدولة أية نفقات غير ماييذل في الدراسة ذاتها ، حيث أن ذلك المشروع ذو أهمية بالغة لمدينة الاسكندرية من ناحية عدم تلوث شواطئها نهائيا والاستفادة من مياه الصرف الصحى في استزراع

مايقرب من ١٠٠ ألف فدان من الأرض الصحراوية المتاخمة للاسكندرية مما يزيد من الرقعة الزراعية ، وكذلك لأن العمالة المستخدمة في بديل الصرف على البر غالبيتها من المصريين .

وقد أوصت دراستان علميتان مقدمتان الى ندوة عن مشروعات الصرف الصحى للاسكندرية بالصرف فى الصحراء كأفضل البدائل وذلك من خلال تحليل جدوى التكاليف والعوائد المباشرة (التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل والصيانة) .

وتحليل جدوى ألمنافع والتكاليف الاجتماعية غير المباشرة (الوفورات والله والدوفورات الاجتماعية) .

وقد أثبتت الدراستان إمكانية اختيار بديل الصرف في الصحراء إحصائيا وعلميا .

وأشارت إحدى هاتين الدراستين الى أن البنك الدولى قد قام بدراسة عام 197۸ على مشروعات الصرف الصحى باثنتى عشرة دولة تضمنت ٥ مدينة عالم علية ، تبين منها أن التكاليف الحدية للتشغيل والصيانة للصرف على الأرض في الأجل الطويل تميل الى التناقض بمعدلات أكبر من تناقض التكاليف الحدية في حالة المصبات البحرية .

ورغم أن الكثير من الهيئات والمؤسسات العلمية والرسمية في الاسكندرية قد أعلنت رسميا رفضها للصب في البحر (محافظة الاسكندرية ، المجلس الشعبى والمحلى ، نادى هيئة تدريس وقسم الهندسة الصحية بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، والجمعية المصرية الطب والقانون) ، تأخرفضت هيئة المعونة الامريكية – رسميا – بديل الصب في البر . فبعد صدور قرار الهيئة العامة للصرف الصحى في ١٩٨٨ / ١٩٨١ ، بالموافقة بالاجماع على استخدام مياه الصرف الصحى واستزراع مساحة ٧٣ ألف قدان بالصحراء ، فقد أرسل دونالد براون رئيس هيئة المعونة الامريكية الى نائب رئيس الوزراء المسرى بأن المعونة الامريكية الى نائب رئيس الوزراء المسرى بأن المعونة الامريكية الى نائب رئيس الوزراء

ونظرا الضرورة الملحة لانقاد شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية ، فقد أقر الجانب المصرى بديل الصرف في البحر حتى يتاح له استخدام أموال المعونة الامريكية المشروطة بتوجيه المشروع نحو الصرف البحر لابالبر ، وذلك بدلا من استمرار إثارة الجدل العلمي لفترة أطول .

ولعل مشروع الصرف الصحى لدينة الاسكندرية ، المول من هيئة المونة المونة الامريكية والمنفذة وفقا للشروط والمواصفات والبدائل التى طرحتها المكاتب الاستشارية الامريكية والمستركة يعتبر مثالا واضحا لتركيز الطرف الامريكي في توجيه أموال المعونة الامريكية على رؤية قصيرة الأجل ترجح عنصر التكلفة

المالية للبدائل المتاحة على حساب المنافع (الوفورات) والتكاليف الاجتماعية

غير الباشرة .

وقد اثبتت الدراسات الاقتصادية والهندسية أن إعادة استخدام مياه الصرف في الرى والزراعة هي البديل الفعال من حيث قدرته على توفير فرص لتوظيف العمالة الوطنية ، وعلى توزيع الدخل القومي لصالح ذوى الدخول المحددة ، وعلى المناطق الجغرافية ، وعلى ميزان المدفوعات (نظرا لقلة الحاجة لراس المال الاجنبي مقارنة ببديل الصرف في البحر) ، وعلى تلوث البيئة ، وعلى تحليل الخساسب اظهور تكنولوجيا جديدة قد تصيب المشروع بالتقادم ، كما أثبت تحليل الحساسية خضوع مشروع الصرف عن طريق البحر الملوف كما أثبت تحليل الحساسية خضوع مشروع الصرف عن طريق البحر الملوف كما يعرضه لزيادة محتملة في التكاليف ، كما يتمنع مشروع الصرف عن طريق البر بالقبول السياسي الشعبي العام ، بالإضافة الى الزيادة التي سيحققها من خلال المساحات المرزوعة المنتجة للمواد الغذائية .

وقد جاء قرار اللجنة العليا للسياسات في جلسة ٢٣ أكتوبر ١٩٨٦ برئاسة
د . على لطفى (رئيس الوزراء أنذلك) ليحسم الخلاف حول هذه القضية ،
حيث وافقت الحكومة على التقرير الذي أعدته أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا حول البديل المناسب للصرف الصحى بعدينة الاسكندرية والذي
أكدت نتائجه على التوجه الى الصرف عن طريق البر لانخفاض تكاليفه
الاستثمارية والمكون الأجنبي من ناحية ، ولاستغلال مياه الصرف المعالجة في
الرى لبعض الزراعات والمحاصيل في مساحات ٤٥ ألف فدان بمنطقة البستان
جنوب الاسكندرية من ناحية أخرى .

ورغم حسم القضية محليا بشكل يرجح الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل على حساب المنظور المالى ، إلا أن ذلك لايسقط المديوينة التى تكبدتها مصر مقابل إصرار الجانب الامريكي .. لفترة قاربت ثماني سنوات .. على إتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع الصرف عن طريق البحر ، وهي الخطوات التي اقتربت بلاشك بتوجيه قدر من الموارد المحلية المتاحة (المكون المحل للمشروع العمالة ... الخ) بديل الصرف في البحر الذي تم التراجع عنه وفقا لاخر التصريحات الرسمية في اكتوبر ١٩٨٦ .

البعث الثالث المعايير الأجتماعية

يمكن تحديد أهم المعايير الاجتماعية لبرنامج المعرنة الأمريكية لمصر ف

معيارين اساسيين: الوجود المحسوس (الأفقى والرأسي) للمعونة الأمريكية في مصر وهو معيار اجتماعي ذو بعد سياسي بالدرجة الأولى) والأسهام في تخفيف سمات التخلف وهو معيار اجتماعي ذو بعد اقتصادي بالدرجة الأولى.

الوجود المصوس للمعونة الأمريكية :

یاخذ معیار الوجود المحسوس بعدین متلازمین البعد الافقی (الجغراف _ المکانی) والبعد الرأسی (التوظیفی _ الاداری _ المؤسسی)

فأما عن البعد الأفقى فقد تمثل في تدفق المونة الأمريكية التعلى غالبيته محافظات القطر المصرى كما اشار توزيع مشروعات المعينة الأمريكية وفقا للمناطق الجغرافية التي تركزت فيها وكما سبق القول أن المعينة الأمريكية تكاد تكون قد غطت سائر محافظات القطر المصرى ..

واما عن البعد الرأسى . فقد تمثل في تدفق العوبة الأمريكية التى شملت غالبية القطاعات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية والادارية والمالية والاجتماعية والمهنية المشكلة للاقتصاد المصرى مثل : الكهرباء الصناعة والتعدين والزراعة والتموين والتجارة الداخلية ، والاقتصاد والمال والنقل والمواصلات والحكم المحلى ، والصحة ، والصرف الصحى ومياه الشرب والشئون والتأمينات الاجتماعية ، والبحث العلمى ، والطيران المدنى ، والضمارك ، والضرائب وهيئة الاستعلامات وهيئة قناة السويس ، والصحف القومية والنقابات المهنية وجامعة العمال ، والجمعيات العلمية .

والواقع أن الطبيعة الانتشارية للمعونة الأمريكية ببعديها الراسى المعترف والافقى الادارى قد تسنى من خلالهما تحقيق هدفين من الأهداف التي تبتغي السياسة الخارجية الأمريكية تحقيقها وهما:

الهدف الأول: أن الطبيعة الانتشارية -ببعديها الأفقى والرأسي -تعتبر الركيزة الاسلسية لسيفسة جمع المعلومات ومن المعروف أن لتلك السيفسة وزنها الاستراتيجي المتنامي في السيفسة الخارجية للولايات المتحدة بوجه عام والأمن القومي الأمريكي بوجه خاص .

الهنف الثاني أن تلك الطبيعة الانتشارية تحقق هدفا سياسيا ودعائيا واضحا وهو تحقيق نوع من الوجود المحسوس على مستوى القرى والمراكز والمواقع الجماهيرية وبالتالي تنمية نوع من الدعم والتابيد الشعبي الواسع لبرنامج المعونة الأمريكية في مصر.

وقد تسنى للولايات المتحدة تحقيق الهدف الثانى من خلال الشروط المصاحبة لاتفاقيات المعونة الأمريكية التى نصت غالبيتها على الزام الحكومة المصرية بأن تعلن على الرأى العام في مصر بمختلف الطرق الدعائية عن المنح والقروض المقدمة ضمن برنامج المعونة الأمريكية ..

الاسمام في تفنيف سمات التفلف :

تؤكد الاتجاهات الجديدة لمنح المعونة الأمريكية على تبنى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمفهوم النمو الذي يشارك فيه الجميع وقد نقح الكونجرس الامريكي تشريع المعونة الأمريكية عام ١٩٧٣ ليشدد على التنمية الريفية والتغذية والرعاية الصحية والتعليم .

وقد ترتب هذا الاتجاه الجديد على تجارب الستينات حيث نظر إلى المعونة في المنترة بوصفها مساعدات اغاثة وعلاج لمشكلة الفقر بصورة مباشرة بالإضافة الى دورها في تنشيط التجارة الدولية والتدفقات النقدية والمالية . وهي الاهداف الاصلية للمعونة الأمريكية التى تحددت بعد الحرب العالمية الثانية ويشير بالفعل تشريع الاتجاهات الجديدة الملحق بتعديل الكونجرس لقانون المساعدات الخارجية بأن تعطى الاولوية للمشاريع التى تعمل مباشرة على تحسين ظروف معيشة الفقراء وتتبح لهؤلاء الفقراء المساهمة في تنمية بلادهم ..

وتطبيقا على هذا الاتجاه الجديد الذي تنبته هيئة المعونة الامريكية في مصر فقد ساهمت في تمويل بعض المشروعات الاجتماعية بنسبة بلفت ١٨,٦٪ من جملة المخصص لمشروعات المعونة الامريكية وقد غطت هذه المشروعات جهاز تنمية القرية اللامركزية وقطاعات الصحة والتعليم والاسكان بالاضافة الى بعض المشروعات المرتبطة بالتدريب الاجتماعي، وذلك على النحو التالى:

(۱) اللامركزية المحركزية موضع الصدارة بكافة المشروعات الاجتماعية التي مولتها هيئة المعونة الامريكية، حيث بلغت نسبتها ١٥,٢٪ كما يوضح الجدول رقم (١٥)

وقد استهدفت أنشطة هيئة المعونة الأمريكية في مجال اللامركزية تشجيع تغييرات السياسات القومية في مصر، التي من شأنها تحويل المزيد من السلطات للمحليات من أجل المزيد من التنمية المدعمة ذاتيا في جميع انحاء مصر عن طريق توفير دخول محلية كافية وتشجيع نمو المشروعات المحلية ودجها في الأنشطة الانمائية ..

ويوضح الجدول رقم (١٩) المشروعات التي مولتها هيئة المعونة الامريكية في اطار برنامج تدعيم اللامركزية ..

وقد اشاد بعض أعضاء مجلس الشعب فى معرض مناقشتهم لاتفاقيات اللامركزية بالفائدة التي عادت على الريف المصرى والمناطق الحضرية من تلك المشروعات ، حيث تطالب المجالس المحلية بالمزيد من المرونة لتوجيه تلك المنح لمشروعات اكثر الحاحا بعد أن اتضح أن لها أثارها الايجابية على التنمية .

جدول رقم (١٨) مشروعات التنمية الاجتماعية الممولة في اطار برنامج مشروعات هيئة المعونة الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣

| ن دولار) | | |
|--------------------------------------|----------|-------------------|
| المبالغ نسبة المخصصة التخميص ٪ | | القطاعات |
| 01, 4 | Y00,V | اللامركزية |
| 72,7 | 171,* | المنحة |
| ١٢,٤ | A.o | التعليم الأساسى |
| 11,0 | ۸- | الاسكان |
| ٠,٣ | Υ, ο | التدريب الاجتماعي |
| 111 | Y4 £ , Y | الأجمالي |

usaid. status Report of U.S.: المصدر Economic Assistanceto Egypt

جدول رقم ((١٩) المشروعات التي مولتها هيئة المعونة الأمريكية في مصر في اطار برنامج اللامركزية خلال الفترة ١٩٧٥، ١٩٨٣ (بالليون جنبه)

| المبالغ نسبة المخصصة التخصيص ٪ | | . इंग्रहाता |
|--------------------------------------|----------|------------------------------------|
| 74,7 | 187, •٧٣ | الخدمات الاساسية |
| 77,4 | 100 | دعم اللامركزية |
| Y - , Y | ٧٥ | تنمية المدن الإقليمية لشمال الصعيد |
| ٧ | 44 | الخدمات الحضرية للاحياء المجاورة |
| ٦,٦ | Y£,£ | للقاهرة والاسكندرية |
| 1 | 471, 574 | الاجمالي |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدوق ، متابعة الشهور التسعة الاوق من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (۱۹۸۳ – ۱۹۸۶)، تقرير المتابعة ربع السنوى السلبع التنفيذ الخطة الخمسية ، القاهرة ، ابريل ۱۹۸۶ . وياتى تمويل هيئة المعونة الأمريكية لمشروعات اللامركزية بغرض خدمة مجموعة من الأهداف السياسية والأقتصادية حيث أن فك اختناقات المرافق العامة وتحسين مستوى معيشة الريف من خلال تمويل مشروعات اللامركزية والتنمية الريفية يؤدى الى خلق نوع من التأييد الشعبى للتواجد الأمريكى فى مواقع شتى استمرت تعانى لفترة طويلة من قصور المرافق ونقص الخدمات الاساسية من اسكان وصرف صحى ومياه شرب وطرق ، مما أضفى على هيئة المعونة الأمريكية التى تولت دراسة وتمويل تلك المشروعات فى شتى انحاء مصر الوسيط الملبى للحاجات بين الحكومة وبين سكان تلك المناطق فى الريف والحضر ، وهذا الدور الذى اضطلعت به هيئة المعونة الأمريكية يحمل فى طياته هدفا اقتصاديا (التنمية الريفية) وهدفا سياسيا ودعائيا (خلق نوع من التاييد الشعبى للوجود الأمريكي حتى أدنى مستويات اللامركزية)

وعن مدى أهمية الأهداف السياسية الكامنة وراء التمويل الأمريكي لمشروعات اللامركزية والتنمية الريفية ، جاء في الاستجواب المقدم من (MILTON MR.HA) رئيس اللجنة الفرعية لمشئون الشرق الاوسط وافريقيا المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، الى احد القائمين على ادارة برنامج المعونة الامريكية لمصر (MR.WHEELWER)عن اتجاهات توظيف المعونة الامريكية في

بصر

 اننا نعتقد أن استثماراتنا الموجهة لتحسين الخدمات المحلية في المناطق الريفية مثل الاسكان والخدمات الصحية ومياه الشرب والصرف الصحى والمواصلات والكهرباء والاتصالات تحقق لنا أهدافنا السياسية في مصر بالإضافة الى أهدافنا الاقتصادية ،

كما يساهم التمويل الأمريكي الشروعات اللامركزية في التحليل الملموس للواقع من خلال قيام هيئة المعونة الأمريكية باجراء الدراسات الميدانية واعداد التقاوير ودراسات الجدوى عن مكونات الواقع الاقتصادى والاجتماعي والسياسي الذي جاءت تخاطب وحداته ، وقد قامت على سبيل المثال احدى الدراسات الميدانية الممونة من هيئة المعونة الأمريكية بتحليل دور التنظيمات المراسات الميدانية والادارية داخل الريف المصرى ، وتحليل تسلسل سلطاتها : المحافظة الماركزة ، فالمجالس القرى وحدود اختصاصات كل المحافظة الماركزة ولك في اطار تحليل الدراسة وحصرها للموارد المتحدة والمتدان الاساسية الواجب توافرها حتى عام ١٩٩٠ وللموارد المائدة والمناب تخصيصها لاقليم شمال الصعيد ، وعلى وجه التحديد لمحافظات الفيوم والمناب وبني سويف في اطار برنامج اللامركزية الموار باموال المعونة الأمريكية ويتوافق هذا الهدف الى حد كبير مع معيار النواجد المحسوس السابق كاحد ويتوافق هذا الهدف الى حد كبير مع معيار النواجد المحسوس السابق كاحد المعليم الاجتماعية ذات الطليع السياسي السابق تحليله ورغم القول ان المعارات المدانية التي يقوم بها خيراء هيئة المعونة الأمريكية الدني مستوى قرى الزرادة المحلية تمكن من تحديد الحاجات الأولى بالاشباع على مسئوى قرى الادارة المحلية تمكن من تحديد الحاجات الأولى بالاشباع على مسئوى قرى الادارة المحلية تمكن من تحديد الحاجات الأولى بالاشباع على مسئوى قرى

ونجوع مصر ، ومن ثم يأتي برنامج المعونة الموجه الى القطاعات بما بخدم أولوبات المناطق الريفية ، ويساهم في التخفيف من معض سمات التخلف ، فقر قويل هذا النشاط الميداني بانتقادات من الباحثين المصريين فعلى سبيل المثال تتسامل د . هبة جندوسة عن مدى حاجة هيئة المعونة الامريكية لاتخاذ قرار تمويل مشروعات البنية الاساسية التى تستند بشكل أساس على التواجد المحسوس - عند مستوى لا مركزى اقل من مستوى المحافظة في الوقت الذي تبلغ فيه مساحة الأرض المصرية المنزرعة حوالي نصف مساحة جنوب كارولين ؟ وهل يستدعى ذلك أن يذهب مندوبو هيئة المعونة الأمريكية لزيارة محالس القرى لتحديد أولويات كل قرية عند ادنى مستوى ؟ At grass rootsورغم ما سجلته الدراسات النظرية عن المساوىء المرتبطة بالمركزية المشددة التي تعوق عملية التنمية والمشاركة الشعبية، وما أشارت به من مزايا عدم التركيز واللامركزية فقد تم تحديد بعض العوامل التي يتوقف عليها نجاح اللأمركزية ، خاصة على ضوء توفير مخصصات مالية ضخمة داخلية او خارجية تستلزم توافر القيادات الكفء كضمان لحسن توظيف الموارد المتلحة منها سبيل المثال: · نوع الوظائف والمهام الادارية ، ودرجة النمو والوعى الاجتماعي ومدى توافر الخبراء والإداريين المتخصصين ، فقد ثاكد بالفعل أن تباطؤ نتائج مشروعات اللامركزية قد جاعت بفعل مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالناخ الاجتماعي السائد في المحليات في مصر حيث اشارت دراسة قام بها فريق من الخبراء المصريين والامريكيين بهيئة المعونة الامريكية وكليتي الاقتصاد والتجارة بجامعة القاهرة لتقييم نتلئج الاتفاقية المصرية الامريكية لدعم اللامركزية المنفذة منذ عام ١٩٧٩ ألى أنه م مازال المنخرطون في المجالس الشعبية المحلية والقائمون على أدارة البرنامج يتلمسون ادوارهم ، وهناك تميع في فاعلية ونوع المشاركة نتيجة المعدل العالى لتغيير قيادات الحكم المحلى ، وافتقار اعضام المجالس الشعبية المحلية الى المهارات التي تساهم في المشاركة الجادة في صنع ومراجعة خطط المشروعات » .

ورغم التاكيد على دور البيئة المتقية للمعونة في رفع كفاءة استخدام الاموال الموجهة لمشروعات اللامركزية وتنمية الريف بشكل عام ، فقد اكتت توصيات دراسة اعدت بمعرفة هيئة المعونة الامريكية وغيرها من الوكالات الامريكية ، منابعة المنفلات الدولية المائحة للمعونة ، ومنها هيئة المعونة الامريكية تتشد التغلب على المشاكل المائية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيا مية المعونة الأمريكية تتشد التغلب على المشاكل المائية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيا التنجيات المعالة التي تنفد التعامل بين الريف والحضر وجميعها لا تركز معوناتها على بناء طاقة انتاجية فعالة ، وفي غياب هذا الاطار ، فأن المعونة في أفضل لحوالها بناء طاقة انتاجية فعالة ، وفي غياب هذا الاطار ، فأن المعونة في أفضل لحوالها المتحبيب المتوقة التي جاءت بها تلك المعونة سوف تحول المجتمعات النامية المشروعات المتقرقة التي جاءت بها تلك المعونة سوف تحول المجتمعات النامية الم المتصاديات منتجة ،

(٢) الشروعات الصحية:

اما فيما يتعلق بالمشروعات المولة في قطاع الصحة ، والتي شكلت ما نسبته ٢, ٢٤٪ من المخصص للمشروعات الاجتماعية خلال فترة الدراسة ، فيمكن تحليلها بصورة اكثر تفصيلا وفقا لبيانات الجدول رقم (٢٠) الذي يوضح نوعية مشروعات المعونة الأمريكية الموجهة لدعم قطاع الصحة في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ ، وقد أوضحت بيانات هذا الجدول عددا من المؤشرات ذات الدلالة تتمثل في :

جدول رقم (۲۰) مشروعات المعونة الأمريكية الموجهة لدعم قطاع الصحة في مصر في الفترة (۱۹۷۵ – ۱۹۸۳

| (N as | بللليون | ١ |
|--------|---------|---|
| (3130 | بحيون | , |

| المشروع | المبالغ المخميصة ال | نسبة تخصيص |
|--|------------------------|---------------|
| | | 7. |
| تنظيم الأسرة | AV,£ | 01,1 |
| تحسين الاوضاع الصحية بالحضر | TY, Y | Y1, V |
| مععالجة الجفاف | 77 | 10,7 |
| تجسين الأوضاع الصحية بالريف | 17,7 | ٧,١ |
| تدريبٌ العلَّلينُ بقطاع الصَّحةُ د بالسويس ، | ٨,١ | £,V |
| 10:5m:1 | | • |

الأجمالي ١٠٠

USAID. Status Report of : المصدر U.S.Economic Assistance to Egypt Cit

استحواذ مشروع تنظيم الأسرة على ما نسبته ٥١,١٠٪ من جملة تخصيصات المعونة الإمريكية الموجهة للقطاع الصحى، وقد قدم هذا البرنامج خدمات تنظيم الاسرة لاكثر من ١٦ محافظة بالتعاون مع وزارة الصحة المسرية والهيئة العامة للاستعلامات وبعض الجامعات المصرية بالاضافة للمجلس القومي للسكان

وتشير هيئة المعونة الأمريكية في سياق عرضها للمنطق الكامن وراء تمويل هذا المشروع الى : « ان معدل المواليد والنمو السكاني المرتفع ـ الذي تشعر الحكومة المصرية ازاءه بالقلق ـ قد اثر تاثيرا معوقا ومباشرا على نوعية حياة المقراء ، . _ _

وتشير الكتابات في هذا الصدد افي أنه انطلاقا من المناهج التقليدية لتحكيل معوقات التنمية ، فانه كثيرا ما ترتبط مشخلة المنكان ، معوقات التنمية ، فانه كثيرا ما ترتبط مشخلة المنكان ، وينحكس هذا الافتراض على السياسات التنموية لهيئة المعونة الأمريكية التي التزمت بمسائدة برامج تحديد النسل ، وقد كان لهذه البرامج اولوية في اطار برامج الهيئة لتنمية دول العالم الثلث على مدى العقدين الماضيين . وقد جاء في دراسة دديناميكية النمو السكاني :

آن برامج محديد النبس يعرص على الدول المتلقية للمعونة الأمريكية بصرف النظر عما أذا كان لديها أو لم يكن لديها مشكلة سكان . وكان ذلك شرطا لمنح معونة الغذاء واشكال اخرى من المعونة ، وانطلاقا من التصور أن الاعداد المتلائية عن المشؤولية عن فقر العالم الثالث فوض الكونجرس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تجعد أي حصص غذاء أو معونة صحية عن الدول الصديقة أذا لم يكن لديها برامج قومية لتنظيم السكان ، وفي سنة ١٩٧٥ اقر الكونجرس ٢٧٪ من سجل ميزانية الخدمات الصحية لبرامج تنظيم الشسا » .

وقد سُجِلت مناقشات لَجِنة العَلاقات الخارجية بالكونجرس أن ما قيمته ٣٠,٣ مليون دولار من جملة التخصيص الذي اعتمدته هيئة المعونة الامريكية لبرنامج تنظيم الاسرة في مصر لعام ١٩٧٧ والبلغ م. ٦ مليون دولار قد خصص لشراء الوسائل المختلفة لمنع الحمل الأمريكية الصنع ـ (أي حوالي ١٠٠٪ من التخصيص) ، وفي ذات الوقت الذي تشجعت المراكز الصحية والعيادات البالغ عدما ٣٠٠٠ بنلك الوسائل ، فأن هناك ٣٪ فقط من السيدات المصريات ستخدمن نلك الوسائل .

وقد اكد توفيق زغلول عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى خلال الفصل التشريعي الثالث في مناقشته للتعديل الرابع لاتفاقية تنظيم الاسرة الموقع في ١٩٨٧/٧١ ، والتي بمقتضاها زيدت المنحة المقدمة الى مصر الى ١٧,٤ مليون دولار ، على عدم التناسب بين حجم الأموال الاجنبية والمحلية الموجهة

لمُشْرُوعات تنظيمُ الأسرة والعائد المُتَحقق عنها .

ويعتقد الناقدون لبرنامج تنظيم الأسرة أن الرسالة التي تعمل هذه البرامج على بثها بين السكان لا تصلُّ حقيقة الا الى ذلك النفر من السكان الأحسن حالًا منَّ حيث مستوى المعيشة ويتمتعون فعلا بمعدل خصوبة منخض فهذه البرامج لاتعنى في شيء ما لم يكن الدافع لخفض الخصوبة قد تولد فعلا من خلال أرتقاء المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان. وهناك فريق يؤسس معارضته لبرنامج تنظيم الاسرة بشكل عام على مقولة ان تأثر هذه البرامج على الخصوبة محدود ولا بيرر النفقات التي يتكبدها المجتمع في تعميم وتنفيذ هذه البرامج . _اختلال نسب التخصيص بين الريف والحضر المصرى في مشروعي تحسين الأوضاع الصحية في التحضر والذي رصد له ٧٠,٧٣ مليون دولار (٧٠,١١٪) وتحسينَ الأوضاع الصحية في الريف والذي خصص له ١٢ مليون دولار (٧,١٪) وذلك رغم الاختلال المستمر في الخدمات الصحية في معالج الحضر وعلى حساب الريف في الوقت الذي يشكل فيه سكان الريف المصرى ٥٦٪ من سكان وفقا لتعداد ١٩٧٦ ، ويسجل الريف النسبة الكبرى من الوفيات لافتقاره النسبى للخدمات الصحية وانخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للحضر حيث بلغت نسبة الوفيات في الريف حوالي ٦١٪ من جملة الوفيات مقابل ٣٩٪ للحضر عام ١٩٧٥ .

" التركيز على الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي ، حيث يهدف مشروع تحسين الأوضاع الصحية في الحضر ومشروع تدريب العاملين بصحة السويس الى اجراء البرامج الترييبة للأطباء وهيئات التحريض بالإضافة الى انشاء مراكز صحية جديدة كما يهدف مشروع تحسين الأوضاع الصحية بقريف الى رعلية الأمومة والطفولة والتثقيف الغذائي. وتجدر الاشبارة الى أن برنامج المعونة الأمريكية الموجه للصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ لم يتضمن ما يفيد قيام هيئة المعونة الأمريكية بالمساهمة في القضاء على مرض البلهارسيا رغم أهمية هذا المرض المتوطن تاريخيا في مصر، والذي يصيب الغالبية العظمى من سكان الريف ويسبب خسائر سنوية تتكيدها الحكومة للانفاق على العلاج والتمريض، بالإضافة الى الاثار غير المباشرة التي يحدثها هذا المرض على المستوى القومي نتيجة انخفاض انتاجية المصاب من أنسان وحيوان زراعي على السواء

ـ توجيه البرامج الصحية المولة في اطار المعونة الامريكية للانفاق على التدريب وعلى أجراء البحوث الصحية على حساب الانفاق على العلاج (بالمعنى الضيق المتمثل في اقامة المستشفيات وتوريد الاالذي اشار الى أن هذاك مجموعة من الدراسات والبرامج التدريبية للتحكم في مرض البلهارسيا الذي يعتبر ، مرضا مركبا يصعب التحكم فيه مع عدم توافر الأدوات التقنية للتحكم فيه ، مما يجعل المساهمة الأمريكية قد تتمثل في مجرد اعلام الريفيين في مصر بدورة حياة المرض

وطريقة انتقال العدوي حتى يتم تجنيبها .

وقد بلغ حجم المحصص لمشروع معالجة الجفاف حوالي ٢٦ مليون دولار (١٥, ٢ مَنْ الْمُحْصِيصِ لِقطاعِ الصِيحَةِ) ورغم أهمية هذا المُرضُ كأهم الأمراض المؤدبة لوفيات الاطفال الرضع في مصر ٤٠,٤٪ فقد اشارت بيانات دراسة قامت بها هيئة المعونة الأمريكية وتناولت مسح برنامج التغذية القومي خلال الفترة من ديسمبر ١٩٧٧ حتى ابريل ١٩٧٨ على عينه من الاطفال دون سن الدراسة اوضحت أن الانبميا مشكلة عامة في مصر وان انتشارها اكبر بين السكان الريفيين ، وان نقص التغذية والانبمياهما المشكلتان المحيتان الأكثر الحاحا حيث تؤثر الأوفي فيما بقرب من ٢١٪ من اطفال العينة والثانية حوالي ٣٨٪ ووفقا لتقديرات البنك الدولى بعتبر سوء التغذية مسئولا عما بين ثلث وثلثي وفيات الأطفال على اثر الاصابة بيعض الإمراض المتفشية في البلاد النامية (مثلُّ أمراض الحصية والدفتريا والسمال البيكي وشلل الاطفال الملاريا) وكلها تشكل امراضا يمكن اعتبارها في ذات مرتبة الخطورة على صحة الطفل المصرى التي تكمن في مرض الجفاف والذي خصص له وحده دون غيره ١٥,٢٪ من المعونة الامريكية المخصصة لقطاع الصحة في مصر.

(٣) مشروعات التعليم:

أما فيما يتعلق بمشروعات التعليم الاساسي ، والذي خصيص له ٨٥ مليون دولار بنسبة ١٢,٤٪ من اجمال المعونة الامريكية الموجهة للمشروعات الاحتماعية خلال فترة الدراسة ، فيعتبر من أكثر مشروعات المعونة الأمريكية ذات البعد الاحتماعي . ويهدف المشروع الى بناء مدارس جديدة وتجديد المدارس القلامة وخاصة في ريف وصعيد مصر ، وامدادها بالأجهزة والمعدات اللازمة لارساء اسس برنامج تعليمي اساسي للمدارس المصرية .

ومُما لاشك فيه أن هذا المُشروع يتسق مع أهداف التنمية بالمفهوم الشامل حيث يساهم في تحسين الأوضاع التعليمية ومحو الأمية ورفع نسبة التعليم في النَّسِاءَ وَخَاصِهُ فِي المُناطِقُ النَّاثِيةِ . وقد أشار « فرانك كمبلُّ » المدير السابق لعرنامج المعونة الأمريكية في مصر الى أن هناك في المتوسط مدرسة وأحدة تبني كل استبوع في مصر من خلال المعونة الأمريكية.

وتجدر الإشاره اى ال هذا المسروع الذى عهد ألى بنك الاستثمار القومي بمهمة الأشراف ألمالي والفنى والهندس لتنفيذه قد سجل بلفعل معدلات انجاز مرتفعة مقارنة بالمشروعات الأخرى المنفذه بمعرفة المؤسسات المصرية التي استفادت من المعوبة الأمريكية .

(٤) مشروعات الإسكان:

أما عن مشروعات الاسكان والتي بلغ نصيبها ٨٠ مليون دولار بنسبة ٥,١١٪ من جملة المخصيص من المعونة الامريكية للمشروعات الاجتماعية قلد وجهت بطريق غير مبتشرة الى قطاع الاسكان من خلال اتفاقية وقعت و المسلك المحكين البنك العقارى المصرى من تمويل القروض العقارية المساكن الجديدة والتحسين مساكن الاسرة منخفضة الدخل بمنطقة حلوان . (٥) مشروعات القدريب الاجتماعي:

وعن مشروعات المدريب الاجتماعي، فقد خصص لها منحة قدرها ٢٠٥٥ مليون دولار (٢٠٠٣) من جملة المخصص للمشروعات الاجتماعية) قدمت الى وزارة المشئون الاجتماعية من خلال رعابة المفطولة والتدريب المهني بشكل اخلر استجابة المجاهزة المحافظة والتدريب المهني بشكل اخلر استجابة المجتمع . الا أن هذا المشروع لم يطنق الا على مستوى مدينة واحدة هي مدينة طنطا بمحافظة الغربية ، كما لم يرد من الميانات ما يشمير الى تجرابي في مناطق اخرى خلال المهترة ١٩٨٥ – ١٩٨٣



الشروط المقيدة الواردة باتفاقيات المعونة الامريكية ان السؤال الحقيقي المطروح هو ليس ما اذا كان هناك بد من المعونة ام لا - وبقدر اكبر ام اقل - وانما المسالة تتعلق بطبيعة الشروط غير المالية لتلك المعونة .

قد يتحقق انيا عنصر المنحة في الشروط المالية الاتفاقيات ، بينما تنفذ اليات الشروط «غير المالية » بشكل تتابعي وبصورة متشابكة لكي تؤثر في مجريات الحياة الاقتصادية للمجتمع المتلقى للمعونة فيحل موعد سداد الالتزام المالي المترتب على الشروط المالية قد وظفت وانتجت من الاثار الانتشارية ما قد يؤثر في معالم النظام الاقتصادي والاولويات الاجتماعية ويفقا للمفهوم الاجرائي المرن الذي تتبناه الدراسة تعتبر المعونة مقيدة من منظور الاعباء التي يتممل بها البنيان الاقتصادي والسياسي للدولة المتلقية للمعونة نتيجة ماتتضمنه اتفاقيات المعونة من شروط مالية وغير مالية تقضى باتباع توجهات محددة شروط للاستفادة من تدفق اموال المعونة .

ويمكن القول ان المبادىء الاساسية التى تحكم سياسات مؤسسات الاقراض الدولية الكبرى وتؤكد مبدأ التضامن فيما بينها قد انعكست على الشروط الواردة في الاتفاقيات التى عقدتها مصر مع تلك المؤسسات وهى الشروط التى تماثل الى حد كبير تلك الواردة في اتفاقيات المعونة الامريكية . الا ان خصوصية اتفاقيات المعونة الامريكية تكمن في كونها تحكم العلاقات الاقتصادية بين دولة عظمى واخرى تنتمى للعالم الثالث وفي كونها تستند مسبقا لقانون المساعدات الامريكي الذي يتسم بالتوافق بين روحه والياته .

وفي اعتبار الولايات المتحدة اكبر المصادر التمويلية الخارجية التي اعتمدت عليها مصر خلال فترة الدراسة . سواء فيما يتعلق بالعونة الاقتصادية (وخاصة معونة الغذاء) او المعونة العسكرية والتي وان كانت منفصلة محاسبيا عن المعونة الاقتصادية ، الا انه يصعب فصلها استراتيجيا في اطار منظور شامل ، وبالاضافة الى تلك العوامل مجتمعة فان الخصوصية في شروط المعونة الامريكية الواردة في الاتفاقيات التي قامت الباحثة بمسحها خلال فترة الدراسة تكمن ايضا في احتلال الولايات المتحدة مكان الصدارة بين مصادر الادراض الدولية من حيث قدرتها التأثيرية على بقية الدائنين .

وفى أطار الروابط التنظيمية والمؤسسية التى تربط الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بجماعة الدائنين لمصر، وفي اطار المقدرة التاثرية للولايات المتحدة على مجتمع الدائنين . (سواء من حيث الوزن المالى او السياسي) فان تحليل الشروط المقيدة الواردة في اتفاقيات المعونة الامريكية _ وفقا لمفهوم التقييد الذي تبنته الدراسة . والسابق الاشارة اليه ، يعنى بشكل عام تحليل الشروط المقيدة التي حكمت ظروف التوجه الخارجي والتعاون الدولي لمصر خلال فترة الدراسة .

• المبحث الأول •

الشروط المتخلفة بتدفقات التجارة الدولية :

ان المعهنة الامريكية لمصر و مقيدة ، بشروط مائية وغير مائية تقضى باتباع توجهات محددة للاستفادة من أموال المعونة وقد تناولت الدراسة . بحثا . اتفاقيات المعونة الامريكية لمصر خلال الفقرة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٣ ، لبيان الشروط مثل : الشروط مثل :

شرط التوريد من البلد المصدر . وشرط صلاحية سلع محددة للتعويل ، بالاضافة الى شروط اخرى مرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير وبدعم المصالح السياسية والتجارية الامريكية بشكل عام ،

شرط التوريد من البلد المعدر :

اشتملت كافة اتفاقيات المعونة الأمريكية خلال فترة الدراسة على الشرط التالي :

« السلع المولة من هذه المنحة (او القرض) سيكون اصلها ومنشؤها الولايات المتحدة الامريكية ، فيما عدا ما تحدده الوكالة في خطابات التنفيذ وتعليمات الشراء للسلع وما قد يتم الاتفاق عليه بخلاف ذلك كتابة ، وقد جاء شرط التوريد من البلد المصدر ليؤكد الدور الداخل الذي تلعمه المعونة الامريكية في إنعاش الاقتصاد الأمريكي واعادة تدوير الأموال الأمريكية الموصهة في شكل معونة الى الدول رالنامية .

ويمكن القول انه ابتداء من عام ١٩٥٩ ، وهو العام الذى شهد بداية تقييد قروض التنمية الامريكية وربطها بالبلد المصدر ، صارت كافة قروض الوكالة الامريكية للتنمية الدولية مقيدة ولايجوز انفاقها على مصدر بديل ، اما عن المنح فقد اصبحت مقيدة بدرجة ١٠٠ ٪ بالولايات المتحدة كمصدر .

ولقد ساهم شرط التوريد من البلد المصدر في خدمة الاقتصاد الامريكي ليس فقط في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والاعمال الاستشارية وانما امتد ايضا الى شركات التامين العاملة في الولايات المتحدة ، حيث نصت غالبية اتفاقيات المعونة الامريكية على لشرط التائي :

« سوف تتحمل حكومة البلد المصدر الفرق في اجور الشحن البحزى للسلح التي تطلب حكومة البلد المصدر شحنها على بواخر امريكية (حوالى ٥٠٪ من وإن السلح المباحة بموجب هذا الاتفاق ، ويقدر الفرق في اجور الشحن البحرى بيئه المبلغ الذى تحدده حكومة البلد المصدر والذى بمقتضاه تصبح اجور الشحن البحرى بسبب طلب شحن هذه السلع على بواخر ترفع علم الولايات المتحدة الامريكية ، وسوف لاتلتزم حكومة البلد المستورد ، وسوف لايكون عليها أن ترد لحكومة البلد المصدر فرق اجور الشحن البحرى الذى تحملته حكومة البلد المصدر » .

ويتبين من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت برنامج المعونة من الجداد مع مسادراتها بطريق غير مباشر ودعم شركات النقل البحرى الأمريكية ف ذات الوقت وذلك من خلال تحمل الحكومة الأمريكية (كبلد مصدر) للفارق ف الجور الشحن البحرى .

ويشير الاقتصادى الهندى Bhagwat الى انه رغم أن ملاك السعن الامريكيين يفرضون اجوغا للشحن (نولون) على حنات سلع المعونة تصل الى ثلاثة أمثال المعدلات التى تتعامل بها الشركات الامريكية في السوق الحرة بورغم أن الزيادة في هذا النولون على شحنات السلع تدفعها السلطات الامريكية البلد المتلقى للمعونة ، فإن تلك التكلفة تقيد تحت بند « مخصصات معونة » لا دعم صادرات في حسابات الموازنة العامة الامريكية .

أما في مجال التأمين البحرى ، فقد جاء على سبيل المثال في التعديل الرابع لاتفاقية دعم الخدمات الصحية الريفية الموقع في ١٩٨٣/٥/١ : « إذا اتخذ الممنوح (أو الحكومة المصرية عن طريق اصدار قانون أو مرسوم أو لائحة أو تعليمات أو أسلوب أي تمييز فيما يتعلق بالشراء المول باسطة الوكالة ضد أي شركة تأمين بحرية مصرح لها بمزاولة نشاطها في أية ولاية مت الولايات المتحدة الامريكية ، فأن كل السلع التي شحنت لاقليم المنوح ،

والتى تمول عن طريق التكاليف وف يؤمن عليها ضد المخاطر البحرية وسوف يتم هذا التأمين في الولايات المتحدة الامريكية مع شركة او شركات مصرح لها بالقيام بالتأمين البحرى في احدى الولايات الامريكية .

ويمكن القول انه حتى ف ظل وجود شرط التوريد من البلد المصدر في كافة التفاقيات لمعوبة الامريكية كشرط تقليدى ، فأنه في حالات كثرة تمنح منتجات القانون لعام ٤٨٠ بشرط ان توافق الدول المتلقية للمعوبة عى التوسع في

استيراد غلمنتجات الأمريكية .

ويشير ايضا " Bhagwati ^ الى أنه حتى في ظل غياب شرط التوريد ن البلد المصدر ... كشرط تقليدى في اتفاقيات المعونة الامريكيو ... (ه مالم يحدث في اتفاقيات المعونة الامريكية لمصر والتي اشتملت كلها على هذا الشرط) ، فأن هناك أساليب غير تقليدية تسعى من خلالها هيئة المعونة الأمريكية الى تشجيع الاستيراد من الولايات المتحدة من خلال اقناع اغدولة المتلقية للمعونة بلحكمة Prudence من انفاق المعونة الامريكية على سلم امريكية ه

ومما لاشك فيه أن الحفاظ لى مستوى الواردات في الدولة المتلقية للمعونة مع ترجيه الانفاق نحو الدولة لمانحة يجعل المعونة « المقيدة المصدر » أداة ناجحة لحل مشاكل ميزان مدوعات الدولة المانحة كما يقال تسرب واردات الدولة -المتلقية للمعونة الى دولة ثالثة ..

وتشير يئة المعونة الامريكية في تقرير مقدم الى الكرنجرس: « ان هيئة المعونة قد أسهمت مباشرة في تعزيز توسيع نطاق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، ومن ثم فان العديد ن الشركات المصرفية والمحاسبية والادارية والهندسية الامريكية تعمل في مصر، كما وجدت العديد من شركات البناء الامريكية ولشركات المنتجة المولدات الكهربائية، والموردة لنظم المواصلات السلكية واللاسلكية، والمنتجة للسكك الحديدية وشركات الكمبيوتر، سوقا لمنتجاتها فق مصر من خلال التعويل المبدئي هيئة المعونة الامريكية و وينطبق ذات الوضع بالنسبة للمنتجات الزراعية غمريكية، وتعكس هذه الانشطة في مجملها حقيقة ان الولايات المتحدة أصبحت الآن اكبر شريك تجاري لصر.

وعن مسالة تسعير سلم المعينة المقيدة بالبلد المصدر، يمكن القول أنه غالبا ما يفرض هذا القيد على البلد المتلقى للمعينة تلفة تتضمن اسعارا احتكارية من قبل المانح حتى في ظل اتباع سياسات اجرائية نموذجية فأسعار السلم الموردة في اطار برنامج لمعينة الاتتحدد عند مستويات تنافسية كالتي يمكن أن تسود في ظل سوق مفتوحة ، وبالتالي فأن المعينة المقيدة توجه موردى السلم في الولايات المتحدة أي تسعير السلم خارجيا عند ذات

ولاشك ان عنصر « المعونة » او « التيسير » في المعونة الامريكية لايتعلق بأسعار السلم الأمريكية المصدرة ، فأسعار المواد غفذائية الموردة وفق القانون ٤٨٠ مقدرة بالفعل فق اسعار السوق الداخلية ي الولايات المتحدة ، وهي اسعار أعلى بكثير من أسعار السوق العالمية ، بالأضافة إلى عدم استبعاد امكانات التواطئ المكنة فلاما بين الموردين القليلي اعدد ، رغم ماقد تبذله بعثة الوكالة من محاولات لفحص مسألة التسعير ومنع تلك المارسات السلبية ٥ ويشير « Bhagwati » إلى أنه قد استخلصَ من مناقشاته مد القائمين على أدارة أحدى بعثات المعونة أن المارسات المرتبطة بفرض التسعير لمملى على المشترين أجانب في ذلل المعونات تعتبر مشروعة وأداة أفرض النفوذ لاحتكارى من منظور اقتصادى بحت . وتجدر الاشارة غلى أن وزارة الصناعة قد تقدمت بتقرير الى مجلس الوزراء في اواخر عام ١٩٧٧ جاء فيه أن السلع الامريكية المستوردة ، وفق اتفاقيات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، ترتفع اسعارها بنسب تتراوح بين ٤٠ إلى ٦٠ ٪ قياسا على الاسعار العالمية . وهذا يعنى ان القيمة الفعلية للقروض التي تمول هذه السلم قد هبطت الى ما يقرب من النصف رغم استمرار الحكومة المصرية فلا اداء الاقساط والفائدة على اساس القيمة الاسمية لتلك القروض .

شرط عبلاهية ملع بمعددة للتمويل :

تنص كافة اتفاقيات برنامج الاستيراد السلعى الذى يشكل مابين ٢٧ ٪ و ٥٠ ٪ من جملة برنامج المعوبة الاقتصادية الامريكية لمص خلال فترة الدراسة ليس فقط على شرط التوريد من البلد المصدر، وهو الشرط الوارد في كافة اتفاقيات المعونة الامريكية لمصر، وإنما أيضا على شرط صلاحية سلع محددة للتمويل من المنحة (أو القرض) محل الاتفاق.

فقد جاء ضمن شروط اتفاقيات برنامج الاستيراد السلعى:

ـ سوف تكون السلع الصالحة للتمويل من هذا القرض (او المنحة) هي السلع
المحددة في قائمة الوكالة الخاصة بالسلع الصالحة للتمويل كما ستضمنها
خطابات التنفيذ وتعليمات شراء السلع التي ستوجه للمقترض (أو المنوح)،
والخدمات المرتبطة بالسلع كما هي محددة بلائحة الوكالة رقم ...، أما السلع

الأخرى فسوف تصبح صالحة للتمويل فقط بموافقة طتابية من الوكالة ، وقد ترفض الوكالة تمويل سلع معينة ، كذلك الخدمات المرتبطة بها اذا ما ارتأت ان هذا التمويل يتعارض مع هدف القرض او قانون المساعدات الخارجية الصادر ف ١٩٦١ وتعديلاته » .

« تحتفظ الوكالة بحقها في بعض الحالات الاستثنائية في شطب مجموعة سلعية او سلع داخل هذه المجموعات المحددة ، وسوف تمارس هذا الحق في وقت لايتعدى موافقة الوكالة المسبقة على السلع الصالحة للتمويل ، وإذا لم تكن هناك حاجة الى الموافقة في وقت لايتعدى تاريخ خطاب الاعتماد غير قابل للالغاء لصالح المورد والمعقود مع أحد البنوك الأمريكية » .

- « إذا لم تكن هناك حاجة الى موافقة مسبقة ، وكان الدفع لايتم عن طريق خطاب اعتماد ، فسوف تمارس الوكالة هذا الحق في ميعاد لايتعدى تاريخ صرف المبالغ المتاحة لمقترض من هذا الانفاق لتمويل السلعة . وسوف يخطر المقترض عن طريق بعثة الوكالة في دولته بأى قرار للوكالة خاصة بممارسة هذا الحق اذا ماتبين أن تمويل السلعة سيعود بالضرر على الوكالة أو يتعارض مع أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو يعرض للخطر أمن وصحة الشعب في الدولة المستوردة »

ويمكن غلقول ان تقييد استخدام المعونة في شكل سلع محددة يؤدى الى مضاعفة الاعباء والتكاليف التى يتحملها البلد المصدر. واذا كفن تقييد المصدر كشرط من شروط المعونة سوف يفرض تكلفة على الدولة المتلقية للمعونة تتضمن اسعارا احتكارية من قبل المانح ، حتى في ظل اتباع سياسات اجرائية نموذجية ، فمن الأرجح ان تكون تلك التكلفة ضاعفة عندما تحدد الدولة المانحة نمط الاستخدام لتلك المعونة المقيدة المصدر.

ويتضع بشكل عام من استعراض السلم الواردة في برنامج الاستيراد السلمى ان غالبيتها تمثل معدات راسمالية أمريكية الصنع (مثل المعدات الكهربائية ، والجرارات الزراعية ، وعربات رفع القمامة ، ومعدات طباعة الصحف والمجلات ، ومعدات تقريغ الحبوب ، ومعدات طبية للطوارىء ، ومعدات السكك الحديدية وغيرها) ، ويمكن في أفضل غفحوال الإشادة بقدرة السلع الواردة ضمن برنامج الاستيراد السلعى على القضاء على بعض الاغتناقات التي تواجه القطاعات الخدمية دونما ارتباط مباشر برفع مستوى الانتاجية الفعلية للاقتصاد المصرى .

ويشير "Bhagwati ^ فهذا الصدد الى ان المعرنة غالبا ما تكون متاحة الاستيراد المعدات الراسمالية لا السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة غير المستخدمة القائمة بالفعل . فالمعونة لاتمول السلع التي تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بميزة نسبية في تصديرها ، وقد نجحت هنة المعونة الأمريكية في

فرض القيود على تمويل المتروعات والسلع المنافسة للصادرات الامريكية ذات الشروط التحارية .

وتشير « تريزا هايتر » الى مسألة « البحث عن الشرك في عروض الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وهقا « الشرك » قد يتمثل في رغبة الولايات المتحدة فلا توريد شكل معين من الملكينات تأمل أن ترسى له مكانته في السوق . والمثال الصارخ الذي يمكن الاشارة اليه في هذا الصدد هو الشرط الوارد في

بعض اتفاقيات برنامج الاستيراد السلعي ، والذي ينص على :

« لأ ما قد توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك ، لن تستخدم حصيلة هذا القرض (أو المنحة) في تمويل شراء أو بيع أو تأجير طويل الأجل ، أو مبادلة أو ضمان بيع عربات ذات محرك مالم تكن هذه العربات مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية » .

وقد اثيرت مسألة مدى صلاحية قلك السيارات الامريكية الصنع سواء من حيث قدرتها على السير في الطرق الممرية نظرا الى اختلاف مواصفات تلك الطرق وطريقة تعبيدها عن الطرق الامريكية التي صممت تلك السيارات اصلا للسير فيها ، أو من حيث مدى استهلاكها للوقود .

وقد سجات مضابط مجلس الشعب ما جاء على اسان توفيق زغلول عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الثالث عند مناقشته إحدى اتفاقيات المعونة الامريكية حيث أكد أن « الولايات المتحدة تريد التخلص في ظل الطاقة من السيارات ذات المواصفات الفنية الأكثر استهلاكا للطاقة ، والتي صممت في مرجلة سابقة . »

كما ثبت أن معدل استهلاك السيارات الامريكية ـ التى تم توريدها فقا لاتفاقية تنمية المدن الحضرية لشمال الصعيد ـ للوقود مرتفع نسبيا ، وأن بعض السيارات مكتوب عليها (ممنوع استخدامها في الولايات المتحدة) ، وقد رفضت محافظة المنيا استلام عشر سيارات من هذا النوع . كما أن الصفقة الشهيرة لمركبات النقل الامريكية التى منحت لمصر في نهاية السبعينيات لمواجهة أزمة المواصلات الحادة قد أثارت الكثير من الجدل حول جدواها الفعلية ، فتلك الصفقة الضخمة مثال صارخ عى أن الموردين الامريكيين يسخرون احتكارهم لتوريد سلع رديئة تقل كفاءتها عن البدائل المتاحة في الأسواق الدولية .

وتجدر الاشارة الى ان د . محمود القاضى عضو مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الثاني (مستقل) قد تقدم بطلب احاطة الى الحكومة ول « الظروف المرتبطة بعقد هذه الصفقة » .

والواقع ان ربط المعونة بشرط توريد سلع محددة تدخل في عداد السلع غير الملائمة لحاجة المتلقى تجعل تكلفة المونة ليست فقط مجرد التكلفة المرتبطة بالتقييد بالمددر والاستخدام ، ولكن ايضا التكلفة التي يفرضها اى انحراف محتمل قيامه بعيدا عن الأولويات .

ويرى د . جلال امين ان انخفاض القيمة الحقيقية للمعونة المفيدة لايرتبط فقط بحساب الأعباء المباشرة الناجمة عن تقييم السلع بأعلى من اسعارها العالمية ، بل لابد من حساب التكلفة الخاصة بالسلع الممنوحة التي لاتلبي الحاجات الحقيقية للدولية المتاقية ،او التي تفسد عاداتها لاستهلاكية على نحو قد يورطها فيما بعد في الاستدانة ، كما أن انخفاض القيمة الحقيقية للمعونة المقيدة يرجم في جانب من جوانبه الى تكلفة استيراد المعدات التي تحتاج لصيانة وقطع غيار وأحيانا مدخلات مكلفة (مثل الخامات والوقود) وهي تكايف اضافية غير مباشرة لاتعكسها اسعار التوريد المرتفعة للسلع التي تتدفق في اطار برنامج المعونة .

شروط أشرى:

بالإضافة لشرط التوريد من البلد المصدر، وشرط صلاحية سلع محددة للتمويل فقد اشتملت اتفاقيات المعونة الامريكية لموجهة لمصر على مجموعة اخرى من الشروط المتعلقة بالتجارة الدولية لمصر، وتتقسم هذه الشروط الى شروط مرتبطة بالاستيراد وشروط مرتبطة بالتصدير، وشروط تهدف الى دعم المصالح اتجارية والسياسية للولايات المتحدة، وذلك على التفصيل الآتى:

† ـ شروط مرتبطة بالاستيراد :

نصت اتفاقيات بيع السلع الزراعية التي عقدتها مصر مع الولايات المتحدة في اطار برنامج المعونة الامريكية على الشرط التالي :

و تتخذ الخطوات اللازمة للتاكد من أن البلد المصدر يحصل على حصة عادلة من أن البد المصدر يحصل على حصة عادلة الواضح أن يقدم بها البلد المستورد ومن الواضح أن هذا الشرط يقيد حق مصر في شراء السلع الزراعية من مصادر أخرى الى بخلاف الولايات المتحدة وفقا للسعر الانسب . كما أن هذا الشرط يؤدى الى زيادة اعتماد مصر على الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على السلع الزراعية ونيس القمح وحده ، وذلك رغم أن غالبية اتفاقيات بيع السلع الزراعية تمول عمليات استيراد القمح باعتباره سلعة فلاضة عن حاجة الولايات المتحدة ، الا أن هذا الشرط أمتد ليغطي سلعا زراعية خرى بالإضافة ألى القمح (السلعة الرئيسية موضع الاتفاقيات) .

وقد اكدت الحكومة المصرية بالفعل على التزامها بزيادة الاعتماد على السوق الامريكي ، بالذات في مشترياتها من السلع الزراعية ، وإذا كان

المستندن : المهاز الرئزي للعملة الماءة ولاحمستاه ، مرجسح ماءقى ، ص ٣٤ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

| τΙ | اوحة الكبية / الذي الزبوت والشمير السيوانية والنباعية | اوحة الكبية / النقر) الزيوت والشمرم المهوان | | 1414 - 1411 | <u> </u> | | ۱ | | <u>ا</u> ا | 1 | و دوست المست | | | Ē | ĵ |
|-----|--|--|----------|-------------------------------------|-------------------|---------------|---|---------------------|------------|--|--|------|--|---|-------|
| м | الـــواردات س الــولايات النص | ا چنالسسی السواردات | 7- | السواردات س السولات د المحمسة | ا اجالے الے | н | الـــــواردان س الولايمان العمـــدة | اساليدا ت | 34 | السواردات من الولايا عا التعميدة | البواردات البهاليسي من البرزايات × البواردات العمسية | 34 | | احال الواردات | Ę |
| : | | KY ALYSAS | | = | V (1 3.0 | \$ | LLY630 | 1811A1 22 AA0 | 3 | 146141 | 37 114.10 | | -111331 | 328YAA3 | 1461 |
| 1 | _ | V VV 31.1533 | į | | "bb 3311 | 3, | 717-07 | PAALSL | S. | 133113 0 73 64A131 | ALOIDL | 36 | | 1 5551334 | 1444 |
| 1 1 | Abito | K (A 1-3163 | 3 | | O'AY AYBY | Ž, | LO-LYA | AATTA | Ž. | JAYYLA P'14 | 1-46-44 | 222 | YOAAYAL WAA AA-SA-I | 4434.13 | YALL |
| | _ | הוא מררוום | <u>.</u> | | 14-71 | <u>.</u> چ | 133130 | | 3 | 3031.33 15.23 | 3317301 | 3,03 | 2171031 3"BA 33173-1 | 104.104 | |
| 2 4 | 7-0 AOT | 1/31 13Y150 | ĝ, | 31730 | IAYLO | ŝ. | | 103131 | بخ | YE-LOS ATTL | TATEYO | 533 | LAULT L'TS OASLYAL | 1011313 | **//* |
| 5 | _ | 3,61 3-1340 | 3,63 | 64433 | y-1 11313 | Ž, | LAYSTAL | 171134 3753 30-1531 | S | 171134 | 1171751 | 7.7 | HALTET LTX JATITO | 4301613 | AF/A1 |
| | | | | | | | | | 3 | 1.00.14 M/13 | V11-V11 | 3 | The state of the s | 111111111111111111111111111111111111111 | 21.24 |

مسمول وقاعا الحسدة الأثيانة من أهم وأو مات مسر المدانية هساكل العسمين. 1971 _ 1977 _ 1977 _ 1977 _ 1977 _ 1977

استيراد الحبوب يمتل اهميه استراتيجية ، خاصة في السوق العالمية ، فان حصول الولايات المتحدة على ، حصة عادلة ، ادى الى تغير هيكل ا التوزيع الجغرافي لواردات مصر من الحبوب منذ العودة الى اتفاقيات القانون ٨٠٤ لصالح الولايات المتحدة وضد انصبة الموردين المنافسين الاخرين واهمهم فرنسا والسوق الاوروبية واستراليا .

ويوضح المدول رقم (٢١) نصيب الولايات المتحدة الامريكية من المم واردات مصر الغذائية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وهي الاعوام التي امكن جمع البيانات الخاصة بها والتي تقع خلال فترة الدراسة. ووفقا لبيانات هذا الجدول ، فان حجم واردات مصر الكمية من القمح الامريكي تشكل ملبين ٢٤,٩ ٪ و ٢,٩١ ٪ من جملة وارداتها من القمح ، ويشكل دقيق القمح الامريكي مابين ١٨,٧ ٪ و و 2,٤٤ ٪ ، الذرة مابين ٢٠,٥ ٪ و (,٩٩ ٪ الدواجن المجمدة مابين ٢٠,٧ ٪ و ٢٠,٩ ٪ الدواجن المجمدة مابين ٢٠,٧ ٪ و ٢٠,٩ ٪ . الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ملبين ٢١,٧ ٪ ٢٠ ٪ ٢٠ ٪ ٢٠ ٪ و٠ ٪ ٢٠ ٪ .

جدول رقم (۲۷) قيمة واردات الغذاء من الولايات المتحدة اقمريكية بالنسبة لجملة الواردات الغذائية لمصر خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢] المللمون حنيه أ

| 7. | | إجمال قيمة الولايات | قيمة غلواردات الغذائية | السنوات |
|------|---|--------------------------|---------------------------|---------|
| ۵۸,۹ | • | 107, £££ | Y3+, YA | 9 1977 |
| ٤٦,٨ | | 144,44. | TV., A0 | 1117 |
| 10,1 | | 4.4,772 | \$77,17 | 1944 |
| ٥٢,٣ | | የ ፕሉ, ۹ ዮፕ | 017,74 | / 1979 |
| 41,4 | | £74,7VA | Y0A, TY | 194. |
| 77,0 | | 1.27,001 | 1011,00 | 1441 |
| ٦١,٧ | | A£A, Y ¶A | 1444,444 | 1444 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبثة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ص ١٩٠٠

ورغم اختلاف النصيب النسبي للولايات المتحدة الأمريكية في واردات كل سلعة من السلع الواردة بالجدول رقم (٢١) من سنة لا لأخرى خلال المفترة 1971 - ١٩٨٣ ، الا أن الاتجاه العام لارقام الجدول يعكس الى مدى بعدد درجة اعتماد مصر المفاقى فيها على الولايات المتحدة كمورد رئيسي لاهم السلع الفذائية الاستراتيجية . وذلك مراعاة نشرط حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من مختلف واردات لشرط درسالم الزراعية ، وهو الشرط السابق الاشارة الله .

كُفّا تَشْكل قَيْمة واردات الغَدَّاء من الولايات المتحدّة الأمريكية بالنسبة لجملة قيمة الواردات الغذائية خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ و وقا لبينات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ما بين ؛ و ه ٢٠ ٪ كما يوضح الجبول رقم (٢٧) . ومما لا شك فيه ان تلك الدلائل تشير الى ان شرط اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن الولايات المتحدة الامريكية تحصل على حصة علالة من اية زيادة من شتريات التجارة للسلح الزراعية التي تقوم بها مصر ، قد وضع موضع موضع

ولقد كان للصفقات المصرية الامريكية الخاصة بالسلع الغذائية (القمح على وجه التحديد) تأثير واضح على العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروبية من ناحية ، والولايات المتحدة الامريكية من ناحية الخرى ، حيث اعلن ميشيل جوبير وزير الخارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٣ أن الولايات المتحدة الامريكية في خلفت اوضاعا غير مرغوب فيها بسبب عقد صفقات تجارية وتقديم عروض مغرية للحكومة المصرية ،

وخاصة فيما يتعلق بصفقة القمح ، وحدر الولايات المتحدة من تعدد عملياتها التجارية ودخولها في منافسة مع المجموعة الاوروبية لأن ذلك سيطرح العديد من التساؤلات السياسية سواء في الولايات المتحدة او اوروبا الغربية ، وسيؤثر بالتالى على مجرى العلاقات الفرنسية المصرية ، واكد أن فرنسا قد تقدمت بعروض جيدة لمصر في مجال توريد القصح الا انه لا يمكن القاء اللوم على مصر عند قبولها للعروض الامريكية .

ب أ شروط مرتبطة بالتصدير :

وردت في اتفاقيات المعونة الأمريكية لمص خلال فترة الدراسة مجموعة من القيود المرتبطة بالتصدير ، وذلك سواء بالنسبة للسلع المولة من خلال برنامج المعونة ، أو الأرصدة المتاحة في اطار هذا البرنامج .

فعلى سبيل المثال ، جاء في اتفاقية منحة دراسة الجدوى الموقعة في ١٩٧٩/٩/٣٢ الشرط التالي :

و يوافق المنوح على الامتناع عن استخدام اية ارصدة متاحة في فلل المنحة في
تمويل دراسات وابحاث لتوسيع واقامة وانتاج اية سلعة للتصدير اذا كان من
المتوقع ان تكون السلعة فائضة في الاسواق العالمية او تتسبب في احداث ضرر
مادي لمنتجى الولايات المتحدة الامريكية ، .

جدول رقم (۲۳) اثن المعونة الامريكية الاقتصادية على شعويل عجز الميزان التجارى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ (بالليون دولار)

| سة المعونة الى العجن | العونة الامريكيةنس | لعجز في الميان | الواردات السلعيةا | المنادرات السلعية | 2 |
|----------------------|--------------------|----------------|-------------------|-------------------|-------|
| 7. | (٢) | التجارى | (1) | 3 | |
| 10,4 | P. 144 | 3ላ4ለ | 13.64 | ١٥٢٧ | 1940 |
| 1, 43 | 1,146 | *** | 47£4 | 11.4 | NAV. |
| £ 4 , £ | AY £ , £ | 35.4 | £.٣x | 3461 | 14 |
| 44,4 | 4.4,4 | 3 • 4 4 | 1373 | 1979 | 1444 |
| 74,1 | 1.6.,0 | TOVA | 4 4 | 7272 . | 1444 |
| 7.4 | 1106,1 | 441. | 3172 | 40¢ | 14. |
| ٧٨,٨ | 1177, £ | 4414 | VIBA | 7999 | 14. |
| ۲, ۸ | 1.77.9 | 4410 | 4444 | *· \ | 14/4 |
| 0.14 | 1.11,7 | YAYY | V010 | 4664 | 19.44 |

FOB محسوبة على اسلس (۱ FOB ۱ محسوبة على اسلس (۱ POB ۱ محسوبة على اسلس (۱ ۱ محسوبة على اسلس (۱ ۱ ۱ ملائدة من الجدول رقم (۱ ۱ ۱ ملخوذة من الجدول رقم (۳) ماخوذة من الجدول (۳ ماخوذة المحسوبة Book ، 1985 ، P. 275

كما جاء في اتفاقيات السلع الزراعية الشرط التالي :

« تتخذ جميع الإجراءات الممكنة للنع تصدير آية سلعة سواء كانت من اصل محلى أو اجتبى من السلع المبينة في الجزء الثاني من الاتفاقية ، وذلك خلال المدة التي تقيد فيها التصدير ، فيما عدا أن تكون هذه الصادرات قد تمت الموافقة عليها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، .

كما جاء في ذات الاتفاقيات وتنفذ جميع الاجراءات المكنة لمنع اعادة البيع او التمويل عن طريق الترانزيت و اعادة الشحن للبلاد الاخرى و الاستخدام في غير الاغراض المحلية بالنسبة للسلع الزراعية المشتراة بموجب هذه الاتفاقية (الا اذا كانت اعادة البيع التمويل او اعادة الشحن والاستخدام تمت الموافقة عليها من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ».

ورغم أن مصر قد تخلت عن أغلب اتفاقيات التجارية الثنائية مع الكتلة الشرقية من أجل الملاحمة مع النظم الجديدة التي تحكم التعاون الاقتصادي مع الغرب، ورغم أن غالبية الاسواق التصديرية لمصر في البلاد العربية قد تقلصت نتيجة توقيع اتفاقية كامب ديفيد، فقد ظهر جليا أن هناك جهودا ضئيلة تبذلها الولايات المتحدة المساعدة في نمو الانشطة الانتاجية والتصديرية التي تمكن من أصلاح بنية الصادرات والواردات المصرية، بالإضافة أي سعة أخرى لهذه من أصلاح بنية الصادرات والواردات المصرية، بالإضافة أي سعة أخرى لهذه العلاقة التجارية غير المتكافئة حيث تمارس القنوات الرسمية الامريكية ضغوطها المتواصلة لمنع تزايد مبيعات المصدرين المصريين من الصناعات المتلايدة إلمائية المنتجة في الولايات المتحدة وإهمها المنسوجات القطنية.

وللد ساهمت الشروط المقيدة للتصدير والاستيراد ، الواردة في اتفاقيات المعونة الامريكية على حساب المعونة الامريكية على حساب مملولة اقلمة علاقات تجارية متكافئة بين مصر والولايات المتحدة خلال فترة الدراسة . وقد سبق ان السلرت الدراسة الى استمرار تزايد عجز الميزان التجارى الدراسة الى دراسة . وعدت في غير صالح مصر عاما بعد علم ، حيث وصلت قيمة هذا العجز الى ٢٧٠ ، مين توسلت قيمة هذا العجز على ٢٧٠ ، مين على المتعرب على ١٩٧٠ مليون جنية علم ٢٨٠ ، في حين كانت قيمته لا تتعدى ٢٧٧ ، مليون جنية علم ١٩٨٠ مليون جنية علم ١٩٨٠ مليون جنية علم ١٩٨٠ مليون

ويوضح الجدول رقم (٢٣) اثر المعونة الاقتصادية الأمريكية على تمويل عجز الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ويتضح من بيانات هذا الجدول ان نسبة تمويل المعونة الأمريكية لعجز الميزان التجارى خلال فترة الدراسة قد تراوحت ما بين ١٩٠٧٪ و ٣٦،٦٪ ٪

ع أشروط مرتبطة بدعم المسائح التجارية والسياسية الأمريكية :

على الرغم من استمرار احتلال الولايات المتحدة لمركز الصدارة بين القلة المحتكرة للتجارة الدولية للقمح في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في قال سوق دولي يتسم بكثير من خصائص سوق احتكار القلة حيث تخضع تجارة القمح لسيطرة دول قليلة تتمتع بارتباط متبادل فيما تتخذه من قرارات في اطار التواطؤ المنتفلم وافتسام السوق الدولي فيما بينها مع احتفاظ كل منها بقدراتها على تسويق انتاجها في ظل طروفها التجارية والسياسية ، فقد حاولت الولايات المتّحدة الأمريكية _ من خلال شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية _ ان تحافظ على مصالحها التجارية ومصالح الدول الأخرى التى تدخل في عداد اصدقائها وحلفائها . وقد نصت اتفاقيات بيع السلع الزراعية على الشرط التالى :

« سوف تتخذ الحكومتان اقصى الاحتياطات للتأكد من ان مسعات السلع الزراعية بموجب هذه الاتفاقية سوف لا تؤثر على التسويق العادي لهذه السلع في البلد المستوردة ، أو تؤدى الى احداث اضطراب في الاسعار العالمية للسلع الزراعية او في الانماط العادية للتبادل التجاري مع بلاد تعتبرها حكومة البلد المصدر بلادا صديقة ، .

ورغم ورود الشرط السابق في الثقاقيات بيع السلع الزراعية ، فقد اوجد القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية للولايات المتحدة خصوصية متميزة حتى في اطار قيادتها للاقلية المحتكرة لتجارة القمح الدولية وحفاظها على مصالح الدول الحليفة والصديقة . حيث شكل هذا القانون في جانب منه احلالاً لصادرات القمح التجارية الامريكية بشروط ميسرة ، وفي جانب اخر اضافة الى جملة صادرات الولايات المتحدة من القمح.

وقد نشرت جريدة HERALDTRIBUNE في عدد ٢٣ يوليو ١٩٨٣ تحت عنوان الولايات المتحدة تصعد معركتها التجارية مع السوق الاوروبية المشتركة حول بيع منتجات الالبان لمسر . أن الولايات المتحدة عبرت عن استياثها لحاولة السوق الاوروبية ان تبيع منتجات الالبان لمصر باسعار مدعومة من جانب الدول الاوروبية لتَحْفيض اسعار بيعها لمصر ، والتخلص من الفائض المتراكم لديها من الجين والزيد . منافسة بذلك منتجات الولايات المتحدة الأمريكية من ذات السُّلُّم ، وأنَّ الولايات المتحدة تنوى معاقبة دول السوق الاوروبية على محاولة افسك تسويق منتجاتها في مصر.

ولعل القيود الواردة في اتفاقيات بيع السلع الزراعية فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح التجارية للدول الصديقة للولايات المتحدة ، وأن كان يبدو نظريا الى حد كبير ، فأنه يؤكد على أن اهتمام الولايات المتحدة بمصالح الأصدقاء لا يأتي سوى في إطار الحفاظ على المسالح الذاتية للولايات المتحدة ، ودونما تعارض

معها، وذلك ابا كانت درجة احكام دائرة المصالح.

وبالاضافة الى الحفاظ على مصالح اصدقاء الولايات المتحدة كشرط وارد ضَمَنُ شَرُوطُ اتَّفَاقَيَاتَ بِيعِ السَّلِعِ الزَّرَاعِيةِ كما سَبِقَ الاشارة ، فقد وضعت الولايات المتحدة الامريكية من الشروط ما يمنع استخدام السلع والخدمات المولة في اطار برنامج المعونة الامريكية لصالح دولة ثالثة لا تبخل في عداد اصدقائها حيث نصت اتفاقيات برنامج المشروعات وبرنامج الاستيراد السلعى على الشرط المتكرر التالى:

 مفلاف ما توافق عليه الوكالة كتابة ، لا يجوز استخدام اي سلع او خدمات معولة في نطاق المنحة (او القرض) انجاز او مساعدة اي مشروع معونة اجنبية او اى نشاط مرتبط به او معول بواسطة اى دولة ليست مدرجة ق القائمة ٩٣٥ بكتاب القوائم الجغرافية للوكالة وقت الاستخدام. ومن الواضح ان هذا الشرط يهدف الى الحد من التعامل مع الدول الاشتراكية التى تعتبر من اهم الدول المشار اليها فى الشرط السابق ، بالاضافة الى الدول التي لا ترضى عنها الولامات المتحدة .

ولعل التساؤل المطروح في هذا الصدد حول التكلفة التي تتكيدها مصر ثمنا للشروط المقيدة التي جاءت في اتفاقيات المحونة الإمريكية التي تهدف الى الحفاظ على المصلح التجارية للولايات المتحدة من خلال تقييد حق مصر في الاستيراد وفقا للاسعار المنسبة . بما يترتب على ذلك من تركيز ميكل التوزيع الجغرافي الموادات المصرية المنافسة المستجدة الامريكية ، ومن خلال تقييد حق مصر في عندير السلع المصرية المنافسة للمنتجات الامريكية الى السوق الامريكية بعيدا عن اية محلولة لتحقيق قدر من التوازن في الميزان التجارى المختل لفير صالح مصر ، ومن خلال الحفاظ على مصالح ، الاصدقاء ، ومنع استخدام المعونة لامريكية لدعم التعاون مع (غير الاصدقاء » .

🗷 المبحث الثاني 🗷

الشروط المتعلقة بسالسياسة الاقتصادية الداخلية التبييز لعلى النظاع الناص

تتمثل اهم خصائص الشروط المقيدة في اتفاقيات المعونة الامريكية في التحيز الواضح الى القطاع الخاص وحتى يمكن تفهم ابعاد التحيز للقطاع الخاص والتمييز ضد القطاع العام فانه لابد من استعراض امتله لبعض شروط اتفاقيات المعونة الامريكية التى جاءت بهذا المضمون ويتكشف ذلك المضمون في اتفاقيات بيع السلع الزراعية واتفاقيات المشروعات واتفاقيات برنامج الاستيراد السلعى على حد سواء ..

الشروط الواردة في اتفاتيات السلع الزرامية

جاء على سبيل المثال في اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٣ ــ ١ ــ ١٩٨٤ الشرط التالي :

توافق الحكومة المصرية على القيام بالانشطة التالية وتوفير المصادر المالية والادارية والفنية المناسبة = خفض الدعم على الذرة واللحوم التي تم تسويقها عن طريق منافذ القطاع العام وزيادة نسب الذرة واللحوم المستوردة واللبن المجفف التي يتم تسويقها من خلال القطاع الخاص .

كُمّا جاءت ذات الشَّرُوط فَي التعديلُ الأولُ للاتفاقية السابقة والموقع في المراح ٩ ـ ١٩٨٤ وفي اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ١٩٨٤ - ١٢ ـ ١٩٨٤ .

وقد سحبت مضابط مجلس الشعب اعتراض الكثير من الاعضاء على تلك الشروط فعلى سبيل المثال اشارت ليلي حسن عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى خلال الفصل التشريعي الرابع في مناقشتها للشروط السابق الإشارة اليها في اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٣ ــ ١ ــ ١٩٨٤ الى انه : لو كانت الاتفاقية مجرد اتفاقية اقتصادية لا تحتوى على جوانب اجتماعية لما كنا بحاجة الى الاستفاضه في مناقشتها الا انها تحتوى على جوانب الجثر مباشرة على الاسعار التي تمس السواد الاعظم أن رفع الدعم عن الذرة واللحوم التي تسويدها الدولة لحساب القطاع العام واتاحة الفرصة للتحكم في الاسعار ويفعها وليس هذا في صالح الغالبية العظمي للشعب .

ويعتبر قرار وزير التموين المصرى رقم ١٢١ اسنة ١٩٨٦ والخاص باطلاق استيراد السلم الغذائية للقطاع الخاص لأول مرة استجابة ضمنية للتوصيات الواردة في شروط الاتفاقيات السابق الاشارة اليها ووققا لهذا القرار ، فقد اطلقت يد القطاع الخاص في استيراد عدد من السلم الاستراتيجية سواء من ناحية نوعها كسلم ضوروية للناس او من ناحية احكام عملية تداولها وإخضاعها لشروط السلامة الغذائية وصلاحيتها للاستهلاك او حتى مدى مراعاتها لمنافسة الانتاج الوطني او مدى استنزافها للعملات الاجنبية والضغط على السوق السوداء للدولار ويؤكد الاستأذ عصام رفعت أنه رغم ما أثير حول حسن النوايا التي تكمن وراء اصدار هذا القرار الا أنه لن يؤدى الى تحقيق هدف دعم الاقتصاد القومي وتشجيع المستوردين وخلق التنافس بينهم هدف دعم الاقتصاد القومي وتشجيع المستوردين وخلق التنافس بينهم هدف دعم الاقتصاد القومي وتشجيع المستهلك .

ويتضع مما سبق ان صنع القرار الاقتصادى فى مصر قد تشبع الى درجة كبيرة بالتوصيات التى جاءت فى شروط اتفاقيات بيع السلع الزراعية فيما يختص بزيادة نسب اللحوم المستوردة واللبن المجفف التى يتم تسويقها من خلال القطاع الخاص .

اما عن مسألة خفض الدعم عن الذرة التى تستورد عن طريق منافذ القطاع العام وهى التوصية التى وردت فى اتفاقية بيع السلم الزراعية السابق الاشارة اليها فقد قرر المجلس المحلى السياسة الزراعية السماح للقطاع الخاص باستيراد الذرة الصفراء لانتاج علف الدواجن وتقرر وقف استيرادها لحساب وزارة التموين ابتداء من يوليو ١٩٨٥.

كما نصت اتفاقيات بيع السلع الزراعية السابق الاشارة اليها على تشجيع وزيادة النسب المئوية لنصيب القطاع الخاص في التسويق المحلى للاسمدة وتوزيعها وقد سجلت مضابط مجلس الشعب اعتراض المهندس ابراهيم شكرى (رئيس حزب العمل) في مناقشته لاتفاقية بيع السلع الزراعية السابق الاشارة اليها والموقعة في ٢٣ ــ ١ ــ ١٩٨٤ ان تلك الشروط لا يمكن اعتبارها

مجرد توصيات تخص الانتاج الزراعي انها نوع من محاولة فرض الولايات المتحدة الامريكية صورة معينة لاقتصادنا وطريقا معينا لكي توجه اقتصادنا اليه ان زيادة مقررات الاسمدة شيء وتوزيعها عن طريق القطاع العام او القطاع الخاص شيء اخر يدخل ضمن سياسة الدولة كما اشار العضو عطية ابو بكر ختيتة (الحزب الوطني) فيما يختص بذات الشرط الى انه قد اتاح للقطاع الخاص امكانية التسويق المحلي للاسمدة وتوزيعها بينما حرم ذلك على الجمعيات التعاونية الزراعية .

الشروط الواردة فى اتفاتيات المشروعات

تضمنت الاتفاقيات المدرجة ضمن برنامج المشروعات المولة بمعونة امريكية شروطا تمييزية لصالح القطاع الخاص سواء بالنسبة للمشروعات الخاصة بالقطاع الصناعى او البنية الاساسية او المشروعات الموجهة لقطاع التجارة والمال.

وتعتبر اتفاقية مشروع اسمنت القطامية الموقعة فى ٢٨ ــ ٩ ــ ١٩٨٧ من اكثر اتفاقيات المعونة الأمريكية التى عكست شروطها تمييز القطاع الخاص وليست من ناحية تميزها لهذا القطاع فقط وانما لما تؤدى إليه من اعادة تخصيص للموارد العامة لصالح القطاع الخاص كما سيتضم من تحليل اهم الشروط الواردة بها .

وتجدر الأشارة الى ان اتفاقية مشروع اسمنت السويس الموقعة في ٢٦ ــ ٧ ــ ١٩٧٦ تشترك مع اتفاقية مشروع اسمنت القطامية (الاتفاقية موضع التحليل) في غالبية الشروط التمييزية لصالح القطاع الخاص

وقد جاء ضمن شروط اتفاقية مشروع اسمنت القطامية ما يلى: بخلاف ما توافق عليه الوكالة كتابة سوف يقدم الممنوح للوكالة قبل سحب اول مبلغ او اصدار اول خطاب ارتباط ما يلى مستوفيا شكلا ومضمونا ويصورة مرضية للوكالة

شهادة ان ۸۰ ٪ من اجمالى اسبهم راس مال الشركة اللازم اصداره تم اكتتابه بواسطة مؤسسات او شركات قطاع عام فى دولة المقترض وان الشركة نفذت اتفاقا معتمدا ساريا وقانونيا مقبولا لدى الوكالة بشأن الـ ۲۰ ٪ الباقية من الاسهم لكى تصدرها الشركة وتطرحها للاكتتاب العام .

ورغم ان الاتفاقية تشكل اتفاقا لقرض قيمته ٩٥ مليون دولار وليست منحة خالصة حيث نصت شروطها على ان تعيد جمهورية مصر العربية « المقترض خالصة » الشركة مبلغ ٥٨،٥ مليون دولار كما تمنحها مبلغ ال ٣٦،٥ مليون دولار الباقي من القرض كمنحة خالصة بينما تلتزم الحكومة المصرية بسداد المبلغ الاجمالي للقرض (٩٥ مليون دولار) وقد اعترض عضو مجلس الشعب

توفيق عبده اسماعيل (الحزب الوطنى) على هذا الشرط مشيرا الى ان مسألة منع الحكومة المصرية للشركة مبلغ ٣٦,٥ مليون دولار كعنحة خالصة في وقت تلتزم الحكومة بسداد القيمة الإجمالية للقرض يعتبر امرا غير طبيعى حتى لو كانت هذه الشركة احدى شركات القطاع العام اما وإنها احدى شركات الانفتاح فكيف نقترض لها ثم نعطيها منحة ونسدد الحكومة واكد ذات العضو انه رغم ضخامة المشروع وحاجة الاقتصاد القومى الملحة اليه الا ان ما نحتاجه اكثر هو تحديد الموارد المتاحة لنا ومعرفة كيفية توجيهها والى من نوجه .

ويرى د . جودة عبدالخالق ان شروط اتفاقية القرض محل التحليل سنكون لها اثار ضارة على العدالة الاجتماعية لسببين هما :

السبب الاول: أن هناك بيعا لجانب من راسمال القطاع العام للقطاع
 الخاص .

ـ السبب الثانى : ان الحكومة تعطى منحة قدرها ٣٦,٥ مليون دولار من مبلغ القرض للمشروح فى ذات الوقت الذي يباع فيه خمس اسهمه (٢٠ ٪) للقطاع الخاص اى ان هناك تحويلا للموارد من الخزانة العامة الى القطاع الخاص .

كما جاء في اتفاقية تنمية الثروة السمكية الموقعة في ٧ ـ ٩ ـ ٩ ـ ١٩٧٨ يكون القطاع الخاص هو الوسيلة الموكلة في توزيع الاسماك من المزارع الانتاجية وفي حالة ما اذا كان من المرغوب فيه اتباع وسيلة اخرى يجب ان يشاور الممنوح له مع الوكالة مسبقا لتنفيذ هذا التغيير.

وجاء في اتفاقية منحة السكان الموقعة في ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٨٣ ان الهدف من المعونة في هذا المجال هو تنشيط وتحسين وتوزيع خدمات تنظيم الاسرة بواسطة القطاعين الخاص والتجارى . ففي القطاع الخاص بضر المنوح بواسطة وزارة الشئون الاجتماعية بالعمل على تدعيم اسرة المستقبل لتنشيط خدمات تنظيم الاسرة عن طريق اطباء القطاع الخاص ومنافذ الترزيع خدمات تنظيم الاسرة عن طريق اطباء القطاع الخاص ومنافذ الترزيع التجارية . وفي هذا الصدد تشيره . سهير مرسى الى ان السياسة المعلنة لهيئة المعونة الامريكية التي تعتبر المول الاجنبي الرئيسي للمشروعات الصحية في المعونة الى تشجيع القطاع الخاص الطبي وان قللت العبء المالى على الدى التصير فهي تزيد هذا العبء على المواطنين في المدى البعيد . وفي اطار التمييز لصالح القطاع الخاص جاء في التعديل الاول لاتفاقية منحة وفي اطار التمييز لصالح القطاع الخاص جاء في التعديل الاول لاتفاقية منحة التعليم الاساسي الموقع في ١٠ ـ ١١ ـ ١٩٨٣ الشرط التالى : ستكون ادارات

الاسكان بالمحافظات المشتركة في المشروع مسئولة عن الاشراف على الانشاءات بما في ذلك تقييم العطاءات والاشراف على الموقع واعداد الفواتير وسنتأكد الادارات ايضا ان كل عقود الانشاء تم البت قيها باتباع اجراءات تنافسية دون تفضيل لشركات الانشاء في القطاع العام

كما جاء في اتفاقية تطوير مينا السويس الموقعة في ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٧٨ : « يوافق المقترض ووزارة النقل البحرى على اتخاذ كل الاجراءات اللازمة السماح لشركات التوكيلات الملاحية بالقطاع الخاص بالتنافس مع شركة القناة الموكيلات الملاحية لتقديم خدماتها للبواخر التي تزيد حمولتها عن ٤٠٠ طن علم الما بالنسبة لقطاع المال والتجارة ، فقد وجهت المبالغ المرصودة لبعض المشروعات الواردة والممولة ضمن اتفاقيات المعونة الامريكية لهذا القطاع الما وجزئيا لتمويل ودعم القطاع الخاص المصرى .

فعلى سبيل المثال تهدف اتفاقية دعم الاجهزة المتصل عملها بالقطاع الخاص الموقعة في ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ ، والموجهة لهيئة سوق المال وبورصتى القاهرة والاسكندرية وهيئة الاستثمار في مصر ومساعدة ١٨٠ من رجال الاعمال للحصول على المساعدة الفنية قصيرة الاجل عن طريق هيئة الفدمات الدولية ، وهي منظمة تطوعية اعضاؤها مجموعة من رجال الاعمال الامريكيين المتقاعدين . وقد شهد مجس الشعب منافشات حادة حول هذه المنحة ، فقد المترض على سبيل المثال محمود دبور عضو مجلس الشعب عن ألحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الثالث على الاتفاقية مشيرا الى انه : « ليس من المعقول ان نحصل على المنح لجرد نقل الاتكنولوجيا الى ١٩٠٠ من رجال الاعمال ، وكان من الاولى توجيهها للقطاع العام والقطاع الحكومي « كما اكد العضو توفيق زغلول (الحزب الوطني) على الاحجاف الذي صلحب شروط المحمودية بتقديم مبلغ ٢٠, ٤ مليون دولار كمكون محل لها . والجدير بالذكر انه المسرية بتقديم مبلغ ٢٠, ٤ مليون دولار كمكون محل لها . والجدير بالذكر انه لم ترد في شروط هذه الاتفاقية او وصف المشروع الملحق بها الضوابط التي تم اساسها اختيار عدد الـ ١٣٠ من رجال الاعمال المزمع دعمهم في اطار الاتفاق.

Note that the proof of the pro

اما عن اتفاقيتي القرض والمنحة الموجهتين الى بنك التنمية الصناعية ، فقد جأ ضمن شروط الاتفاقية الاولى الموقعة في Y - Y - V - 1947 ، والمتعلقة بقرض تحصل عليه مصر وتعيد اقراضه لبنك التنمية الصناعية ، ان البنك يتعهد بان Υ على الاقل من مبالغ القرض سوف تستخدم لتمويل قروض فرعية لمقرضين فرعيين من القطاع الخاص الصناعي ما لم توافق الوكالة على غير ذلك كتابة . اما عن الاتفاقية الثانية الموقعة في Υ - Υ - Υ - Υ المدف تحسين امكانات بنك التنمية الصناعية لتمويل انشطة القطاع الخاص الصناعي في مصر ، فهي تهدف الى زيادة انتاج وتحسين كفاءة القطاع الخاص عن طريق الاستثمار الخاص .

الشروط الواردة في اتفاتيات برنامج الاستيراد الطمي :

نصت اتفاقيات برنامج الاستيراد السلعى على الشرط المتكرر التالى: « ادراكا لاهمية تطوير القطاع الخاص في تشجيع نموه الاقتصادى ، يوافق المقترض على أن يتخذ كافة الخطوات الضرورية لاتاحة أكبر قدر من حصيلة القرض للقطاع الخاص »

وقد ورد هذا الشرط في اتفاقيات القرض السلعى الموقعة في ٦ - ٣ - ١٩٧٧ مضافا اليه القيد التالى: « كما يوافق المقترض على اعداد كافة الإجراءات الضرورية في حدود ستين يوما من تاريخ توقيع اتفاق القرض لكى يستخدم القطاع الخاص الحصيلة المخصصة له من هذا القرض بما في ذلك الاجراء الخاص باستخدام المقترض للمدفوعات بالعملة المحلية التي تتم بواسطة مستوردى القطاع الخاص ، وتحديد سعر الصرف الذي يطبق بالنسبة الى كافة السلم التي يستوردها القطاع الخاص من هذا القرض ، على ان تكون تلك الاجراءات بالشكل والموضوع الذي ترضى به الوكالة »

ويرى الاستاذ عادل حسين أن « هذا النص يتضمن شرطا سياسيا وأضحا حيث تفرض الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على الدولة أن توجه أكبر قدر ممكن من القرض إلى القطاع الخاص، سوا كان هذا متفقا مع الاحتياجات الموضوعية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص لم لا.

شروط متعلقة بسياسات التسعير والدعم :

وردت في اتفاقيات المعونة الامريكية مجموعة من الشروط المقيدة المرتبطة بسياسات التسعير والدعم وتشكل بدرجة أو باخرى نوعا من التأثير والتدخل في تلك السياسات سواء بالاسلوب المباشر أو بالاسلوب غير المباشر.

ويقصد بالاسلوب المباشر الشروط التى وردت بنص صديح في اتفاقيات المعونة الامريكية ، والتى تتضمن مجموعة من القيود والتوجهات الملزمة الواجبة الاتباع من جانب النطرف المصرى .

اما الاسلوب غير المباشر فيقصد به التأثير على سياسات التسعير من خلال مجموعة من التوجهات او « الابحاحت » التى ترد في الاتفاقيات والتى تؤثر بطريق غير مباشر على سياسات التسعير والدعم ، وذلك دون أن تنص الاتفاقيات صداحة على اتباع سياسات سعرية ملزمة .

وفيما يلى تفصيل تلك الأساليب المباشرة وغير المباشرة :

اولا ۽ الاطوب الباش في توجيه حياطات التحير والدهم في

اتفاتيات المونة الأدريكية:

وقد استخدم هذا الاسلوب في الاتفاقيات المتعلقة بقطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة وفي مجال دعم السلع الاساسية ، وفي مجالات اخرى على التفصيل الاتى :

🗆 بالنسبة لقطاع الزراعة :

فقد وردت في اتفاقيات بيع السلع الزراعية مجموعة من الشروط الخاصة بتسعير المدخلات والمخرجات الزراعية ، والاستثمار الزراعي .

وفينًا يتعلق بتسعير المحفلات الزراعية ، فقد جاء على سبيل المثال ضمن المراءات د المساعدة المصرية في المراءات د المساعدة الدائية ، الواجبة الاتباع من قبل الحكومة المصرية في المنطقة بيع السلم الزراعية الموقعة في ٧١ – ١٩٨١ ، مضرورة تقييم المثال المتمالات الهيكلية والتاسيسية لحفظ المياه وادارة المزارع ، وعلى سبيل المثال تحديد سعر للمياه بحيث يكون للماء قمة مدخلية » ، وقد تكرر هذا الشرط في المفاهية بيع السلم الزراعية الموقعة في ١٨/٨/٨/١٠.

أما فيما يُختص بالماء - كأحد أهم الدخلات الزراعية - فقد ورد في اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢١ - ١٩٨١/ السابق الإشارة اليها ضمن الجراءات المساعدة الذاتية الواجبة الإتباع أن تتخذ حكومة مصر الخطوات الاتبة للسماح للسمتوردين في القطاع الخاص باستيراد ٤٠٠٠٠ طن من السماد :

ثوفير النقد الأجنبي نهم بسعر الصرف الرسمي
 ب) تخفيض العملة المحلية التي تسمح ببيع السماد بسعر مدعم.

يصل الى ١٥٠٪.

كما جاء ايضاً في اتفاقية بيع السلع الزراعية المؤقعة في ٢٣ ـ ١ ـ ١٩٨٤ ان الحكومة المصرية توافق على توفير المصادر المالية والادارية والفنية المناسبة للقيام بالانشطة المرتبطة بتعديل اسعار الاسعدة الفوسفاتية والنتروجينية التي تباع من وزارة الزراعة الى الجمعيات وتحريكها تجاه مستويات السوق العالى .

كماً جاء في اتفاقية منحة انتاج المزارع الصفيرة (الموجهة الى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لمنح تسهيلات ائتمانية لفروع البنك بالمحافظات) والموقعة في ١٩٧٩/٧/٢٠: « يتم بيع مدحلات الانتاج المولة تحت برنامج الائتمان (الوارد بالاتفاقية) باسعار تقريبية تسليم ميناء الاسكندرية (فوب) او سيف) ، او باسعار السوق الحرة طبقا لما يتفق عليه بالتشاور مم الوكالة »

أما فيما يتعلق بتسعير المخرجات الزراعية ، فقد جاء في اتفاقية منحة تحسين الحبوب الرئيسية الموقعة في ٢٥ - ٧ - ١٩٧٩ : -و يوافق الطرف الممنوح له على بذل كل الجهود لاقرار سياسات سعرية مناسبة

 و يوافق الطرف الممنوح له على بذل كل الجهود الاقرار سياسات سعرية مناسبة ليتسنى مساعدة المشروع للوصول إلى أهدافه من تنشيط انتاج محاصيل الحبوب التى يهتم بها المشروع.

وجاء ايضا ضمن إجراءات المساعدة الذاتية الواجبة الاتباع في إتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ١٦ - ١٢ _ ١٩٨٤ :

. تحسين هيص : دسحار وحواهر الامتاج الزراعي بزيادة الإسهار المنتجي المسعود الإسهار المنتجي المسعود التي تقوية عاليا : وتشمل القطن والارز والبصل والقول السوداني والبرتقال على أن تنجه اسعار شراء هذه السلع تدريجيا تجاه ميبتويات السوق المائلية . . كما جاء اليضا ضمن إجراءات المساعدة الذاتية الواجة الإتباء والواردة في إلا عام . ١ - ١٩٨٤ : والواردة في إلا عام . ١ - ١٩٨٤ :

« بهدف تصحيح الهيش السعرى للمخرجات والمدخلات الحقلية ، فإن الججهمة المصرية توافق على ان الهدف هو عمل مواحمة بين الاسعار المحلية والسعار الاسواق العالمية ، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الحالية عام ١٩٨٧ ، وسنتم مناقشات دورية لهذا الغرض بين معلل الحكومة المصرية والحكهمة الإمريكية لتقييم التقدم نحو تحقيق هذا الهدف . »

اما فيما يتعلق بالتوجهات السعرية الواردة في مجال الاستثمار الزراعي ، فإم ورد ضمن إجراءات المساعدة الذاتية الواجبة الاتباع في إتفاقية المغذاء من إجل التنمية الموقعة في ٣٠ ــ ٣٠ - ١٩٨٠ :

« الاستمرار في إعادة تقييم مستويات الائتمان في القطاع الزراعي مع تركيز خاميي على إهداف مستوى الاستئمار اللازم لتحسين الاراضي الزراعية المهجهدة ، وكذلك تطوير الاراضي الزراعية الحديثة ، ويتضمن ذلك - كجزء من هذه العملية - دراسة الاختيارات البديلة لاستخدام الارض التي تحت الاستزراع حاليا - مثل إستخدام البدور المحسنة والاسمدة وتغيير إنماط المحاصيل ، وفي الوات ذاته تشجيع المشروعات الرائدة في الاراضي الحديثة المتى لم تستزرع بعد . »

🗆 بالنسبة النطاع الصناعة :

جاء على سبيل المثال في إتفاقية ترشيد القطاع الصناعي الموقعة ف ٣١ ـ ٨ ـ ٣ ـ ١ الشرط التالي :

« يوافق الممنوح على إتباع سياسات طويلة الأجل لالغاء الدعم الذي يعوق تطوير القطاع الصناعي »

حَمَّا جَاءَ فِي إِنْفَاقِيةَ قَرِضُ مشروع أسمنت القطامية المُوقع في ٢٨ ــ ٩ ــ ١٩٧٨ ، ان المقدّ في المقدّ ما المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة

أن المقترض يوافق على:

- تحديد أسعار الاسمنت المصرى ومستوى الضرائب المفروضة على الاسمنت عند مستوى يسمح لشركة أسمنت السويس بأن تحصل على ربح معقول على إستثماراتها بعد دفع تكاليف الإنتاج ونفقات التشغيل الأخرى كما هو مبين ف دراسات الجدوى الهندسية والاقتصادية لمصنع بورتالاند الجديد والتسهيلات المتلقة به التي قامت بها شركة تورمسون الدولية في أغسطس ١٩٧٨ - رفع اسعار الاسمنت المحلى في مواجهة الاسمنت المستورد في اسرع وقت ممكن.

_ إجراء مشاورات مع الوكالة على فترات دورية بشان تسعير الاسمنت .
كما جاء في إتفاقية منحة ملاحات بور سعيد الموقعة في ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٧٧ :
د يجب أن توضع أسعار الملح عند المستوى الذي يسمح بتحقيق ربح على
الإستامارات بعد دفع تكاليف الإنتاج وعمليات التشغيل وخدمة الدين ،

الما المراس ال

□ بالنسبة لدعم السلع الأساسية:

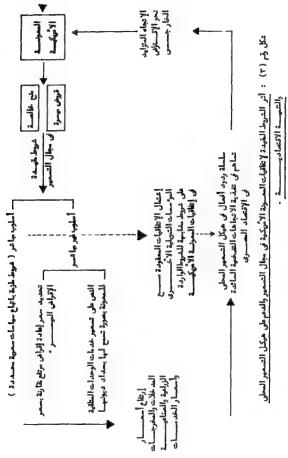
جاء في إجراءات المساعدة الذاتية واجبة الاتباع والواردة في إتفاق بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٦ ــ ١٩٨٤ ما يلي :

أستمرار الدراسات من جانب الحكومة في مجال الموازنة والغذاء والمؤشرات الآخري لايجاد ما يمكن من خطوات لاقلال عدد السلع التي تخضع للدعم وتعديل اسعارها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة المصرية تقوم بلجراء تغييرات في نظم دعم الغذاء وتوجيه الفائدة للطبقات محدودة الدخل وتخليف العبء لدعم الغذاء ،

كما جاء في إتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٣ ــ ١ ــ ١٩٨٤ الشرط التالي :

 توافق الحكومة المصرية على القيام بالإنشطة التالية وتوفير المصادر المالية والادارية والفنية المتاسية من أجل:

خفض الدعم على الذرة واللحوم والتي يتم تسويقها عن طريق منافذ القطاع العام وزيادة نسب الذرة واللحوم المستوردة التي يتم تسويقها من خلال القطاع الخاص . استمرار الدراسة من جانب الحكومة المصرية في مجال الموازنة والغذاء ومؤشرات اخرى الاتخاذ خطوات مناسبة لعدد من السلع التي تخضع للدعم وتعديل اسعارها ، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة المصرية ستتجه إلى ان تدخل لتعيرات على نظام البطاقات التعوينية لكي تخفض الدعم الكلي على الغذاء .



🗆 مجالات أخرى:

كما جاء في شروط إتفاقية القرض الموجه لوزارة النقل البحرى لتطوير ميناء الاسكندرية والموقع في ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٧٨ ما يلي :

 « يوافق المقترض وآلوزارة على قيام الوزارة باعداد وإستكمال دراسة عن سياسة التعريفة الخاصة برسوم الميناء طبقا المتوصيات الواردة في مثل هذه الدراسة لضمان أنه في تاريخ الايتجاوز أول يناير ٨٠.

ثانيا الساوب غير المباشر في توجيه سياسات التسعير والدعم في إتفاقيات الجنونة الإمريكية :

ويقصد بهذا الأسلوب ـ كما سبق الاشارة ـ التوجهات التى جاعت ف إتفاقيات المعونة الأمريكية ـ والتى تؤثر بطريق غير مباشر على سياسات التسعير والدعم ، وذلك دون أن تنص الاتفاقيات صراحة على إتباع سياسات سعرية ملزمة .

وقد تم توخليف هذا الأسلوب في الاتفاقيات التي وجهت إلى مشروعات البنية الاساسية والاتفاقية المرتبطة بالقطاعات السلعية من خلال الداتين متشابكتين .

الاداة الأولى: وتتمثل في إبرام اتفاقيات اسلسية بين الحكومة المصرية والحكومة الأولى وفترة سماح ١٠ لا تزيد إلى ٣ ٪) وفترة سماح ١٠ سنوات ومدة سداد ٤٠ سنة ، ينبئق عنها إتفاقيات فرعية لاعدة الاقراض بين الحكومة المصرية والوحدات الاقتصادية التابعة لها والتى تلقت المعونة الامركة.

على أن إتفاقيات إعادة الاقراض يطبق بشانها سعر الفائدة العالمي وليس سعر الفائدة الميسر المطبق في الاتفاقيات الإساسية ، ويتراوح هذا السعر في الاتفاقيات الفرعية المعقودة بين الحكومات والوحدات المتلقية للمعودة ما بين ٦ إلى ١٤٪ ، بالإضافة إلى فترة سماح اقل من الـ ١٠ سنوات الواردة في الاتفاقية الإساسية .

فعلى سبيل المثال تحدد سعر إعادة الإقراض في إتفاقية مرفق مياه المقاهرة الكبرى الموقعة في ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٧٧ بما قيمته ٦ ٪ سنويا وجاء في إتفاقية قرض بنك المتمية المساعية المعقودة في ٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٧٣ بما قيمته ٨ ٪ سنويا وفي أد أد سنويا وفي أد أد سنويا وفي أد أد سنويا وفي أد أد أد المتحدد المتحد

وقد اتاحت الشروط النمطية الواردة في إنفاقيات إعادة الاقراض للطرف الأمريكي أن يمند إشرافه إلى مستوى الوحدة المتلقية للمعونة ، وذلك رغم أن الاتفاقية الفرعية معقودة بين الحكومة المصرية كطرف والوحدة المتلقية للمعونة كطرف أخر ، مما يجعل العلاقة بين الحكومة المصرية (المتلقية

للمعونة) وبين الوحدات المى يعد الواصها في ظل الاتفاقيات الفرعية ليست علاقة إدارية بين جهارُ إدارى ووحداته الفرعية بمقدور ما هي علاقة إقراض بين طوفين .

الآداة الثانية: النص في الاتفاقيات على إجراء تغييرات في هيكل التعريفة الخاصة بالمخرجات التي تنتجها الوحدات المتلقية للمعونة بشكل يتيح لتلك الوحدات تحقيق عائد يغطى نفقات التشغيل ويسمح لها بسداد الديون. وقد جاء على سبيل المثال في التعديل الثاني لاتفاقية محطة القوى البخارية

بالاسماعيلية ، والموقع في ٩ – ٨ – ١٩٨٣ ما يل : و إلى ان يتم تنفيذ هبكل كامل لاسعار الكهرباء مقبول للطرفين ، فانه لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك كتابة ، فان المنوح له يؤكد انه سوف يحقق لهيئة كهرباء مصر عائدا سنويا مقبولا ونسبة دين ثابتة وذلك بالتشاور مع الوكالة ، كما جاء في التعديل الأول لاتفاقية منحة هبئة المواصلات السلكية واللاسلكية

الموقع في ١٦ - ٨ - ١٩٨٢ : , سوف يستمر كل من الممنوح والهيئة ، هيئة المواصلات ، في مراجعة وتعديل

، سوف يستمر كل من المتوح والهيد « عيد المواعدات » في مارجه وصدين معدلات التحريفة بصفة دورية على الساس معرفتها بتحسينات الخدمة التي الخلت على النظام وعلى الجهود لاقامة هيكل تعريفة مركزية تنشأ للمواجهة الكافية للاحتياجات المالية طويلة الأجل للهيئة . »

وتعتبر الشروط المرتبطة بتبنى سياسات محددة للتسعير والدعم قاسما مشتركا في المعونات التى تعنجها مؤسسات التعويل الدولية المختلفة، وتؤكد تريز المنيتر ان منك تطابقا عريضا في وجهات نظر تلك المؤسسات المقرضة خاصة الوكالة الإمريكية للتنبية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تتعاون المؤسسات الملائة بشكل وثيق، كما أن هنك هدفا رئيسيا يجمعها وهو الاعتماد المتزايد على اليات السوق للتوصل إلى التخصيص الأمثل للموارد، وعادة ما تشتمل برامجها على وسائل لازالة التشوه في هيكل الاسعار، وبالذات إزالة التحكم في اسعار المواد الفذائية، وفي بعض الاحيان تطلب ايضا توحيد المداهد المداهدة الم

سُمَ الصرفُ أو الأقلال من الدعم لبعض السلع . وتطبيقا على مصر ، فقد أكد الواقع العمل هذا التضامن القائم بين هيئة

المعونة الإمريكية ومستوق النقد الدولى، حيث تتفق المؤسستان على أن التقليص التدريجي للدعم وتقريب الإسعار الداخلية من الاسعار العالمية يشكلان أهم أسس ترشيد اداء الاقتصاد المصري وتصحيح السار الاقتصادي، وقد طالبت بالفعل بعثة صندوق النقد الدولى بازالة الجمود السائد في السياسات السعرية، والرحبت بتعديل أسعار التوريد الحيازي للعديد من المحاصل الزراعية، وطالبت السلطات بأن تستمر في تعديل تلك الأسعار (وخاصة للقطن والقمح) وتقريبها من السعر العالى، في الوقت الذي يتم فيه رفع سعر المدخلات الزراعية من أجل تقليص الدعم وتحسين نمط تخصيص

وقد اشار تقرير الصندوق الصادر عن مصر عام ۱۹۸۵ إلى ان المسئولين المصريين قد اكدوا أن الاتجاه نحو التسعير المرن سوف يستمر ، واكد التقرير ان نظام الدعم السائد للسلع الاستهلاكية في مصر يعاني من كونه نظاما مفتوحا لايميز بين الفئات المختلفة التي يحق لها التمتع بمزايا السلع التموينية المدعومة ، وأن مظله الدعم الحالية بمند للسمل بعض المنتجات التي لايمكن أن تصنف كحاجات اساسية مثل اللحوم المجعدة والأسماك والجازولين .

وقد إستعرض كل من تقرير صندوق النقد الدولي ، السابق الاشارة إليه ، وتقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصري الصادر علم ١٩٨٥ قائمة السلم التي قامت الحكومة المصرية برفع اسعارها استجابة للتوصيات الواردة ق إتفاقيات المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، وقد ذكر التقرير أن على سبيل المثال أن سعر المياه قد تضاعف في القاهرة ويعض المدن ، وتضاعف سعر رُبت الوقود اربع مرات ، والجازولين زاد سعره بنسبة ٢٥ ٪ . وتضاعف سعر الغاز الطبيعي ، وإرتفع سعر الكهرباء ينسبة ٩٢٪ في الفترة من ١٩٨٧ ــ ١٩٨٥ ، وارتفعت اسعار التوريد الحيازي للقطن والأرز وقصب السكر والقمح يمقدار ٢٠ - ٣٠ ٪ ، وتضاعف سعر الدقيق ، كما تم الاحلال التدريجي لرغيفُ الخبر التقليدي المسعر بقرش صاغ برغيف جديد بمواصفات أخرى (الرغيف المحسن) يسعر رسمى ٢ قرش صاغ .

كما إرتفعت اسعار العديد من المنتجات الزراعية والصيناعية خلال نهاية عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، ويشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن إجراء رفع الأسعار لابد أن يكون على مراحل ، فعلى سبيل المثال تم التخطيط لرفع سعر الكهرباء ما بين عامي ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٥ على ست مراحل.

واكد تقرير السفارة الأمريكية أن أحداث بناير ١٩٧٧ ، والتي نتجت عن قرار الحكومة المُصرية بتخفيض الدعم على عدد من السلع ، ما زالت في ذاكرة صائعي السياسة المصرية ، كما أدت إنتفاضات الخبرُ في كل من تونس والمغرب عام ١٩٨٤ ، وتغيير نظام الحكم في السودان عام ١٩٨٥ إلى تقوية الإحساس بأن أي يتغبير شديد يمكن أن يقود إلى عدم الاستقرار.

وقد اسفرت الدراسة عن ملاحظتين اساسيتين فيما يتعلق بمجموعة السلع التي نصت شروط اتفاقيا المعونة الأمريكية على إعادة نظر الحكومة المصرية في مسالة تسعيرها .

الملاحظة الأولى : إن تلك السلع تشتمل على سلع إستراتدجية بالدرجة الأولى مثل الخيز والأسمنت ومدخلات زراعية مثل السماد والمياه ، ومخرجات زراعية مثل القمح والقطن والأرز وقمب السكر، ومدخلات ومخرجات صناعية مثل الكهرباء والغزل والنسيج والملح ، بالاضافة إلى مجموعة الخدمات المباشرة كمياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والاتصالات مما يجعل إجراء تعديلات في أسعار تلك السلع بصورة جزئية ودون دراسات متعبقة ومراجعة دورية ، يه إلى سلسلة من إرتفاع الاسعار للسلع والخدمات الأخرى التي تعتبر تلك السلع من اهم مدخلاتها الإساسية ، مما يساهم في تغذية الإتجاهات التضخمية في الاقتصاد المصري.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى النموذج الذي صعمه الاقتصادي الأمريكي ء لانس تايلور ، والذي كان عضوا في بعثة البنك الدولي في عام ١٩٧٦ لدراسة أثر تخفيض دعم السلم الغذائية على مستوى النشاط الاقتصادي العام في مصر ، حيث أبرزُ هذا النَّموذج أن الغاء الدعم على السلم الغدائية خاصة مع بقاء بقية المتغيرات الاقتصادية على حالها يؤدى إنَّ إنحَفَّاصُ معدلُ النمو حتى بصبح ساليا . وهذا بدوره بعثي انخفاض مستويات الادخار الخاص وإيرادات

الحكومة والقررة على الاستبراد.

الملاحظة التابية : إسمراك المؤسسات التمويلية المختلفة في تعويل واقراض الكثير من القطاعات التي مولت بمعونة امريكية ، بل لقد امتد هذا التعاون بين مختلف المؤسسات الدولية التي اقرضت مصر خلال فترة الدراسة (العربية منها والإجنبية) إلى حد الإشتراك في تمويل مشروعات محددة ، وقد انعكس ذلك إلى مدى كبير في تشابه (ان لم يكن تطابقا) الشروط الواردة في إتفاقيات تلا المؤسسات مع الشروط الواردة في إتفاقيات المعونة الأمريكية وخاصة في مجال توجعه سياسات التسعير المجلى والدعم .

ويعرض الشكل رقم (٣) محاولة لبيان مدى تأثير شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية المرتبطة بتوجيه سياسات التسعير والدعم (سواء بطريق مباشر من خلال مجموعة التوجيهات الواجبة الاتباع من قبل الحكومة المصرية بمقتض هذه الاتفاقيات) و بطريق غير مباشر من خلال توجيهات سفرية غير منصوص عليها صراحة) متضامتة مع الشروط الواردة في الاتفاقيات المعقودة مع المؤسسات التعويلية الإخرى الممولة لذات القطاعات المتاقية للمعونة الأمريكية .

ويوضح هذا الشكل ما تؤدى إليه تلك الشروط- في ظل تشابك أنشطة مؤسسات التمويل الدولية – من إعادة الترتيب لهيكل الملاقات السعرية للعنخلات والمُخرجات والخدمات النهائية بصورة تساهم في تغذية الإتجاهات التضخمة .

ويمكن القول بشكل عام أنه ، حتى بافتراض قدرة الاقتصاد المصرى على تحمل عبه سداد الالتزامات المالية المترتبة على قروض المعونة الامريكية أو بالقراض أن تلك المعونة توجه في صعورة منح لاثرد ودون أدني التزام بالسداد ، فأن المعونة الأمريكية تساهم بدرجة كبيرة في إعادة تشكيل العلاقات السعرية الداخلية بفعل شروطها المقيدة أكثر مما تشكل مجرد مورد خارجي متاح بشروط مسعد .

ويرى في هذا الصدد د . محمد محمود الأمام : أنه من الممكن أن تتحقق للمدين شروط الاقتراض المأمون بالمفهوم الذي يراه الدائن (متعثلا في الحد الذي لايمكن تجاوزه حتى يتمكن المدين من الانتظام في سداد التزاملته) ، ومع ذلك تخرج الدول النامية من الحلقة المفرعة للقروض فاذا بها في وضع اسوا مما كانت تستطيع أن تبلغه لو إنها إرتضت بمعدلات متواضعة للنمو تتحدد بامكانلتها الذاتية مهما كانت محدودة .

وإذًا كانت قضية التسعير والدعم المطروحة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر تحتاج إلى دراسات علمية متكاملة، وإلى حلول عملية تعيد النظر في الاولويات دون أن تقرغ القزر الاقتصادي من مضعونه الاجتماعي فإنه يشك في قدرة الاسسات التمويل الاجنبية على مواجهة تلك المشاكل - بصورة كلية - من خلال ما تطرحه من حلول أصلاحية تعليها على الدول المتلقبة لمعيدة.

ويشير المتخصصون في هذا الصدد إلى انه من المفيد لمصر فيما يتعلق بقضايا التسعير والدعم احياء جهاز تخطيط الأسعار الذي أنشىء في بداية السيعينات . وكان أول نشاط له هو تحديد تطور الاستهلاك من السلع الأساسية القياس مرونات الطلب ، لكنه أهمل والغي في نهاية هذا العقد . وقد كان لهذا الجهاز ثلاث مهام إساسية : الأولى : هي حساب أسعار المظل للمدخلات الإساسية المائلة ، الماء ، التربة الصالحة للزراعة ، العمالة الماهرة ... الخ ، كذلك حسابات التكلفة الإجتماعية الانتشاطة والمشروعات التي لاتنخل عادة في حسابات المجدوى الأتصادية لانها تعد من قبيل الوفورات الخارجية مثل تلوث الهواء ، المرتبطة ينمو سريع لنشاط اقتصادي معين . أما المهجة المثانية : فهي بعد المرتبط علاقي لسلة السلم والخدمات الاساسية لاستهلاك كل أسرة – اقتراح استخدام الدعم والمضريبة في توجيه اسعار التعامل في تلك السلم والخدمات على المنود الذي يضمن توافرها لمحدودي الدخل والمهمة الثالثة : هي الدراسة المناسلة لهيكل الاسعار الشعبار التعامل في تلك السياسات التي تكفل المناسبة الهيكل من اختلال واعوجاج حتى يصبح معبرا بشبكل واضح عن علاقات المسينة في مصر بقصد اقتراح السياسات التي تكفل واضح عن علاقات الندرة النسبية بين مختلف السلم والخدمات في إطار اهداف

شروط بعملتة بسياسات التشغيل والارتباطات التماتدية :

وردت في إتفاقيات المعونة الأمريكية مجموعة من الشروط المقيدة المرتبطة بالتشغيل والارتباطات التعاقدية ، وتتعلق هذه الشروط بالعمالة المصرية المستخدمة في مشروعات المعونة ، وبالوظائف الادارية العليا ، وبالعمالة المستخدمة من دول أخرى ، وبالمكاتب الاستشارية والمقاولين وموظفى المجاقد ، وبتشغيل النساء والاقليات وذلك في مختلف المشروعات المولة من المعونة الأمريكية .

وفيما يلي عرض أمثلة لكل شرط من هذه الشروط:

أول : الثيوط اليتعاقة بالعباة البدرية السنخدمة في بشروعات الجونة المريكية :

جاء ضمن الشروط الخاصة بقرض وزارة النقل البحرى الموجه لميناء

السويس والموقع في ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٧٨ الشرط البتالي :

« بوافق المقترض ووزارة البنقل البحرى على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة في
هدود المبلغاتها - أو السعى لاتخاذ كل أجراء ليس في حدود سلطاتها القيام به
لمنح هيئة الميناء السلطات الخاصة يالوظائف المتعلقة بالميناء ويشمل ذلك دون
إحديد سلطة تطوير مستويات الجمائة واللوائح خارج نظام الخدمة المدنية
المجكومة حتى يمكن أن نعد إلميناء بدارة ذات كفاءة ،

كما جاء في إتَّفاقية قرض هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الموقع في ٢٨ ـ

۸ - ۱۹۷۸ ما یلی:

د فيها عبداً ما توافق عليه الوكالة كتابة خلال عام من تاريخ الاتفاق ، سيتخذ كل من المقترض وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الإجراءات القانونية الخبرورية لاعادة تنظيم الهيئة بوصفها شخصية إعتبارية مع الاخذ في الاعتبار ضمن السلطات والحقوق أن تتحرر من حصة العمالة المقروضة من الحكومة المصرية »

كما نصت ذات الإنعالية على السرط النال :

، فيما عدا ما توافق عليه الوّكالة كُتَّابة خُلَّل عام من تاريخ الاتفاق ستجمد الهيئة عدد العلملين بها على نفس المستوى الحالي وتقرر سياسة بناء عليها لاسمّن للعدد الحالي أن يريد عن معدل الدوران السنوى ،

وقد قيدت الاتفاقيات السَابق الإشارة إليها القطاعات والوحدات المتلقية للمعونة الأمريكية بمجموعة من الشروط الملزمة التي تؤدى إلى تقليص التزام الحكومة بتبني معايير اجتماعية فيما يتعلق بسياسات التشغيل المتبعة ، على ضوء إعتبار تلك المعايير متعارضة مع إعتبارات الكفاءة .

وقد تسامل ، بيتر ماكثرسون ، رئيس آلوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال زيارته لمصر في ابريل ١٩٨٦ عن مدى إمكانية إستفناء الحكومة المصرية عن نصف عدد موظفي الحكومة والقطاع العام ، أو البحث عن وسيلة لضغط إجورهم أو إمكانية الاستغناء عن جزء منهم ولو بدفع إعانة بطالة لهم .

وقد جاءت توصيات صندوق النقد الدولى لتؤكد تضامن مؤسسات التمويل الدولية فيما يتعلق بسياسات التشغيل ، حيث اشار تقرير الصندوق الصادر عن مصر في يونيو ١٩٨٥ إلى انه لابد للحكومة ان تعمل في الاتجاه نحو تخفيض العمالة المتزايدة في القطاع العام .

ولعل ما ورد من أسوط مقيدة مرتبطة بتجميد العمالة أو التحرر من الحصة المفروضة من الحكومة المصرية تعتبر إقل الشروط تدخلا بالمقارنة بشروط وردت في إقلاقيات المعربة المعربة عقبر إقل الشارت تريزا هايتر إلى انه فيما يختص بالقطاع العام ، فإن الوكالات الدولية تضغط في بعض الأحيان من أجل تخفيض الممالة دون أن تبحث أمر توفير الإعمال البديلة .

ثانيا ، شروط متعلقة بالوظائف الإدارية العليا ،

جاء في إتفاقية إدارة الضرائب الموقعة في ٣٠ ـ ٧ - ١٩٧٣: د فيما عدا ما توافق عليه الوكالة كتابة يتعهد المقترض بعد الوكالة بالشكل والمضمون بدليل على أن كبار المسئولين بمصلحة الضرائب قد تم تحديدهم للتعلون مع مستشارى المشروع،

كما جاءً في إنفاقية قرض مُشْروع اقمنت السويس ، الموقعة في ٣١ ـ ٧ ــ ٣٠ الشرط التالي :

د يوافق المنوح على ضمان إن الشركة سوف تزود الوكالة بالمعلومات المتعلقة بمؤهلات وخبرة الأفراد المرشحين أو المختارين لمنصب رئيس مجلس الادارة والمدير الاداري للشركة ، وتتبح الوكالة فرضة معقولة للاستشارة قبل هذا المرشيح أو التحيين » .

ولعل أكثر الشروط تقييدا ، هو الشرط الذى جاء في إتفاقية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الموقعة في ٨٥ – ٨ – ١٩٧٨ بشأن إلزام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، بتعيين مديرين على عفاءة عالية دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الحكومة ، .

ويلاحظ في الأمثلة السلاقة الندرج في تدخل الطرف الامريكي في إختيار شاغلي الوظائف العليا في القطاعات والوحدات المتلقية للمعونة الامريكية ، ففي حين إشترط في الاتفاقية الأولى مجرد الاخطار بكيار المسئولين المتعاونين مع مستشارى المشروع ، فقد اشترط في الثانية أن يتم إستشارة هيئة المعونة الامريكية قبل ترشيح أو تعيين رئيس مجلس الادارة والمدير الادارى ، أما الاتفاقية الثالثة ، فقد سلبت شروطها سلطة الحكومة المصرية في الموافقة على تعيين المديرين « ذوى الكفاءة العائلة » .

ومن الواضّح أن تلك الشروط، بما تحمله من الاتجاه لتقليص دور الطرف المصرى في إختيار الادارة تؤكد تداخل مفهوم «الشراكة » مع مفهوم «الاقراض» لدى الطرف الامريكي متشلا في هيئة المعونة الامريكية التى ترى أن منح المعونة القطاعات قائمة فعليا .. قد تتوافر لديها مصادر تمويل محلية واحيانا دولية بخلاف المعونة الامريكية .. من أجل حل إختناقات بها ، أو إقامة مشروعات جديدة تثبح للطرف الامريكي التدخل في إختيار الادارة العليا والنص على ذلك صراحة في الاتفاقيات

وعن معايير الاختيار التي تحكم هيئة المعونة الأمريكية فيما يختص بشاغل الوظائف العليا ، تشير تريزا حاينز إلى أن الأمر ليس في أن هيئة المعونة الأمريكية تفرض أراءها لي التوصل إلى الاشخاص ذوى الأراء الصحيحة الذين يرجى منهم بعد ذلك مواجهة من يعارضهم في التدخل ، . ويتفق مع هذا الراي عادل حسين الذي يرى أن « للهيئات التمويلية الدولية اهدافها المرتبطة بتوصيل الأشخاص المناسبين إلى مراكز إصدار القرار » .

وقد اكدت دراسة الدكتورة أماني قنديل عن تحالف جماعات المسالح الجديدة في مصر (وهي المجلس المصرى الأمريكي، وجمعية رجال واعمال الغرفة التجارية الأمريكية) أن حركة هذه الجماعات قد بدت في بعض الأحيان وكانها تحالف بين القطاع الخاص وبعض قيلاات القطاع العام، وبينها جميعا وبين مصالح بنوك وشركات أمريكية تعمل في مصر، واكدت الدراسة أن المطالب التي تثيرها هذه الجماعات المصرية الأمريكية هي مطالب واحدة تتركز في تقليص القطاع العام ودعم القطاع الخاص والتاكيد على أهمية المعونة الإمريكية للاقتصاد المصرى،

ثائنًا : شروط متعلقة بالعمالة المستندمة من حول أغرس :

ورد على سبيل المثال الشرط التالى في إتفاقية قرض صوامع الغلال المؤقعة في ٢٩ ـ ٦ ـ ١٩٧٠ :

« سيتوقف تشغيل العمالة اللازمة لتنفيذ الخدمات في اي عقد إنشاء يتم تمويله
 من هذا القرض على إشتراطات محددة بالنسبة لقوميات البلاد بخلاف مصر
 والبلاد الداخلة في الدليل ٩٤١ من كتاب الوكالة الخاص باللائحة الجغرافية
 حينما يكون وقت تنفيذ عقود الإنشاء »

والجدير بالذكر أن اللائحة الجغرافية تعتبر دليل عمل يحتوى على قوائم بالبلاد التي تستبعد التعامل معها لاسباب سياسية

وعلى النقيض من الشرط السابق، والذي يقيد حق استخدام عمالة غير مصرية في المشروع موضع الاتفاق، فقد طرحت اتفاقية التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية الموقعة في ٦ - ٦ - ١٩٧٥ م امكانية إشراك علماء وفنيين وهيئات حكومية ومؤسسات دولة ثالثة بناء على دعوة الحكومة المصرية والأمريكية، في المشروعات والبرامج التي تنفذ وفقا لهذا الاتفاق،

وقد ساهم هذا الشرط في تأكيد دور الوساطة الأمريكية في تطبيق العلاقات المصرية الاسرائيلية من خلال قيام مشروعات مشتركة بين الجانب المصرى والجانب الاسرائيلي معولة من هيئة المعونة الأمريكية.

رابعا : شرهط مرتبطة بالمكاتب الأستشارية والمقاولين وموظفى التماقد :

نصت كافة اتفاقيات المعونة الأمريكية التى تم مسحها خلال فترة الدراسة. على الشرط التالى :

« بخلاف ما توافق عليه الوكالة كتابة ، سوف يوافق المقترض (او المنوح)
 الوكالة بالشكل الجوهري بعقد مع « إستشاري ، نقبله الوكالة ، كما جاء في إتفاقية (ستخدام وادارة المياه الموقعة في ٣٠ ـ ٣ - ١٩٧٦ :

 (إن جميع العقود التي تمول طبقا للاتفاق تعتمد كتابة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل تنفيذها كما أن إختيار المقاول وموظفيه الذين تتولى الوكالة تحديد أوصافهم بيتم أيضا اعتماده كتابة من الوكالة.

على أن التعديلات الملاية في أي من هذه العقود ، وكذلك التغيرات في أي من هؤلاء الموظفين تعتمد كتابة من الوكالة أيضا ، وذلك قبل أن تصبح هذه التعديلات والتغييرات نافذة المفعول » .

المحديد والمستيرات المراط التالي في إشمونية الخدمات الاجتماعية المتعاملة الموقعة في ١٩٧٠ . ٢٩ - ٩ - ١٩٧٧ .

ولابد من موافقة الوكالة على الوثائق الخاصة بمؤهلات وصلاحية المتعاقدين واختيار العطاءات والمقترحات الخاصة بالسلع والخدمات المولة من المنحة قبل البت فيها، وسيراعي في تلك الأمور جميعا المعايير والإجراءات المعمول بها في الولايات المتحدة،

كما أكدت شروط ذات الاتفاقية على ضرورة الحصول على موافقة الوكالة قبل إبرام العقود مع المهندسين وغيرهم من المختصين في عمليات البناء والتشبيد وما شابه ذلك من خدمات ، أو عند عمل تعاقدات للمعدات والمواد الموضحة في خطابات التنفيذ ، ولايمكن إجراء تعديلات اساسية في ذلك العقود إلا إذا وافقت الوكالة كتابة علم غير ذلك » .

خامسا : شروط متعاقة بتشغيل النساء والأقليات :

نصت على سبيل المثال اتفاقية التدريب على صبيانة المركبات الموقعة في ٢١ – ١٩٨٣ على أن و المعنوح يتعهد بمحاولة أشراك النساء كدارسات في المشروع.

. كما نصت شروط التعديل الأول الاتفاقية منحة الحبوب الرئيسية ، المُوقع في ٢٠٠٠ أنصت شروط التعديل المُمتوح له أن ينشىء ـ بالتنسيق وتبادل المساعدة الفنية ـ الإجراءات اللازمة لتشغيل النساء في تنفيذ هذا المشروع والاشراف على التقدم تجاه هذا المهدف . »

كماً جاء في إعلان منشور في إحدى الصحف القومية فيما يتعلق بمشروع المعونة الأمريكية موجة لوزارة الزراعة: « ان كل المقاولين يتوقع أن يستخدموا العاملين من الإقليات والنساء كلما امكن في هذا العقد ، وكذلك الحال بالنسبة للمقاولين الأمريكيين حسب الأمررقم ١١٢٤٦ الصنادر بتاريخ ٢٤ ـ ٩ ـ ٥ ـ ١ ١٩٢٤ . ١٩٦٥ .

ومن المؤكد أن هذا الشرط لايتلاعم والمعطيات السياسية والاجتماعية والتاريخية الخاصة بالواقع المصرى، حيث نص دستور جمهورية مصر العربية على أن الدولة تكلل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتكلل الدوفيق بين واجبات المراة نحو الاسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية واللقافية والاقتصادية وعلى أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لاتمييز بينهم في القانون بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

وقد تبدو صلاحية هذا الشرط الخاص بالنساء والاقليات للمجتمع الامريكي ولفروفه الخاصة حيث يقوم هذا المجتمع على التفرقة العنصرية ولا زالت المراة فيه تحارب من أجل تحريرها وحصولها على المساواة في الحقوق تماما مثل الرجل خاصة في مجل العمل وبالتائل يصعب القول أن ورود هذا الشرط - كمحاولة لتطعيم المعونة الامريكية ببعد اجتماعي وانساني - يمكن أن يخلق نوعا من التابيد من جانب فئات يشك اساسا في معليير تصنيفها الواردة في الاتفاقيات المشار إليها.

شروط أغرى :

بالإضافة إلى مجموعة الشروط المقيدة السابق تحليلها والمتعلقة بتدفقات التجارة الدولية ، وبالسياسات الاقتصادية الداخلية ، فقد وردت بإتفاقيات المعونة الأمريكية مجموعة من الشروط المقيدة الأخرى تتمثل في إمتداد شروط الاتفاقيات إلى بنود غير ممولة بواسطة برنامج المعونة الأمريكية ، وفي اشتمال الاتفاقيات على شروط اعم تتجاوز مضمون الاتفاقيات ، وفي مجموعة من الشروط غير المألوفة في الاتفاقية الاقتصادية الدولية ، وذلك على النحو التالى : إمتداد شروط الاتفاقيات إلى بنود غير ممولة بواسطة برنامج المعونة الامريكية :

وقد تحقق ذلك في صورة شروط ملزمة جاءت في صلب الاتفاقيات لتفطى وتوجه بعض مجالات إستخدام: المكون المحلى ، للمشروعات التي ساهمت في تعويلها هيئة المعونة الأمريكية .

وتشمل أوجه الاستخدام الفطاة بللكون المحلى، والتي إمتدت شروط إثفاقيات المعونة الامريكية لتفطيها المكاتب الاستشارية، والخططو المواصفات والعقود المرتبطة بالاعمال الانشائية، والسلع والخدمات، وبعض الالتزامات المالية من حوافر للعاملين وعمولات للولاكلاء.

فَهِما يتعلقَ بِالمُكاتِبِ الإستشارية والمتعاقدين على الإعمال الانشائية، جاء على سبيل المثال في إتفاقية منحة الخدمات الاجتماعية المتكاملة الموقعة في ٢٩ / ١٩٧٧ مل . دوافق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على قبول الشركات الاستشارية التي يستعين بها الطرف المدوح من اجل المشروع ، وكذلك المتعاقدين على الإعمال الانشائية بشرط الا يكون تمويل تلك الخدمات من ميزانية المنحة ، إلا إن للوكالة الحق في تحديد مواصفات معينة لمجال وانشطة الهيئات العاملة بتلك
 الحهات ،

وقد تكرر هذا الشرط في إتفاقية دعم الخدمات الصحية الريفية الموقعة في ١٩٧٨/٣/١٠ . ١٩٧٧/٧/٣٠ في إتفاقية منحة دراسة الجدوى الموقعة في ٢٩٥//٣/١٠ . وفيما يتعلق بالخطط والمواصفات والعقود ، نصت جميع إتفاقيات برخامج

المشروعاتُ الموقعة خلالُ فترة الدراسة على الشروط التَّالَى : "

« فيما عدا ما تواقق عليه الوكالة بخلاف ذلك فإن المقترض سوف يقدم للوكالة في الحال وعند الإعداد . وقبل التنفيذ كل الخطط المواصفات والعقود وجداول الإنشاء ومستندات العطاء المتعلقة بالمشروع واية تعديلات بها تعديلات سواء كانت السلع والخدمات الخاصة بذلك ممولة من القرض « او المنحة » او غير ممولة منه.

اما فيما يتعلق بالسلع والخدمات المعولة بمكون محل خارج تخصيصات القروض (أو المنح) ، فقد جاء على سبيل المثال في اتفاقية محطة القوى المخاربة بالاسماعيلية الموقعة في ٥٣٠/ ١٩٧٧ الشرط التالي :

 « السلع والخدمات المشراه للمشروع واكن غير المولة من القرض سيكون مصدرها ومنشؤها من بالاد يشملها الدليل ٣٥٥ من اللائحة الجغرافية للوكالة التي يعمل بها وقت إصدار أوامر شراء هذه السلع.

وَّقَدُ تَكُرُ هُذَا النَّسُرطُ فِي إِتَّقَاقِياتُ آخَرِي منها على سبيلٌ المثال اتفاقية صوامع الطَّل المواقعة في ١٩٧٠/٧/١٩

ويترتب على هذا الشروط ذات الاثار المترتبة على شرط التوريد من البلد المصدر حيث أن ربط إستيراد السلع والخدمات الخاصة بتلك المشروعات بمصلار محددة سواء كانت دولة المصدر وما يتبعها من دول مختارة وإخرى مستبعدة (الدول الاشتراكية) يجعل اسعار تلك السلع والخدمات لا تتحدد عند مستوى تنافسي كالمستوى الذي يمكن أن يسود في ظل غياب هذا الشرط اما فيما يتعلق بالالتزامات المالية غير المولة من تخصيصات المولة الامريكية ، فقد جاء على سبيل المثال فيما يتحديد حوافر العاملين في إطار

الأمريكية ، فقد جاء على سبيل المثال فيما يتعلق بتحديد حوافز العاملين في إما إتفاقية مشروع تحسين الحبوب الرئيسية المؤقفة في ١٩٨٠/٧/٢٨ : - تحديد المتحدد المتحدد السيالية المحدد المتحدد المتحدد المتحدد المحدد المتحدد المحدد المتحدد المحدد المتحدد ا

م يتعهد الممتوح له بتقديم رأس المال بتمويل خاص بإستخدام ارصدة غير التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدفع حوافز للعاملين لديه من عمال المشروع . ويحدد المعنوح له مواصفات المستويات الحوافز التي تدفع لكل فئة من العاملين . ويؤكد ان هناك ارصدة كافية سوف تتاح لدفع جميع التزامات العاملين بلال هذه المبالغ بالمعدلات المطلوبة .

ويلاحظ إنه في الوقت الذي يلزم فيه الطرف الأمريكي الجانب المصري برصد الأموال اللازمة لدفع الحوافر للعاملين في المشروع موضع الاتفاقية ، فقد الأموال اللازمة لدفع الحوافر للعاملين في المشروط ملزمة واجبة الاتباع من الحكومة المصرية في مجالات الأجور والتسعير والتشغيل .

كما جاء في إتفاقية الطاقة الهيدروكهريائية للسد العالى الموقعة في 19٨٧/٤/١٢ الشرط التالي :

 « توافق الأطراف على أن تكون عمولات الوكلاء المتصلة بأى خدمات او بضائع ممولة من الاتفاق صالحة للدفع من هذه الاتفاقية ،

بصنائع مموله من الإنفاق صناحة من هذه الإنفاقية ، ويتضائع مم هذه الانفاقية ، ويتضمح من هذا الشرط أن العمولات الوارد نذرها ملزمة الدفع من قبل الجانب المصرى ، وذلك رغم ان كافة إتفاقيات المعونة الأمريكية قد اشترطت أن تكون ، جميع الخطاظ والمواصفات والمستندات الأخرى المتعلقة بالسلع والخدمات المولة طبقا للقرض أو المنحة حسب للعابير والمقاييس الامريكية عدا ما توافق عليه الوكالة بخلاف ذلك كتابة ،

والواقع أن مقارنة الشرطين السابقين تظهر أن عمولة الوكلاء المنصوص عليها في الشرط الأول سوف تتم وقفا للمعايير والمقاييس الأمريكية (كما جاء في الشرط الثاني أو وذلك رغم أن تلك العمولات ستدفع بمعرفة الطرف المصرى من خلال المكون المحلى ، مما يعني أن شروط إتفاقيات المعونة الأمريكية التي تمتد إلى استخدامات وتخصيصات المكون المحلى تلزم الطرف المصرى بالخضوع للمعايير والمقاييس الأمريكية .

ومماً لاشك فيه ان امتداد شروط إتفاقيات المعونة الأمريكية إلى البنود المعولة بواسطة المكون المحلى لا بواسطة برنامج المعونة الأمريكية بتخصيصاته المالية المعتمدة ، سواء بالنسبة للسلع والخلمات أو المكاتب الاستشارية أو الخطط والمواصفات والعقود أو الالتزامات المالية قد أثرت بالسلب على درجات الحرية المتلحة في توجيه وإستخدام الموارد المحلية التي جاء المكون الأجنبي متمثلا في

المعونة الأمريكية ليدعمها.

ومن منظور مغلير ، قرى التحليلات الغربية أن إتاحة المعونة الإجنبية يؤدى في النهاية إلى مساعدة الدولة المقترضة على رشادة توجيه مواردها نحو الأولويات ، حيث أن الافتراض الأساسي هو أن التمويل الإجنبي للمشروعات في دولة تعلني من ندرة رأس المال يجعلها تتجه نحو زيادة موارد النقد المحل اللازم بتلك المشروعات ... مالم يحدث ابدا في غياب الحاقز المتحقق بفعل القروض الأجنبية المتاحة ، ومن المنطقي إن الحاجة إلى تمويل المكون المحلى للمشروع سيدفع الدولة النامية إلى تحديل سياستها المائية ، وتعلير تلك المساعدات الذائية ، التي يقدمها المقترض للدولة النامية مكسيا في حد ذاته . و المائد من المفترض أن تدفق المودة على المستوى الكل الاقتصاد المتاقد ...

وإذا كان من المفترض إن تدفق المعونة على المستوى الكلى للاقتصاد المتلقى المها - وفقا للمنظور الاقتصادى للدولة المتلقية - قد جاء لسد الفجوة بين حجم الارقه لتحقيق الإهداف التنموية وبين حجم التحويل المحلى المتاح ، فإنه يفترض بالتبعية أن تدفق المعونة ، على المستوى الجزئي، للقطاعات المتلقية لها قد جاء لسد الفجوة بين متطلبات إنشاء مشروعات جديدة (أو المستوى مشروعات قائمة) وبين المكون المحلى المتاح والمرصود لتلك الاستخدامات في إطار إعتبارات الاولوية والكفاءة المحددة بشكل مسبق . ولذلك لابد من معاملة المكون الإجنبي بالإساس كمتغير تابع وكعامل مساعد لإهداف التنمية وتوجيهات التخطيط كمحرك رئيسي لها .

شروط أعم وأشبل تتجاوز بضبون الاتفاتيات :

أوضحت الدراسة من خلال ما تم تحليله من معايير وشروط للمعونة الإمريكية خلال فترة الدراسة ، ان هناك تجانسا ملموسا بين المعايير التي تحكم توظيف المعونة الامريكية وبين الشروط الواردة في إتفاقيات تلك المعونة «فالتوريد من المعدد التمويل في إطار الاتفاقيات ، ، وإمتداد البلد المصدر ، وصلاحية سلم محددة للتمويل في إطار الاتفاقيات ، ، وإمتداد الشروط إلى بنود غير ممولة بواسطة برنامج المعونة الأمريكية ، تشكل مجموعة من الشروط المتجانسة التي تم توظيفها بصورة تضمن الحفاظ على مستوى التشعيل والانتاج في الولايات المتحدة كمعيار من أهم المعايير الاقتصادية التي حكمت منح وتوظيف تلك المعونة

كما أن الشروط المتعلقة بسياسات التسعير والدعم ، تلك المتعلقة بسياسات التشغيل تضمن إلى حد كبير تغليب النظرة المالية على الجوانب الاجتماعية كمعيار من المعايير الاقتصادية التي حكمت منح وتوظيف المعونة الامريكية . وبالمثل الشروط التي ميزت لصالح القطاع الخاص لتضمن توجيه المعونة الانشطة القطاع العام المرتبطة بالخدامات والبنية الاسسية ولتعضد الانتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص كاهم المعايير الاقتصادية للمعونة الامريكية . بالاضافة إلى شرط الدعاية والإعلام عن المعونة الامريكية الذي يخدم معيار للقواحد المسوس والانتشار كاهم المعايير الإجتماعية ذات البعد السياسي . ويوضح الشكل رقم (٤) التوافق بين المعايير الاقتصادية والمعايير الاجتماعية التي حكمت منح وتوظيف المعونة الامريكية وبين الشروط الواررة في الاطاقير . والتي وظفت لخدمة المعايير .

بيد أن إعادة تركيب الصورة العامة لبرنامج المعونة الأمريكية بعد تحليل جزئياتها يؤكد أن اتساق برنامج المعونة وثالف مكوناتها لم يقف عند مجرد توافق معايير التوظيف العامة التي حكمت هذا البرنامج مع الشروط الواردة في الإتفاقيات ، أو عند مجرد تجانس الشروط جميعها كجرمة متكاملة .

فتلك الشروط نسجت بصورة متشعبة داخل الاتفاقية الواحدة بشكل يوحي بالترابط المحكم فيما بينها ، ورغم ان ما سبق تحليله من شروط مقيدة بشير قل غاهاره إلى ان كل شرط جباء ليخدم معيارا محددا أو جزئية واحدة ، إلا ان كافة الاتفاقيات قد تضمنت توجيهات اكثر عمومية وشمولا من المضمون الذى جاءت من أجله . ومن ثم جاء ترابط الشروط المقيرة بشكل بخدم معليير التوظيف ويدعم التوافق بين الكل والجزء في برنامج المعونة .

ويمكن القول أن التوجيهات العامة الواردة في الاتفاقيات لها صفة الشمول بضورة تجعل مسالة . د التقيد ، و د الشرطية ، لا تتمثل في مجرد اشتمال لاتفاق على إلتزامات محددة أو إجراءات ملزمة واجبة الاتباع ، تنتج من الاثار ما يتضع على مستوى الوحدة الاقتصادية المتلقية المعونة و وإنما تمتد تلك التوجهات الشاملة لتجعل اموال المعونة الإمريكية المرصدة لحل إختناق وحدة إنتاجية محددة أو رفع درجة تشغيلها مدخلا لفرض توجيهات ملزمة على القطاع الذي تشكل تلك الوحدة المتلقية للمعونة إحدى مكوناته القربية.

وقيما على تتعرض الدراسة أبعض أمثلة للشروط التي تتجاوز مضمون إتفاقيات المعونة الأمريكية التي وجهت لوحدات ومؤسسات محددة وإمندت توصياتها لتشمل القطاعات التي تنتمي لها تلك الوحدات والمؤسسات .

شكسل رقسيم (٤)

التواقيق بيسن معايير منع وتوظيف المعونة وييسسن الشروط الواردة فيي الاتفاقيسات

مشروط متعلقة بسياسات التسعيسسر والدمسسم والدمسسم والمحاليسسة والدمسسم والجروانية إلى التشغيسل الجروانية الإجتماع التشغيسل

٣ ـ تمجيح القطاع الخصاص ــــه التبير لمصالح القطاع الخاص
 ١ ـ التراجد المحسوس (الإنتشار) ــــه الدماهـــة والإصلام من المعرضة الأثريكيــــة •

ففي حين تهدف إتفاقية ترشيد الصناعة الموقعة في ١٩٧١/١/٢١ إلى وتحسين إدارة وتخصيص الموارد بين شركات وزارة الصناعة فقد إبتدت شروطها إلى القطاع الصناعي باسره ، مؤكدة على ضرورة، إجتماع المنوح مع الوكالة من وقت لاخر على أن ياخذ في الاعتبار ملاحظاتها على تطبيق سياسة إلغاء الدعم كجزء من الحوار المستمر من أجل تطوير القطاع الصناعي . وفي حين تهدف إتفاقية منحة القطاع الصناعي إلى ، تجديد وإحلال ومقاومة إمكانية تلوث البيئة في بعض شركات القطاع العام (١١ شركة) فقد نص التعديل الرابع للاتفاقية والموقع في ٧٧ //١٩٨٠ على ، ضرورة إجتماع الممنوح مع الوكالة دوريا لمناقشة السياسة الصناعية والمشلكل الاقتصادية والمالية السياسة الصناعية والمالية المناسبة الصناعية والمالية المنوح ومشاكل العمالة بشكل عام .

كما إمتدت توصيات هيئة المعونة الأمريكية إلى قطاع الفزل والنسيج المصرى باكمله من خلال تمويل عملية تحديد وإحالل مشروع واحد هو شركة غزل ونسج المحلة العجرى حيث نصت شروط الاقالية الموقعة لهذا الغرض باحداد دراسة عن السياسة العربية بشان الفزل والنسج مع الاخذ في الاعتبار ملاحظات الوكاللة على الموضوع كجزء من الحوار المستعر بالنسبة التطوير قطاع الفزل والنسيج في مصر.

وبالمثل إمتدت توصيات هيئة المعونة الأمريكية إلى قطاع التشييد في مصر من خلال المساهمة في تمويل مشروعي اسمنت السويس واسمنت القطامية حيث نصت شروط إتفاقية المشروع الأول الموقعة في ١٩٧٧/ ١٩٧٠ وإتفاقية المشروع الثلثي المؤقعة في ١٩٧٧/ ١٩٧٠ عن مرورة تقديم مكتب بيع الاسمنت المصرى خطة لتوزيع الاسمنت تقبلها الوكاة ، وعلى « إعداد الجانب المصرى لدراسة عن السياسة السعرية لصناعة الاسمنت ومشاورة الوكالة من وقت لاخر بشان الموقف المال للتك الصناعة الاسمنت ومشاورة الوكالة من وقت لاخر بشان الموقف المال للتك الصناعة المحدد

كما إشترطت هيئة المعونة الأمريكية ضمن شروط إتفاقية منحة ملاحات بورسعيد الموقدة ف ٢٩ / ١٩٧٧ ان ديوافق الممنوح له على عدم إتخاذ اى ا إجراء أو القيام باى زيادة في إنتاج دون القبول أو الموافقة المسيقة من الوكالة ، كما نصت شروط التعديل الأول لاتفاقية منحة مياه ومجارى القناة الموقعة في 1/4///١٧ على موافقة الممنوح ، ان يتم الاشراف الأمريكي على إنشاء مشروعات كل .

من هيئة قناة السويس للشرب وهيئة قناة السويس للصرف الصحى ، الله إما بالنسبة للتوصيات الواردة في إنفاقيات الاستيراد السلعى ، والتى تتسم بطلبع العمومومية والشمول ، فنذى على سبيل المثال ما جاء في إنفاقية القرض السلعى الموقعة في ١٧/٨ / ١٩٨٧ والتى نصت على ، إلزام المنوح بالاجتماع بالوكالة بصفة دورية ولمدة مرة في السنة على الاقل لمنافقة الوضع الاقتصادى والموضوعات الاقتصادية ذات العلاقة ببرنامج المعونة ، ومدى تنفيذ الحكومة المصرية لخطة الاسمدة المرتامج الاستيراد السلعى للسنة المالية المسرد ، وعلاقة درنامج المعونة مهذا الشان .

اما التعديل الأول لآتفاقية منحة الضرائب والموقع بتاريخ ١٩ /٥ /١٩ ١٩ و الذي إستهدف تطوير النظام الضريبي في مصر وإمداد مصلحة الضرائب اللحائب المصرى ، أن يقدم للوكالة --

مصورة مقدولة شكلا ومضمونا ـ دليلا على أن القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ٨٩٧٨ قد ثم تعديله لكي يسمح بإعادة التنظيم الوظيفي المناسب وتقويضه

السلطة التنفينية المناسبة ،

اما بالنسبة للتوصيات الاكثر شمولا ، والتي مست القطاع الزراعي ، فقد حامت اساسارق إتفاقيات بيع السلع الزراعية وإتفاقيات القمح وفقا للقانون الأمريكي العام ١٨٤ لفائض الحاصلات الزراعية . بالإضافة لما تم تحليله .. ق معرض _ الدراسة _ من شروط وتوجيهات ملزمة تضمنتها هذه الاتفاقدات وإمندت لمجال التسعير والدعم للمنتجات الزارعية ، والتمييز لصالح القطاع الخاص، فإن تلك الاتفاقيات التي جاءت لتمويل سلع محددة (كالقمح - دقيق القمح .. التبغ .. الحبوب) إشتملت على توجهات ملزمة إمتدت إلى التسويق الزراعي الدآخلي للخضر والفلكهة، والاستيراد والتصدير وإدارة الماه والأرضّ، والتسهيلات التخرينية والمبكنة الزراعية والاستثمار في الاراضي المستزرعة وتسعير وتوزيع الأمسدة.

وفي ذات الوقت الذي إمتدت فيه توصيات وشروط إتفاقيات المعونة الامريكية الموجهة لوحدة إقتضادية محددة لتشمل كافة وحدات القطاع الذى تنتمي إليه الوحدة وتشكل إحدى جزئياته (مائم تكن التوصيات إمتدت لتشمل الوضَّعُ الانتاجي والاقتصادي ككل) فإنه يلاحظ على إتفاقيات المعونة الأمريكية إنها تشكل .. فنيا .. دائرة مغلقة من الاتفاقيات المتشابكة ، فإستخدام الأموال المخصصة في إطار الاتفاقيات يرتبط احيانا بإنجاز خطوات او مراحل أو إنجازات محددة في إتفاقيات أخرى .

وقد اكدت و إجراءات المساعدة الذاتية ، الواجبة الإتباع في إتفاقية و الغذاء من أجل التنمية ، الموقعة في ٣٠ /١٩٨٠ في إطار الباب الثالث من القانون الأمريكي العام ١٨٠ ، على أهمية الاستمرار في تحليل برنامج تنظيم الأسرة المعول في إطار إتفاقيات آخرى للمعونة الأمريكية.

كما نصت إتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ٢٨ ٧ ١٩٨٧ على إعفاء مصر من دفع جزء من ثمن القمح المستورد بما قيمته ١٥ مليون دولار بالجنيه المصرى على أن يستخدم الجانب المصرى تلك المبالغ في تنفيذ مشروعات الخدمات الأساسية للقرى وفي دعم اللا مركزية وذلك في إطار إتفاقيات المعونة الأمريكية الموجهة إلى تلك الأغراض . ويقدم ذلك تفسير للتشابك بين الباب الأول والباب الثالث من برنامج القانون الأمريكي العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية كما سبق عرضه .

وهنتك ايضا إتفاقيات وجهت اساسا لتمويل إتفاقيات اخرى مثل إتفاقية منحة دراسة الجدوى الموقعة في ٢٩ /٣٤ /١٩٧٨ ، والتي تنص شروطها على إستخدام المنحة المقدمة في دراسة جدوى تمويل المعونة الأمريكية للعديد من المشروعات منها على سبيل المثال : ميناء السويس ، ومياه ومجارى القناة ، واسمنت المعادي . وملاحات بورسعيد ، وقرض بنك التنمية الصناعية ، ومحطة القوى الكهربائية بالسويس.

كما نصت إتفاقية مشروع دعم المحليات الموقعة في ١٩٧٧/١٧/ على أن « المنحة الموجهة في إطار الاتفاق تستخدم في تعويل التكاليف من العملة المحلية اللازمة لدعم منح الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في إطار إتفاقيات نقل التكنولوجيا ومعوير العوى العاملة ، وإنفاقيات دراسات الجدوى والدراسات الغنية وأي منح أخرى مخصصة لأستمرار المعونة .

أما عن العمومية والشمول وتجاوز مضمون الاتفاقيات في جزئية الشروط الجزائية التى المستدلال عليها الخونة الأمريكية ، فيمكن الاستدلال عليها من خلال تحديد ، حالات الخلال بالتزام ، التى نصت عليها الشروط الواردة ، بكافة إتفاقيات قروض المعونة الأمريكية والتى تشمل على سبيل الحصر : _ فشل المقترض في سداد اى فائدة أو قسط مستحق على الأصل ومطلب سداده مهذه الاتفاقية (شرط مالى)

- غشل المقترض في الالتزام بأي شرط من شروط هذا الاتفاق بما في ذلك التعهد

بتنفيذ البرنامج بكافاءة ونظام (شرط غير مالي).

_فَشْلِ الْمُقْتَرِضَ عَدْد تاريخ الاستحقاق في دفع أي فأندة أو اقساط مستحقة على الأصل أو القساط مستحقة على الأصل أو أي مدفوعات أخرى طبقا لأي إتفاقية قرض أخرى أو إتفاقية ضمان أو أي إتفاقية أخرى بين المقترض وأي جهاز يتبعه ، وبين الوكالة أو الأجهزة السابقة على إنشائها (شرط مالي) .

ويلاحظ بشكل عام إن الشروط غير المالية قد وضعت على قدم المساواة مع الشروط المالية فيما يتعلق بتحديد حالات الاخلال بالالتزام .

شروط فير مألونة في الاتفاتيات الاقتصادية الدولية :

نصت إنفاقيات المعونة الأمريكية على شروط غير مالوفة في الإنفاقيات الاقتصادية الدولية ومنها على سبيل المثال شرط الزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية عن المعونة، وشرط الرقابة والإشراف من الجانب الأمريكي لتلافي الخسائر الناتجة عن السرقة والإتلاف.

وفيما يلي عرض لكل من الشرطين .

إلزام الصَّكومة المصرية بإجراء الدعاية عن المعونة:

نصت كافة إتفاقيات المعونة الأمريكية المعقودة خلال فترة الدراسة على ضرورة قيام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية المرتبطة بالاعلام عن الاتفاقيات بمختلف الطرق الدعائية ، وذلك مع إختلاف صبيغ ورود هذا الشرط في الاتفاقيات .

فقد جاء على سبيل المثال في إتفاقية معدات توزيع كهرباء منطقة القناة الموقعة في ٢٨/٥/٩/١ الشرط الثالي:

سوف تقوم الحكومة بالإعلام عن المنحة كبرنامج من برامج معونات الولايا
 المتحدة الامريكية، ووضع علامة على السلح المولة عن طريق المتحة كما هو
 موضح ف خطابات التنفيذ ، كما جاء ف إتفاقية صوامع الغلال الموقعة ف
 ٢٠٧٠/٧٢٠ :

ديجب على المقترض أن يعلن عن القرض على الرأى العام بإعتباره برنامج
 معونات من الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن يحدد موقع المشروع وأن ينوه عن
 البضائح المولة من القرض ، وذلك طبقا لما تنص عليه الخطابات التنفيذية ،

كما جاء في إتفاقيات بين السلع الزراعية :

سوف تتخذ حكومة البلد المستورد الإجراءات التي يتفق عليها الطرفان قبل

تسليم السلع التعريف بهويه السنع العدانية في مراكز التوزيع في البلد. المستورد وللدعاية بنفس الطريقة وفقا لما هو منصوص عليه ،

ويتوافق هذا الشرط الإعلامي مع معيار التواجد المحسوس أو « الانتشار » كمعيار من أهم المعايير الاجتماعية ذات البعد السياسي ، التي حكمت توظيف المعونة الأمريكية في مصر خلال فترة الدراسة .

ويرى « د . محمود عبد القضيل » أن تركيز برنامج المعونة الأمريكية على المحليات في إطار ما يسمى بتنمية اللامركزية بهدف أساسا إلى تحقيق هدف سيلسى ودعلني واضح وهو تحقيق نوع من التواجد المحسوس على مستوى اللقي والمراكز والمواقع الجماهيرية ، أو ما يسميه الأمريكيون بلغتهم تحقيق اللقي والمراكز والمواقع الجماهيرية ، أو ما يسميه الأمريكيون بلغتهم تحقيق المرافق المحلية .. وبالقال تتمية نوع من الدعم والتاييد الشعبى الواسع لمراضح الموزيامج الموزية الأمريكية في مصر » .

وقد كانت سياسة السفير الامريكي السابق في مصر (هيرمان إيلتس) خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ تجاه تخصيص المعونة الاقتصادية الامريكية تركز بالفعل على توجيه حجم ملموس من المساعدات للتأثير على الرأى العام المصرى وذلك من خلال معونات الخذاء وتجديد المرافق العامة .

كما حاول (مليكل ستون ، المدير السابق لبرنامج المعونة الأمريكية في مصر خلال فترة إدارته (١٩٨٧ - ١٩٨٤) أن يجعل انشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ملموسة لدى المصريين .

وتوظيفا للشرط الدعائى الخاص بإلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية عن إتفاقيات المعونة الإمريكية، فقد ثم وضع العلم الأمريكي ذى الكفين المتعاقين، كرمز للتعاون والمعداقة بين البلدين - على السلع والمعداة الإمريكية الواردة وفقا لبرنامج المعونة الأمريكية (مثل مركبات النقل واجولة الاقريق واغلفة المنتجات المغذائية) . كما وضعت الافتات مماثلة في مواقع المشروعات المعربة المولكية ، وذلك رغم إن غالبية تلك المشروعات تقترن بإلزام الحكومة المصرية بتوفير مكون محل يناقر تخصيصات المعونة الأمريكية كمكون اجنبي ، مالم يكن المكون المحل اكبر منها حجما ، فعلى سبيل المثال اشير إلى أن الوكالة الإمريكية للتنمية المدن المحضرية الموجهة الافتات على الشوارع مكتوب عليها ، وصفت بالمعونة الأمريكية ، رغم أن أغلب هذه المشروعات تمت مكال بالمبلغ المصوية المصوية المصرية المصرية المصرية المصرية المساورة بها المشروعات تمت طبقاً المشروع بما قيمة 40 مليون دولار ، كانت حصة الجانب الأمريكي فيها ٣٠ مليون دولار بينما قام الجانب المصرى بسداد حصلة بالكامل .

وقد اشارت مقالة أمريكية وردت في مجلة صادرة عن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تشيد بوقع المعونة الامريكية على الراى العام المصرى - وذلك في إطار عرضها للجهود الامريكية التي بذلت لرصف إحدى الطرق الفرعية في محلفظة المنيا ولتوصيل مواسير المياه إلى إحدى قرى محافظة الجيزة - إن إصطلاح - المسروع الامريكي ، The American Project قد إنتشر واصبح متداولا في ريف مصر وحصرها في المواقع التي ظهر فيها دور المعونة الامريكة .

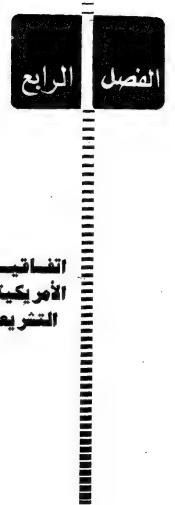
وبينما صرح فراعك كمبل المدير السابق لبرنامج المعونة الامريكية لمصر انه لابد أن تقول أجهزة الاعلام في مصر شيئا مما يفعله الامريكيون حتى يعرف المواطن المصرى دور المعونة الامريكية في مصر وماذا قعلت من أجله ، وحتى يشعر دافع الضرائب الامريكي أيضا بالرضا لان جهوده في معونة مصر معروفة لشعب مصر ، فقد سجلت مضابط مجلس الشعب انتقام أبو العز الحريري عضو مجلس الشعب عن حزب التجمع خلال الفصل التشريعي القائث الشرط إلزام الحكومة المصرية بالدعاية عن المعونة الامريكية من خلال وضع العلامات الخاصة بالد الامريكية المتشلبكة مع المد المصرية كرمز للمعونة ، حيث اشار في معرض مناقشته لهذا الشرط الوارد في إتفاقية السكان الموقدة في معرض مناقشته لهذا الشرط يؤدى إلى تكريس فكرة التواحد الامريكي لدى النفس في المواقع المختلفة في وقت يتزايد فيه نداء الإجهزة الإعلامية المصرية الماه والمواد و الإنتماء لمصر» .

ويمكن القول أن الأسلوب الذي يتناول به الإعلام المصرى إتفاقيات المعونة الأمريكية بنم بالانتظام والتكرار مالم يكن الازدواج في الاعلان والنشر ، فاخبار المعونات يتم بالانتظام والتكرار مالم يكن الازدواج في الاعلان بما يجعل المواطن عاجزا عن أن يتابع الحجم الحقيقي للمساعدات وبما يجعله يتوهم أن سيلا من المساعدات يتدفق ، والحقيقة أن كل خبر ينشر ذلات مرات على الاقل . عند المتفاق وعند الاتفاق وعند التنفيذ .

شرط الرقابة والاشراف مِن الجانب الأمريكى لتلافى السرقة. والكسر :

نصت كافة إتفاقيات الاستيراد السلعي الموقعة خلال فترة الدراسة على الرقابة والاشراف المناسب من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتخفيض الخسارة النائجة عن الكسر أو السرقة في المواني نتيجة الأهمال أو تعمد التخصيل الشيئات كما هو محدد بالتفصيل في خطابات المتنفذ ».

ويلاحظ بشكل علم أن ضوابط وحدود و الرقابة والإشراف المناسب ، لم ثرد تفصيلا في هذا الشرط ، كما أن هذا الشرط يحمل في طياته إقرارا مسبقا وتسليما بان معدلات الاتلاف والسرقة والادارة المتلقية للمعونة تفوق المعدلات المالوفة ، مما يستدعى الرقابة والإشراف من قبل الملتح . ويعد هذا الشرط من اكثر الشروط غير المالوفة التي وردت في إتفاقيات المعونات الدولية بشكل عام . □



اتضاتيسات المصونسة الأمريكية من الناحيتين التشريعية والتنفيذية كحلقة وصل بين ماسيق استعراضة من معايير وشروط تحكم اتفاقيات المعونة الامريكية وتعبر عن ارادة واهداف مانحها بالدرجة الاولى ، وبين الواقع المصرى الذي جاءت تلك المعونة مخاطبة له ، فان مباحث هذا الموصل تتناول المعونة الامريكية تشريعا وأداء في اطار ممارسة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مصر لمهامها . بالإضافة الى بعض الجوانب القانونية المرتبطة المتفاقيات تلك المعونة .

فيتناول المبحث الاول المعونة الامريكية بين الابياد التشريعية والممارسات البرلمانية ، ويتناول المبحث الثانى المعونة الامريكية بين التصورات الرسمية والواقع التنفيذي ، أما المبحث الشالث فيتعرض, لبعض الجوانب المائدة والمرتبطة باتفاقيات تلك المعونة .

البحث الأول •

المعونة الامريكية بين الأبعاد التشريعية والممارسات البرلمانية لمجلس الشعب المصرى

تنص المادة ١٥١ من الدستور على أن : « رئيس الجمهورية بيرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة

القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع القررة، على ان معاهدات الصلح والتحاقف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة او: التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النقلات غير الواردة في الموارتة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها،

كما تنص المادة ١٣١ من ذات الدستور على : « أن لايجوز للسلطة التنفيذية عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقللة الا بموافقة محلس الشعب » .

كما تنص الفقرة « ز » من المادة ١٥٦ التي تحدد اختصاصات مجلس الوزراء على « .. عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور » .

ولكن تلك السلطات ليست مطلقة بل هي مقيدة بقيد دستورى وهو موافقة مجلس الشعب على المعاهدات والاتفاقيات والقروض وبالتالي فأن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات لاينتج آثاره إلا بموافقة مجلس الشعب.

ويتناول هذا المبحّث بالتّحليل الأبعاد التشريعية والمارسات البرلمانية المرتبطة بالمعونة الامريكية .

أول .. الأبعاد التشريعية المرتبطة باتفاقيات المعونة الأمريكية :

تجدر الاشارة الى ان الدراسة قد اعتمدت على المسح الشامل لكافة مضابط مجلس الشعب المتضمنة اتفاقيات المعونة الامريكية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ ، كما يلزم التنويه الى ان اجراءات التصديق من قبل مجلس الشعب على الاتفاقيات قد اعتمدت على النص المترجم الى العربية عن النص الانجليزى الذى ابرمت به الاتفاقية .

وفيما يلى تحديد حدود سلطة مجلس الشعب في اعمال التصديق ومدى استخدامه لهذا الحق:

١ ـ ملطة مجلس الشعب في تيول أو رفعني الاتفاتيات :

اذ تنص المادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب على :

د تحال المعاهدات المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من
 الدستور الى اللجنة المختصة . والمجلس ان يوافق عليها ، أو يوفضها أو

يرُجل نظرها وليس له أن يعدل نصوصها ، ويوجه المجلس نظر الحكومة الى النصيوص التي أدت الى الرفض أو التأجيل » .

ويتضع من هذا النص انه ليس لمجلس الشعب سلطة تعديل أى نص او فقرة من نصوص وفقرات الاتفاقيات الدولية التى تعرض عليه بغرض التصديق . فتنحصر سلطة البرلمان في قبولها أو رفضها برمتها .

وعلى أية حال ، فانه لم تحدث حالة رفض واحدة لاية اتفاقية من اتفاقيات المعرنة الامريكية التى تمت احالتها الى مجلس الشعب للتصديق عليها خلال فترة الدراسة .

٢ - حق البرلمان المصرى في تأجيل النظر في بعض الاتفاقات :

تبين من الدراسة ان مجلس الشعب قد مارس حقه في تأجيل التصديق على الاتفاقيات ، وذلك لعدد من الاسباب التي وردت بالمضابط والتي تتمثل في ·

إ = اعادة التقرير الى اللجنة المختصة لاعادة دراسة الاتفاقية بتمهل ،
 والواقع ان اعادة التقرير الى اللجنة المختصة - طبقا للائحة مجلس الشعب _
 يكون اعمالا لنص المادة ٤٧ من الملائحة ونصها :

اللجان هي اجهزة المجلس المعاونة له في ممارسة اختصاصه
 التشريعي ، كما انها هيئات مساعدة للمجلس في الرقابة التي يمارسها
 على نشاط مختلف اجهزة الدولة » .

ايضا تنص المادة أق من اللائحة الداخلية للمجلس على ان: و تتولى اللجان بحث مليحال اليها من المشروعات أو الاقتراحات أو الموضوعات التي تدخل في نشاط الوزارات وغير ذلك من المسائل التي مرى المجلس أو رئيسه احالتها اليها».

 ب ـ اعادة التقرير الى اللجنة المختصة لتحديد مجالات الانفاق التي سبق ان خصصت لها المبالغ المرصودة للاتفاقيات السابلة المماثلة قبل التصديق على الاتفاقية الجديدة.

جــ تَبَايِنُ وَجَهَاتَ النَفَلُ فِي مِنْاقِشَاتَ اعضاء المجلس ، الأمر الذي يستدعي تأجيل اخذ الراي الى جلسة مقبلة .

د .. اختلاف تفسير بعض الالفاظ والبنود الواردة في النص العربي للاتفاقية « والذي تتم المناقشة ومن ثم التصديق على أساسه » عن النص الانجليزي الاصلي .

— تغيب معثل الحكومة عن حضور الجلسة ، حيث يجب حضور ممثل عن الحكومة لابداء وجهة نظر الحكومة في التقرير المقدم في اللجنة المختصة ، وذلك عمال بنص المادة ، ٦ من لائحة المجلس التي تنهى على أن ، تعاون اللجنة المجلس بصورة وثيقة مع اعضاء الحكومة الذين يجوز لهم حضور جميع جلسات اللجان وتعطى لهم الكلمة متى طلبوا ذلك . ويجوز للجان أن تطلب ـ عن طريق رئيس المجلس - حضور اعضاء الحكومة ورؤساء الادارات المركزية

وكذلك رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرهم من القائمين على ادارة قطاعات مهمة من نشاط المجتمع ، ويكون على اعضاء الحكومة حضور جلسة اللجنة اذا طلبت ذلك ، ولهم في غير هذه الحالة ان ينيبوا عنهم من يختارون من معاونيهم ، .

٣ علطة مجلس الشعب بشأن اجراءات تعديل الاتفاقيات :

اصطلاح التعديل هو التفسير الشائع لتلمة Amendment الإنجليزية ، ومن ثم فان المقصود بتعديل الاتفاقيات في هذا الصدد هو التعديلات الإجرائية الفنية المبحتة التي يستلزم التصديق عليها موافقة مجلس الشعب ايضا ، ذلك ان اية تحديلات أو أضافات أو تعديدات لاية اتفاقية يجب أن يتبع في شانها ذات الخطوات التي تتبع بشان الإتفاقية الاصلية لكي تكون الإتفاقية نافاة السريان . وجدير بالذكر أنه طبقا لقواعد القانون الدولي العام فأن اتفاق العديل لايلغي المعاهدة السابقة على شام التعديل ، وأنما يمكن لطرق المعاهدة أو الإتفاقية الإتفاق المعدل لتصوص المعاهدة السابقة ، وذلك بعكس الحال عند أبرام معاهدة جديدة لاتتفق مع المحاهدة السابقة حيث تحل المعاهدة الجديدة محل المعاهدة السابقة . المحكم المعاهدة السابقة حيث تحل المعاهدة الجديدة محل المعاهدة السابقة من مفهوم عن مفهوم عديلات الاتفاقيات تختلف في مفهومها عن مفهوم تعديل اسلوب ادارة المساعدات الذي شهد تطورا ملحوظا وستمرا خلال سنوات تدفق المعونة الإقتصادية الامريكية لمصر والذي يرتبط اساسا بتطور ادارة المستخدمة للمساعدات ورقع كفاءتها .

وتتمثل أهم حالات تعديل الاتفاقيات المُختلفة التي تمت خلال فترة الدراسة والتي صدق عليها مجلس الشعب فيما بل :

أ تعديل المبالغ المرصودة المعونة بموجب الاتفاقيات وذلك اما بسبب استفاذ تلك المبالغ في خلال فدرة سريان الاتفاقية والحاجة الى تمويل اضاق في اطال البرنامج الكل للمعودة ، أو بسبب استفاذ تلك المبالغ المرصودة مع قرب انتهاء مدة سريان الاتفاقية مما يتطلب زيادة المبالغ المرصودة من ناحية واطالة مقدرة سريان الاتفاقية من ناحية أخرى ، أو نظار المحاجة الى اعادة تقدير حجم الاموال المخصصة كمكون محلى في مشروعات المعونة الامريكية اما بغرض التزامات الجائب المصرى أو زيادتها

ب - تعديل المبالغ المرصودة للاتفاقية مع تحويل القرض الى منحة .
 ج - تعديل المبالغ المرصودة للاتفاقية مع اضافة شروط جديدة سواء شروط

مالية أو شروط غير مالية أو كليهما . د ـ تعديل المبالغ المرصودة مع أحلال شرط « مالى أو غير مالى » محل شرط

آخر. وبتتبع المسار التشريعي للاتفاقيات وتعديلاتها تبين انه يصدر بشأنها قرار رئيس الجمهورية «بالمرافقة عليها بشرط التصديق» ثم تحال الى اللجنة المختصة بمجلس الشعب لاعداد تقرير عنها لعرضه على مجلس الشعب للتصديق عليها . وبالنسبة لتعديل الاتفاقيات ، فقد تبين من الدراسة ان اللهان المختصة بمجلس الشعب تكتفى ـ احيانا ـ بالاشارة العامة الى مبررات تعديل الاتفاقية في تقريرها المعروض على المجلس ، في حين ان بعضا من تلك التقارير جاء خاليا من مبررات التعديل . وقد سجلت بالفعل مضابط مجلس الشعب في اكثر من موضع تلك الملاحظة والتي ذكرها العديد من الاعضاء في معرض مناقشة بعض الاتفاقيات .

وتجدر الاشارة الى انه لم يتم تعديل اسلوب صياغة شروط الاتفاقيات التى وضعها بعض اعضاء مجلس الشعب من مختلف الاتجاهات الحزبية بأنها « مقيدة » وتخرج عن حدود المألوف » ، وتمس السيادة المصرية » إلا خلال الفصل التشريعي الرابع ، أى بعد انتهاء فترة الدراسة ، وعلى وجه التحديد ابتداء من اتفاقية بيع السلع الزراعية الامريكية الموقعة في ١٩٨٤/ ٢/٢١ ، وذلك بناء على المفاوضات بين الحكومتين المصرية والأمريكية بغرض اعادة على المفاوضات الواردة في شروط الاتفاقيات بالشكل الذي لايعرضها للانتقادات وللامتناع عن التصويت عليها من قبل بعض اعضاء مجلس الشعب المصري على النحو الذي حدث عند مناقشة اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في ١٩٨٤//٢٢ ، حيث امتنع نواب حزب الوفد الجديد عن التصويت عليها ، وهذف نواب آخرون من حزب العمل الاتفاقية ، وقد نشرت الصحف القومية وصحف المارضة على السواء مقتطفات مما دار من مناقشات حول هذه الاتفاقية داخل حاسة مجلس الشعب المعقوبة يتاريخ ١٩٨٤//١٠ .

ثانيا : الممارسات البرلمانية المرتبطة باتفاقيات المعونة الإمريكية

تبين من تحليل مضابط جاسات مجلس الشعب خلال فترة الدراسة ، فيما يتعلق بالمارسات البرلمانية المرتبطة باتفاقيات المعونة الامريكية ، ان الاتفاقيات لم تأخذ حقها النسبى من المناقشة بشكل يتناسب مع اهميتها السياسية والاقتصادية ، ومرد تلك النتيجة يرجع الى الاعتبارات. التالية :

 ١- الفترة الزمنية التي تناقش فيها مثل هذه الاتفاقيات تعد قليلة للغاية بالنظر الى الموضوعات الاخرى التي ينظرها مجلس الشعب ، وقد اتضح ذلك من خلال ورود غالبية المناقشات المرتبطة باتفاقيات المعونة في سطور معدودة في المضابط مقارنة بالسلحة التي احتلتها الموضوعات الاخرى التي تناقش والواردة بللضابط.

٢ ــ ان طالبى الكلمة بالنسبة لمناقشة تلك الاتفاقيات لايزيدون في غالب الاحوال عن اصابح البد الواحدة بل احيانا يكون عضو واحد فقط هو طالب المناقشة في تلك الاتفاقيات بل احيانا لايتقدم أحد الاعضاء بطلب مناقشة الاتفاقيات عند عرضها.

 ٣ - تبين من حصر مناقشات الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالمعونة الامريكية لمصر خلال قترة الدراسة ان نسبة الاتفاقيات التي يتناولها مجلس الشعب بالمناقشة 1 : ٦ فقط . ذلك انه تبين ان عدد ٣٧ اتفاقية فقط قد تعرضت المناقشات اعضاء مجلس الشعب من بين حوالي ٢٣٦ اتفاقية خاصة بالعونة الامريكية قامت البلحثة بتحليلها .

وتجدر الاشارة الى انه قد نزايد الاهتمام الجدى بمناقشة الاتفاقيات وتحيصها خلال الفصل التشريعى الثانى « ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ » بحيث يمكن القول ان مناقشات مجلس الشعب للاتفاقيات الاقتصادية بوجه عام ولاتفاقيات المعونة الامريكية بوجه خاص في هذا الفصل التشريعي اكثر تمحيصا وتحليلا عما جرى في غيره من الفصول التشريعية الاخرى السابقة أو اللاحقة عليه ، إلا ان هذا الفصل التشريعي لم يكمل مدته الدستورية اذ اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم «١٧٨» ف ١٩٧٩/٥/٢٢ بحله واجراء انتخابات جديدة .

اتماهات نواب الأفلبية :

بتحليل أبعاد الممارسة البرلمانية خلال القصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المصرى يمكن القول أن مناقشات نواب الأغلبية (الحزب الوطني) وتقارير اللجان المختصة قد ركزت على المقاهيم التالية :

- التركيز على ، عنصر التيسير » الذي يتوافر في الشروط المالية لاتفاقيات المعونة الامريكية من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومهلة السداد

- التاكيد على إعتبار أي قرض أو منحة يشكل أضافة إيجابية للموارد المتاحة

بشكل مطلق

 التاكيد على اعتبار الشروط المالية وغير المالية مجرد شروط نمطية بحكم قانون المساعدات الامريكي بضمان حسن الاستخدام من قبل الدولة ، المتلقية للمعونة ، وأن تلك الشروط جارى التعامل بها في كل الدول النامية التي تتلقى معونات من الولايات المتحدة الامريكية

ـــ التاكيد على جدوى توظيف المعونة الإمريكية في مختلف الاستخدامات التي وجهت لها في القطاعات والانشطة والمناطق في مصر

اتماهات نواب المعارضة البرلمانية والمستظين :

يمكن تلخيص موقف المعارضة البرلمانية والمستقلين من خلال تحليل أراء هؤلاء ومناقشاتهم تحت قبة مجلس الشعب ، فيما يتعلق بالمعونة الامريكية على النحو التالى:

ـ ان مبدا رفض المعونة الخارجية غير وارد بشكل عام في مناقشات نواب المعارضة والمستقلين - هناك انجاه واضح لقبول المعونة الإمريكية من حيث المبدا في اطار العلاقات المصرية الإمريكية السائدة في ذلك الوقت .

- هناك رفض صريح وواضح لبعض الشروط غير المالية المقيدة التي وردت في اتفاقيات المعونة الإمريكية والتي تمثل اهمها في بعض الشروط المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الداخلية لمصر (مثل التسعير والدعم والتشفيل والميادت القطاع المخاص) ، وبعض الشروط المتعلقة بالتجارة الدولية والم بشروط التوريد من البلد المصدر ، وشرط صلاحية سلع امريكية مخددة للتعويل من الموديكية) ، وبعض الشروط الاخرى المرتبطة بضرورة قيام المحكومة الامريكية ألما المحكومة المصرية باجراء الدعاية والاعلام عن برنامج المعونة الامريكية

وعن أهم الملاحظات المرتبطة بالجوانب الاجرائية للتصديق على اتفاقيات المعينة الامريكية يمكن أن نذكر الاتى :

١ ـ مناقشات تعديل الاتفاقيات في مجلس الشعب تنصب على د حذف بند معين على اوضافة بند جديد في الاتفاق الاصلى دون تواجد النص الاصلى في تناول اعضاء المجلس انذاء عرض التعديل ، وفي بعض الاحيان ينم عرض نص الاتفاقية الاصلى في فصل تشريعي مغاير للفصل الذي يعرض فيه التعديل مع الوضع في الاعتبار أن تشكيل المجلس يختلف عن فصل تشريعي لاخر . وقد تعرض العديد من إعضاء المجلس من مختلف الاتجاهات الحزبية لتلك الملاحفات

 ٧ ــ عدم توزيع تقارير اللجان الخاصة بالاتفاقيات الاقتصادية على اعضاء المجلس قبل اتعقاد الجلسة المدرج بها مناقشة التقرير بوقت كاف حتى يتسنى للاعضاء الاطلاع عليها ودراستها واعداد الاراء والمناقشات ، وذلك تطبيقا للمادة ٩٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب والتى تنص على ان :

يقدم التقرير الى رئيس المجلس لادراجه في جدول الأعمال، ويجب طبع التقرير وتوزيعه على اعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لنظرة بـ ٢٤ ساعة على الاقل، ويجوز لرئيس المجلس في الحالات العلجلة الموافقة على الاكتفاء بتلاوة التقرير

. وقد سجلَّتُ المُضابط اعتراض بعض الاعضاء على عدم تنفيذ منطوق تلك اللهة

٣ .. تجميع وإدراج قائمة مطولة من الاتفاقيات الاقتصادية بجدول جلسة واحدة (بالإضافة الى مليتضمنه الجدول من اعمال آخرى معروضة على المجلس شمل العديد من الإسلالة وطلبات الاحافة والمؤضوعات المدرجة للمناقشة وتقارير اللجان المختلفة في كافة المؤضوعات والتخصصات) . وقد تراوح عدد اتفاقيات المعونة الامريكية التي الدرجت داخل الجلسة الواحدة للتصديق عليها ملبين سنة الى احدى عشرة اتفاقية .

اختلاف معانى ترجمة النص العربى للاتفظية عن النص الإنجليزى في
يعض الاحيان ، مما أدى الى اختلاف وجهات نظر الاعضاء عند مناقشة مواد
الاتفقات

هُ ـ تَأَدُّر عَرِضَ الاتفاقيات الاقتصادية على مجلس الشعب فور صدور قرار رئيس

الجمهورية بشانها ، وقد تراوحت طول فترة الإبطاء المنقضية بين قرار رئيس الحمهورية بالموافقة على الاتفاقيات وبين عرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها مابين سنة الى سبعة عشر شهرا ! .

وهناك إجماع من خبراء التخطيط والتعاون الدولى على ان التأخير في التصديق على الاتفاقيات ، والذي يصل في بعض الاحيان الى عام أو عامين يؤدى الى تغير الاسعار والتكاليف وتحميل الجانب المصرى مزيدا من عمولات الارتباط التى تدفع احيانا قبل البدء في السحب من القروض ، كما أن جزءا كبيرا من فوائد الديون كل عام عبارة عن عمولات ارتباط نتيجة هذا التأخير وقد أكدت نتائج دراسة تحليلية للدكتورة أمانى قنديل عن دور مجلس الشعب في صنع السياسة الاقتصادية أن «طبيعة القضية الاقتصادية ، التي تتسم بدرجة عالية من الفنية والدقة واعتمادها على مصادر ثابتة للبيانات والمعلومات لا تتوافر لاعضاء المجلس بالقدر الكافي والسرعة الكافية التي تمكن المجلس من اداء المهام التشريعية الموكلة اليه بشكل متكامل .

● البحث الثاني ●

المعونة الأمريكية بين التصورات الرسمية والواقع التنفيذي

يتناول هذا البحث بالتحليل التصور الرسمى لفهوم العونة الامريكية ومدى إتساق تلك المعونة مع أهداف التنمية التي جاءت لتعبر عن منظور وتوجهات صانعي السياسة العامة في مصر.

ريتم تناول هذا التحليل في إطار ثلاثة محاور رأسية متدرجة ، متداخلة وقابلة للفصل النظري ، وتلك المحاور هي :

المحور الاول : تحليل التصور الرسمي لمفهوم « العلاقات المصرية الامريكية » خلال فترة الدراسة

المحور الثاني: تحليل التصور الرسمي لمفهوم « المعونة الامريكية ، كحزمة متكاملة من البرامج والتوجهات المحور الثالث: تحليل تصور صانعي السياسة الاقتصادية لنمط توظيف تخصيصات المعونة الامريكية

وجَّدير بالذكر أن تلك اللَّحَاوِر الثلاثة يترتب بعضها على مِعض وفقا للتصور. التالي : مفهوم العلاقات المصريه الامريحيه مفهوم المعونة الامريكية مفهوم توظيف تخصيصات المعونة الامريكية على المستوى الجزئي

. المعور الاول : التصور الرسمى لفهوم « العلاقات المعرية الامريكية » خلال الفترة ١٩٧٥ = ١٩٨٣ :

تبدو أهمية تحليل هذا التصور على ضوء اعتبار المعونة الامريكية من أهم مدخلات ونتائج العلاقات المصرية الامريكية خلال فترة الدراسة وقد أوضحت تصريحات المسئولين المصريين أن هناك مجموعة من القناعات الاساسية التى شكلت مايمكن تسميته بالتصور الرسمي لمفهوم العلاقات المصرية الامريكية ، وقد انصب هذا التصور على مجموعة الافعال وردود الافعال الرسمية المصرية التى تبلور في ظلها مناخ العلاقات المصرية

ويمكن - الى مدى كبير - تحديد هذه التصورات الاساسية فيما يلى : التصور الاول : تغير الاستراتيجية الاساسية للولايات المتحدة في السنوات الاخيرة بفعل تبني حكومة ممر خطا معدلا يحقق للولايات المتحدة - من وجهة نظر صلاحي السياسة المصرية - امكانية حقظ مصالحها في المنطقة عن طريق الاستعانة بلسرائيل وحدها الاستعانة بلسرائيل وحدها الاستعانة بلسرائيل وحدها التصور اللاني : اعتبار المعونة الاقتصادية الامريكية - كاهم مدخلات ونتائج المعلقات المصرية الامريكية - منحة بلا تكلفة أو مقابل

وقد اظهرت التصريحات والمارسات المرتبطة بالعلاقات المصرية الامريكية ما يل :

أولاا : التاكيد على المعونة الامريكية تعتبر منحة أو هبة مقدمة من صديق اكثر من اعتبارها توجه له طبيعة مرحلية مرتبطة بدرجة التوافق بين المصالح المصرية والمصالح الامريكية ، ويشير د . ابراهيم العيسوى الى أن ، التفطية الإعلامية التي مصاحبت زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة في خريف ١٩٨٣ قد ركزت على «خصوصية الملاقة بين البلدين » و « الصداقة الحميمة » و « المصالح المشتركة » و « تطابق وجهات النظر » في معظم القضليا ورغم ملجاء على لسان الطوف الامريكي من تصريحات رسمية توجي بمحاولة وضاء « روح الصداقة بين الشعوب » وتطعيم العلاقات المصرية الامريكية ببعد شعبي وعاطفي »

صرح الرئيس الامريكي نيكسون ، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في القطال وهو في طريقه إلى الامريكي نيكسون ، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في القطال الى النائر أن مذه الجماهير تبدى شعورا عميقا بالمودة والصداقة مع أمريكا ، ، الا ان تحليل الاطار العملي المرتبع المحلوظة المصرية الامريكية يؤكد أن الملوف الامريكي لا يطرح مسالة المعونة الموجهة لمصر إلا في إطار التأكيد على المسالح الامريكية التي تقف وراء تلك المعونة ، والتي تبرر إستمرار تدفقها ، وقد ظهر ذلك بجلاء - كما أشارت القصول السابقة للدراسة - سواء في المناوث التي تتوفيها المدونة السنوي الموجهة المحردة الامريكية اللهجه المخرد ، أو في المتعرف الله يحرفها بعثة هيئة المعونة الامريكية الى المحكومة الامريكية ، أو في معرض مناقشات لبعان الكونجرس ، أو في تصريحات المسلولين عن إدرام برنامج المعونة في مصر .

ثُلُقيةً : المطالبة المستمرة للادارة المصرية بضرورة مساواة المعونة الإمريكية المنوحة لمصر مع مثيلتها الممنوحة لاسرائيل ، سواء من حيث حجم المبالغ السنوية المرصودة أو نمط توظيف تلك المبالغ

وقد اقترح د . مصطفى السعيد (وزير الاقتصاد المصرى ف ذلك الوقت) على الولايات المتحدة أن تمنح مصر نسبة من معونتها في صورة حصة نقدية سائلة بدلا من المشروعات الموجهة ، وذلك كافضل وسيلة لرفع كفاءة استخدام اموال المعونة الامريكية ، واكد إن ، هذا الاسلوب متبع في اسرائيل ، فلملذا لا يؤخذ به عند التعامل مم مصر »

وقد امتد مفهوم المقارنة بين نصيب كل من عصر واسرائيل في المعونة الامريكية وطلب المساواة بينهما في منح تلك المحونة الى تحليل الارقام ، فقد تم حساب نصيب المواطن المصرى من المحونة الامريكية (77 دولارا في العام) ونصيب المواطن الاسرائيل (٥٠٥ دولارا في العام) في المتوسط، على اعتبار ان ذلك يعتبر مؤشرا ، لعدم العدالة في التوزيع ،

وهذا التصور يحمل في طياته قناعة اساسية وهي الاعتقاد بإمكانية استخدام الاسلاب السياسية والدبلوماسية للتاثير على فك الارتباط الوثيق بين امريكا واسرائيل، وتوجيه السياسة الامريكية نحو الانحياز الى مصر، أو لتحييد الوليات المتحدة على الاقل -، بحيث تتخذ في نهاية الامر خطا متوازيا بين الطرفين، مما ينعكس على المعونة الامريكية الموجهة الى مصر من حيث الكم والتوفيف

وتصل بعض الاراء التي ترى ان للمعونات الامريكية اثرها السلبي على الاقتصاد المصرى الى رفض مبدأ المقارنة بين حجم المعونة الامريكية الموجهة لكن من محم واسرائيل والى عدم موضوعية تلك المقارنة الحسابية البسيطة ، فلمقارنة الكمية بين ماتقدمه الحكومة الامريكية الى اسرائيل وماتقدمة الى مصر لا تحشف شيئا ، والمقارنة ذات المغزى تتضح عند مقارنة اوجه استخدام المنح والقروض المقدمة الى كل من الجانبين ، وكذلك عند مقارنة الشروط المصاحبة لهذه التدفقات ، فبينما نمثل المنح الاقتصادية المقدمة الى اسرائيل تحويلات تمك المحكومة الاسرائيلية وحدها ويلا رقيب تحديد اوجه تخصيصها ، تمثل

المنح والعروص الاصحادية المعلمة الى مصر اداة للتدخل المباشر في ادارة المتحدد المصرى على المستوى الكلى والقطاعي والجزئي، فالمساعدات الامريكية لاسرائيل تدعم القدرة الذاتية لها ولاقتصادها، بينما هي في المقابل تضعف القدرة الذاتية لمصرواقتصادها، ويتعبد اخرفإن المساعدات الامريكية لمصر هي في الواقع مساعدات غير مباشرة لاسرائيل

ولقد حقليت أسرائيل بالفعل بمعاملة خاصة دون سواها من بين مجموعة الدول التي تتلقى المعونة الامريكية ، فهى الدولة الوحيدة التي تحصل على تلك المعونة السنتناء عن غيرها من الدول وتلك الحالة هي الاستثناء الوجيد من القواعد واللوائح المنتقلة من الووض ومنح هيئة المعونة الامريكية ، كما تمتبر اسرائيل هي المستقيد الرئيسي من المساعدة الامريكية التي معورة هبات لا تود وذلك قبل حصولها على قروض ترد وتسدد وامتبار تاجيل دفع الفوائد لعدة سنوات .

وقد اعلن المتحدث الرسمي ياسم وزارة الخارجية الأمريكية خال زيارة رئيس الوزراء المصرى السابق « كمال حسن على » للولايات المتحدة في اوائل عام رئيس الوزراء المصرى السابق « كمال حسن على » للولايات المتحدة في المعاملة ولكن التشابيه الايمني المساواة بينهما في حجم المساعدات الأمريكية للبلدين ، فالحكومة الأمريكية تتعامل مع الدولتين على اساس اختلاف إحتياجاتهما .

ثالثا: إعتبار المعونة الأمريكية لمصر موردا من الموارد التي تشكل احد البدائل شبه التامة لمصادر الدخل الربعية التي تدفقت على مصر خلال السبعينات واوائل الثمانينات ، وبدا الدخل المتولد عنها ينخفض خلال منتصف الثمانينات ، فقد طالب و كمال حسن على ، رئيس الوزراء المصرى المسابق اتفاء زيارته المولايات المتحدة عام م١٩٥ بزيادة المعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر مؤكدا ، أن المتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة يعتبر وسيلة رئيسية لمواجهة المصاعب المترتبة على إنخفاض عائدات المبدول والقناة وتحويلات المصاعب المترتبة على إنخفاض عائدات المبدول والقناة وتحويلات المصريين والسيلة » .

والواقع أن المونات الإجنبية - شانها شأن المؤثرات الخارجية الأخرى من وتحويلات العاملين في الخارج ، وحصيلة صادرات الدخل السيلحى ، وتحويلات العاملين في الخارج ، وحصيلة صادرات البترول التي تتدفق على الاقتصاد القومي تؤثر تأثيرا كبير او المحارجية التي لم تتواد داخل الاقتصاد القومي ، لكنها تؤثر تأثيرا كبيرا على دويته الاقتصادية الداخلية من طرح وتداخل آثار المضاعف والمجل ، معا يجعل الاقتصاد القومي . يعيش لفقرة ما يقعل عوامل تعت خارج بنيانه - عند مستوى يفوق إمكاناته المناتفة .

المور الثالث :

التصور الرسمى لفعوم « المونة الأمريكية » كمزمة متقاملة من البرامج والتوجعات :

إن تتبع ما صدر من تصريحات أو ممارسات تنفيذية وفقا لما جاء بالصحافة القومية - فيما يتعلق بسياسات الاقتراض والقوجه الخارجي بشكل عام - خلال الفترة 19۷0 - 19۸۳ ، يكشف إلى مدى بعيد أن هناك درجة من درجات عدم تكامل التصور حول معايير هذا التوجه ، وحدوده والضوابط السياسية والاقتصادية التى تحدده ، ودرجات الجبرية التى تحكمه أو درجات الحرية المتاحة في إطاره والتى تسمح بالاختيار والمفاضلة بين مصادر مختلفة للمنح ومعايير وشروط محددة التوظيف .

فعدم الآخذ « بالمفهوم الشامل للمعونة » بشكل عام ، المعونة الأمريكية بوجه خاص ، يجعل المساعدات الأجنبية فعالة ما دامت « الأكبر حجما » أو « الأسرع إستخداما » أو « الأيسر شروطا » (من حيث الشروط المالية فقط) .

ويمكن القول بشكل عام أنه لاتوجد أية درجة من درجات التباين بين تصور السلطة التنفيذية للمعونة الأمريكية ، وما سبق تحليله عند عرض نماذج مختلفة لأراء أغلب أعضاء السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشعب ، فهناك توافق في الخط العام للسلطتين في تناولهما لمفهوم المعونة الأمريكية على المستوى الكلي والجزئي حيث التركيز على يسر الشروط المالية ، واعتبار المعونة إضافة إيجابية للموارد بشكل مطلق ، والتأكيد على نمطية الشروط المصاحبة لاتفاقيات تلك المعونة وتأكيد جدوى توظيفها بشكل عام .

والواقع أن التصور الرسمى لمفهوم المعونة الأمريكية ، على النحو الذي جاء به قد أثر في تحديد معايير تقييم جدوى تلك المعونة من منظور صانعي ومنفذي

السياسة الاقتصادية في مصر.

وقد سجات مضابط مجلس الشعب ما جاء على لسان د . فرخندة حسن (الحزب الوطنى) عن الفصل التشريعى الثالث من أنه قد لوحظ أن نشاط أي وزارة يقاس بمدى ما استنفذته من الميزانية ومن القروض وبالتالى أصبح مجرد إنفاق ٧٠ ٪ أو ١٠٠ ٪ من القروض هو المقياس من حيث الانجاز ، بينما يجب أن ينصب الاقتراض على ما تم ولاذا تم ، وهل ما تم وارد في صلب الخطة بالفعل ؟ وهل كان يجب أن يكون بهذه الصورة فعلا ... لا على مجرد الاسراع في صرف القروض ، وبذلك لايكون التقييم من الناحية ألمادية أو الماسبية فقط » .

وإذا كان رفع معدل إستخدام تخصيصات القروض والمنح الأمريكية ، وتخفيض نسبة المبالغ المرتدة إلى الغزانة الأمريكية يعتبر شرطا ضروريا لنجاح برنامج المعونة الأمريكية وفقا للحسابات الدفترية ، فإن هذا الشرط يعتبر غير كاف من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تستوعب أموال المعونة المخصصة لوحدة إقتصادية محددة (بالمفهوم المحاسبي) بينما

لايتحقق الغرض الذي جاءت من أجله تلك المعينة ، أو ربما تؤثر بالسلب أو تكن محايدة التأثير على تلك الوحدة الانتاجية ، أو قد يمتد تأثيرها التوظيفي بشكل إنتشارى إلى القطاع الذي تنتمى إليه تلك الوحدة بأسره سواء بالسلب أو الايجاب أو بشكل محايد . ومن ثم فإن تحليل المقدرة الاستيعابية للوحدات التي تلقت المعينة الأمريكية يقضى بأن يتحدد مفهوم « الاستيعاب » لا ليشتمل فقط على حجم الأموال ذات العائد المباشر التى تم إستخدامها بكفاءة (بالمفهوم الدفترى) ، وإنما يشتمل أيضا على العائد غير المباشر لتلك الأموال (الوفورات الايجابية والسلبية) على المستوى الجزئى والكل .

والراقع أن التصنور غير الشامل لمفهوم المعونة الأمريكية لم ينحصر في مجال القروض ققط، وإنما إمتد أيضا إلى مفهوم المنح بوصفها تحويلات بلا مقابل تشكل إضافة إيجابية إلى الموارد المحلية دون أدنى التزام، وقد امتد هذا التصور ليشمل المنح الخالصة (التي لاتلتزم الحكومة بتوفير أي مكون محلى مقابل لها) أو المنح المرتبطة بمكون محلى .

ويلاحظ بشكل عام أن عنصر تقدير التكلفة غير المباشرة المرتبطة بالمنع غير وارد في تصبور صانعي ومنفذى السياسة الاقتصادية ، فالمنح الخالصة ينظر لها على أنها مجرد موارد إيجابية بلا مقابل بشكل مطلق ، دون إحتساب الفرصة المضاعة المرتبطة بما يمكن سحبه من موارد محلية (عمالة .. طاقة .. أرض) من الأفضل أن توجه إلى قطاعات أخرى أولى باستخدامها ، وذلك وفقا للاولويات الاقتصادية والاجتماعية المحددة في الخطة .

أما بالنسبة للمنح المرتبطة بالتزام الحكومة بتوفير المكون المحل لها ، فرغم أنها قد تغطى بعض ما جاء في الخطة من مشروعات ، فإنه من المحتمل أن تساهم في إقصاء أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن التوجهات الاساسية ، وتوجه الموارد بعيدا عن الأولويات . وقد سجلت مضابط مجلس الشعب اعتراض المهندس سيد مرعى على مسألة إعتبار أية منحة خارجية تشكل إضافة فعالة ومفيدة الموارد المحلية ، وأكد أن تلك المنح تقترن باعتماد مبالغ كبيرة من الموازنة المصرية لتنفيذ المشروعات المرتبطة بها ، كما تسامل عما إذا كانت كل وزارة تضمع بالفعل في ميزانيتها ما يغطى المكونات المحلية المنزمة لتلك الاتفاقيات ، وعما إذا كانت تلك المبالغ تعتمد بالفعل في الموازنة المستوية ، وعما إذا كانت مدرجة بالفعل في الخوان بينما لم تستخدم الأموال المرصودة لها لأنه لم يدرج ما يقابلها من مكون محلي في الموازنة المصرية . وقد حدد خبراء قطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط المصرية والمسئولون وقد حدد خبراء قطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط المصرية والمسئولون عن القروض الدولية أسباب الفاقد الكبير في عمليات الاقتراض في عدد من

الأسباب تتمثل آهمها في ان المكون المحلى غالبا لا تتزامن معدلات صرفه مع المكون الأجنبي المطلوب لاقامة المشروعات مما يترتب عليه تأخر التنفيذ وزيادة التكاليف نتيجة تغير الأسعار ، مما يغير مجرى تنفيذ المشروع ويحمل الجانب المصرى مزيدا من عمولات الارتباط التي تدفع أحيانا قبل البدء في السحب من القوائد عن ديون لم يتم إستخدامها في الوقت المحدد لها . وثمة ملاحظة آخرى جديرة بالاشارة ، فعلي حد قول د . عثمان محمد عثمان جاعت موافقة الكونجرس في منتصف عام ١٩٨٥ على تقديم معونة إلى مصر بعد أيام من موافقة مجلس الشعب المصرى على الموازنة العامة – (وقد تكرر ذلك خلال سنوات الدراسة السابقة على عام المرازة العامة – (فهل أنخس مجلس الشعب المصرى على الموازنة المها ؟ وهل أدخل مجلس الشعب هذه الاعتمادات في مشروعه الموازنة الم لم يدخلها ؟ وهل ناقش برنامج المونات بشكل يحدد مصدرها وإستخدامها ويستخدامها يكن قد أدرج المعونات الجديدة في الموازنة – وهذا أمر طبيعي – حيث جاءت يكن قد أدرج المعونات الجديدة في الموازنة – وهذا أمر طبيعي – حيث جاءت موافقة الكونجرس تالية ، فما هو موضع هذه القروض والمعونات وكيف تتصرف الحكومة فيها » ؟ .

وعن مدى التناسب بين المكون الأجنبي والمكون المحلى في إتفاقيات المعينة الأمريكية ، سواء بالنسبة للقروض أو المنع ، فقد لوحظ بشكل عام إرتفاع حجم المكون الأجنبي في مواجهة المكون المحلى في الاتفاقيات المرتبطة بمشروعات الصناعة والبنية الأساسية (حيث تحتل السلع الوسيطة والرأسمالية الأمريكية والخدمات المقدمة من المكاتب الاستشارية مكان الصدارة بين بنود الاتفاق لتلك الاتفاقيات) ، ومن ثم يساهم رفع المكون الأجنبي في إعادة تدوير أموال المعونة بشكل فعال إلى مانحها .

وفي هذا الصدد يشير Bhagwati إلى أن التكلفة غير المباشرة المرتبطة بالمعرنة قد تتضاعف إذا ما حاوات الدولة المانحة زيادة فاعلية تقييد تلك المعونة من خلال الرفع الصطنع للمكون الاستيرادي القيد بالبلد المصدر . وعلى المكس من ذلك ، يرتفع حجم المكون الحلى في مواجهة المكون الأجنبي (أوفي أفضل الأحوال تتقارب النسبة بينهما) في إتقاقيات المشروعات المرتبطة بالقطاع الزراعي بشكل عام . وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى أن القروض والمنح المتشعبة التي وجهت للقطاع الزراعي في مصر ، والتي انتشرت على خريطتها لم تخاطب بصورة مباشرة وفعالة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل التي تعلق على القطاع الزراعي والتي تتمثل في أهمية التوسع طويلة الأجل التي تعلق على القطاع الزراعي والتي تتمثل في أهمية التوسع الأنقى من ناحية ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الرئيسية من ناحية أخرى . ومن ثم يعتبر إرتفاع المكون المحلى في تلك المشروعات بمثابة توجيه

للموارد المحلية إلى إستخدامات تبتعد بدرجة أو بأخرى عن الأولويات ، وإن كانت تساهم في حل بعض إختناقات القطاع الزراعي (رى ، صرف ، إدارة زراعية) .

وفيماً يتعلق بالتكلفة غير المباشرة للمنع مقارنة بتلك الخاصة بالقروض ، فقد اشارت عناوين الصحف الرئيسية في فبراير ١٩٨٤ إلى أن الادارة المصرية قد طالبت الادارة الأمريكية بتحويل جزء من القروض المصرية التي لم تسدد خلال سنوات سابقة إلى منع . وقد أكد د . مصطفى السعيد (وزير الاقتصاد المصرى حينذاك) موافقة الادارة الأمريكية على تحويل المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر إلى منح كلها فيما عدا المعونات الخاصة بالحاصلات الزراعة .

وقد سبق أن أشارت الدراسة بالفعل إلى تزايد الأهمية النسبية المنح الأمريكية على حساب القروض خلال سنوات الدراسة حيث تحولت كل المعونة الأمريكية المرجهة إلى مصر إبتداء من عام ١٩٨٧ إلى منح لاترد (باستثناء معونات الفذاء) . . .

وإذا كانت المقارنة المبدئية بين القروض والمنح من زاوية الأعباء المالية المباشرة المرتبطة بكل منهما يرجح الكفة لصالح المنح ، إلا أن التمييز بينهما من زاوية التكلفة غير المباشرة مواء من منظور المانح أو الملتقى ليست بالتسطيح الذي يبدو لأول وهلة . فقد أشارت الدراسة في معرض تحليل الاطار التشريعي المرتبط باتفاقيات المعونة الأمريكية أن تحويل القروض إلى منح غالبا ما يصحبه أعباء إضافية في شكل شروط غير مالية تضاف إلى نصوص الاتفاقية المعدلة ، وغالبا ما تتضمن تلك الاضافات توصيات أعم وأشمل تتجاوز مضمون الاتفاقية ، أو توجهات في مجال التسعير والدعم ، أو التشفيل والادارة ، أو توجهات تمتد إلى بنود غير ممولة من خلال برنامج المعونة ، وتشكل تلك الاضافات تكلفة غير مباشرة مرتبطة بالمعونة الأمريكية أحلت محل الأعباء المالية المباشرة (من سداد أصل القرض وقوائده) التي تم إعفاء الجانب المصرى منها .

المور الثالث :

تمليل تصور صانعى البيامة الاقتصادية لنبط توظيف تفصيصات المونة الأبريكية :

يشير البروفيسو I dawing Weinbaum الينوى الأمريكية وصاحب المساهمة العامة النوى الأمريكية وصاحب المساهمة العلمية الهامة في تقييم أثر المعونة الأمريكية على الاقتصاد المصرى من زاوية أمريكية . إلى عدم توافر أي تصور جدى لدى كل من مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستوى أو الشكل الملائم المعونة

المطلوبة ، فالمنح التى وعدت الولايات المتحدة مصر بها تمثل بالأساس مكافأة على خططها الهادفة لاعادة تشكيل اقتصادها ولتأمين عدم استعادة الاتحاد السوفيتى لمكانته السياسية والاقتصادية فى مصر ومن ثم يفرغ هذا الراي المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر من بعدها الاقتصادي ويجعل مسالة توافق تلك المعونة أو تعارضها مع اعتبارات التخطيط تأتى فى مرتبة ثانوية بعد ترجيح المعيار السياسي .

بينما تشير آراء أخرى في سياق تفسير العوامل التي تقف وراء توافق أو تعارض المعونة مع التخطيط المصرى بوجه عام إلى أنه رغم أن المعونة الموجهة لخدمة أهداف الخطة تعتبر أكثر شعبية في مواجهة المعونة الموظفة في شكل مشروعات محددة - وذلك من منظور الدولة المتلقية لها - إلا أن خطط التنمية في بعض الدول تتمتع بدرجة عالية من عدم الاستقرار مع التعديل المستمر، وأيضا التقلبات المفاجئة المرتبطة بتغيير الحكومات ولذلك تفضل الدولة المائحة ترجيه المعونة لمشروعات محددة بدلا من توجيهها للخطة التي قد تظهر فيها مشروعات هامة بالفعل إلا أنها غالبا ما تعدل أو يتم تغييرها ويرجح أن تفضيل المائح توجيه معونته في شكل مشروعات محددة يرجع إلى قاعدة أساسية مؤداها عدم الثقة في إستقرار خطط الدولة المتقية للمعونة.

وإذا كان تحليل المنطق الذي يكمن وراء منع المعونة الامريكية يكشف ان هناك نظاما متكامل الأركان تتوافق فيه معايير المنع مع شروط التوظيف المالية وغير المالية ، وتتوافق جميعا مع ما ينتج عن هذا المنح من النتائج والاثار المرتقبة من المعونة من منظور مانحها فان التساؤل المثار في هذا الصدد يكون : هل هناك على ذات المستوى ـ بنيانا اقتصاديا مصريا معدا سلفا انتكامل معه تلك المعونة بالتبعية ؟

وإذا كانت المبررات الأولية للتوجه الخارجي واللجوء للمعونة الإجنبية على المستوى الكي للاقتصاد القومي لها منطقيتها وتكمن في سد الفجوة بين متطلبات التنمية (أو في أبسط الأحوال الحفاظ على ذات مستوى المعيشة) وبين حجم الموارد المحلية المتاحة ، فإن عملية توظيف واستخدام المعونة الأمريكية على المستوى القطاعي خلال الفترة ١٩٥٧ _ ١٩٨٣ يشوبها قدر من عدم تبلور الرؤية مع صعوبة استخلاص الخط العام الذي يجمع شمل حرثياتها .

والواقع أن المقارنة بين النظرة الكلية لمفهوم المعهنة الأمريكية والنظرة الجزئية لها توضح أن هناك فجوة أساسية بين المفهومين ، فهناك قناعة أساسية بئن تلك المعونة - ككل - تشكل أحد الركائز الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها - على الأقل في المدى القصير - دون أن يتعرض الاقتصاد المصرى لصدمات عنيفة ، بينما يعكس نمط تخصيص تلك المعونة - على

المستوى الجزبى ، ووهما المسياسات السائدة . قدرا كبيرا من تشتت مواطن الاستخدام وأنماط التوظيف بشكل يحول دون القدرة على قياس مدى الاتساق بين المفهوم الكلى للمعونة الأمريكية والمفهوم التوظيفى لها حتى مستوى الهجدة مما يعوق القدرة على تقييم فاعلية تلك المعونة .

والواقع أن تحليل المبررات التي تقف وراء تلقى وترطيف المعونة الأمريكية على مستوى القطاعات والوحدات في مصر يكشف الافتقار الى التصور الشامل المهوم ترطيف تلك المعونة ، حيث لم يتضع بشكل عام موقع ثلك المعونة من ترجهات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٧٧ - ١٩٧٨ - ١٨ - ١٩٨٨) والتي أكد مايكل ستون المدير السابق لبرنامج المعونة الامريكية على ربط المشروعات المعولة

بمعربة أمريكية بها وإنساقها معه .

ورغم تأكيد المسئولين الأمريكيين على أنه ليس لدى الولايات المتحدة أية رغبة في فرض اي اهداف محددة يمكن أن توجه مصر بعيدا عن أولوياتها التنموية التي جاءت في خطتها الخمسة ١٩٨٧ ... ١٩٨٧ مما يشير إلى أن الطرف الأمريكي يؤكد عدم تعارض المعونة الأمريكية مم الخطة ، إلا أنه ليس مناك ما يؤكد تحانسها مع تلك الخطة وتوجيهاتها لتغطية الأولويات من منظور التنمية طويلة الأجل لمصر وقد أشار فرانك كمبل المدير التنفيذي لبرانامج المعونة الأمريكية لمس ابتداء من نوفمبر ١٩٨٤ إلى أن الجانب الأمريكي يضع امواله حيث يقتنع .. فالقانون الذي يمنح هذه المعونة لكي نأتي بها الى مصر لابد أن يحترم . هذا بالاضافة إلى قناعة أساسية لدى الطرف الأمريكي المانح للمعونة بأن المكومة المصرية ، بما يتاح لها من مصادر تمويل خارجية أخرى تضاف إلى مواردها _ يمكن أن تتجه إلى الاستثمار في قطاعات أخرى تعزف المعونة الأمريكية عن تمويلها وهذا يطرح مسلمة أساسية ألا وهي أن المعونة الأمريكية تكون غالبا متوافقة مع منظور المانح ، أما الحكم بعدى تلبيتها للماحة الملحة أو العادية والعابرة للمتلقى فيأتى في مرتبة ثانوية لاحقة . وتشير الكتابات _ في عرضها للانماط المختلفة للمعونة الخارجية الموجهة الى الدول النامية _ إلى إرتباط بعضهابمشروعات محددة ، وبعضها موجه في صورة دعم الموازنة السنوية أو الخطط طويلة الأجل دون الاشارة إلى مشروعات محددة ، واخيرا قد تأخذ صورة اشكال مختلفة وسيطة تقع بين النمطين السابقين ، وتتضمن هذه الاشكال الوسيطة ، مشروعات محددة في إطار خطة التنمية ، دعم حزمة مشروعات بدلا من مشروعات محددة ، متطلبات استيرادية (غذاء ، قطع غيار) غير مُرتبطة بمشروعات محددة الخ) ويمكن القول أن المعونة الأمريكية لمصر تقع في عداد النوع الثالث الذي بتضمن اشكالات وسيطة ما بين النوعين الأول والثاني حيث تبدو تلك المعونة متعددة الاغراض فبعضها يخدم بعض الأهداف المرتبطة بالتنيمة وبعضها يشكل تدفقات سلعية لحل إختناقات قطاعى الانتاج والخدمات في الأجل القصير ، وبعضها أيضا يصعب تحديد معلله دون تحليل الجزئية التي جاء مخاطبا لها ، وإن كانت الأنواع تربطها حزمة المعزنة ككل .

ولعل التساؤل المثار في هذا الصدد عن مدى توافق المحتويات المتعددة الاشكال .. المتنوعة الاستخدام لسلة المعونة الامريكية مع أهداف التنمية المصرية ، وعما إذا كان التصور الرسمى لصانعى السياسة الاقتصادية في مصر يشير إلى الاتجاء الفعلي لقياس درجة توافق أو انحراف تلك المعونة عن التخطيط فأحيانا بيدو أن مفهوم استخدام الأموال المرصودة المعونة الأمريكية يعكس قبول ما في السلة الأمريكية وأحيانا يبدو أنه محاولة اجتهادية لانتقاء ما يمكن أن يتلاءم مع الأولويات ، وفي أحيان يبدو أن هذا المفهوم أو التصور يعكس محاولة للتوفيق والملاءة بين ما في السلة وبين الحاجات الملحة والعادية .

ولقد عكس توظيف المعونة الأمريكية في بعض القطاعات تجاهل أولويات التفطيط وخير الأمثلة على ذلك موقف المعونة الأمريكية من التوسع الزراعي الأفقى الذي رفضت المساهمة فيه بشكل قاطع ، في الوقت الذي جاء في الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٢ _ ١٩٨٣ _ ١٩٨٣) ما يلى :

« إن الخطة إستهدفت ف مجال التتمية الافقية الاسراع بمعدلات الاستصلاح المنخفضة التي سادت في فترة السبعينات وتعويض ما تم اسبقطاعه من الاراضي الزراعية إلى جانب اعادة التوازن للعلاقة بين الارض والسكان وتكوين ملاقات انتاجية جديدة تسهم في زيادة الانتاج وتكوين مناطق جذب سكاني لتخفيف الكثافة السكانية على الأراضي القديمة .

كما تجاهلت المعونة الأمريكية أيضا مشروعات تعمير المجتمعات والمدن الجديدة (رغم مساهمتها في تعمير مدن القناة وفقا للاعتبارات السياسية التي تعرضت لها دراستنا بالتحليل) وذلك على الرغم من إعتبار تلك المجتمعات الجديدة تشكل من وجهة نظر تلك الخطة مد الحل الأمثل لمواجهة مشاكل المعران في مصر تم خلال اعادة التركيب الهيكلي لخريطة مصر السكانية استهدافا لتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة ، حيث اعتمدت أهداف الخطة الخمسية بالنسبة لهذا القطاع على عدة أسس أهمها :

ببب الترسيم في مكافحة الأمراض المتوطئة إستهدافا لخفض معدلات انتشارها والاصابة بها مع التركيز على مكافحة البلهارسيا وامتداد هذه المكافحة جغرافيا

في مصر الوسطى والعليا والدلتا .

قلم تأت آية إشارة عن مكافحة البلهارسيا في تقارير هيئة المعونة الأمريكية عن نشاطها في مصر وقد سبق أن أشارت دراستنا إلى ذلك مؤكدة أن توظيف المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر قد ركز على الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي ، مع إرتفاع نصيب المخصص للمشروعات الصحية في الحضر على حساب الريف ، والاهتمام بتمويل البحوث والدراسات الطبية على حساب الريف ، والاهتمام بتمويل البحوث والدراسات الطبية على حساب الريف ، والاهتمام بتمويل البحوث والدراسات الطبية على حساب الريف ، والاهتمام بتمويل البحوث والدراسات الطبية على العلاج .

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي ، وحتى انتهاء العام الثاني من تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٨) فان هيئة المعونة الامريكية كما ــ ١٩٧٨) فان هيئة المعونة الامريكية كما ــ تشير د . هية جندوسة لم توجه اهتمامها إلى المساهمة في تمويل أي من المشروعات الواردة في تلك الخطة ضمن قائمة تضم ٥٠٠ مشروع في فروع التصنيع المختلفة المدرجة في الخطة سواء المرتبطة بالتجديد والاحلال أو بالتوسع أو احلال الواردات أو تنمية الصادرات .

. ويشير د . فوزى رياض فهمى في هذا الصدد إلى إفتقاد المفاوض المصرى القوة والقدرة على مواجهة واقناع الجانب الأمريكي بأهمية المشروعات الطروحة وعدم وجود دراسات تبين صلاحية المشروعات الصناعية المنتقاة ، المطروحة وعدم وجود دراسات تبين صلاحية المشروعات الصناعية المنتقاة ، اجريت لها دراسات صلاحية _ بعد الاتفاق المبدئي على تمويلها _ عن طريق مكاتب استشارية أمريكية كانت تفتقر في كثير من الأحوال الى الخبرة بأوضاع المنتقات الصناعية في مصر ، مع تعدد أهداف وأنشطة البرامج المولة بالمعونة الإمريكية والافتقار الى قواعد تنسيقها وتقديم عدد من المشروعات المولة دون ضابط ، مما أدى إلى سيادة جو من عدم التفاهم بين الجانب المصرى (هيئة المعونة) وبين الجانب المحرى (هيئة المعونة بالغونة الأمريكية بالقامرة) أدى إلى يرنامج المعونة الأمريكية الموجه الى القطاع الصناعي ، مما جعل برنامج المعونة الأمريكية الموجه الى القطاع الصناعي ، مما جعل مجرد دفعات قصيرة الأجل في مواقع مشتنة من هذا القطاع .

واذا كان توظيف المعونة الامريكية في بعض القطاعات قد أوضح تجاهل اولويات التخطيط وفقا لما جاء بالخطة ، ففي مواضع اخرى سجل هذا التوظيف حرفه جدواه اضافة الى مكونات الخطة بعد اقرارها ووضعها موضع التنفيذ ويشكل هذا النمط من التوظيف نوعا من تطعيم الخطة ببرنامج المعونة في بعض المواضع .

وعلى سبيل المثال ـ رغم أن الاطار العام التفصيل للخطة الثانية (٨٢ ـ الأمر . ٨٢ - ١٩٨٣) قد أشار بالخطوط العريضة فقط الى دور الحكم المحل

والى القرانين والقرارات التى تحكمه ، وإلى الدعائم الاساسية التنمية الاقليمية . فقد جاء تقرير متابعة الشهور التسعة الاولى لتلك الخطة متضمنا بصورة تفصيلية بيانا باتفاقيات اللامركزية التى جاءت في برنامج المعونة الامريكية الموجهة للمحليات وبالموقف التنفيذي لها . ويشير التقرير إلى انه قد اصبح من الضروري أن تقوم وزارة التخطيط بمتابعة مشروعات هذه البرامج حتى يتسنى التعرف على كل من أوجه النجاح والقصور في تنفيذ هذه المشروعات وبذلك يمكن التعرف على للشاكل والمعوقات التى تؤخر التنفيذ أو للشروعات وبذلك يمكن التعرف على للشاكل والمعوقات التى تؤخر التنفيذ أو تؤثر على كفاءته مما يسمح بترشيد مثل هذه المشروعات وحفزها على العمل في الطرار الخطة القومية الموضوعية للدولة .

ورغم ورود بعض المشروعات ذات العلاقة المباشرة بأهداف الخطة يدعم القطاعات السلعية والخدمية ، مثل مشروعات الطاقة (في حلوان وطلحًا وشيرا الخيمة والاسماعيلية) ومشروعات البنية الاساسية (صرف صحى ـ مياه شرب _ اتصالات) ومشروعات التعليم الاساسى ، والتشبيد والبناء (مشروعي اسمنت السويس واسمنت القطامية) فان مفهوم دعم القطاعات والوحدات المتلقية للمعونة الامريكية يفتقر الى التصور العام المتكامل ، كما ان تتبع استخدامات اموال المعونة الامريكية وتوظيفها داخل القطاعات والوحدات يكشف عن التعددية وعن عدم وجود تصور محدد لمفهوم دعم الاقتصاد المصرى من خلال المونة الامريكية . فتلك المعونة تهدف احيانا الى حل الاختناقات في قطاع ما (مثل منحة الانتاج الصناعي حيث الغرض منها تحسين القدرة التاسيسية لوزارة الصناعة لترشيد القطاع الصناعي وتدريب ومساعدة وتحسين مخاطر البيئة للشركات التي تعانى من الاختناقات ، وفي مواضع اخرى تهدف المعونة الامريكية الى مجرد التجديد والاحلال مع الحفاظ على الاطار التكنولوجي القائم (واليذ لايدخل غالبا في عداد التكنولوجيا الامريكية) مثل القرض الموجه الى مصنع غزل المحلة الكبرى ، والمنحة المرجهة لاحلال توربينات السد العالى ، وفي مواضع اخرى تهدف المعونة الى اقامة مشروعات جديدة كاملة نظام تسليم المفتاح (مثل محطة القوى البخارية بالاسماعيلية) واحيانا تهدف الى مجرد رفع الكفاءة الادارية أو المهنية للعاملين في اطار الحفاظ على التنظيم المؤسسي القائم (مثل المنحة الموجهة لمسلحة الضرائب ، والمنح الخاصة بنقل التكنولوجيا وتخطيط القوى العاملة ، والمنحة الموجهة التدريب على صبيانة مركبات النقل البرى) . واحيانا توجه برامج المعونة في اطار مشروط بتغيير ملامح النظام المؤسسي القائم (مثل القروض الموجهة الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، والتي توجه الحكومة المصرية نحو عدم الالتزام بنظم الاجور والمرتبات السائدة ، ونحو عدم الالتزام بسياسات التشغيل القائمة ، ونحو انشاء شركات خاصة تنبثق عن الهيئة) . كما تساهم المعونة الامريكية في اخلال التوازن بين القطاعات القائمة عن طريق تخصيص الاموال المرصودة لدعم قطاع على حساب قطاع اخر دون مراعاة التناسب بين مدى حجم وحاجة القطاعات وذلك من خلال حقن القطاع الميز بجرعة اكبر من اموال المعونة الاقتصادية ، أو تدعيم هذا القطاع وتميزه من خلال شروط الاتفاقيات .

ويشير Weinbaum في هذا الصدد ألى انه مما لاشك فيه « ان الولايات المتحدة الامريكية قد نجحت في بعض الاحيان في دفع المخططين المصريين الى قبول برامج ماكانوا سيترجهون اليها من تلقاء انفسهم ، أو قد دفعتهم الى العرص على القيام بالمسروعات التى تلقى استحسان هيئة المعرنة

الامريكية ۽ .

ويصعب بشكل عام القول ان المعونة الامريكية تشكل نسقا متكاملا عند صبها في الاقتصاد المتلقى لها - رغم توافق اجزائها - معايير - وتوظيفا وشروطا من منظور مانحها - فالحقيقة التي يمكن الاتفاق عليها ، والتي تشكل الاطار الذي يجمع جزئيات هذا البرنامج هي سلة المعونة الامريكية الموجهة الي مصر ككل .

وَلَى ظَلَ غَيابِ التَجانس بين برنامج المعونة الامريكية وبين اهداف التخطيط طويل الاجل، فانه يمكن القول ان هذا البرنامج يشكل مساهمة اقتصادية منحت من اجل حقن بعض مواطن ضعف البنيان الاقتصادي بجرعات مسكنة تحقق اهدافا جزئية ، اكثر مما تساهم في خدمة الاهداف التنموية طويلة الاحل.

وقد حدث بالفعل ، في ظل عدم احكام الاستفادة من اموال المعينة ان احتسبت نسبة كبيرة من الاموال الامريكية اسميا معينة مرجهة الى مصر ، فرضت في مقالها سلسلة من الالتزامات والاعباء المباشرة وغير المباشرة .

ولعل اهم المعادلات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية في مصر فيما يتعلق بالمعينة الاجنبية بشكل عام – الامريكية بشكل خاص – هي كيفية رفع درجة فاعلية الاستفادة من المعينة وضعان إستمرار تدفقها مع المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أن اعادة تقييم التصور الرسمى لمهوم الافتراضي وضوابطه واحكام الاستفادة من اموال المعونات وحسن توظيفها قد جاء كرد فعل لتلاق تفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية وهي المشكلة التي طفت على سطح الحياة الاقتصادية المصرية معلنة انتهاء سنوات اليسر، وهذا التوجه يشكل في نهاية الامر بادرة ايجابية ومحاولة لربط سياسة الاقتراض الخارجي بقضايا

التخطيط والانتاج وامحاميات الاحلال المحلية والاولويات الاقتصادية والاجتماعية دعما لشعار الاعتماد على الذات الذي رفعته القيادة السياسية المصرية في منتصف الثمانينيات.

• المبعدث الثلاث •

بعض الجوائب القانونية المرتبطة بالمونة الأمريكية

من القواعد المستقرة في القانون الدولي العام عند إبرام إتفاقيات قروض ومنح دولية ان تشترط الدولة المانحة أن تخضع الاتفاقية لقوانينها ولوائحها ، أو يتم الاتفاق على قانون محدد يرتضيه الطرفان ليحكم الاتفاقية .

ومع الاقرار بسمو المعاهدات على القانون الداخلى ، فقد أردّات الباحثة إلقاء الضوء على بعض النقاط القانونية التي ثار الجدل حولها والتي مست بشكل مباشر أو غير مباشر مسالة سيادة القانون المصرى . فمن الملاحظ في إتفاقيات المعونة الأمريكية بشكل عام أنه قد روعى فيها – رغم عدم الاشارة الى ذلك صراحة – عدم تطبيق القانون المصرى في بعض المواطن ، فنصوص الاتفاقيات لاتضمن توظيف القانون المحلى إلا في إطار حين ضيق ، مما سمح بتواجد بعض أوجه التعارض في أكثر من موضع بين نصوص الاتفاقيات وأحكام القانون المصرى ، مما أثار الجدل العلمى في الأوساط المعنية .

وتجدر الاشارة ألى أن تلك الأوساط المعنية هي التي يرجع لها فضل القاء الضوء وفضل تحليل ماورد بهذا المبحث ، واقتصر دور الباحثة على تجميع

النقاط الرتبطة بالموضوع.

وتتمثل أهم النقاط المرتبطة بالجوانب القانونية لاتفاقيات المعونة الامريكية في تقييد نطاق صلاحية القانون المصرى من خلال إقصاء بعض أحكام القوانين واللوائح المحلية ، وفي الاعفاء من تطبيق بعض مواد القانون المدنى المصرى ، وفي اشتراط تعديل القرارات الوزارية على النحو التالى :

أولاً ، تقييد صلاعة القافون المصرس من خلال إقصاء بعض أحكام القوانين واللوائح المحاية :

لوحظ فيما يتعلق بأحكام لوائح المناقصات أن منك بعض مؤسسات التمويل الدولية (ومنها البنك الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) تحرص على إقصاء لحكام قوانين ولوائح المناقصات المحلية واستلزام العمل باحكام لاثحة مناقصاتها الخاصة بها .. حتى لو تعارضت مع قوانين الدولة المتلقية للمعونة .
ورغم ان الفكرة الجوهرية التى تكمن وراء كل من النظامين المحلى والدولى
بشان المناقصات واحدة ، تتمثل ق ، إرساء نظام قانونى يكفل انسب الطرق
لابلاغ الجهات التى وضع من اجلها إلى الحصول على ماتحتاجه من سلع
وخدمات تزود بها مشروعات ذات النفع العام ، وذلك أيضا حرصا على ضمان
حسن إتفاق الاعتمادات المخصصة لتمويل المشروعات فيما خصصت له هذه
الاعتمادات اصلا ، إلا أن التفاضى عن القوانين المحلية الحاكمة لاجراءات
المتقصات ، والتى تهدك إلى ذات النتيجة من حيدة اجراءات المناقصة ومصلحة
المشترى تعنى بشكل أو آخر التسليم بقصور القوانين المحلية .

وقد بدا القاء الضوء على مسالة التعارض بين القوانين المصرية والقوانين واللوائح التي تحكم الفاقيات المعونة الأمريكية في مرحلة متاخرة ، وعلى وجه التحديد في منتصف الثمانينيات . وقد تحديث وقائع هذا الموضوع حين ظهر المعارض بين القوانين المصرية والشرط الملزم الذي ورد في اتفاقية الصرف الصحى بالإسكندرية الموقعة في ١٩٧٩/٨/٢٩ ، والذي يقضى بضرورة اتباع المكاتب الاستشارية الأمريكية المقاييس والمعايير المقانونية الأمريكية فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط ومواصفات وإجراءات المناقصين بالنسبة لهذه المشروعات ، وتجدر المناقد الم ان كل اتفاقيات المعونة الامريكية تنص على أن وجميع المفطط والمواضفات والمستندات الأخرى المتعلقة بالسلع والخدمات الممولة طبقا للاتفاق ، تكون حسب المعلير والمقاييس الأمريكية فيما عدا ماتوافق عليه الوكائة بخلاف خلف خلاف خلف عليه المؤلف بخلاف خلاف خلف الموافق عليه الوكائة بخلاف خلف خلاف خلف خلاف خلف المؤلف عليه الوكائة بخلاف خلف خلاف خلاف خلاف خلف الموافق عليه الوكائة بخلاف خلك كتابة » .

وقد اتضح أن نظم التعاقد واختيار المتعاقدين الذى تتبعه الوكالة الأمريكية للننمية الدولية في التعاقد على المشروعات التي تمولها لايتفق واحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفينية بشأن المناقصات والمزايدات.

وعلى ضوء الخلاف الذي ثار حول هذا الموضوع ، تولت الجنعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تفسير الواقعة الخاصة بإتفاقية المسرف الصحى ، وانتهى رابها في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٩٨٥ إلى المسرف الصحى ، وانتهى رابها في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٩٨٥ إلى وجوب تطبيق أحكام الاتفاقية الأمريكية فيما خالفت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ ولائحته التنفينية . وقد تمشت حيثيات فتوى مجلس الدولة المشار البها مع المبدىء الدستورية حيث د مرت الاتفاقية بمراحلها الدستورية بإبرام رئيس الجمهورية لها ثم موافقة مجلس الشعب عليها ونشرها للاوضاع بالمرام رئيس الجمهورية لها ثم موافقة مجلس الشعب عليها ونشرها للاوضاع المقبيق باعتبارها قانونا خاصا بحيث يتعين إعمال ملورد بها من احكام ماتعلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى قيما تخرج عنه في هذا

الشان عن أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقا للقاعدة الأصولية من ان « الخاص يقيد الحام » .

وإذا كانت حيثيات حكم مجلس الدولة تتمشى مع المبادىء الدستورية ، وكان إقصاء القانون المحلى عن التطبيق هو المتطلب لارتضاء الدولة المانحة تحريك أموالها في اتجاه خدمة التنمية في الدولة المنوحة ، فإن أهم المحاذير التي يمكن أن توجه إلى هذا التعرير هي المرتبطة بمسألة التنازل - في جزئيات معنية - عن سيادة القانون المصرى ـ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات . فمطالبة الموظف العام المصرى ان يطبق قوانين أجنبية غير معروفة تضطره الى اللجوء الى الجهات المائحة لتقديم التفسيرات اللازمة بشأن هذه القوانين غير المألوفة . ومن المكن ان يؤدي هذا الموضع الى أن يمتد التدخل الأجنبي ليس فقط الى شرح فحوى وأبعاد هذه الإجراءات ولكن أيضًا ويسهولة الى أدارة الأموال المقدمة نفسها. وإذا كان الفكر القانوني .. كما تشير بعض الاراء .. لايلبث أن يتبين بعد التامل مبلغ الرحابة الذي انفتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانوني أمام القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولي ، مما يحمل رجل القانون المصرى عبء السعى للالم بالقوانين واللوائح المعمول بهافي الدول الاجنبية والمنظمات الدولية ، التي أصبحت في الخصوصية المطروحة بمقتضى إتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءا من النظام القانوني المصرى يحكم مثل هذه الحالة الخاصة ، فإن البديل الأكثر قبولا هو تطوير القوانين المصرية لتتفق مع العرف الدولى بدلا من أن نسلم بأحقية الدول والهيئات الأجنبية في فرض قوانينها ولوائحها على معاملات الهيئات المصرية العامة .

ثانيا ، الأعفاء من تظبيق بعض مواد القانون المحنس المصرس :

جاء على سبيل المثال في كل من التعديل الأول لاتفاقية مرفق مياه القاهرة الموقع في ١٩ / ١٩٨١/ ١٩ واتفاقية تنمية المدن الريفية الموقعة في ذات التاريخ ، والتعديل الأول لاتفاقية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الموقعة في ١٦ / ١٩٨٢/ ، والتعديل الأول لاتفاقية مرفق مياه ومجارى القناة الموقعة في ١٩/٨/ ، والتعديل الأول لاتفاقية مرفق مياه ومجارى القناة الموقعة في ١٩/٢/ مليسمي ، بشرط الإعفاء من الضمان العشرى أو المسئولية العشرية ، ، والتي تقضى في مضمونها بأن تكون مسئولية المهندس والمعمارى في عمليات إنشاء المبانى تضامنية فيما يتعلق بضمان سلامة البناء لمدة عشر سنوات وفقا لما جاء في القنون المدنى .

وينص الشرط الوارد في إتفاقيات المعونة الامريكية فيما يتعلق بالاعقاء من الضمان العشرى على أن ويوافق الممنوح على أن المقاولين والمهندسين المعماريين والمستشارين ومن يتعاقد مع أي منهم من الباطن ، بغض النظر عن الجنسية والعاملين في نطاق هذا المشروع سيعفون من تطبيق المواد ٢٥١ الى ١٩٥٦ من القانون المدنى المصرى ، ومن تطبيق القانون ١٠٦١ لسنة ١٩٧٦ ، على أن هذا الاعقاء لايشمل إعقاء المقاولين والمهندسين الاستشاريين والمتعاقدين معهم من الباطن من التزاماتهم التعاقدية المتعلقة بواجبهم في جودة التنفيذ طبقا لمستويات منهم ، وذلك للتأكد من سلامة ومطابقة الاعمال للاغراض التي صمحت واقمت من الجلها » .

وقد إثار هذا الشرط الوارد في إتفاقيات المعونة الإمريكية الجدل في مجلس الشعب ، حيث أشار د . رفعت المحجوب رئيس المجلس إلى أن التحاقد مع مقاول اجنبى يقضى بتطبيق القواعد العالمية (الفيدك أو غرفة التجارة الدولية بباريس) عن طريق التحكيم دون الخضوع لأحكام القانون المصرى ، وأكد أن الامر قائم في كل العقود والمقاولات الدولية ، بينما انتقد بعض أعضاء المجلس عن الفصل التشريعي الرابع هذا الشرط ، مثل العضو ممتاز نصار (حزب الوفد الجديد) والعضو حدد طابع الجديد) والعضو حدد طابع المجديد) والعضو حدد المحال الأشتراكي) والعضو حدد طابع الأخير « أن هذه المنحة لايتبغي أن تخرجنا عن السعى عن أن يكون من السائد تجاه العاملين بالمشروعات المولة بالمعونة الامريكية هو القانون المدنى المصرى ومواده ١٥١ حتى ١٥٢ الخاصة بضمان سلامة البناء وخاصة وأن المدن والمعارى والمقاول من الشمان أو الحد منه ،

ثاثثاً : إشتراط تعديل القرارات الهزارية :

 حيث جاء ضمن شروط التعديل الأول لاتفاقية منحة الضرائب الموقعة في ١٩/٥/ ١٩٨٣ ، والتى استهدفت تطوير النظام الضريبي في مصر وإمداد مصلحة الضرائب بالحاسبات الألية الحديثة:

«فيما عدا ماتوافق عليه الوكالة خلاف ذلك ، فان المنوح يقدم للوكالة بصورة مقبولة شكلا ومضمونا دليل على أن القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ قد تم تعديلة لكى يسمح بإعلاق التنظيم الوظيفى المناسب وتفويض السلطة الوظيفية المناسبة » .



الاثار والنتائج الكلية المترتبة على برنامج المونة الانتصادية الامريكية



رغم الصعوبة التى تكمن في القيام بمسح شامل لمختلف القطاعات والوحدات التى سبق استعراضها في بيانات وجداول الدراسة والتى نالت نصيبا من تخصيصات المعونة الأمريكية، وذلك بغرض الوقوف على النتائج والآثار الكلية المترتبة على برنامج المعونة الاقتصادية عام لاغلبية ـ ما لم يكن كافة ـ المشروعات التى مولت بالمعونة الامريكية خلال فترة الدراسة سواء من خلال الكتابات المتخصصة التى تناولت بالتحليل تلك المشروعات، أو من خلال مناقشات ووثائق لجان الكونجرس الأمريكي ، والصحف ووثائق لجان الكونجرس الأمريكي ، والصحف القومة والمعارضة والاحتيدة .

وحتى يمكن تجميع الصورة العامة في إطار شامل بعد تحليل الجزئيات ، فقد آثرت الباحثة ان تقيم دور و آثار المعونة الامريكية بشكل عام من خلال ربطها ببعض القضايا الأساسية التي تؤثر في مجملها على التنمية لتحديد موقع المعونة الامريكية من تلك القضايا ، ومن ثم تقييم آثارها ونتائجها على بيئة التنمية في مصر.

وتتُمثل أهم تلك القضايا المحورية في صنع السياسات العامة ، وفي الأمن القومي ، والاعتماد على الذات ، ونقل التكنولوجيا ، والتشابك القطاعي ، واعتبارات العدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلى تحليل دور ووزن الولايات المتحدة الأمريكية في مجتمع الدائنين .

المعونة الامريكية وصنع السياسات الاقتصادية

وإذا كان صنع القرار يشكل عملية متعددة المستويات ومتداخلة المراحل ، فإن صنع السياسات الاقتصادية ، وإن كان لا يخرج عن ذات مضمون صنع القرار ، إلا أنه يشكل عملية أكثر تعقيدا وأوسع نطاقا . ومن ثم يكون التساؤل المطروح هو : أين موقع المعونة الامريكية من مسألة صنع تلك السياسات الاقتصادية في مصر ؟ وما أبعاد الدور الذي تلعبه تلك المعونة في كل مرحلة من مراحل صنع تلك السياسات بالتضامن مع غيرها من مؤسسات التمويل الدولية وطبقا لمبادىء الادارة العامة المتعارف عليها ، فإن عملية إتخاذ القرار تمر بعدة مراحل متدرجة ومتداخلة هي : بيان المشكلة ، وجمع المعلومات والبيانات ودراستها ، دراسة البدائل (الحلول) ، ثم اختيار البديل الاقضل ، وأخيرا إتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح تصور مبدئي لدور المعونة الأمريكية - شانها شئن المؤسسات التمويلية الدولية الأخرى - خلال كل مرحلة من المراحل السابقة بدءا من تشخيص المشكلة وانتهاء باتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه، وذلك على النحو التالى:

أولل : مرحلة بيان المشكلة وتحديد أبعادها :

صاغت الأطراف الأجنبية المقرضة مشكلة المجتمع المصرى من منظورها الخاص بوضفها مشكلة إقتصادية بحتة . وحددت ابعاد تلك المشكلة بوصفها تارة « إرتفاع في معدل السكان » ، وتارة اخرى المشكلة بوصفها تارة « إرتفاع في معدل السكان » ، وتارة اخرى والميزان التجارى » ، أو « التوسع غير المبرر في حجم العمالة المكدسة في القطاع الحكومي والقطاع العلم » ، أو « إقراط وسوء تخصيص الموارد الموجهة للدعم » ، أو « التسعير غير الاقتصادى » .. الخ . وقد ساهمت الموشعة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التعويل الدولية في تدعيم « المؤقف التخوقراطي المتصاعد » في مصر ، والذي اعطى للمشكلة الاقتصادية الأولوبية المطلقة على سائر المشكلات الاجتماعية والسياسية .

ثانيا : مرحلة جبي البيانات وتطياها ودراستها :

تعتبر تلك المرحلة من اهم مواطن الضعف التي تعترض عملية صنع السياسات الاقتصادية في مصر بشكل عام . ورغم ضعف مساهمة الأطراف الخارجية في مرحلة جمع وتحليل البيانات (ومنها الطرف الأمريكي) ، حيث يقع الاعداد لذلك المرحلة ذات الأهمية في صنع القرار على عائق المؤسسات المحلية المعنية بالإضافة إلى المؤسسات البحثية الوطنية ، فإن ذلك لا يتعارض مع إستعانة تلك المؤسسات احيانا ببعض بيوت الخبرة الدولية في إنجاز تلك المهمة ، بالإضافة إلى الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية بما يقدمونه من دراسات جدوى تستعين بها المؤسسات المحلية في صنع القرار .

وغير أن أسلوب التنسيق بين الأطراف المحلية والأطراف الخارجية فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات لا يخضع لقواعد محددة وخاصة إذا ما تعارضت البيانات التي يجمعها كل منهما وما تعكسه من مؤشرات.

ثااثا : مرحلة حراسة البحائل :

ويتعتبر تلك الرحلة هي ذاتها مرحلة التعبئة لاتخاذ البديل الأمثل ،
ويالحظ بشكل عام أن طرح البدائل المختلفة يتم باسلوب يعتمد على
منظور قصير الأجل مع طرح الجوانب الاجتماعية المرتبطة بكل بديل
جانبا ، أو في الفضل الأحوال مع مجرد تحليل المخاطر المترتبة على عدم
وقد ظهرت بصمات هيئة المعونة الأمريكية والمؤسسات التمويلية
الأخرى في تلك المرحلة من مراحل صنع القرار من خلال التعبئة نحو
إتخلا بديل محدد في مجالات شتى مرتبطة بالانشطة الاقتصادية
المختلفة مثل المصرف الصدى (في البحرلا في البر) ، سياسات التسعير
(رفع الاسعار وتخفيض الدعم) ، السياسات الزراعية (توسع راسي ،
المختلفة مثل المصردير) . وقد اتضح دور المعونة الأمريكية في
الضغط في إتجاه تبني بدائل محددة على حساب بدائل اخرى من خلال
شروط الاتفاقيت السابق تجليلها.

رابعا : سرطة إختيار البحيل الأفضل :

وتأتى تلك المرحلة بعد دراسة البدائل والتعبئة نحو إختيار بديل
محدد . ويلاحظ بشكل عام أن مرحلة إختيار البديل الافضل في إطار
عملية صنع السياسات الاقتصادية في مصر قد إعتمدت على ثلاثة ركائز
اساسية متوازنة ، قالبديل المختار يحوز رضا الإطراف الخارجية الملتحة
من نلحية ويتوافق من نلحية ثلاية ،ع مصالح نخبة الانقتاح كقوى

داخلية متصاعدة، ومن ناحية تائنة روعي الا تؤدى هذه الخيارات والبدائل إلى التهديد المباشر الأمن والاستقرار الاجتماعي في الداخل . وتجدر الاشارة إلى أن مسالة إختيار البديل الافضل في مجال صنع السياسات الاقتصادية قد تشبع «بالموقف التعنوقراطي » الذي اعطى المشكلة الاقتصادية الأولوية على سائر المشكلات وليس في مجال القرارات الاقتصادية «ذات الطلبع الاجراثي » فقط، وإنما ايضا في القرارات السياسية «ذات الطلبع القومي» والتي تعبت الولايات المتحدة دورا اساسيا فيها ويشير د . جلال أمين ألى أن القرار السياسي المربط بانتهاج سياسة السلام والصلح مع إسرائيل قد ركز على المزايا الاقتصادية المرتبطة بهذا الصلح مثل إستعادة بترول سيناء ، وإمكانية عودة القناة للمائحة الدولية وبيع البترول لاسرائيل والتعاون والتعاون والتعاون.

خامساً : مركة اتخاذ القرار ومتابعة تنغيذه :

إنضح من تحليل الشروط المقيدة الواردة في إنفاقيات المعونة الامريكية أن عملية صنع السياسات الاقتصادية قد تاثرت إلى حد ما بالتوجهات الواردة بتلك الشروط، سواء فيما يتعلق بالقرارات في مرحلة التعبئة لاتخلاها، أو فيما تم إعلانه من قرارات، أو حتى فيما يتعلق بالتوجهات العامة التي لا ترق لمستوى القرارات،

وقد إستعرض الفصل السابق من الدراسة القرارات التي عكست التاثر بالتوجهات والشروط المقيدة الواردة في إتفاقيات الموية الامريكية ، ومنها على سبيل المثال قرار وزير التموين رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٦ الخاص بإطلاق إستيراد السلم الغذائية للقطاع الخاص ، وقرار المجلس الأعلى للسياسة الزراعية الخاص بالسماح للقطاع الخاص ، المجلس بالأضافة إلى ما استعرضته الدراسة من قائمة للسلم الاسلمية التي قامت الحكومة المصرية برفع اسعارها في محاولة لتخفيف عبء الدعم على الاقتصاد المصري حتى نهاية عام ١٩٨٨ إستجابة لشروط هيئة المحونة الإمريكية وصندوق النقد الدولى . بالإضافة إلى الجدل الذي دار المحرية بالمصرية نحو دراسة مسالة التحل التدريجي عن حول إتجاه المحكومة المصرية نحو دراسة مسالة التحل التدريجي عن الالتزام بتشفيل خريجي الجامعات في إطار ما يسمى بنظام المقوى المائقة واعادة النظر في مجانية التعليم الجامعي وطرحها للجدال

ويلاحظ بشكل عام أن البيئة المحيطة بعملية صنع السياسات العامة

السابق الإشارة إليها قد ارتبطت بقواهر اسلسية واضحة ، وهي كما تشير د . أماني قنديل في دراستها عن صنع السياسات العامة في مصر ، أن القوى الخارجية التي شاركت في صنع السياسات العامة في مصر ومنها الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست ضغوطها على مصر في فترة شهدت إشتداد الازمة الاقتصادية من لجل الرضوخ لمطابها ، وتلازمت الاحداث السياسية مع الاقتصادية لتقود صانع السياسة الاقتصادية للتسليم بمعظم هذه المطالب ، واستمرت هذه المقوى في متابعة تنفيذ للتسليم بمعظم هذه المطالب ، واستمرت هذه المقوى في متابعة تنفيذ والتسهيلات المائية ، كما «شهدت ذات الفترة توافق جماعات الضغط والقوى الداخلية المتصاعدة النفوذ في مطالبها مع مطالب القوى الخارجية مما انعكس على القوات الخامة ، وتجدر الاشارة إلى أن دور القوى الخارجية في صنع السياسات العامة ، المتحدودة المنازعة المنازعة

وتجدر الاشارة إلى أن دور القوى الخارجية في صنع السياسات الاقتصادية للدول النامية لاتنفرد بادائه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دون غيرها من الدول ، كما لا تنفرد به الوكالة دون غيرها من الدول ، كما لا تنفرد به الوكالة دون غيرها من مؤسسات التمويل الدولية التي تقدم المعونات إلى تلك الدول ، وتشير تريزا هايتر إلى أنه «لا يحدث عندما تتدخل الوكالات الدولية في السياسات الاقتصادية العامة ، أن يجلس موظفو الوكالات الدولية والحكومة المعنية معا ، ويتناقشوا بعقول متفتحة في افضل الحلول للمشاكل الخاصة بتلك الحكومة ، وفي ذات الوقت ليس دور الوكالات المعدود الكما يقترض في بعض الاحيان أن يكون عليه - في مجرد تقديم المقادر المائلة تخصصص المصادر المائلة

أما من نلحية إستخدام المساعدات بهذا الأسلوب فإن هناك عموما ... على حد قول تريزا هايتر .. ثلاثة بدائل ممكنة :

ألجفيل الأولى: أن تقرر الوكالة المائحة للمساعدات أن سياسة الحكومة غير مرضية لدرجة الا تقدم لها مساعدات أو توقف أو تقال من المساعدات الموجودة، مثلما تصرف كل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى مع كوبا ومع البرازيل (تحت حكم جولارت) ومع الارجنتين ومع هايتي.

الْجِدَيْلُ الْشَافِي ، يمكن للوكالة المُانحة للمساعدات أن تمنح تلك المساعدات لجرد أن تمكن الحكومة من تنفيذ سياستها . وفي هذه الحالة يمكن أن تقترح بعض التعديلات مثلما فعلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق النقد الدوى والبنك الدولى في البرازيل (حكم برانكوو كلمبوس)

أأجديل المثانث: قد تحاول الوكالة المائحة للمساعدات تغيير السياسات خصوصا في البلدان التي يقدر ان فيها العدد الكافي من العناصر المرضية التي تجعل من المفيد تاييد بعض السياسات ضد اخرى ومحاولة تحسين البرنامج الكلي للحكومة ، فالوكالة تحاول ان تستخلص حلولها وسياستها – هي - بالنسبة للبلد ثم تحفز الحكومة على تبنيها ، كما هو الحال بالنسبة لشيلي خلال السنوات الأولى د لحكومة فراى » .

وعن مدى إستجابة صائع السياسة الاقتصادية في مصر لشروط وتوصيات مؤسسات التمويل الدولية فكما تشير د . أمانى قنديل د فإنه يمكن القول بشكل عام أنه حين تهدد الشروط الاستقرار الداخلى ، وحين تمس القاعدة العريضة من الشعب ، تكون إستجابة الحكومة محدودة أو قد تلجأ لوسائل غير مباشرة لتنفيذ هذه الشروط في فترة أطول ولتحقيق ذات الهدف ، وأبرز الامثلة على ذلك قضية الدعم التى ظلت قضية دون قرار لعدة سنوات لتعلقها بالاستقرار والأمن الداخل مما جعل الحكومة المصرية مترددة لفترة طويلة في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية التى اشترهات جميعها تقليص الدعم سواء بشكل فورى أو بشكل تدريجي .

شويؤكد « Weinbaum » في معرض تحليله الأثر المعونة الأمريكية على
الاقتصاد المصرى « أن هناك بعض القلق الذي يسود في الدوائر المصرية حيث
ينظر إلى برنامج المعونة الأمريكية المكثف على أنه قد خفض قدرة مصر عل
التحكم في قراراتها الاقتصادية فكلما أكد مسئولو هيئة المعونة الأمريكية على
أهمية إنتهاج مصر لسياسة الاصلاح الاقتصادي ، أخذت عليهم محاولة إملاه
التوجهات على الحكومة المصرية » ، « ورغم أن تلك الانتقادات تؤكد أن تأثير
الولايات المتحدة يعتبر بعيد الأثر ، إلا أنه يصعب أن تتجنب الوزارات
المصرية تأثر سياساتها بقرارات هيئة المعونة الأمريكية ، وذلك في ظل حاجة
المحومة المصرية إلى تمويل خارجي ميسر لغالبية المشروعات » .

وقد تراوحت أهم أدوات التأثير التى اعتمدت عليها المعونة الأمريكية في إحداث تأثيرها على صانعى السياسة الاقتصادية بين التلميح والاقصاح ، اى الاشارة إلى ضرورة التزام السياسة الاقتصادية المصرية بأولويات معينة حتى يمكنها الحصول على القروض ، وفي أحيان أخرى بالأفصاح صراحة بعدم الاسهام في تمويل مصر في حالة عدم تطبيقها لهذه السياسة وقد أشارت مجلة

meed في عددها الصادر في ١٩٨٦/٢١ إلى « أن واشنطن قد أجلت تخصيص مبلغ ٢١٥ مليون دولار من المعونة الأمريكية لمصر حتى تقدم الأخيرة على إتخاذ المزيد من الأجراءات الأقتصادية الأصلاحية . وقد اتخذ هذا الأجراء السريع نتيجة عدم رضاء الولايات المتحدة على بطء إجراءات الأصلاح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة المصرية » .

وعن موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على خريطة السياسات العامة في مصر يشير د . سعد الدين إبراهيم إلى أن تلك الوكالة تعتبر « بمثابة حكومة في المريكية في القعرة » لما تحتويه من أقسام مناظرة للوزارات السيادية المريد المريد

والهيئات الحكومية الهامة ».

وبينما يرفض د . إبراهيم العيسوى إعتبار موقف المفاوض المصرى في مواجهة « محاولات الحكومات والهيئات التي تقدم لنا القروض والمنح لفرض شروط تكبل إرادتنا وتقيد حريتنا في الحركة » ، « بل أن المفاوض المصرى قد يقوم هذه المحاولات بدرجات متفاوته من القوة حسب المناخ العام الذي يعمل فيه ، وقد ينجح في تجنب الالتزام ببعض الشروط المجحقة » إلا أن د . العيسوى يرفض المبالغة في قيمة المكسب الذي يحققه المفاوض المصرى في المحصول على شروط ثانوية أفضل .. « فالنجاح في تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون - يحكم علاقة عدم التكافق - أكثر من مكسب ثانوي ... فحدود المقاومة بين أطراف غير متكافئة ليست واسعة بالقدر الذي قد يتصوره البعض » ، ين أطراف غير متكافئة ليست واسعة بالقدر الذي قد يتصوره البعض » ، « كما أن التفاوض غير وارد أصلا بالنسبة لما هو جوهرى من الشروط التي تتضممنها إتفاقيات القروض والمنح ، ويتم التفاوض فقط بالنسبة لبعض الأمور التصييلية أو الثانوية »

ويمكن بوجه عام تحديد أهم المحاذير المرتبطة بدور المعونة الأمريكية في التأثير على صنع السياسات الأقتصادية ، سواء من خلال شروطها الملامة أو

من خلال ما تطریعه من توصیات فیما یلی:

أولا: طرح بدائل محددة أمام صائم القرار الذي قد لا يجد مفرا من إتخاذها: ففي ظل ما تمارسه مؤسسات التمويل الدولية ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من تأثير خلال المراحل المختلفة لصناعة القرار، فإن مناخ إتخاذ القرار قد يتسم بعدم و وضوح الرؤية » بمنظور علمي واجتماعي شامل وطويل الأجل.

وقد اتضح أن إدراج رؤية الأطراف المانحة للمعونة وتصورها لطبيعة المشكلة الاقتصادية المصرية ، وإدراج رد فعلها يعتبر من أهم المعطيات التى لازمت عملية صناعة القرار في مختلف مراحله ، ومن ثم أتى القرار متشبعا بالتوصيات والترجيهات التي جاءت بها إتفقيات التمويل الدولى ، أو على الاقل على عدم إثارة ردود أفعالها غير المرغوب فيها . وقد تحقق ذلك في القرارات

التي طبقت بشكل مورى او التي تطلبت فترة أطول حتى توضع موضع التنفيذ ، أو التي أصبحت سارية في صورة إجراءات أكثر مما تشكل قرارات معلنة .

ثانيا: إعادة ترتيب أولويات بالاعتماد على وجهة نظر الاطراف الخارجية المقرضة (وعلى قمتها الولايات المتحدة الامريكية) في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية المصرية والأجراءات الاصلاحية الواجبة الاتباع ، حيث تحتل المشكلة الاقتصادية الأولوية المطلقة على سائر المشكلات الاجتماعية والسياسية (بل تصور تلك المشكلات على أنه متفير تابع للمشكلة الاقتصادية) ، وحيث تتمثل رشادة الاصلاح في تخفيض الدعم ، ورفع الاسعار ، والتمييز أصالح القطاع الخاص ، وتقليص حجم ودور القطاع العام ، والتخلي التدريجي عن سياسة التشغيل في إطار نظام « القرى العاملة » في نفس الوقت الدي تطرح فيه جانبا القضايا الاقتصادية ذات الدلالة الاجتماعية مثل توزيع الدخل وعلاقات الملكية الزراعية وعلاقات التشابك الزراعي الصناعي ، والنظام الضريبي إلخ .

● المبحث الثاني ● المونة الأمريكية والأمن القومي المصري

 ف اطار الدور المحورى المتنامى لسياسة جمع المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية تناولت بعض الكتابات المصرية علاقة المعونة الامريكية بالأمن القومي المصرى.

وقد أوضع تحليل الاتجاهات والداارس العديدة المتناولة لمفهوم الأمن القومي أن هذا المفهوم يعتبر مفهوما مرنا متعدد الأبعاد ، فالبعض يطرح قضية الأمن القومي وعلاقته باللعونة الأمريكية في اطار متشدد ، والبعض الآخر يطرحه دون تشدد ، كما أن هناك من يطرحه في اطار مرن ولكن دون تهوين ، بين التشدد والتهوين تبقى الحقيقة رهن الدراسة والتحليل .

وقد قامت الباحثة بمحاولة حصر البيانات التي اتبح للطرف الأمريكي جمعها وتحليلها في اطار البحوث الاقتصادية المرتبطة ببرنامج المعونة الامريكية وذلك بهدف محاولة تحديد موقع المعونة الامريكية من قضية الامن القومي . وتقسم تلك البيانات إلى بيانات متأحة لهيئة المعونة الامريكية من خلال مسح القطاعات والوحدات المتلقية المعونة ، وبيانات يصعب حصرها من خلال غموض بعض شروط الاتفاقيات ، بالأضافة إلى بيانات نمطية أخرى وذلك على النحو التالى : أيلاً: البيانات المتاحة لهيئة المعونة الأمريكية من خلال مسح القطاعات والوحدات المتلقية للمعونة، وقد تم حصر هذه البيانات اعتمادا على نصوص الشروط وبيانات وصف المشروعات التي جاءت في اتفاقيات المعونة الأمريكية التي قامت الباحثة بتحليلها.

وتتضمن تلك البيانات على سبيل المثال:

ا ـ بيانات كمية عن طاقات الانتاج:

١ - الانتاج والتسويق الزراعي بشكل عام.

٢ - قطاع إنتاج الدواجن والأسماك.

٣ - القطاع المناعي وهيئة التصنيع .

٤ _ قطاع الإسمنت .

ه ـ قطاع المنسوجات . ٦ ـ شركات صناعية (قطاع علم) محددة .

٧ - الصلدارات والواردات المصرية .

٨ - قطاع الاستثمار والأعمال والبورهنة والسجل التجاري .

ب ـ خرائط مساحية وملاحية وبيانات:

١ ـ الخرائط الملاحية لقناة السويس.
 ٢ ـ خرائط فوتوغرافية لدينة القاهرة.

٣- مستح بالطلارات والإقمال الصناعية للصحراء الشرقية والغربية والبحر
 الأحمر

٤ - خرائط تربوية .

ه ـ خرائط الرى . ٣ ـ الطرق الموصلة بين القاهرة واسيوط.

٧ ـ مداخل القاهرة والطرق الدائرية أغربيطة بها .

٨ - هيئة الطيران المدنى .

9 9 - الموانيء . 10 - منطقة اسوان .

ج - بيانات متعلقة بالأسعار والضرائب والدعم:

اً - تُسعير المدخلات الزراعية (مياه .. سعاد .. الخ) والمخرجات الزراعية (المحاصيل والخضر والفلكية) .

أ ـ سياسة الدعم بشكل علم .

٣ ـ أسعار الأسمئت .

٤ ـ اسعار المنسوجات .

م بيانات عن مصلحة الضرائب واتواع الضرائب.
 د ـ دراسات اجتماعية:

١ ـ السكان .

٢ ـ الصحة .

٣ ــ الغذاء .

٤ – الأسكان .

۵ ـ التعليم .

هــ بيانات هندسية :

١ .. الشَّيكة الكهربائية القومية وتوزيعاتها .

 ٢ _ شبكات توزيع المياه والصرف الصحى بالقاهرة .. والأسكندرية ومنطقة القناة والوجه البحرى والوجه القبل.

٣ ـ موارد سيناء .

ع _ الملاحات .

التصميمات الهندسية للسد العالى .
 مصادر الطاقة المتاحة والمحتملة .

وإذا كانت النظرة الجزئية ترى أن تلك البيانات مجرد دراسات مكتبية وميدانية عن القطاعات والوحدات والمناطق التى تلقت المعونة لتحديد حجم احتياجاتها من تلك المعونة ، فإن النظرة الكلية لذات البيانات توضح انها تشكل نسيجا متكاملا من المعلومات _ أو بالأحرى بنكا متكاملا للمعلومات _ التى يمكن إن تشكل مسحا كاملا لكافة اوضاع وتضاريس الأقتصاد المصرى على المستوى الجزئي والكل معا .

بل أن هذه البيانات تسمح لهيئة المعونة الأمريكية بالتعرف على ما يمكن تسميته د بالنواة الاساسية ، الاقتصاد المصرى ، والتي تقمل الحد الادني من الإنتسطة الانتاحية والاقتصادية والتي تتمتع فيما بينها يدرجة عالية من الترابط ، والتي دونها يتعرض النظام الاقتصادي والنشاط الانتاجي للبلاد للانهبار.

ويمكن تقريب مفهوم النواة من الأنهان بالقول أن مثل هذه النواة إذا ما أمكن تحديدها ـ غالبا ما تشمل في ظروف الاقتصاد المصرى احسلع والخدمات الاساسية التالية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر: الكهرباء ـ المبارول ـ الحديد والصلب ـ الموصلات ـ الكيماويات ـ الخلال ـ البقول ... الخدس...

ويتضبح بشكل عام أن الكثير من الأنشطة والقطاعات التى تتوافر لهيئة المعونة الأمريكية قاعدة كبيرة من البيانات الخاصة بها تدخل في تعريف « النواة الإساسية » للاقتصاد وتعتبر أهم مكوناتها .

ثانيا : البيانات المتادة لمينة المعونة الإس كية ، والتس يدعب حصرها سن خال شروط الإتفاقيات :

يمكن القول أن هناكا نوعا من التععميم أو الفموض في الشروط الواردة في الفلوات المعونة الأمريكية ، يصعب معه حصر البيانات التي يمكن أن تتاح ضمن شروط الإتفاقيات . فقد وربت بعض الشروط دون تحديد الضوابط أو القيود التي تحكم توقليف البيانات المتاحة من خلالها ، أو تبرر الحاجة المالية الطرف المصرى بتوفيها من الأساس .

وِّلْكُ الشَّرُوطُ و العَامَّة ، بما تحمله من عموم تجعل ما يلزم توفيره من تقارير وبيانات ومستندات وزيارات ميدانية للطرف الأمريكي تشكل منبعا متدفقا من المعلومات يصعب حصر رواهده وتتبع مصباته .

وقد ورد في اتفاقيات المقونة الأمريكيّة على سبيل المثال لا الحصر الشروط الاتية :

 - د بالأضافة إلى أبة تقارير آخرى تتفق عليها الحكومتان ، فإن البلد المسئورد سوف يقدم تقرير رفع مستوى على الأقل خلال مدة التوريد المحددة.

- يواق المنوح الوكالة باى تقارير أو معلومات تتعلق بالمنحة (أو القرض) والخدمات والسلع المولة في نطاقها .

- يُوَاقُ الْمَنُوحِ الوكالةُ بِاي بِياناتُ تتعلّق باي سلع أو خدمات ـ حتى إذا لم تكن ممولة من المنحة ـ الا أنها تعتبر لدى الوكالة لها أهمية

خَاصِةُ فِي تَنْفَيْدُ الْمُشْرِوعِ . - قَدَارُ أَوْلُ مِبْجِدٍ بِأَوْ أَصِيدًا أَوْلُ خَدَالُ لِلنَّا

- قبل اول سحب أو اصدار أول خطاب ارتباط بعوجب القرض، يقوم المقترض بتزويد الوكالة بالشكل والجوهر الذي يرضيها ما لم توافق كتابة على غير ذلك بأي مستندات تطلبها الوكالة.

- و سيسمح للمثل الوكالة بزيارة أي جزءٌ من مصر لأي غرض يتعلق بالمسوع .

ثائثا : بيانات نبطية أنس :

وتتمثل أهم تلك البيانات ﴿ :

لله يانات عن الهياكل التدويلية للمشروعات العامة والخاصة المولة مباشرة أو التي يعلد اقراضها من الحكومة المصرية بموجب اتفاق اعادة اقراض للقروض الأصلية المنوحة للحكومة .

فعلى سبيل الميثل جاء في اتفاقية مشروع اسمنت السويس الموقعة في المعرف المركزية المعرف المركزية السويس سوف تقوم المركزيد الوكلة باي بيانات مالية ومحاسبية للشركة والمراجعة الخاصة بها كما قد تطلبه الوكلة من وقت لآخر ويشكل معقول ،

.. بيانات عن حجم العمالة المستخدمة في القطاعات والوحدات المتلقية للمعونة والإرتباطات التعاقدية والمائية لتلك القطاعات والوحدات .

- المُوقف التفصيلي من المُصادر التمويلية الأخرى بِخَلاف هيئة المعونة الإمريكية .

ويمكن القول أن كم وطبيعة البيانات والمعلومات المتلحة لدى هيئة المعونة الأمريكية قد تكون عند ذات مستوى الكم المتاح لدى المؤسسات البحثية والقطاعات الاقتصادية في مصر . بل بعله يمكن القول أن هنك بيانات متاحة لدى الطرف الأمريكي لا يتاح للوحدات البحثية المصرية جمعها أما لأسباب تعويلية أو بيروقراطية أو لعوامل يصعب حصرها .

وقد أشارت عضو مجلس الشعب « د . فرخندة حسن » (الحزب الوطني) في عرضها الاقتراح الرغبة الذي قدمته والذي يقضي بإنشاء مكتب يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، تتجمع لديه جميع التقارير والبيانات الخاصة بالشروعات التي يتم تمويلها بالمونات الإجنبية إلى أن « الابحاث ليست هدها في حد ذاتها وإنما الهدف منها هو الوصول إلى المعلومات التي تكون تحت نظر مصدر القرار للإبداء الراي السليم المسجيع ، وهذا الإمر منعدم تماما في حين أن المول لديه

دا التجمع غير الموجود لديما ، وليس في متناول ايدينا ، إذ ان الذي يحدث هو أن هذه الإبحاث توضع في أماكن متفرقة ويتم تقديم تقارير كل منها في جهة معينة ، ثم يتم تجميع ذلك خارج مصر عن طريق الحلسب الالكتروني ويتم مدراستها ، وعندما تحتاج نحن إلى معلومة ما من هذه المعلومات نضطر إلى طلبها من تلك الجهات لتصل المعلومة المطلوبة متكاملة ليس لها نظير موجود في بلدنا .

ويرى ليضا عضو مجلس الشعب عن الفصل التشريعي الثالث د توفيق زغلول ، (الحزب الوطني) أن د اصرار الجانب الامريكي على الحصول على المزيد من البيانات والتفاصيل يعد مسالة زائدة عن الحد المعقول ولا لزوم لها

وقد اشارد . حامد ربيع إلى ان « الحديث عن الاستراتيجية الامريكية وموقع سياسة جمع المعلومات من هذه الاستراتيجية موضوع معقد ومتشابك ولا سياسة جمع المعلومات من هذه الاستراتيجية موضوع معقد ومتشابك ولا خالفت هاس عقب الانسحاب من فيتنام ، ليصير قويا مدويا في اعقاب إزمة الرهائن ، ليصير سياسة صريحة واضحة مع وصول ريجان إلى السلطة » . الرهائن ، ليصير سياسة صريحة واضحة مع وصول ريجان إلى السلطة » . ويرى د . حامد ربيع ان الاهريكيين قد تعلموا من خبرة إيران ان الاقتصار على المعرفة بالوقائع لا يمكن ان يقلم إلا صورة مشوهة .

والواقع أن معيار «الانتشار» أو «التواجد المحسوس» كمعيار اجتماعي
حكم توظيف المعونة الأمريكية في مصر، يعتبر الركيزة الأساسية التي تسني من
خلالها لهيئة المعونة الأمريكية أن تضمن الندفق المنتظم للمعلومات، بالإضافة
إلى الهدف الدعائي الذي يقف وراء الانتشار والتواجد في شتى أرجاء مصر.
وقود الباحثة الأشارة إلى ثلاث انقاقيات تعتبر من أكثر الانقاقيات حساسية
من زاوية المعلومات التي تتوافر لهيئة المعونة الأمريكية من خلال شروطها،
وذلك من منظور الأمن القومي المصرى..

الاتفاتية الأولى :

والفاصة بمشروع تقدير موارد الشروة المعدنية والبعرولية والمياد الموفية :

ويهدف المشروع إلى إجراء بحوث جيولوجية وسيزمية ودراسات ومسع بالطائرات والأقمار الصناعية ومسح مغناطيسي وكهرومغناطيسي وقياسي بالاشعاعات للأجزاء الجنوبية والوسطي من الصحراء الشرقية والواحات البحرية بالصحراء الغربية من أجل تحديد وتقييم الموارد البترولية والمحدنة كوسيلة لجنب الاستثمارات الاجنبية والمحلية وقد السارد . محمد عبد الهادى مدير مركز الاستشعار عن بعد أن مهمة المركز في هذا المشروع هي عمل اطلس فضائي لكل مصر .

وقد بلغتوقيمة المنحة المقدمة للمشروع ٢٨ مليون دولار أمريكي موزعة على قطاعات البترول والصناعة والزراعة ومركز الاستشعار من بعد : وقد شهدت تلك الاتفاقية مناقشات مطولة قبل التصديق عليها . فرغم ما ورد في المذكرة الخاصة بوصف المشروع من تاكيدات على أن عمليات المسح الجوى سنتم وفقا المضوابط والشروط التي تضعها وزارة الدفاع المصرية والهيئات المعنية في هذا المشان ، إلا أن نواب المعارضة خلال المصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب سجلوا اعتراضهم على تلك الإتفاقية حيث أكد العضو ممتاز نصار (حزب الوقد الجديد) أن مركز الاستشعار عن بعد في مصر لديه من الامكانيات ما يؤدى غرض هذه الاتفاقية ، وأشار العضو د . حلمي الحديدي إلى ضرورة فرض المزيد من الضوابط على هذا المشروع وخاصة وأن الشركات ضرورة فرض المزيد من الضوابط على هذا المشروع وخاصة وأن الشركات البحثة عن المبترول في مصر تمارس ذات مهمة المسح التي ستتم وفقا الاتفاقية .

الاتناتية الثانية :

اتناتية ممطة الطانة الهيدرو كهربانية للند العالى :

وقعت هذه الاتفاقية في ١١ /٤ /٩ /٩ ، وتبلغ قيمة المنحة المقدمة للمشروع الخاص بها ٨٥ مليون دولار أمريكي يقابله مكون محل قدره حوالى ٢٠ مليون دولار أمريكي ، ويهدف المشروع إلى تصنيع واستبدال واختيار وضبط محركات وتوربينات السد العالى .

وَلَعَلَ اهم المُلاحظات المرتبطة بما ستوفره تلك الاتفاقية لهيئة المعونة الأمريكية من ببانات هي مليل:

١ - اعتبار السد العل يمثل المرفق الحيوى الاستراتيجي الاول في
مصر ، بل ويمكن اعتباره بمثابة « النواة الرئيسية ، للمرافق والخدمات
الأخرى : كالزراعة والصناعة والكهرباء والنقل النهرى .

٧ ـ ورد ضَمَّن شروط هذه الاتفاقية الشرط التالى: ويوافق المنوح على أن يتيج للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولجميع الأطراف المعنية كافة المعلومات المتعلقة بمنطقة اسوان ، مما يمكن أن يؤثر على تصميم المعدات والأحيزة والابوات المقدمة للمشروع ، .

وقد ورد هذا الشرط في الاتفاقية ، رغم أن المشروع يرتبط بتمويل عملية تجديد واحلال توربينات قائمة بالفعل وليس لاقامة مشروع جديد يحتاج إنى مسح ودراسة امكانات المنطقة ، بالاضافة إلى أن السد العالى يقع جنوب اسوان بحوالي ١٧ كم .

" " على ضوء اعتبار السد العالى رمزا للتحدى المصرى في مواعمة شروط الولايات المتحدة والبنك الدولى في الخمسينات ، واعتباره رمزا للتعاون المصرى السوفيتي في الستينات والسبعينات ، ومع الأخذ في الاعتبار أنه رغم حدوث نوع من التقارب الاقتصادى المصرى السوفيتي في أوائل الثمانينات فانه لم يعهد للجانب السوفيتي مهمة تجديد واحلال توربينات السد العالى بوصفه المائح الذي اقرض والفني الذي ساهم في الإنشاء ، ما جعل الإنطاع السائد أن هذا التوجه سياسي اكثر منه توجها فنيا ، وقد حلول الجانب الأمريكي تاكيد ذلك حيث اشارت توجها فنيا ، وقد حلول الجانب الأمريكي تاكيد ذلك حيث اشارت انطوانيت قورد المسئولة عن ادارة برنامج المعونة الإمريكية في الشرق

الأوسط الى انه « حقا ان السوفييت قاموا ببناء السد العالى ، لكننا نحن ــ الأمريكيين ــ النين نقوم بعمليات الأصلاح الأن » .

الاتفاتية الثالثة :

اتفاتية تفطيط سينا :

وقد وقعت بتاريخ ٢٧ / ١٩٧٧ ، وتبلغ قيمة المنحة المقدمة إلى حكومة مصر في اطارها ٢٠٥ مليون دولار . وتهدف إلى اعداد وتخطيط خدمات دراسة الجدوى المطلوبة لتحديد وتقييم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المكن قيامها في سيناء في مجال الزراعة واستصلاح الاراضي والثروة الملائية والصناعة والتعدين والطاقة والبنية الاسلسية والخدمات والسياحة .

وقد اكدت عضو مجلس الشعب د. قرخندة حسن (الحزب الوطني) ان هناك بعض الإبحاث والمشروعات التي انفقت عليها اموال امريكية كانت كاملة بالقعل عن شبه جزيرة سيناء قبل الغزو الإسرائيل لها، وكل ما حدث هو المحصول على تلك البحوث القديمة التي بقيت عما هي وزيدت عليها بعض التقاط المحسوطة وكتبت بلغة تبنية وباسلوب انيق ول غلاف وطبعة انيقة وتجدر البسيطة وكتبت بلغة المتعلق بالتحافظ المحتودة الإمريكية الناء احتلال سيناء لتمويل الكثير من الدراسات الخاصة بتمسيح تلك المنطة.

ولعل أهم ما يسترعي الانتباء في الاتفاقيات السابق عرضها هو المضمون الجيوسيلس لتلك الاتفاقيات ، فالمناطق التي شملتها الاتفاقيات بالسح والدراسة وجمع البيانات تشكل العمق الاستراتيجي لمصر شرقا وجنوبا ، ما لم يمتد مفهوم العمق الاستراتيجي ليشمل خريطة مصر كلها .

فالاتفاقية الأولى الخاصة بتقدير موارد الذروة المعدنية والبترولية والمياه الجوفية ، والمترولية والمياه الجوفية ، والتى تحدكم عليه مصر من سلعة استراتيجية – ذات بعد اقتصلدى وسيلس دولى وهي عليه مصر من سلعة استراتيجية – ذات بعد اقتصلدى وسيلسى دولى وهي المترول حدثيمة للجانب الأمريكي أجراء مسح للأجزاء الجنوبية والوسطى من المحدراء الشرقية والواحات البحرية بالصحراء الغربية ، وهي مناطق تشكل العمق الاستراتيجي غصر

اماً عن الاتفاقيتين الثانية والتلاثة ، فأن لهما مدلولهما الاستراتيجي أيضا حيث تتيح الاتفاقية الملائية (الخاصة بتجديد واحلال أجزاء من توربينات السد العلالي للطرف الأمريكي الالملم بكافة المعلومات المتعلقة بمنطقة اسوان التي تشكل حدود مصر الجنوبية وحلقة الوصل بين مصر والسودان والامتداد الطبيعي لاراضيهما.

كما تتبح الأثفاقية الثالثة الخاصة بتخطيط سبناء كافة المعلومات عن الأمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة في تلك البقعة التي تشكل البوابة الشرقية لمصر وخط الدفاع الأول لها .

• المحث الثلث •

المعونة الأمريكية ومدى القدرة على الأعتماد على الذات

تتمثل أهم المحاذير التي توجه إلى مبدأ الاعتماد على المعونات الاجنبية بشكل مبالغ فيه لدعم متطلبات التنمية وتلبية الحاجات الغذائية في التأثير الذي قد يحدثه تدفق تلك المعونات على تعبئة الموارد المحلية وعلى قضية الاعتماد على الذات من خلال ما قد توفره تلك المعونات من حلول سهلة مسكنة قصيرة الأجل في أغلب الاحوال ما لم يصاحب تدفقها رغبة وقدرة متنامية للمفاوض الوطني والمخطط الاقتصادي لرفع هامش الاستفادة منها مع ادراك واع بالطبيعة المرحلية لعملية تدفقها وارتباطها بالحسابات السياسية الدولية بالورجة الأولى .

وفيما يتعلق بالمعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٣ فإنه رغم ما وفرته تلك المعونة من حلول اتاحت توفير السلع الغذائية عند مستويات ملائمة نسبيا من الأسعار ، واتاحت دعم ميزان المدفوعات من خلال برنامج الاستيراد السلعى ، وحل الأختناقات في بعض المواقع الانتاجية في قطاع الزراعة والصناعة ، وساهمت في تخفيف بعض سمات التخلف على الصعيد الاجتماعي ، الا أن أهم المحاذير التي يمكن أن توجه المعونة الأمريكية على مدى القدرة على الاعتماد على الذات .

ودون محاولة اسقاط المقولات النظرية التى تربط بين المعونات والأجنبية وتكريس التعبثة ، فإنه يمكن تحديد أداتين يمكن أن يؤدى الاعتماد عليهما في الطار برنامج المعونة الامريكية إلى التأثير في قدرة الاقتصاد المصرى على الاعتماد على ذاته .

الاداة الأولى: البرنامج التنموى الموجه إلى القطاع الزراعى المصرى من خلال برنامج المعونة الأمريكية .

الأداة الشانية: معونات الخذاء المقدمة لى مصر من خلال برنامج فائض الحاصلات وفقا للقانون العام الأمريكي ٤٨٠ وفيما يلى تحليل الأداتين وتأثيرهما على مبدأ الأعتماد على الذات.

الأداة الأولى :

البرنامج التنموى الموجه إلى القطاع الزراعي المصرى من خلال المونة الأمريكية:

وهد المصحت معلم هذا البرنامج - كما أوضحت دراستنا في تقريريورك الشهير الذي صدر عن كل من هيئة المعونة الأمريكية ووزارة الزراعة المصرية من أجل تقييم نشاط القطاع الزراعي في مصر وتقديم التوصيات في هذا الشان . وتتمثل أهم معالم هذا البرنامج في :

١ - التشكيك في جدوى التوسع الأفقى في الزراعة المصرية.

٢ - تاكيد جدوى التوسيع الراسي من خلال رقع إنتاجية البدور.

٣ - عدم الأهتمام بمسالة الاكتفاء الدائي في انتاج الحبوب.

١٤٠١ الترويج لزراعة محاميل التصبير.

ه ... التأثير في سياسات الأثتمان الزراعي .

وبتمثل أهم المحاذير المرتبطة بهذا البرنامج ، والتى تؤدى إلى أضعاف قدرة الأنتاج الأقتصاد المصرى على الأعتماد على ذاته في :

اولا: اعتبار قضية الأمن الغذائي متغيرا تابعا للطلب الخارجي من خلال التوويج لزراعة محاصيل التصدير واستخدام العائد المتولد عنها في استيراد السلع الغذائية: مما يؤدى إلى اخضاع السلع ذات الحساسية الاستراتيجية لظروف السوق الدولمة.

ول محاولة للتوصل إلى صبياغة التركيب المحصولي الأمثل للزراعة المصرية ، يؤكد د ، محممود عبد الفضيل على (همية ادراج اثر التركيب المحصولي علي تحقيق الاكتفاء الذاتي كاهم المؤشرات التي لا بد ان تتضمنه دالة التفضيل الاجتماعي ، وذلك في اطار تركيب تموذج رياضي ديناميكي يسمح بالدراسة الكمية للبدائل المختلفة من التراكيب المحصولية بما يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي وفقا لمؤشرات تلك الدولة .

ثانيا: التركيز على التوسع الراسي من خلال رفع إنتاجية البذور (على ضوء رفض تمويل التوسع الأفقى) .

ولى هذا الصدد يشير د . مصطفى الجبيل إلى ان محصلة المعونة الأمريكية لتنمية القطاع الزراعي محدودة الأشر ولم تنعكس بشكل ملحوظ على رفع إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية كمحاصيل الحبوب (القمح - الأرز - الذرة) والمحاصيل الزيتية والسكرية (قصب السكر وبنجر السكر) ويؤكد د . الجبل ان كل ما تم في بعض المحاصيل كان عن طريق جهد علمي مصرى وباموال مصرية ، كم إن جزء كبيرا من تلك المعونة يهدف إلى الحصول على أكبر قدر من البيانات عن الهيكل الزراعي المصرى معا يهم الجانب الأمريكي الوقوف عليها .

وقد جاء في « وصف المشروع » الملحق بلتفاقية المنحة الامريكية التحسين المحاصيل الرئيسية الموقعة في ١٩٧٧/٧١ ، وهو المشروع الذي مولته المعونة الامريكية بغرض دراسة الوسائل والاساليب المناسبة لتطوير ورفع تناتبة بعض المحاصيل مثل الارز والقمح ، الذي اشاد تقرير يورك بتائبة ، رغم أن المشروع سوف لا يواجه أيا من الأهداف القومية مواجهة مباشرة لزيادة إنتاج الحبوب إلا انه سوف يوفر معلومات ملحوظة وخبرة اساسية مسبقة لزيادة الانتاج حوالي ٧٤٠ .

وقد أكد تقرير بورك على أن القيود المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في الزراعة في مصر أكثر تعددا وتعقيدا عن غيرها من الدول النامية نظرا للارتفاع النسبي في مستويات الإنتاجية المتحققة بالفعل في القطاع الزراعي المصرى.

وفي ذات الصدد يطرح د . محمد أبو مندور المحالير حول مسالة التركيز على المحل المتقير حول مسالة التركيز على المحل المتقيرة عالية الإنتاجية في الوقت الذي لم يتقدم فيه علم الهندسة الورائية في مصر بشكل خاص مقارنة بالولايات المتحدة بالإضافة إلى أن تلك البنور تستخدم مرة واحدة (بنور تهجين) وهي حسسة للأمراض وتحتاج إلى استيراد الاسعدة والمبيدات الخاصة بها للحصول على إنتاج معين ، مما يجعلنا أمام مركب متكامل التبعية .

في ضوء تشكيك النموذج الأمريكي لنمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج اللحوم والمنتجات الحيوانية ، يشير تقرير يورك إلى ان الاستثناء الوحيد يكمن في الميزة النسبية لانتاج الدواجن والاسماك حيث تتمتع مصر بالموارد والمكانات المضمونة لتنمية هذين المجالين .

ويؤّكد التقرير أن الزارغ التجارية للدواجن قد اكدت كفاءتها في تحقيق معدلات عالية في تحويل العلف إلى لحوم ، كما أن هناك الكثير من الوجدات الإنتاجية ذات الحجم الكبير تعمل في مجال إنتاج الدواجن بشكل كفء إلى حد كبير .

وقد اتعدت البيانات التفصيلية أن هذا النشاط تابع بالكامل بدءا من الكتكوت والبيضة ، مرورا بالعلف والأمصال .. الخ . فالتوسع في مشروعات مزارع الدواجن يضمن الاعتماد الكامل والمستمر على المدخلات المستوردة : الآلات الدواجن يضمن الاعتماد الكامل والمستمر على المدخلات المستوردة : وحدات والمعدات اللازمة لتربية وتسمين الكتاكيت ، المبلغي جاهزة التركيب ، وحدات التورية ، أفران حرق النافق، معدات التومين والتقريغ ، الاعلاف ومكوناتها واضافاتها ، ... الخ ..

وقد اثبتت بالفعل الأزمة التي مرت بها صناعة الدواجن في مصر في نهاية عام ١٩٨٥ واتخذت اهم مظاهرها في نقص الأعلاف واعدام الكتلكيت ، عمق تبعية هذا النشاط للسوق الخارجية بالدرجة الأولى .

وفي الوقت الذى تشكو فيه مصر من عجز إنتلجها من الحبوب الغذائية عن مواجهة الاستهلاك البشرى والحيواني التقليدى، فإنه يتضح عمق الخطا المرتبط بتشجيع إنتاج اللحوم والدواجن وذلك في اطار النموذج الامريكي الذى يوصى بتنمية القطاع الزراعي المصري من خلال التركيز على محاصيل التصدير عوصى بتنمية محاصيل الغذاء الاساسية، والترويج للتوسع في إنشاء مزارع الدواجن.

معونات الفداء المتدبة إلى بصر بن خلال برنامج فائض الماصلات الزراعية وفتا للتانون العام الأمريكى ٤٨٠ :

وصل حجم معونات الغذاء التي حصلت عليه مصر خلال الفترة 1940 - 1940 في اطار برنامج القانون العام 140 بمادتيه الاولى والثانية حوالى 1947 مليون دولار كما أن واردات مصر من القمح الامريكي تشكل ما بين 1941٪ و 1942٪ و 1942٪ و 1942٪ و 1942٪ و القمح الأمريكي ما بين 1940٪ و 1940٪ و 1940٪ و الدواجن المحدد ما بين 1940٪ و 1940٪ و

وبشكل عام يمكن القول أن مصر تعتمد على الخارج ، أي على قلة من الدول الراسمالية المتقدمة المسيطرة على السوق العالمية للقمح وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على ثلاثة أرغقة من كل أربعة أرغفة تستهلكها ، وذلك كما أشارت احدى الدراسات التي اعدت بمعرفة مجموعة من الاقتصاديين ونشرتها احدى الاحزاب المصرية .

ومما لا شك فيه أن المعونات الغذائية التي تحصل عليها الدول النامية بشروط متهاودة وبكعيات كبيرة تعطى فوائد مؤقته ، فهي تخفض بعض الشيء كمية العملات التي تنفقها نلك الدول على استيراد المواد الغذائية ، وتتيح توفير جزء من الأموال الضرورية لأجل سلار فروع الأقتصاد ، غير أن لتك الشحنات الأجنبية من الحبوب الرخيصة ـ عواقب سلبية طويلة الأمد على المتنبية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، فرغم أنها تخفف إلى درجة معينة من توتر الوضع الغذائي ، إلا أنها تجعل مسالة التوسع في الإنتاج المحل للحبوب أمراً غير مطروح بالحاح .

وَلَقَدُ الْبِيْتَ تَجَارِبُ بِلَدَانَ كَثِيرة فِي العالمِ الثَلْثُ أَنَّ الأَعْتَمَادُ عَلَى مَعُونَاتُ النَّبِحِةُ هَى القَمْحِ يَحْمُلُ النَّبِحِةُ هَى مَحْصَلَةُ للسياساتِ المُتعَلِقة بتسعيرِ القَمْحِ وَدَقْيقَ القَمْحِ دَاخَلُ البِلادُ والتَّي تَجَعُلُ الفَّمْحِ مِنْ المُحَالِدُ والتَّي تَجَعُلُ الفَّمْحِ مِنْ المُحَالِدُةُ .

وفي ضوء دعم الحكومات الراسمالية وبصفة خاصة للولايات المتحدة الاسعار القمح نجد أن الدعم الذي تدفعه الخزانة في مصر هو في التحليل الأخير دعم الحكومة ومن المحتمل في ضوء إجراء البحوث والدراسات اللازمة أن نصل إلى أن نفس اسعار الاستيراد لو دفعت للمنتج المحلى ـ مع استمرار دعم الرغيف ـ ادت في نفس الوقت إلى تطوير الانتاج الزراعي في مصى

ولقد اوضحت ادبيات التنمية الاقتصادية والزراعية المعاصرة المسئولية المباشرة المسئولية المباشرة المسئولية المباشرة المباش

وقد طرحت الكتابات الاقتصادية المحانير المرتبطة باعتبار معونة الغذاء الأمريكية الموجهة إلى مصر (فيما يتعلق بشق القصح) من الموارد التي يمكن الاطمئنان إلى استقرار تنققها ، أو اعتبارها ذات الار محايد على التنمية أو الاستخفاف باثارها الداخلية والخارجية في الأجل الطويل ، وكما يشير د . مصطفى الجبلي فقد أصبح القمح هو العامل الحرج بالنسبة إلى الاقتصاد المصرى

أما فيما يتعلق باثر المعونة الامريكية على التشابك القطاعي فيصعب القول انه يتضح بشكل يمكن أن تظهره حلقات التشابك المباشرة بين القطاعات المرتبطة بالانتاج المادي والسلعي، وإنما قد يظهر هذا الاثر على العلاقات المتبلكية في إطار خدمة بعض الحلقات غير المباشرة في سلسلة التشابك، فليما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي لم تتعد مساهمة هيئة المعونة الامريكية في دعمه ١٣٠٤٪ من جعلة المخصص لبرنامج المشروعات المولة بالمعونة الامريكية خلال فترة الدراسة (انظر جدول رقم ٢) فياستثناء مساهمة هيئة المعونة الامريكية في تعويل مشروعي اسمنت السويس واسمنت القطامية والقالمية المجاهزة المرابكية المتبلك المناعي والمقالمية المناعية المناع البناء والتشبيد فإنه يصعب القول أن المعونة الامريكية إلى القطاع السناعي والتشابيد فإنه يصعب القول أن المعونة الامريكية إلى القطاع الصناعي قد ساهمت في تدعيم علاقات التشابك بين وحدات هذا القطاع أو بينه وبين قطاعات اخرى

بل يمكن القول . ف ضوء التركيز على تمويل مشروعات التجديد والإحلال للقطاع الصناعي على حساب إقامة مشروعات انتاجية جديدة .. ان تلك المعونة قد ساهمت في حل الاختناقات في بعض الوحدات الانتاجية في إطار الطاقات الانتاجية القائمة فعلما .

اما فيما يتعلق بدعم علاقات التشابك بين قطاعى الزراعة والصناعة ، فيصعب الاشارة الى اى تموذج محدد يؤكد ان تعميق الترابط بين القطاعين يشكل هدفا من اهداف برنامج المعونة الامريكية الموجه للاقتصاد المصرى .

ففى ضوء حسم هيئة المعونة الأمريكية لموقفها من عملية التوسع الزراعى الأفقى ف مصر، وإصرارها على رفض المساهمة في هذا النشاط وما يمكن ان

يؤدى اليه من قيام « مجتمعات زراعية صناعية يمكن ان تكون محورا اساسيا من محاور التنمية في السنوات القادمة لما تخلقه من فرص عمل جديدة سواء في عمليات الزراعة أو في مراجع الجمع والتعبئة والتصنيع » ، وفي ضوء تركيز برنامج المعونة الأمريكية لتنمية القطاع الزراعي في مصر على التوسع في انتاج محاصيل التصدير ورفع انتاجيتها (الأرز ـ الموالح ـ البصل) وهي لا تشكل مدخلات للقطاع الصناعي ، مع التوصية بضرورة التحول من زراعة وانتاج القطن طويل التيلة (أهم مدخلات قطاع الغزل والنسبيج في مصر) الي القطن قصير التيلة نظرا لزيادة احتمالات التسويق الدولي له . وفي ضوء ترويج هذا البرنامج للمزارع التجارية للدواجن ذات المدخلات المستوردة بالكامل _ مما يعنى غياب الطلب الوسيط الذي يشكل اهم محددات التشابك بين القطاعات المختلفة ، فإنه يصعب الحكم بأن للمعونة الأمريكية دورا ايجابيا مياشرا في دعم علاقات التشابك بين قطاعي الزراعة والمبناعة في مصر بشكل عام وبإستثناء ما ساهمت هيئة المعونة الأمريكية في تمويله من محطات لتوليد الطاقة الكهربائية التي تشكل اهم مدخلات القطاع الصناعي والتي تشكل ٤٦,١ ٪ من مشروعات البنية الاساسية المولة في اطار برنامج المعونة الامريكية كما تشير بيانات الجدول رقم (٢٤) ، فقد ركزت هيئة المعونة الامريكية بشكل عام على تمويل القطاعات الخدمية والانشطة الاجتماعية (٦٨,٤ ٪ من جملة المخصص لبرنامج المشروعات خلال فترة الدراسة) على حساب القطاعات السلعية وفقا لبيانات جدول (١٤)

وبخلاف محطات توليد الطاقة الكهريائية ، فإنه يصعب الحكم على مشروعات البنية الاساسية والمشروعات الخدمية الاخرى المولة من خلال برنامج المعونة الأمريكية (مثل الاسكان والاتصالات والمرافق العامة) بأنها تنتمى الى حلقة من حلقات التشابك المباشرة ، بقدر ما يشكل تمويلها نوعا من المساهمة في توفير الأسس الأولية (البينة) اللازمة لقيام الاستثمارات والخدمات الجديدة ، وحل الاختناقات للقائم منها .

المونة الأمريكية وتضية نقل التكنولوجيا

تعتبر القروض والمساعدات الاقتصادية الثنائية المشروطة وذات الاطراف المتعددة والمنح الاقتصادية والاستثمار الاجنبى احد الوسائل غير المباشرة لنقل التكنولوجيا إلى البلاد المتخلفة ، او البلاد الاقل نموا كما يطلق عليها حديثا ، والتي يمكن اضافتها الى الوسائل المباشرة لنقل التكنولوجيا والمتمثلة

جدول رقسم (گام)

مشروعات البنيسة الأساسية المبولة في إطار برنامسيج

المعرنسة الأسكية خيلال الغثرة ١٩٧٥ ... ١٩٨٣

| نسبة التخميص % | التخميص | الشر ومسيات |
|-------------------|---------|--|
| | | * |
| | | _ الكهره : |
| | ۸۱,۲۱ | مشروع توزيع الطاقة الكهربا فيــــــة |
| | Y | _ مشروع معطة كهربا" الإسماعيليسية |
| | ه ر ٤٣ | ب المركز القرس للتحكم في الطانسة |
| | ۳ر۲۲ | _ مولد ات كهربا توربينية (طلخاوحلوان) |
| | F4 | معدات توزيع الطباقة الكهربائيسة |
| | 11. | محطة كهــريا شيسرا الخيمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | A• | ــ إصلاح تربينات السد المالسي |
| 11,13 | ۲, ۱۲۲ | |
| | | _ البياء والمرف المحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | ٤ ١١ | _ محطة ميـــاه القاهرة |
| | 1+ | _ المرف المحين للأسكندنيـــــة |
| | 131 | الصرف الصحى لينطقة القنيساة |
| | ۲ ر ۱۹۸ | _ |
| | 17.1 | ــ الصبرف المحي للقاهـــــــــة |
| w | | |
| ۵ ر۲۳ | ۱ ر ۲۰۳ | |
| | | الإعمالات السلكيـــة واللاسلكـــة : |
| ا عرد۱ | 7 57 | أنظمة الإعسال الساكى واللاسلكس |
| •• | 1977, Y | الإ جـــــالى |

البصدر: ١٠ ساتوات من التقدم 6 مرجع سايستي ٠ ص ١٢

في شراء الالات والمعدات من البلد المنتجة لها ، وعمليات التدريب والتعليم ، والاطلاع على المجلات العلمية المتخصصة والاختراعات المعلن عنها وعقد الندوات والمؤتمرات .. الغ .

ولما كانت تدفقات المعينات الغربية المقيدة او المسروطة ، والتى يتم الحصول عليها بموجب الاتفاقيات النتائية بين الدول المتقدمة والدول النامية تؤكد ضرورة الحصول على امدادات السلع والتجهيزات اللازمة من البلد المانح للمعونة بما يعزز الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والمتقدمة . فأن المحاذير المربطة بهذا النشاط ترجع الى عدة عوامل متشابكة نتمثل اهمها في ان عملية نقل التكنولوجيا تتم بين اطراف غير متكافئة علميا ولا اقتصاديا ولا سياسيا ، بالاضافة الى انه قلما تتاح تحت هذه الظروف فرص الاختيار الواعي المدروس للدول المستوردة للتكنولوجيا اما لعدم توفر المعلومات او الخبرة والمعرفة واما خضوعا لضغوط سياسية واقتصادية مؤثرة .

وتجدر الاشارة الى أن تحديد موقع المعونة الامريكية من قضية استيعاب التكنولوجيا الامريكية التكنولوجيا الامريكية التكنولوجيا الامريكية المتدفقة عبر بريامج المعونة الامريكية لمصر بوصفها تشكل كافة وسائل وادوات تطويع اساليب المعوفة التى افرزها المجتمع الامريكي ، والموظفة لخدمة بيئة التنمية في مصر من خلال المعونة الامريكية ، ويشكل اكثر تحديدا - واخدمة اغراض الدراسة - تم تصنيف تلك التكنولوجيا المستجلية في اطار المعونة الامريكية المريكية المربكة الى الاتى الحونة المربكة الى الاتى :

أولان

التكنولوجيا بمفهومها التقليدى. , Hard Techonlogy وهى المرتبطة بالسلع الرأسمالية التى ادرجت ضمن برنامج الاستيراد السلعى ، وبالمدات والاساليب الغنية المستخدمة في المشروعات التى جاءت في حزمة المعونة الامريكية

ثانياً: التكنولوجيا المرتبطة بنظم المعلومات والبحث العلمي وتنمية المهارات الادارية والاستثمارات الفنية Soft Technology

وقيمًا يلى تتناول الدراسة بالتحليل كلا من نمطى التكنولوجيا المشار اليها

أولاً : التكنواوجيا بالمفعوم التقليدس :

تشير الكتابات العلمية في تحليلها لشروط نقل التكنولوجيا أفي أن هناك شروطا مادية وغير مادية مرهقة تغرضها البائد المصدرة للتكنولوجيا تتمثل الهمها في القيود المقروضة على استخدام حقوق الانتاج مثل اشتراط استيراد الالات والخامات من الدول الماتحة لحق الانتاج ، هذا على الرغم من احتمال وجود سلعة الى سوق دولة ثالثة

وتجدر الإشارة الى أن بعض الشروط المقيدة الواردة في اتفاقية المعونة الاقتصادية الامريكية والتي تتمثل في شرط التوريد من البلد المصدر، وشرط صلاحية سلع محددة للتعويل ، بالإضافة الى الشروط المقيدة لعلاقات مصر التحارية مع الدول الاخرى قد ساهمت في اعادة تدوير جانب لا يستهان به من أموال المعونة الامريكية الى مانجها من خلال التدفقات المشروطة للسلع والخدمات الامريكية وما يرتبط بها من انماط تكنولوجية محددة المعالم. ورغم أن البدائات تشير ألى أن الولايات المتحدة ظلت المورد الرئيسي للتكنُّولُوجِياً على مستوى العالم حتى اوائلُ الثمانينيات ، حيث تعتبر وحدها مسئولة عن تدفق ٥٥ ٪ الى ٦٠ ٪ من التكنولوجيا على مستوى العالم ، الا ان مكتب التقييم التكنولوجي التابع للكونجرس الامريكي قد كشف ف دراسة له عن توقم انخفاض صادرات التكنولوجيا الامريكية للشرق الاوسط في النصف الثاني من الثمانينيات حيث ياتي هذا الانخفاض المتوقع اساسا ، بسبب انتهاء مشروعات كبرى جارية ﴿ مصر والسعودية وتبلغ تكاليفها مليارات الدولارات » وقد أكدت الدراسة أنه بالرغم من هذا الانخفاض المتوقع في واردات منطقة الشرق الاوسط من المعدات الأمريكية الا أن الشرق الاوسط سيطل سوقا هاما للصادرات الامريكية خلال السنوات القادمة .

واذاً كان الحديث عن اختيار و الفن التكنولوجي الامثل ، يصبح نوعا من التفكير الجالم البعيد كل البعد عن مشاكل الواقع وتعليداته في اطار ما يواجه الخطط من صفقات تكنولوجية محددة المعالم مسيقا ومرتبطة ارتباطا وليقا ليصفقة التمويل الخارجية .. عليه ان يقبلها برمتها أو يرفضها بالكامل ، فإن السبقل المطروح هو : ما مدى ملاحمة تلك الصفقات التكنولوجية محددة المعالم مسيقا مع الواقم الذي جاحت مخاطبة له ؟

فعل سبيل المثال يمكن القول أن « استخدام وسائل الرى الحديثة وترشيد استخدام المياه . واحدال الوسائل المنسبة التحسين النرية أو حسيانتها ، والاستزادة من توليد الطاقة والبحث عن مصادر اخرى ، وترخيق المواصفات الحديثة في انشاء ورصف الطرق وصيانتها ، وبناء شبكات أكثر تطورا للسكك الحبيدية والاتصالات المليفونية والبرقية وفير ذلك من الانشطة التي يسمع المجال فيها لملاستفادة بالتكولوجيا دون قيود مفروضة من حجم السوق . فضلا عن أن هذه الانشطة تمثل بعض المكونات العامة للبنية الإساسية التي تشكل بيورها عنصرا بارزا من عناصر البيئة الملائمة لتلقى التكنولوجيا واستيعابها ، خاصة وأن هذه الانشطة قد هوت في السنوات الاخيرة ألى مستويات من الاداء خاصة وأن هذه الانشطة قد هوت في السنوات الاخيرة ألى مستويات من الاداء

كما أن « هناك ضرورات أولية يقفى عدم توافرها على احتمالات نجاح واستيعاب المتتولوجيا المنقولة والمتشارها ، مثل الحلجة ألى استعمال واصلاح هيكل مشروعات البنية الإساسية والمرافق الحيوية وتوفير حد ادنى من الإنصاط التقافية المتحضرة ، وتتدرج هذه الضرورات الاولية وضمن مسئوليات البيئة المتلقية للمعونة وما يرتبط بها من حكولوجيا مستجلية بشكل عام »

الاً أنَّ الْوَاقع العَملُ قد سَجل مُجموعة من المؤشرات غير الايجابية اعتبرت التعنولوجيا (بللفهوم الواسع) مسئولة عنها بشكل واضح ومباشر دون غيرها من العوامل المرتبطة ببيروقراطية الادارة المتلقية للمعونة او مشاكل التمويل والتنفيذ من جانب تلك الإدارة . ونورد في هذا الصندد بعض الإمثلة المحددة التي حامت معضابط مجلس الشعب المصرى وفي الصحف القومية

للهد مشروع محطة توليد كهرياء الاسماعيلية المولة بالموتة الامريكية

نقدا عنيفا ورد في تقرير داخل لهيئة المونة الأمريكية ، قام باعداده الخبيران Ricidinger و Registermen عن جامعة واشنطن في معرض زيارتهم لعمر

للاطلاع على مشروعات المعونة الإمريكية وتقييمها

وقد سجل هذا النشروع علانه على ينظام تسليم المقتاع TAPN Key القفاع ويجة الاعتماد على التقتولوجيا الامريكية رغم توافر الددائل المحلية لها: والواقع أن ربيط المحودات بمشروعات محددة خصوصا عنبما تعول القول المقالية المقالية الاجتبى المشروع له مصار بها المكانية جعل المسلوع المهادة المخلوبة المنارية المنا المان ومعتمدة الخرعي الاستوراد الخرصا كان يمكن الاستعلاد لياس الحل ، ومعتمدة الخرعي الاستوراد الخرصا كان يمكن الامانية ومنها الواردات ، ويذلك لا تستغل القدرات المحابة المتحابة استغلالا كاملاً

ويعققد bhaqwati أنه حتى في ظل النباع أجراءات مثل من قبل الدولة المتلفية للمعونة والناقجة عن المتون الاستيرادي للمشروعات ، فإن الك المتذلة

يصعب ان تنخفض فعليا

لا سجلت مضابط مجلس الشعب اعتراض الهاب مقد عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الرابع على الاسلوب الذي الشيط الطيف الادريكي النباعة في شق الطيق الرئيسة والفرعية الموصلة بين النين والقري ، والذي يعتدد على عمل ، يك نصف الطيق ، حيث يعتبر نلك اهدارا للمال العام لان طبيعة الإرض المعرية لا تتحمل نلك ،

ا الفيح وجود بغض المعبوب في متوعة جبون الاستخدارية التي عوات
يمعونة امريكية فديما ٢٠ ملبون الولاد وقدر لها للاغ سنوات اللانشاء الا إنها
المنت المبيع سنوات نظيل أوجود خلل جسيم في اعمال الانشاء والتشغيل
المنت المبيع سنوات نظيل أوجود خلل جسيم في اعمال الانشاء والتشغيل
وتركيب وأخدار تفخيل المعدات والما أخلال بيت الخديمة الإمريكية بالقرائمة
وتركيب واخدار تفخيل المعدات والما أخلال بيت الخديمة الإمريكية المتزانم
وعدم الوام يكدريب المعداة المحداة المحدات المنتبكة المحددة على خبراء
والمدين (قطاع عام) الم تدريب المحداة المعراقيا المدينة على خبراء السابقة
في المنتبك والمدانة على مواردها
في المنتبكة بضراء العمد والمدانة والمدانة والمدانة المدينة المدينة المدينة المدينة والمدانة
في المنتبكة بضراء المدينة على مواردها
المنتبكة بضراء العمد والمدينة والمدانة المدينة والمدينة المدينة ا

يبية خبرة الملتى المتبادع الخال في اعمال انشاء وتشغيل المبوعة "

المحل المقرير الذي قدمة الجانب المعرى عن مضروع تنمية المن القلامية في للذي محافظات : بدي سويف المبوري عن مضروع تنمية المن المحافظات : بدي سويف المجلوبي في النبل بالمسبق لمحافظ المحافظ المحروبة حسيف المجلوبية المراح المحروبة ا

في مشروع الصرف الصحى للاسكندرية ، حيث اشترطت ـ كما سبق ان اشارت الدراسة ـ ان الصرف في البحر لا البر هو الشرط الاساسي لتعويل المشروع في اطار التكلفة المقررة للمشروع من قبل الطرف الامريكي

□ أشار تقرير قدمة الجهاز المركزي للمحاسبات الى اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب الى أن هناك عددا من العوامل الذي ترجع للطرف الامريكي . وللشروط التي تنسلب على اسلسها الاتفاقيات انت الى تأخر الاستقادة من المنح والقروض الإمريكية منها « عدم كفاءة الاصيناف المهولة في اطل المعونة الامريكية . وقد سجات دراستنا في مفرض تحليل الشروط المقيدة (وعلى وجه التحديد شرط صلاحية سلع محددة للنمويل) عدم كفاءة مركبات النقل العام الامريكية الصنع التي الشتهرت شعبيا بلسم اتوبيسات كارةر كما سجلت ايضا اللجنة البرائلية المتابع اطر زيارتها لبعض مدارس الصعيد للاطلاع على مدى استفادة بلك المدارس من مشروع التعليم الاسلسي عدم مطلبقة بعض التجهيزات والادوات والمامل المقدمة للمواصفات .

□ تبين من الدراسة التي اعدتها الادارة العامة للمشروعات بالهيئة العامة لمرفق
مياه القاهرة الكبرى ان التكلفة الاستثمارية لمشروع محطة مياه روض المرجق
المول بقرض امريكي اعلى سعرا اذا ما قوريت بطيلتها من المحطات الاخرى
المولة من جهات اجنبية عير الولايات المتحدة ، حيث اكدت الدراسة ان التكلفة
الاستثمارية لانتاج المتر المكعب من المياه بالنسبة لمحطة روض الفرج تقدر
بحوالى ثلاثة امثل تكلفة انتاج المتر المكعب بالنسبة لمحطتي امبابة المولة
بقرض عربي .

ب وفيما يتملق بالموتة الامريكية الموجهة البرنامج تنظيم الاسرة ، فقد الثير الجنال حول صحة وسلامة استعمال حقن « الديبروفيرا » . ففي الوقت الذي اكد الجنال حول صحة وسلامة استعمال حقن « الديبروفيرا » . ففي الوقت الذي اكد من المعونة الامريكية التي وجهت تنظيم الاسرة) سلامة تلك الحقن التي تستخدمها حوال « مائة بولة بنجاح كبير ، فقد قررت هيئة المعونة الامريكية معرم تضميص اي مبلغ من المعونة الامريكية لمص في شراء تلك الحقن مشيرة الى ان هذه الحقن ممنوعة في الولايات المتحدة لضريها الجسيم بصحة المراة ولذلك لا تريد الهيئة ان تتحمل مسئولية اي اضرار للمراة المصرية على حساب المعضمية لحملة تنظيم الاسرة في مصر »

وقد سجل الرصد الواقعي السنبق عرضه مجموعة من المؤشرات حول مدى ملاممة الصفقات التكنولوجية محددة المعالم مسبقا التي صاحبت مشروعات المعونة الامريكية لييثة التنمية في مصر وتتمثل تلك المؤشرات فيما يلي

 ١ - ارتفاع درجة اعتماد بعض المشروهات المولة بالمعونة الإمريكية على الكفولوجيا رغم توافر البدائل المحلية لبعض اوجه الإستخدام (وقد ساعد على ذلك نظام تسليم المناح المرتبط بالمشروعات الكبرى ومنها على سبيل المثال محطات الكهردام)

٧ - عدم ملامة بعض الحلول التى يطرحها التوجه التتخولوجي الامريكي لظروف البيئة ، واحيانا يتم اسقاط انماط تتخولوجية محددة دون ادراك مسبق لمدى استيعاب البيئة المتقدة للمعونة لها (مثل الاسلوب المستخدم في شق الطرق والسلبق الإشارة اليه)

 ٣- الحاجه - احيادا - الى اعادة تجهيز وتاهيل المشروعات المولة بمعونة امريكية باستخدام الخبرات المحلية واحيانا باستخدام خبرات اجنبية غير امريكية (مثل مشروع صومعة حبوب الاسكندرية)

 إ - اتخاذ القرارات الاقتصادية (ومن ثم الخيارات التعنولوجية المرتبطة بها) بمنظور مالى بحث دون اعطاء الاولوية للجوانب والاعتبارات الاجتماعية والبيئية (مثل

مشروع الصرف الصحى للاسكندرية)

 و - ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات المعتددة على التكنولوجيا الامريكية مقارنة بمثبلتها المرتكزة على نوعية مفايرة من التكنولوجيا (مثل حقة محطة مياه روض الفرج)

 ت ـ عدم كفاءة بعض الإصناف الواردة في حزبة التكنولوجيا الإمريكية في برنامج المعوتة ، والتي تعتبر اما محفلورة الإستخدام داخل الولايات المتحدة (مثل بعض وسائل الإستخدام لاأسرة السابق الإشارة اليها) او متقلامة فنيا (مثل مركبات النقل العام الواردة ضمن برنامج المعونة والسابق مركبات النقل العام الواردة ضمن برنامج المعونة والسابق الإشارة اليها) مما جعل تسويقها دوليا ليس بالامر اليسير

وعلى ضوء التجارب التاريخية، وفي ظل الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي في تمويل عمليات التنمية والاستثمار نجد ان درجات الحرية المتلحة للمخطط راسم السياسة الاقتصادية في البلدان النامية لاختيار المفون الانتاجية والحزم المتكنولوجية الملائمة تتقلص الى درجة كبيرة نتيجة للشروط المرتبطة بالاقتراض الخارجي والتعويل الاجنبي فللخطط في البلدان النامية يجد في احوال كثيرة أن يده غير طليقة في احلال العمل محل راس المال أو زع عوامل الانتاج حسيما تمليه الظروف الموضوعية والتاريخية المبد النامي، وحسيما تشير المدي الدرسية في الاقتصاد

ثانيا : التكنهاوييا البرتبطة بالبحث العلمس وتنبية المعارات ونظم المعاومات والاستفارات الفنية :

وقد تدفق هذا النوع من التكنولوجيا SOFT technology من خلال البرامج البحثية والتدريبية التي يوضحها الجدول رقم (٢٥)

وتتمثل مكونات الجدول الاسلمية في كل من البرامج البحثية والبرامج التدريبية المولة في اطار المونة الامركية خلال فترة الدراسة ويمكن تحليل كل من البرنامجين على النحو التالي :

١ ـ البرابج البعثية :

🔻 تشير الكتابات العلمية الى ان تلك البرامج البحثية (وعلى وجه التحديد

مشروع البحوث العلمية والتكنولوجية ومشروع ترابط الجامعات) ، قد جامت في اطار افتقاد مكون رئيسي من مكونات القدرة العلمية والتكنولوجية وهو نظام المعلومات العلمية والتكنولوجية مما ادى الى الاعتماد على الخارج في اقامة مثل هذا النظام

جدول رقم (٢٥) البرامج البحثية والتدريبية المولة بمنح في اطار برنامج المعونة الامريكية لمصر خلال الفترة ٧٥/ ١٩٨٣

| | | (بالليوز | (ceke |
|-----------------|-------------------------|--------------------|--------|
| 7. | اسم البرنامج | ائتخمیمں المالی | |
| البرامج البحثية | ية : | | |
| درأسات الجدوء | | ٧٧,١ | 44,4 |
| مثح السلام | | øį | 74,7 |
| | ية والتكنولوجية | Y£, £ | 10,7 |
| ترابط الجامعات | ۵ | ۱۷, ۵ | ٧,٦ |
| بحوث التنبية | | 10, 4 | ٧ |
| بحوث سيناء | | Y, V | 1, 1 |
| البرامج التدريب | ببية ٠ | | |
| ثال التكنولوجيا | بيآ وتخطيط القوى العامة | 44,4 | 17,5 |

USAID . U . S . Economic Assisance to Agypt . OP _ : المصدر cit.

وقد الذر موضوع البحوث المُشتركة وعلى وجه التحديد البحوث المولة بمعونة امريكية - جدلا عنيفا داخل الاوساط العلمية في مصر وقد تدرجت الاراء ما بين معارض ومؤيد للبحوث المُشتركة . فهناك من لا يعترف بمشروعية هذا النشاط من منظور وطنى وهناك من يعتبر تلك البحوث سلاحا ذا حدين حيث يتوقف توظيهما بالدرجة الاولى على القدرة على تطويع الخبرة الاجنبية يتوقف توظيهما بالشرحة الأولى على القدرة على تطويع الخبرة الاجنبية محتمت توجه البحثين المشروط المصريين إلى العمل واطار تلك البحوث المشتركة وهناك من يؤيد بشكل مطلق نشاط البحوث المشتركة في ظل انتقاء البديل المحلى وفي ظل عدم المهددا اللامن القومي المهدد المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهدد المهددا اللامن القومي المهددا المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهدد المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهدد المهددا اللامن القومي المهددا اللامن القومي المهددا اللامن المهددا اللامن المهددا اللامن المهددا المهدد المهددا المهدد

وقد سجلت الاوساط العامية بعض المحاذير المرتبطة بالبرامج البحثية المولة باموال المعونة الامريكية في اطار برامج المشروعات المشتركة وتتمثل اهم المحاذير التي وربت في هذا الصند في :

١ - الثاثير في اعادة تشكيل السياسة العلمية (من ثم الاقتصادية والاجتماعية) في التجاهات قد لا تمثل اولويات المجتمع المصرى ، وتركز على الحلول ذات الطابع الجزئى .

٢ ـ تحييد الرؤية الوطنية للباحث .

وعن مدى جدية الاستفادة التي تعود على الباحث الوطني نظير الشتراكه في غالبية البحوث المشتركة يشير محمود عبد الفضيل الى ان دور الاجهزة الوطنية علايية البحوث المشتركة يشير محمود عبد الفضيل الى ان دور الاجهزة في معظم وانجز الابحث المصمة في الخارج ، ولم يتعد دور تلك الإجهزة في معظم وانجز الإبحاث المستفدة بينانات دون الاشتراك بشكل جاد في تحليل البيانات الأحوال مرحلة تشغيل البيانات دون الاشتراك بشكل جاد في تحليل البيانات التخطيط القومي ومركز ابحاث التنمية في جامعة القاهرة وعن جدوى التقديم الخبراء الإجاذب في المشروعات البحثية ومدى القدرة على استيعاب استفدام الخبراء الإجاذب في المشروعات البحثية ومدى القدرة على استيعاب المعرفة التي ياتون بها وتطويعها لخدمة التنمية في مصر ، يمكن القول المتقدام حواجب المساعات شاملة لاعداد وتخصصات هؤلاء الخبراء ، الا ان استفدام ما الما كان درجة الاستفادة المتحدة يجعل هذا التيار المزدج الاتجاه ، الذي يصب في الية انتقال المعرفة .. يسهم في اضعاف امكانات بناء قدرة علمية وتكورجية مستفقة محددة المعالم

وتَجِدُر الأشارة الى انه قد صدر القرار الجمهورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٧ بوضع ضوابط وقواعد للبحوث المشتركة التي تتم مع جهات اجنبية ودولية بعد ما اثير حول عدم وجود قواعد تحكم ادارة هذه المنح .. وقد ركز القرار بشكل اسلس على ضبط النواحي المللية

٢ سهنج السلام :

اما عن منح السلام كاحدى المشروعات المولة في اطار البرامج البحثية للمعونة الامريكية والمولة بمنحة قدرها ٥٠ مليون دولار ، فهي تهدف الى توفير حوالي ١٩٠٠ فرصة لطلبة الجامعات ومراكز البحوث والعاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص لاجراء الدراسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية من خلال برامج ودورات دراسية في الولايات المتحدة .

وتجدر الاشارة الى أن الباحثة لم تهتد الى اية تقارير تقييم اثر هذه البعثات الدراسية على رفع كفاءة وقدرات الباحثين المختارين في اطارها وعلى نقل المعرفة العلمية بشتي صورها واكتسابها وتطويعها بغرض تنمية القطاعات

التي ينتمي اليها الباحثون .

وقد وجهت الانتقادات لبرنامج منح السلام من حيث اعتماده على اسلوب قصير الاجل في تنظيم البعثات الدراسية التي يتم من خلالها اطلاع الدارسين على برامج دراسية ذات طابع نظرى لا تمتد في الفائب لاكثر من عام وقد تراوحت الانتقادات الموجهة الى منح السلام بين التشدد الكامل من ناحية وبين البرنامج من ناحية اخرى

فعلى سبيل المثال يرى د . ابراهيم العيسوى ان منح السلام تعتبر اداة لتشكيل البيئة الثقافية والاجتماعية في مصر . بينما ينحصر راى د . هبة حندوسة في انتقاد مسالة اختلال التخصيص الموجة الى منح السلام والبالغ قيمته ٥٤ مليون دولار مقارنة بمشروع التعليم الاساسى (والبالغ قيمته حتى عام ١٩٨٠ « ٣٩ » مليون دولار) في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الامية الى حوالي ٤٣ ٪ من جملة السكان خلال تلك الفترة

٣ طلبراهج التدريبية

شكل مشروع نقل التكنولوجيا وتطوير القوى العاملة البرنامج التدريبي الوحيد الذي جاء ضمن المشروعات المولة بمعونة امريكية . ويهدف هذا المشروع الى مساعدة مصر على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية والاستخدام الفعال المساعدة الاجنبية لحل المشاكل الفنية والتخطيطية والادارية من خلال المواد التعليمية والتطبيقية اللازمة للاستفادة من المساعدات ، ومن خلال تقديم خدمات استشارية والتدريب الاكاديمي واقامة الاتصالات بين القطاع العام والقطاع الخاص والزيارات قصيرة الاجل للولايات المتحدة وحضور المؤتمرات الخ .

وقد وجهت هذه المنحة الى عدد من القطاعات والانشطة منها على سبيل المثال انظمة الخدمات الصحية وابحاث الغذاء، والادارة العامة وادارة المستشفيات وتنمية الاستثمارات الإجنبية، والطيران المدنى والملاحة

والابحاث الجيولوجية والثروة المعدنية

ورغم ما اشار اليه د مايكل ستون » المدير السابق لبرنامج المعونة الامريكية في مصر من ان هناك ١٤ الف مصرى قد استفادوا من تلك البعثات والدورات فقد انتقدها عضو مجلس الشعب ابراهيم شكرى (رئيس حزب العمل) الذي يرى أن هناك شعورا واما بعدم الاستفادة من منجته نقل التكنولوجيا وتطوير القوى العاملة في المجالات التي وجهت لها . وطالب بضرورة مراجعة نتائج هذه المنح تفصيليا مع وضع الضوابط التي تنظم الاستفادة منها .

كما نتقد هذه المنحة الوشاحى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الثالث الذي يرى ان البرامج التدريبية والدورات التقيفية المرتبطة بهذه المنحة لم تؤد الى ادخال اساليب جديدة في التدريب والادارة ، كما انتقد مسالة عدم تخصيص اى مبلغ من تلك المنحة لكثير من الاجهزة الرسمية التي لديها تدريب عمالة في مصر مثل معهد الكفاية الانتاجية وصملحة التدريب المهنى ومراكز التدريب المهنى التابعة لمختلف الوزارات . وإذا كانت هناك بعض المحاذير المرتبطة بنقل التكنولوجيا بمفهومها الواسم المتنبئى في الدراسة SOft and hard Technology والتي خلقت اصلا لظروف خاصة بمجتمعات متقدمة لما قد يؤدى اليه هذا النقل من خلق ظروف

غير مرغوب فيها تعوق مسار التنمية وكان نقل التكنولوجيا يعتبر الملاذ الوحيد للحياولة دون اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فانه يشترط لاحداث الاثر المطلوب الايتم ذلك بصورة عشوائية ، بل يتم تطعيم الاقتصاد القومي بوسائل التطور التكنولوجي بالجرعات المناسبة وبالترقيت الملائم حتى يكن انتشار التكنولوجيا داخل الهيكل الاقتصادي كله على نحو مرسوم ، وهو ما لابد أن تنطيق على الانماط التكنولوجية التي تأتي مصاحبة للمعونة الاجنبية وذلك حتى تنسق التكنولوجيا بمفهومها التقليدي Hard Technology مع المرتبطة برامج الولويات الاستثمار والتنمية ، وحتى لا تساهم التكنولوجيا المرتبطة برامج البحوث والبعثات والتدريب Soft Technology في مجرد نقل المعرفة بالواقع المصرى الى مانح المعونة من خلال الرؤية المحلية والرصد الواقعي اكثر مما تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا الملائمة الى متلقى المعونة .

■ الجمث المابس ■

المعونة الامريكية والفريطة الاجتماعية لمصر

إن محاولة حصر الفئات الاجتماعية المستفيدة من المعونة الامريكية لمصر، ونمط الاستفادة المتحققة لكل فئة من تلك الفئات تعتبر ضرورة لا غنى عنها لتحديد موقع برنامج المعونة الامزيكية من قضايا التشغيل والدخل، ومن ثم العدالة الاجتماعية في المجتمع المصرى.

ورغم الاقرار بان المعونة الآجنبية بشكل عام غير مسئولة وحدها وبشكل مباشر عن تغييرات توزيع الدخل ، الا ان المشروعات المولة بمعونة اجنبية قد تعود بالفائدة على بعض الفئات الاجتماعية اكثر من غيرها كما قد يلقى احيانا عبء سداد الاعباء المترتبة على تلك المعونة على فئات اجتماعية مستفيدة بدرجة او باخرى من تلك المعونة واحيانا غير مستفيدة منها

ويمكن القول بشكل عام ان المنفعة التى توادت لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع المصرى نتيجة تدفق المعونة الامريكية المصر خلال فترة الدراسة تأخذ شكل منفعة مباشرة ومنفعة غير مباشرة على النحو التالى: _

المنفعة المباشرة: وهى التي تولدت لبعض الفئات في شكل عائد مادى ما التحته تلك المعونة من تولد (او زيادة) في دخول تلك الفئات ، واتاحة فرص عمل (أو تدريب) لها ، مثل ما هو متاح المقاولين والقائمين بالاعمال الاستشارية المرتبطة بتنفيذ المشروعات المعلة بقروض ومنح امريكية ، ولمديرى وللباحثين القائمين بالدراسات المرتبطة ببرنامج المعونة الامريكية ، ولمديرى

الادارات الوسطى والعليا في القطاع الحكومي الذين توافرت لهم فرصة ا الحصول على البعثات والدورات التدريبية المولة بمنح امريكية ، بالاضافة الى ما توافر لهم من دخول اضافية نظير ادارتهم للمشروعات الامريكية الموجهة الى القطاعات التي يعملون بها ، ونظير متابعتهم لتنفيذها ، وللموظفين المصريين الدائمين بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية ف مصر والموظفين المسريين الذبن يعملون يعقود مؤقتة سواء في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية او في المشروعات المولة بالمعونة الامريكية ، وإرجال الاعمال الذين توافرت لهم التسهيلات الائتمانية التي منحتها هيئة المعرنة الامريكية للقطاع المصرف لدعم القطاع الخاص المسرى.

٢ _ المنفعة غير المباشرة والتي تتمثل في الاستفادة التي تعود على المواطن المصرى بشكل عام دون تخصيص او تمييز افئة دون اخرى ، والتي غالبا ما تأخذ شكلا عينيا وليس ماديا . وتتمثل اهم برامج المعونة الامريكية ذات السمة العامة .. من حيث الاستفادة التي تعود على المواطن المصرى منها .. في مشروعات البنية الاساسية في مختلف المحافظات ، ويرنامج فائض الحاصلات الزراعية وفقا للقانون الامريكي العام ٤٨٠ بأبوابة الثلاثة (وخاصة بابه الاول المرتبط باستيراد القمح والدقيق وغيره من السلع الغذائية) وبرنامج

الاستيراد السلعي .

بالاضافة الى بعض البرامج التي وجهت الى الفئات الاجتماعية محدودة الدخل مثل البرامج المرتبطة بمشروعات الصحة والتعليم والاسكان وتغذية تلاميذ المرحلة الابتدائية بالتنسيق بين هيئة المعونة الامريكية وكل من هيئة الاغاثة الكاثوليكية والهيئات التطوعية الامريكية الاخرى

بيد أن محاولة حصر الفئات الاجتماعية المستفيدة من المعونة الامريكية وتحليل درجة وحجم الاستفادة التي توادت للشرائح المنتمية لتلك الفئات تعتبر ضرورة لتحديد ما أذا كانت المعونة الإمريكية قد عادت على مشتلف الفئات الاجتماعية في مصر بالنفع الاقتصادي والاجتماعي المباشر وغير المباشر ... بصورة فعالة _ ولى بدرجات متفاوتة ،

وفيما يلى تحليل للاستفادة التي جنتها بعض الشرائح المنتمية للطبقات الاجتماعية في مصر من المعونة الامريكية

أهلل : الشرائح البنتجية الس فنات المثل العليل ،

تتمثل اهم الشرائح الإجتماعية التي استفادت بشكل مباشر من تدوير اموال المعوية الامريكية داخُل الاقتصاد ألمري والتّي تحتل اعلى درجات سلم توزيع الدخل في مصي فيما يلي :

ا ـ المقاولون الذين يقومون باعمال الإنشاءات والتركيبات الذي يتطلبها تنفيذ بزنامج المعونة الامريكية ٢ - الاستشاريون واصحاب المكاتب الاستشارية والهندسية والقانونية والاقتصادية والمحاسبية الذين يقومون باعداد الدراسات والتصميمات وصياغة العقود والقيام بالخدمات الفنية الخاصة بتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية ٣ - المتعهدون والتجار الذين يقومون بتوريد المعدات والمهمات والادوات والسلم اللازمة لوضع برنامج المعونة الغنية موضع التنفيذ

 عند الإعمال الذين توافرت لهم التسهيلات الائتمانية التي منحتها المعونة الامريكية للقطاع المصرف المصرى

ومن الملاحظ أن الاعمال الاستشارية والتنفينية المرتبطة ببرنامج المعونة الامريكية في مصر تنفذ عن طريق بعض كبار رجال الاعمال المصريين في قطاع الاعمال ويتعاونون على اساس المصالح المشتركة مع نظرائهم الامريكيين ل هيئات ومؤسسات امريكية مختلفة

بالإضافة الى ظاهرة تكرآر ورود اسماء بعض مكاتب استشارية مصرية محددة أرتبط اصحابها بجمعية رجال الاعمال المسريين التي نشات عام ١٩٧٧ كاحدى جماعات المصالح وذلك ف كثير من الاعمال الاستشارية المرتبطة بالعونة الامريكية .

كما عكست المارسة الفعلية تعامل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع بعض المكاتب الاستشارية وتفضيلها على غيرها مهما كان سعرها .

وقد سنجلت مضايط مجلس الشعب اعتراض بعض اعضاء الجلس على نظام الاسناد المباشر للمقاولين والموردين في المشروعات المولة بمعونة امريكية ، في الوقت الذي حددت فيه القوانين المصرية كيفية اسناد تلك العمليات على أسس ومعايين محددة .

وتصل د . أماني قنديل في تحليلها للتوافق بين القوى الداخلية والقوى الخارجية التي مهدت للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصرى خلال السبعينيات الى ان « سنوات الانفتاح الاقتصادي قد ابرزت انماطا جديدة من جماعات المصالح لم يعرفها المجتمع من قبل ، وافرزها الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وقد عكست بعض هذه الجماعات التوافق بين مصالح ومطالب القوى الخارجية وبعض مراكز القوى في الاقتصاد المصرى ، ، و وقد بدت حركة هذه الجماعات كانها تحالف بين القطاع الخاص وبعض قيادات القطاع العام ، وبينها جميعا وبين مصالح بنوك وشركات امريكية تعمل في مصر ، فالمثالب التي تثيرها هذه الجماعات واحدة تتركز في تقليص القطاع العام ودعم القطاع الخاص والتأكيد على اهمية المعونة الأمريكية في الاقتصاد المصرى . ومن الملامح الهامة ايضا تكرار اسماء الأعضاء في عضوية كل من جمعية رجال الأعمال المصريين والمجلس المصرى الأمريكي بشكل نمطا جديدا لجماعة مصالح مشتركة امريكية مصرية ، ظهرت في اطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وعبرت في واقع الأمر عن مصالح واهتمامات الطرف الأمريكي في السياسة الاقتصادية وجذبت بعض رجال الأعمال المسريين،

ومما لاشك فيه أن أسلوب تدوير المعونة الأمريكية ومجرى تدفق ما تبقى منها داخل شرايين الاقتصاد المصرى (بعد أعادة تدوير حجم كبير نسبيا من المعونة إلى مانحها) قد ساهم في زيادة الدخول المتولدة لبعض الشرائح السابق الاشارة اليها والتى ترتقى أعلى درجات السلم الاجتماعى .

الإشارة اليها والتي دريقي اعلى درجات السلم الاجتماعي. ويرى د. محمود عبد الغضيل ان تدوير اموال المعونة الأمريكية في الاقتصاد المصرى يؤثر على توزيع الدخل ، فالمستقيدون منه وهم فئات محدودة من المقاولين واصحاب المكاتب الاستشارية وكبار الموظفين ينتهى بهم الامر الى احتلال اعلى درجات توزيع الدخل في مصر . وهكذا يتضع ان اسلوب تدوير المعونة الأمريكية داخل الاقتصاد المصرى يترتب عليه تمركز مزيد من الدخول في الدي فئات تحتل اعلى درجات سلم توزيع الدخل في مصر ، وبالتالى تكون الإثار الداخلية والانتشارية من خلال عمليات المضاعف محدودة اللغاية تكون الإثار الداخلية والانتشارية من خلال عمليات المضاعف محدودة اللغاية المحر الى ان الطبقة المسماة بطبقة الانتقاح في مصر قد استفادت بالفعل من المعونة الأمريكية والمزايا المرتبطة بها والتي تتمثل اهمها في مناخ الاستثمار الخاص . ويؤكد هذا الراي ما سبق ان توصلت اليه الدراسات النظرية المسبقة من أن و المعونات توجد طبقة تعتمد في نموها واستمرارها على تدفق الما المعونة التي تساهم في خلق طبقة والمحافظة عليها داخل بلاد العالم تلك المعونة التي تساهم في خلق طبقة والمحافظة عليها داخل بلاد العالم تلك

الثالث ، طبقة تعتمد على الوجود المستمر للمعونات والاستثمار الخاص

الاجنبى ، وذلك على حد قول تريزا هاتير في دراستها عن « امبريالية المساعدات » . . .

ويؤكد د . جلال امين ان اكثر مواطن الخطورة المرتبطة بالمعونة الاجنبية بشكل عام هو « ان تلك المعونة تخلق جوا سياسيا واجتماعيا تتمتع خلاله بعض الفئات بامتيازات يصعب استتصالها دون تهديد نظام الحكم ذاته . ولذا كانت هناك استفادة مادية وغير مادية قد تحققت بالفعل لبعض الشرائح التي ترتقي اعلى السلم الاجتماعي في مصر يفضل المعونة الأمريكية ، فالتساؤل المطروح والتي ستحاول الدراسة الاجابة عليه هو : هل استفادت تلك الشرائح الاجتماعية العليا اكثر من غيرها ، أم على حساب غيرها . أم ان المنافع المترتبة على المعونة الأمريكية فالتساؤل المطروح والتي ستحاول الدراسة الأجابة عليه هو : هل استفادت تلك الشرائح الاجتماعية العليا اكثر من غيرها ، أم على حساب غيرها .. أم ان المدراسة الأجابة عليه هو : هل استفادت تلك الشرائح الاجتماعية العليا اكثر من غيرها ، أم على حساب غيرها .. أم أن المنافع المترتبة على المعونة الأمريكية قد اتسمت بقدر من عدالة التوزيع بين الشرائح المنتمية للفئات الاجتماعية قد مصر ؟

ثانيا : الثرائج البنترية الى الطبقة البتوسطة :

يدخل في عداد هذه الشرائح التي استفادت من تدفق اموال المعونة

الأمريكية لمصر كل من:

 ١ ـ بعض كبار موقفى الحكومة ومديرى الادارات العليا والوسطى في القطاع الحكومي .

٢ ـ بعض البلحثين الأكاديميين .

 ٣- ألفظفون المصريون الدائمون والمؤقتون لدى هيئة المعونة الأمريكية بمصر.

 ٤ - الوظفون المؤقتون في المسروعات المولة من المعونة الإمريكية خلال مراحل انجاز المشروعات .

وتجدر الاشارة الى ان تصنيف الفئات الاجتماعية المختلفة والشرائح المنتمى لها يعتبر تصنيفا اجرائيا الى حد كبير ، فالفئات التوسطة صنفت من منظور دخلها المكتسب بشكل ثابت (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وذلك مقارنة بفئات اخرى قفزت درجة أو اكثر على السلم الاجتماعي ، فالفئات موضع الدراسة قد تقفز لفترة ما الى درجات اعلى في السلم الاجتماعي (بفعل العوامل الاخرى التي قد تدخل في عدادها المعونة الأمريكية) ، ومن ثم ينتفي انتماؤها الأصيل الى الفئات الوسطى . وقد لزم التنويه بذلك في وقت اعتبر فيه باحثون اخرون تلك الشرائح السابق الاشارة اليها تنتمى الى فئات الدخل العليا بشكل عام .

وفيما يتعلق بكبار موظفى الحكومة ومديرى الادارات العليا والوسطى بالقطاع الحكومى ، فإنه يمكن القول ان هناك وجهين للاستفادة من برنامج المعونة الامريكية التى وجهت الى القطاعات والمؤسسات والوحدات التى ينتمون اليها ، فقد توافرت لهم دخول اضافية نظير اشرافهم وادارتهم المنح والقروض الأمريكية ونظير متابعتهم لتنفيذها ، وهو ما يشكل استفادة مادية بالدرجة الأولى بالاضافة الى ما توافر لهم من فرص للحصول على البعثات والدورات التدريبية المولة بمنح امريكية ، وهو ما يمثل فائدة عينية الى حد

وأذا كان أستعراض قائمة القطاعات والهيئات والمؤسسات التى تدفقت عليها المعونة الأمريكية يكشف عن ظاهرة التشعب التى صاحبت المعونة الامريكية التى كادت تعطى كافة الانشطة الرئيسية والفرعية الشكلة للنجتمع المصرى من ناحية ، فإن استعراض تلك القائمة يكشف من ناحية اخرى عن نمط الاستقادة الملدية وغير المادية التى عادت على بعض موظفى تلك الهيئات والمؤسسات نظير تدفق المعونة الامريكية على القطاعات التى ينتمون اليها . ويمكن حصر تلك القطاعات بشكل اولى (ودون التحليل لمستوى الوحدات التى تقرعت عنها) كما يلى :

ـقطاع الكهرباء

⁻قطاع الزراعة والأمن الغذائي.

..قطاع الصبناعة والتعبين .

-قطاع التموين والتجارة الداخلية.

-قطاع الاقتصاد والمال

-قطاع المنحة .

- الطاع الذال والمواصلات والاتصالات . المكم الما مالمايات

- الحكم المحلي والحليات .

- التامينات والشَّنون الاجتماعية .

- التعليم والبحث العلمي . - الصبحف القومية .

- الجمعيات العلمية .

_ النقادات المندة .

وتجدر الاشارة الى ان اتفاقيات المعونة الامريكية المرتبطة بالمشروعات التى وجهت الى الوحدات المنبثقة عن القطاعات والهيئات السابق الاشارة اليها تنص _ كقاعدة عامة _ على وجوب تكرين لجان تأخذ مسميات مختلفة ، فهناك « لجنة استشارية » ، أو « مجلس تنفيذي » ، أو « فريق عمل » ، أو « مجلس مشترك » ، أو « لجنة أشراف دائمة » يعهد اليها يمهمة المشورة والاشراف والتنفيذ المرتبطة بالمشروع المول بالمعونة الامريكية داخل الوحدة المتلقية للمعونة .

ورغم الاستفادة التي تحققت لبعض موظفي الادارات الوسطى والعليا من المعونة الأمريكية ، فقد خلقت اللجان المشكلة وفقا لاتفاقيات تلك المعونة نوعا من التمييز الأجرى داخل القطاع الواحد حيث تمتع اعضاؤها بامتيازات لايتمتع بها زملاؤهم الأخرون داخل ذات القطاع ، حيث يحصلون نظير اشتراكهم في تلك اللجان ، على مقابل عمل وقت اضافى نتيجة قيامهم بأعمال اضافية وتقديم بيانات يتطلبها برنامج المعونة الأمريكية ، بالاضافة الى ما اثارته تلك الامتيازات من مشاكل تعوق انسياب العمل الادارى بشكل عام أما عن الشريحة الثانية في الطبقة المتوسطة التي استفادت من برنامج المعونة الأمريكية ، فتتمثل في الباحثين الاكاديميين القائمين بالدراسات المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية .

وقد جاء في تقرير اعدته السفارة الامريكية أن اجمالي ما انفقته الولايات المتحدة حتى نهاية مارس ١٩٨١ على البحوث المشتركة في مصر بلغ حوالي ٥٢ مليونا من الجنبهات وذلك لتمويل اجراء عدد ٢٤٤ بحثا مشتركا بين عشر مليونا مشتة امريكية وعدد كبير من الباحثين المصريين.

وقد شكل العمل بتلك البحوث احد المصادر المتاحة واليسيرة لاكتساب دخول اضافية في وقت يعاني فيه الباحثون من الاختلال في هيكل الأجور والمرتبات ، والنتائج بدوره عن اختلال هيكل الاقتصاد المصرى ، لذلك كان من

الطبيعى ان يقابل العرض الطيب للبحث العلمى ذى المقومات العلمية المتكاملة بطلب جارف من جانب الباحثين المصريين وقد غدت البحوث المشتركة السبيل الوحيد امام الكثيرين لمحاربة خطر « الاندثار العلمى » من ناحية والمتفيف من حدة الضغوط المادية التى تدفع باتجاه الهجرة إلى خارج الوطن من ناحية اخرى .

إما بالنسبة الشريحة الثالثة التى تنتمى الى الطبقة المتوسطة في مصر، والتى استفادت من تدفق المعونة الأمريكية فتتمثل في الموظفين المصريين الدائمين والمؤقتين لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر، وتجدر والمشاركة في ادارة وتنفيذ برنامنج المعونة الأمريكية لمصر خلال فترة الدراسة لم يميز بصورة واضحة بين حجم العمالة الأمريكية وحجم العمالة المصرية المستخدمة في اطار برنامج المعونة ، أو بين طبيعة الأعمال الموكلة الى كل منها ، وما اذا كانت تشكل وظائف دائمة أو مؤقتة ، بالاصافة إلى عدم الربط بين حجم العمالة المستخدمة سنويا ـ بفئاتها المختلفة ـ وبين شرائح الدخول المتوادة لكل فئة ونسبة تلك الدخول الى اجمالي المعونة الموجهة سنويا لحسر.

نومية المبللة المرية

الا انه يمكن القول من خلال الرصد الواقعي والملاحظة ، ان نوعية العمالة المصرية القليلة العدد نسبيا ، المستخدمة في ادارة برنامج المعونة الامريكية لمسر تنتمي في النهاية الى نخية اجتماعية مميزة ممن توافرت فيهم الصلاحيات الشغل الوظائف التي ارتفع الطلب عليها في ظل مناخ الانفتاح الاقتصادي (مثل البنوك وشركات السياحة والفنادق) وهي وظائف تتسم بالارتفاع النسبي للمرتبات المدفوعة لشاغليها :

أما عن الموظفين المسريين المستعان يهم في مشروعات المعينة الأمريكية ، فإن الوظافف المركلة اليهم تعتبر مؤقتة تنتهى بانتهاء المراحل التنفيذية المشروعات (وخاصة مشروعات البنية الأساسية) فرغم عدم وجود اية بيانات تفصيلية عن حجم العمالة المصرية المؤقتة المستخدمة في تلك المشروعات الأغراض تنتهى بانتهاء الإعمال التنفيذية ، الا ان الملاحظة الميدانية تشير الى المغالاة في تقدير المرتبات المدفيعة لشاغلى تلك الوظائف نظرا الى ارتفاع درجة المخاطرة فيها مما يستدعى رفع عنصر الاغراء المادي لتخفيض تكلفة الفرصة البديلة الى اقل ما يمكن في الأجل القصير.

ولقد اثبت استعراض انماط الاستفادة المباشرة وغير المباشرة المتوادة اللمرائح التى تنتمى الى الفئات المتوسطة والمتحققة من تدفق المعونة الامريكية ، ان تلك المعونة قد ساهمت في خلق دخول اضافية لكم مستوعب فعليا من العمالة (بعض موظفى الحكومة والقطاع العام ، بعض الباحثين الاكاديميين) ، بالاضافة الى العمالة المستوعبة في ادارة برنامج المعونة وفي تنفيذ المشروعات المرتبطة بها بشكل مؤقت . ومن ثم تشكل تلك الاستفادة مساهمة عارضة قدمتها المعونة الأمريكية الى بعض الشرائح الاجتماعية التي تنتمى الى الطبقة المتوسطة سواء في شكل دخول اضافية أو وظائف مؤقتة ، مما يجعل استمرار تدفق المعونة الأمريكية من منظور تلك الفئات يشكل شرطا ضروريا لاستمرار انتمائهم الى شريحة اعلى داخل الفئة الاجتماعية التي ينتمون اليها ، أو في افضل الاحوال لانتقالهم الى فئة اجتماعية اعلى .

ثاثنا : الشرائج البنتيية الس الغنات محدودة الدخل :

يمكن القول انه لم يوجه بشكل عام لتك الفئات اى نوع من انواع الاستفادة المادية المباشرة من برنانج المعونة الامريكية الموجه الى مصر، سواء فيما يتعلق بتولد فرص للتشغيل او لدخول اضافية . بل ان الشرائح المنتمية لتك الفئات قد استفادت من البرامج ذات السمة العامة وذات الطابع الانتشارى التى تحقق للمواملن المصرى استفادة غير مادية ، مثل مشروعات المبنية الاساسية الخاصة بالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى ورصف الطرق ، ويرنانج فائض الحاصلات الزراعية وفقا للقانون الأمريكي العام ٤٨٠ الذي توافرت من خلاله السلع الفذائية المرتبطة بالمعونة الأمريكية مثل القمح والذي توافرت من خلاله السلع الفذائية المرتبطة بالمعونة الامريكية مثل القمح وبهت الى وجهت الى متددة ، أو لمناطق محددة مثل مشروعات الصحة وبهت الى فئات اجتماعية محددة ، أو لمناطق محددة مثل مشروعات الصحة والتعليم والاسكان لذوى الدخل المنخفض ويرامج تغذية تلاميذ المدارس

وتشير بالفل الاتجاهات الجديدة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية الى تلبية الاحتياجات التنموية لفقراء الدول النامية حيث كلف الكونجرس الامريكي الوكالة بمقتضى تشريع « الاتجاهات الجديدة » اللحق بتعديل الكونجرس لقانون المعونات الخارجية بأن تعطى الأولوية للمشاريع التي تعمل مباشرة على تحسين ظروف معيشة الفقراء وبتنيح لهؤلاء الفقراء المساهمة في تنمية بلادهم.

فعلى سبيل المثال تنص اتفاقية القمح الموقعة في ٦/ ٣/ ١٩٧٦ على « التركيز على تحسين حياة اولئك الأكثر فقرا ما بين شعب الدولة المستوردة التى تلقت للمساعدات ، وكذلك على قدرتهم على المشاركة في تنمية بلادهم » . كما تشير اتفاقية الخدمات الصحية الحضرية الموقعة في ١٩٧٨/١١ النادية النظام الحالى لتأدية الى انه دمن اهم اعباء المشروع تطوير ورفع كفاءة النظام الحالى لتأدية الخدمات الصحية في مجال الأمومة والطفولة وتنظيم الاسرة حتى تستجيب للمتطلبات المعترف بها حاليا في قطاع الكادحين من محدودي الدخل وخاصة الاطفال والنساء في سن الانجاب وهم المجموعة التي يهدف المشروع الى رعابتها ».

كما جاء في « وصف المشروع » الملحق باتفاقية الاسكان لذوى الدخول المحدودة الموقعة في ١٩٧٨/٨/٢١ ان الاتفاقية « توفر المساعدة لاكبر بنك عقارى في مصر (البنك العقارى المصرى) لتمكينه من تحديث الإجراءات الادارية وتقديم المساعدة اغمباشرة للأسر محدودة الدخل لتنشيط مدخراتهم وضمان تمويل القروض العقارية للمساكن الجديدة وتحسين المسكن .

كما يفترض أن تكون المعونة الغذائية المرتبطة بالمعونة الأمريكية وفقا للباب الثانى من القانون العام الأمريكي ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية ، والتي شكلت تخصيصااته حوالي ٦٠٩٪ من أجمالي التخصيص المرتبط بالأبواب الثلاثة لهذا القانون قد وجهت الى بعض الشرائح المنتمية للفئات محدودة الدخل .

وتتمثل أهم استخدامات الباب الثانى من قانون فائض الحاصلات الزراعية في تغذية تلاميذ المدارس ، برنامج تغذية الأطفال والأمهات ، جمعيات الأسر ، البدو في منطقة سيناء ، دور التربية (الملاجىء) .

وتجدر الاشارة الى ان برنانج تغذية التلاميذ يهتم بتلاميذ الريف ف المدارس الابتدائية بثمانى محافظات مصرية هى الاسماعيلية والسريس والجيزة والشريقة والغربية والدقهلية ، وبمياط والقليوبية ويورسعيد . ويمثل القمح وقول الصويا واللبن المجفف وزيوت الطعام النباتية اهم مكونات هذا البرنامنج . وقد تدققت السلم سابقة الذكر في اطار المعينة الغذائية الأمريكية عبر مجموعة من المؤسسات الامريكية مثل هيئة الاغاثة الكاثولوكية وبرنامج المغذاء العالمي ووزارة الزراعة الأمريكية وهيئة الاغاثة الامريكية

وإذا كان ثمة صعوبة تعترض التحديد الحاسم لحجم ونوعية الاستفادة الحقيقية التي تنتمى للفنات محدودة الحقيقية التي تنتمى للفنات محدودة الدخل من جراء تدفق للعونة الأمريكية ، فالأمر الذي يظهر جليا هو ان برنامج المعونة الأمريكية بما يتضمنه من مشروعات اجتماعية قد ساهم في التخفيف من حدة سمات التخلف .

ورغم ان مشروعات البنية الأساسية ذات الطابع الاجتماعي (مشروعات اللا مركزية من صرف صحى ورصف طرق ومياه الشرب ، ومشروعات تنمية المدن الريفية) تشكل الى حد كبير نمط الاستفادة الاساسي المفترض ان تجنيه الفثات محدودة الدخل في ريف مصر من المعونة الامريكية ، فباستثناء ما سبق الاشارة اليه من اشادة بعض اعضاء مجلس الشعب بتلك المشروعات في معرض مناقشتهم لاتفاقيات المعونة الامريكية فإنه لم تتوافر اية بيانات المصائية أو دراسات جدوى عن الاستفادة الحقيقية التي جنتها تلك الفئات من مشروعات المعونة .

وإذا كانت المعونة الأمريكية الموجهة الى المناطق الأقل تحضرا فى قرى ونجوع مصر قد خففت او فى افضل الأحوال قد ازالت بعض سمات التخلف من خلال رصف الطرق ومد الكهرباء والصرف الصحى ومياه الشرب وتوفير السلع المغذائية لتلك الفئات العريضة التى تسكن ريف وحضر مصر، فالاستفادة الواضحة التى يمكن استخلاصها من توجهات المعونة الأمريكية الى تلك الفئات محدودة الدخل هى خلق الاحساس بضرورة وحيوية استمرار المعونة الأمريكية التى المخت دور الوسيط بين تلك الفئات ذات المطالب الانسانية الملحة وبين الحكومة التى من وجهة نظر تلك الفئات وعلى ضوء المعطيات الاقتصادية والسياسية فد تعجز وحدها عن تدبير وتحقيق مطالبها دون عون خارجي.

المعونة وفرص التشفيل

وعن فرص التشغيل المتوادة لفئات الدخل الوسطى والدنيا في مصر من المعونة الأمريكية يمكن القول بشكل عام ان تلك المعونة قد عزفت عن التوجه الى مشروعات استصلاح الأراضي التي تتسم بالقدرة على توليد الدخول وخلق فرص التشغيل وتدعيم علاقات التشابك القطاعي في الوقت الذي اعتبرت الحكومة المصرية تلك المشروعات ضرورة ملحة للتنمية طويلة الأجل.

ويمكن القول أن فرص التشفيل المتولدة من المعونة الأمريكية لمصر في السبعينيات والثمانينات تعتبر متواضعة للغاية مقارنة بالمعونة الأمريكية التي ويهت لمصر في الخمسينيات ، والتي ساهمت في برنامج لاستصلاح الأراضي كان له اشرطويل الأجل على التنمية وهر برنانج Egyptian American Flural الذي سيظل « من انجح برامج استصلاح الأراضي في مصر حيث تم في اطاره استضلاح ٣٧ الله فدان ويناء ١٣ قرية كاملة كاملة و١٤ قرية تابعة ، كما تم اعطاء كل متوطن منزلا ومصدرا للمياه وحوالي ٣ إلى ٥ أفدنة ، بالإضافة الى تقديم المدخلات اللازمة (الأرضي ، المياه ، الانتمان) الى المزارع المصرى » .

ويؤكد د . عادل بشاى في معرض مقارنة لساهمة المعونة الأمريمية في تنمية

القطاع الزراعي المصرى في الخمسينيات عنها في السبعينيات والثمانينيات ان مشروع EARIS يعتبر نموذجا ناجحا للتعاون الزراعي المصرى الأمريكي في الخمسينيات ، والذي جاء بصورة افضل مما هو قائم بين مصر والولايات المتحدة في الثمانينيات ،

ويشير د . جودة عبد الخالق فيما يتعلق بالعوبة الأمريكية التي وجهت الى منطقة القناة بشكل مركز على حساب غيرها من المناطق خاصة في السنوات الأولى لتدفق المعوبة » الى أن المنع، الأمريكية الموجهة لتعمير منطقة قناة السويس قد ساهمت في رفع الانفاق على التشييد في تلك المنطقة وساهمت بالتالى في توليد دخول في ذات الوقت الذي خلقت فيه ضغوطا تضخمية ، مما ساهم في ارتفاع الأجور في قطاع التشييد » .

أما عن معونة الغذاء ، فيمكن القول _ كبداية للتحليل _ ان الفئات الوسطى والدنيا قد استفادت من المعونة الغذائية الأمريكية وفقا للقانون الأمريكي العام والدنيا قد استفادت من المعونة على الحفاظ على اسعار منخفضة نسبيا للخبز وعلى استمرار دعم الغذاء للفئات العريضة من سكان ريف وحضر مصر . الا أن الحديث عن « الغذاء المدعم » الذي تواقر لقطاعات عريضة من الشعب بفضل المعونة الأمريكية قد بيدو مبتورا مائم يتناول دور الشروط غير الملية المقيدة التي صحاحبت اتفاقيات المعونة الامريكية السابق تحليلها في المغذاء والكهرباء والمدخلات والمخرجات الصناعية ، واعادة النظر في نظام على الغذاء والكهرباء والمدخلات والمخرجات الصناعية ، واعادة النظر في نظام البطاقات الشوينية والاتجاه بالتسعير نحو قوى السوق وتقليص دور القطاع العام وغيرها من الشروط المقيدة والتي جاءت في الاتفاقيات بصورة متفرقة الدالة .

وقد استدعت التطورات الاقتصادية التي طرات على الساحة المصرية خلال منتصف الشانينيات (والمتمثلة في مشكلة سداد الديون الخارجية التي طفت على سطح المجتمع المصري معلنة انتهاء سنوات اليسر، في ذات الوقت الذي تقلصت فيه مصادر الدخل من بترول وايرادات القناة والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج) اتخاذ مجموعة من التدابير في اطار محاولة زيادة الموارد المائية المتاحة للحكومة المصرية من خلال بعض الاجراءات التي تعتلت في رفع اسعار العديد من السلع الاستهلاكية وزيادة قيمة الرسوم على الخدمات العامة ومضاعفة معدلات الضرائب غير المباشرة، وقد اتضح من دور السياسات الاصلاحية والتوجهات التي جاءت في شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية التاثير في صنع السياسة الاقتصادية.

وهكذا ساهمت الشروط غير المالية المقيدة التي صاحبت اتفاقيات المعونة الأمريكية ليس فقط في اضعاف اثر الميزة العالية المرتبطة بشروط الاتفاقيات (بوصفها منحا لا ترد أو قروضا بشروط ميسرة) وانما ساهمت ايضاً والى حد كبير في الاضعاف من صدى وفاعلية الآثار الاجتماعية والانمائية المبتغي تحقيقها من مشروعات التنمية الاجتماعية ومعونة الفذاء التي مولتها المونة الامريكية . فالفئات الاجتماعية المنتمية المغربة والفئات محدودة الديها الاحساس بأن استمرار تدفق المعونة الأمريكية في شرايين الاقتصاد المصرى هو تأمين لاستمرار معيشتها عند مستوى افضل هي ذات الفئات التي ادى توظيف الشروط غير المالية لاتفاقيات المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية الى التأثير في مستوى معيشتها من خلال انخفاض دخلها الحقيقي الناجم عن تأثرها اكثر من غيرها من الفئات بارتفاع الاسعار .

وتجدر الاشارة آلى ان حساب محصلة النفع الحقيقي المترتب على المعونة الامريكية لمصر خلال فترة الدراسة لايرصد في اطار المحاولات الحسابية السيطة التي سجات ان «متوسط نصيب المواطن المصرى من المعونة الامريكية يبلغ ٢٧ دولارا سنويا في المتوسط، فحساب المنفعة الصافية التي تولدت الفنات الاجتماعية المختلفة فلا مصر من المعونة الامريكية سواء بشكل مباشر او غير مباشر تتطلب ضرورة حصر تلك الفئات المستفيدة منها ، مع ضرورة استقطاع الاعباء المترتبة على تلك المعونة والتي تتحملها كل شريحة مستفيدة ، وتلك الاعباء المترتبة على تلك المعونة والتي تتحملها كل شريحة الولايات المتحدة الهم دائني مصر) او غير مباشرة مرتبطة باثر تبني السياسات الاصلاحية والشروط المقيدة الواردة في اتفاقيات المعونة الامريكية على مستوى معيشة تلك المفنات .

المبعث السادس" دور ووزن الولايات المتحدة في مجتمع الدائنين

ان استقراء تاريخ مؤسسات التمويل الدولية الكبرى التى ساهمت في تقديم القروض والمعونات الاقتصادية لمصر منذ السبعينات ، والتي تتمثل في البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يكشف عن النسق الكامل الذي يحكم طريقة عملها وتكامل سياساتها سواء في مراحل

بداية التفاوض مع الحكومة المصرية ، أو في تحديد ضوابط اختيار المشروعات التي توجه اليها مواردها المالية ، أو في الشروط الواردة باتفاقياتها أو في الاعتبارات المشتركة التي تحكم سياساتها جميعا .. في ذات التوقيت .. سواء فيما يتعلق بالتدرج أو بالافراط في المنح أو مبررات المنع واعادة التفاوض .

السدور الأمريكى

وتحاول الدراسة أن تحدد الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في مجتمع دائني مصر .. والوزن النسبي لها لداخل هذا المجتمع ..

ليس فقط لكونها من أكبر المصادر التمويلية المائحة حيث بلغت نسبة المنع والقروض التى تحصل عليها مصر من الولايات المتحدةالي اجمالي القروض والمنح التي تحصل عليها من حكومات الدول المختلفة نحو ٦٠٪ عام ١٩٨٥ ولكن أيضا من حيث قدرتها التأثيرية داخل هذا المجتمع . فالى اى مدى اثبت التاريخ وسجل الحاضر هذا الوزن النسبي للولايات المتحدة ؟

وقد سجات مرحلة بداية المفاوضات في السبعينات وهي المرحلة التي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا فيها ، وبالتحديد عام ١٩٧٤ جوا عاما يوجى بالتفاؤل نتيجة الوعود الكثيرة التي انهالت على مصر من مختلف المؤسسات الدولية لتقديم المعونات والمساهمة في مشروعات التنمية . وقد كان المناخ الاقتصادي في تلك الفترة غارقا في التفاؤل السياسي العام للمسئولين بالنسبة الى موقف الولايات المتحدة وخاصة بعد اتفاقية فصل القوات في ١٧ يناير ١٩٧٤ ، فقبل زيارة الرئيس الأمريكي السابق « ريتشارد نيكسون » يناير ١٩٧٤ ، نقبل زيارة الرئيس الأمريكي السابق « روبرت مأكنمارا » رئيس البنك الدولي في ١٧ فبراير ١٩٧٤ ، والتي سبقتها زيارة « دوبرت مأكنمارا » رئيس البنك الدولي في ١٧ فبراير ١٩٧٤ ، سجلت مضابط مجلس الشعب ما جاء على السان د . عبد العزيز حجازي (النائب الأول لرئيس الوزراء حينذاك) حيث الشرار الى ان « هناك مبالغ كبيرة معروضة علينا كقروض ومساهمات في مجالات كثيرة وكل هذا يؤكد وجود الثقة وينبغي توفير الحافز للمستثمر »

كليزه وبن هذا يوبد وبوق المتكامل الذي جمع مؤسسات التمويل الدولية في بداية التقاوض مع حكومة مصر، فقد كشفت سنوات التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية أن هناك ترابطا عضويا وتشابكا فنيا على درجة كبيرة من الدقة

يحكم اختيار المشروعات التى تتولى هذه المؤسسات تعويلها . وقد امتد الترابط العضوى بين هيئة المعونة الامريكية والمؤسسات التعويلية الأخرى وأهمها البنك الدولى وصندوق النقد الدول ليغطى مرحلة ما

جدول رقيس (``) خاة لتعليك الأثمطة التبييلية بين ال

الأ مهكية للتبية الدولية. وفيرها من موامسات التبهل الدولية النائحـــة

المعرنسة لعسير

| الجهة المانحـــة | البشيسيروع | التفسياط |
|--|--|----------------------|
| المونة الأرزيكيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ | أسند البوريدي أحند التخاوسة أحند طرة (بورفاند) | منامة الأسنسسه |
| البعرنة الأنهكيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | فزل ونسج المحلسة غزل كام السسسدوار فزل كام السسسدوار تطوير محالج الأطسسان | مناصة الغزل و النسيج |
| هيئة التعية الدولية المندوق العربي اللانساء الاتصادي • المندوق الكورتي مندوق أبو ظبيي معرفة أمريكة وجهتنات لمحلة الكهرباء اللازمة للمشروع • | | مناصة الأسبسدة |
| المونية الأربكية المونية الأربكيية المونية الأربكيية العلاق المربيييين للانية الاتصادى • | مجساری القاهسسرة حجساری الاسکدرسسة مجساری القسسساة مجساری حلسسسران | الصرق المحسن |
| المعونــــــة الأينكيـــة المعونــــــة الأنوكيـــة المونــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | عليرموق بياء القاهرةالكبرى منطقينة القنيساة مشروع بيناء القسطيناط | مساه الشيوب |

| الجهنة البانعينة | المشــــريع | النفيساط |
|---|---|--|
| المعونة الأمريكييييية المنسك الدوليييييين المنسدوق السيمودي " الكونيييي | تطوير وتعيق وتُطهير القناة | تناة السيدس |
| المعرنة امهكيـــــة البنك الدرلــــــــى قـــرفن يابانـــــــــــن المعرنــة الأمهكيــــة | علهر منسا ^ه الاسكدرسة • • • • علير منا ^ه الأذبية بالسيس | النقبل البحبسرى |
| البعونة الأمْريكيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ | تطوير هياة النواصلات السلكة واللاسلكيـــــــة | التقبل والمواصبلات |
| المرنــة الأمريكـــة المرنــة الأمريكـــة البنك الدولـــــى البمرنة الأمريكـــــة صنــدرق أبو طبــــى الصندرق المربــــى المندرق المربـــــى المندرة المربــــــى المندرة المربـــــــى المندرة المربـــــــى المندرة المربــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | التمكم في الشبكة اقربيسة تجديد وإطلال مولدات السد المسالسسسي مدات تربع كهرباً مطقسة القنيسية المراربة محطة القرى الفينة المراربة من طوان وطلخسسيا محطة القرى البخارسسية محطة القرى البخارسسية محطة القرى البخارسسية محطة أبر قربيسسة محطة المرقوس والمحلسية والمراكز المحلسة المرقوسية والمراكز المحلسة المراكز المراكز المراكز المحلسة المراكز المحلسة المراكز المحلسة المراكز المر | الكهربــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |

بعد التفاوض مع حكومة مصر، ومرحلة اختيار المشروعات المولة تمويلا مشتركا بين تلك المؤسسات بشكل يؤكد مقولة تريزا هليستر عن تلك المؤسسات الثلاث التي تعمل في تقارب شديد يعكس التطابق العريض في وجهات نظرها.

للمعونة الاقتصادية لمصر.

وقد انعكس هذا التقارب بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية الكبرى على الشروط الواردة في الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع تلك المؤسسات ، فالاتفاقيات المعقودة مع البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي تؤكد على تشابه شروطها مع الشروط الواردة في اتفاقيات المعونة الأمريكية السابق تحليلها في معرض الدراسة .

وتجدر الاشارة الى أن شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية فيما يتعلق بتحديد حالات الاخلال بالالتزامات وتعليق المسحوبات والغاء كل أو جزء من القرض (أو المنحة) المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات المولة بمعونة امريكية باسلوب التمويل المشارك مع مؤسسات دولية أخرى، قد صيفت باسلوب يوحى بحرص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن يكون التضامن في الإجراءات الجزائية ... عند الحاجة ... جماعيا وقانونيا ايضا، يعتد الى شركاء التمويل الأخرين .

نح الصندون والبنك

ورغم التوافق في تحركات المعونة الأمريكية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن الولايات المتحدة موقعا متميزا في مجتمع دائني مصر، ليس فقط لان اتفاقيات المعونة الأمريكية تحكم العلاقات الثنائية بين دولة عظمي وأخرى لان اتفاقيات المعونة الأمريكية استمدت قوتها من استنادها على قانون المساعدات الأمريكي الذي سيتم بالتوافق بين روحه والياته، أو في اعتبار الولايات المتحدة من أكبر مصادر المعونة الثنائية الأمراف التي تعتمد عليها مصر سواء اقتصاديا أو عسكريا، فتلك القدرة التأثيرية التاريخية المتنامية للولايات المتحدة داخل مجتمع الدائنين بشكل عام لم تنبع من فراغ ، الملاحظ أن نظام الحصص والتصويت المتبع في صندوق لم تنبع من فراغ ، الملاحظ أن نظام الحصص والتصويت المتبع في صندوق الم تنبع من الصندوق لم توافق النقد الدولي يؤكد أن بوسع واشنطن وقف أي قرار من الصندوق لم توافق عليه حيث تتمتع بقدرة تصويتية عالية نظرا لضخامة حصنها.

بالاضافة الى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الى ازدياد المساهمة فى المنظمات المائية الدولية (ومنها البنك الدولى وتوابعه) من أجل البحث عن اسواق وامكانيات جديدة للاستثمار .

وحتى عام ١٩٥٦ كانت الهيمنة الأمريكية مطلقة على صندوق النقد الدولى الدرجة أن وزير الخزانة الأمريكي كان في الواقع يضع قرارات الصندوق بنفسه ، ولم تكن ادارة الصندوق تملك صلاحية التقاوض حول شروط الاقراض ، ورغم أن الصورة قد تغيرت مع تصاعد القوة الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان ، الا أنه لازال مستحيلاً أن يتخذ الصندوق أية قرارات اساسية تتعارض مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فوزن الحكومة الأمريكية فون الدولى (٢١٠٤ ٪ حتى عام ١٩٨٠) ولكن بمجمل الوزن الأمريكية في العلاقات الدولية عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وأيضا في نظام النقد الدولى .

أما عن البنك الدولى للانشاء والتعمير فلا يقتصر وزن الولايات المتحدة المؤثر على حصنها في رأسماله (٢٢,٦ ٪ طبقا للموقف ف ٢٠/٧ / ١٩٧٧) أو على حقيقة انها السوق المالي الرئيسي الذي يكتتب في سندات البنك ـ وهي الاداة الاساسية لتمويل عملياته

فورن الولايات المتحدة يعتمد فوق ذلك كله على مجمل الدور الاستراتيجي الذي تقوم به داخل التحالف الغربي للدول التي تملك أكبر الأنصبة في رأسمال البنك ومنها بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واليابان وكندا وكلها تساهم مع الولايات المتحدة بحوالي ٥٨،٤ ٪ من اجمالي رأسمال البنك الدولي ، كما أنها تعتبر الدول الرئيسية المانحة للمعونة الدولية .

استدلالا على قدرة الولايات المتحدة على التأثير في ترجهات مؤسسات التمويل الدولية الكبرى وتوجهات الدول المانحة للمعونة ، يمكن الاستشهاد بالواقعة الخاصة بمشروع اقامة المحالت النووية في مصر ، حيث تضمن اعلان مبادىء العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٤ ، والذي صدر اثناء زيارة الرئيس الأمريكي « نيكسون » لمصر اتفاقا مبدئيا للتعاون في مجال الطاقة النووية تبيع بمقتضاه الولايات المتحدة مفاعلات نووية ووقود انوويا لمصر واستناد الى هذا الإعلان ، ثم توقيع اتفاق مبدئي للتعاون في مجال الطاقة النووية بين البلدين في ٢٦ يونيو ١٩٧٤ الا أن المفاوضات الخاصة بهذا الشأن قد تجمدت في اكتوبر ١٩٧٤ نظرا لعدم توفير الولايات المتحدة لمصادر تمويلية لازمة للمشروع على ضوء الاختلاف بين الطرف المصرى والطرف الأمريكي حول مسألة التفتيش والضمانات النووية ، وذلك بسبب توقيع مصر معاهدة حظر انتشار الاسلحة النورية في اغسطس ١٩٧٤

مم تعليق التصديق عليها بشرط موافقة اسرائيل على التوقيع على هذه الاتفاقية ..

الا أن مصر صدقت على الماهدة في فبراير ١٩٨١ نظرا لاقتناع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية بحتمية الطاقة النووية ، مما يجعل الرأى يستقر على اتخاذ تلك الخطوة السياسية الهامة ، وبعد التصديق سارعت دول كثيرة الى التعاون مع مصر في هذا المجال منها فرنسا والسويد وبلجيكا وكندا واستراليا.

ويعد توقف الحديث عن المحطات النووية اعلن بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي صراحة في ١١ سبتمبر ١٩٨٣ في اعلان نشره بمعظم الصحف العالمية رفضه تمويل المشروع المسرى النووى واستند في رفضه إلى ان الاقتصاد المصرى ليس قويا أي ليس قادرا على السداد ولم يكتف البنك بذلك بل ارسل خطابات الى وزارتي المالية الفرنسية والألمانية والى هيئتي ضمان القروض بالدولتين والى البنوك العالمية الكبرى في بريطانيا وفرنسا والمانيا وبلجيكا والسويد وكندا واليابان ينصبح بعدم تقديم اى قرض لتمويل المشروع النووى المسرى .

ثم تراجع بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي عن موقفه في نوفمبر ١٩٨٤ معلنا الموافقة على تمويل المشروع

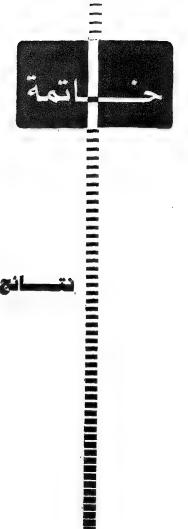
وقد اشارت بعض الدوائر السياسية الى ان تراجع بنك الاستيراد والتصدير عن موقفه كان بهدف منم الحكومة المصرية مستقبلا من الاحتجاج على التمويل الذي تنوى الحكومة الأمريكية تقديمه السرائيل في مجال الطاقة النووية .

وتجدر الاشارة الى انه حتى نهاية عام ١٩٨٦ مازالت قضية اقامة المحطات النووية من أهم القضايا العلمية والسياسية والاقتصادية المطروحة على

الساحة المسرية دون حسم .

ومما سبق عرضه في معرض تحليل دور الولايات المتحدة في التأثير على مجتمع دائني مصر ، يتضح أن للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة اثرا يعتد به في تدعيم تدفق أو في تقليص مصادر التمويل الخارجية الأخرى والبنك الدولي ومؤسساته المختلفة ، وكذلك البنوك التجارية الكبرى في سوق المال العالمة .

واذا كان الاعتماد على الذات ، هو المبدأ المطروح على الساحة المصرية بجدية تقتضيها الضرورة في تلك الفترة فالمسألة الجوهرية من وجهة النظر السياسية والاستراتيجية هي ليست فقط قضية الاستغناء التدريجي عن المعونات في تمويل التنمية وكيفية تدبير موارد بديلة للنقد الأجنبي لاستيراد المبوب الغذائية واستكمال برامع تجديد المرافق وإنما تكمن في إيجاد مصادر بديلة لتمويل عجز ميزان المدفوعات المصرى ولذا فان تغير اتجاء العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية يؤدى بدوره الى التأثير في مجرى تدفق مصادر التمويل الخارجي الأخرى مثل: تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته وكذلك تمويل البنوك التجارية الكبرى في سوق المال العالمية .



نتسسانج الدراسسة

وبعد ... فقد سعت تلك الدراسة الى الإجابة (بالتحليل والاستقراء) عن عدة تساؤلات حيوية تتعلق بموضوعها ومن أهم تلك التساؤلات :

- ما هو التقابل في الاهداف والمصالح الذي
يمكن أن يتلاقي عنده طرفا المعونة الامريكية:
المطرف المائح « الولايات المتحدة الامريكية:
والطرف المتلقى لها «جمهورية مصر العربية».
- هل هناك نظام اقتصادي متكامل الاركان
ومعد سلقا يسمح بتحديد القنوات الاقتصادية
التي يمكن للمعونة الامريكية أن تسلكها لخدمة
الاهداف الاقتصادية المصرية:

وفي معرض الاجابة على تلك التساؤلات ، والتي تتطلب قياس اهداف وتوقعات كل من مانح المعونة والمتلقى لها ، اكدت الدراسة منهجا وتطبيقا أن المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر خلال فترة الدراسة قد ساهمت بشكل واضح بفعل التوافق بين معايير منحها وشروط إستخدامها . في خدمة المصالح والاهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية المطروحة في تلك المفترة .

أما عن مدى فاعلية تلك المعوبة الامريكية للطرف المصرى المتلقى لها ، فانه يمكن القول أن المعوبة الامريكية قد ساهمت .. في اطار استاتيكية بحتة .. في تمويل بعض القطاعات والانشطة الزراعية والصناعية والتجارية ، وفي تخفيف عبء بعض الاختناقات في قطاع المرافق العامة والخدمات مثل الصرف الصحى والمياه والصحة والاسكان والتعليم ، كما ساهمت في توفير بعض المواد الغذائية (مثل القمح ، دقيق القمح ، وبعض المنتجات الحيوانية) بشروط اكثر تيسيرا من شروط السوق التجارية ، وساهمت في دعم ميزان المدفوعات من خلال ما وفرته من واردات رأسمالية ووسيطة في إطار برنامج الاستيراد السلعى .

ومن هذا المنطلق ، يمكن القول أن تلك المعونة قد ساهمت في حقن بعض مواطن ضعف الاقتصاد المصرى بجرعات من التدفقات المالية ساهمت بشكل مرحل في تحقيق بعض الاهداف ذات الطابع الجزئي في قطاعات ومواقع مختلفة من هذا الاقتصاد .

أما المسح الشامل لبرنامج المعونة الأمريكية - في إطار نظرة ديناميكية أكثر شمولا - فانه يكشف عن أن الاستفادة الحقيقية التي تحققت للاقتصاد المصرى بفعل حزمة المعونة الأمريكية وعناصرها المختلفة لا تتناسب مع حجم برنامج المعونة الامريكية الذي شمل أغلب المناطق الجغرافية والمحافظات التي تقع داخل الحدود المصرية ، كما غطى أيضا القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المصرية المختلفة .

وقد تسببت مجموعة من المحددات الرئيسية التى أوردتها فصول الدراسة المختلفة في محدودية الاستفادة من برنامج المعونة الامريكية خلال فترة الدراسة .

ويمكن إجمال تلك المحدودات باعتبارها تنتمى إلى ثلاثة قيود اساسية متشابكة:

_قيود عامة.

- قيود مفروضة من قبل مانح المعونة (الولايات المتحدة الامريكية).

ــقيود مرتبطة بالبيئة المتلقية للمعونة (مصر) وفيما بل عرض موجز لتلك القبود :

أول : القيود العامة التم تحد من امكانية الاستفادة من البعونة الرميكية :

وتتمثل في الوزن الفعلى السياسي والاقتصادي لكل من المائح والمُثلقي داخل المُجتمع الدولي ، والذي يتعكس بشكل فعال على المقدرة التفاوضية لكل من الدولتين على مائدة التفاوض السياسية في مختلف مراحل هذا التفاوض ، ومن ثم يتمكس على العلاقات الاقتصادية التي تعتبر المعونة الأمريكية (هم مدخلاتها وتتالجها .

ثانياً ؛ القيود البغروضة من قبل مائح البعونة ؛

وتتمثل تلك القيود وفق ما جاء في فصول الدراسة فيما يلي : ١ - خضوع المعونة الأمريكية لمعايير سياسية بالدرجة الأولى ، ومن ثم قان المكاسب التي قد تتحقق في موضع أو أخر من جراء تلك المعونة لا
تنفي حقيقة القاعدة السياسية التي انطلقت منها ، إرادة المانح ، ، وقد
اكتت التحليلات والتقارير المرفوعة من هيئة المعونة الامريكية للادارة
الأمريكية والكونجرس والمناقشات التي تمت في لجنة الملاقات
الخارجية بالكونجرس - كما أشارت الدراسة - أن المعيار السياسي إحتل
موضع الصدارة بين المعلير الأخرى لمنح المعونة الامريكية لمسر.
٢ - اسلوب التخصيص السنوى للمعونة الامريكية والذي يعتمد عليه
الطرف الامريكي في منح تلك المعونة للدول المتلقية لها ، حيث ساهم هذا
الاسلوب كما أشارت الدراسة في ضخامة حجم أموال المعونة الامريكية
غير المستخدمة ، والتي ترتد سنويا للخزانة الامريكية لحين البت من
جديد في إعادة توجيهها لمصر على ضوء الحسابات السياسية السنوية
للدارة الامريكية والكونجرس .

ورغم الجهود المصرية المتواصلة لرفع درجة الاستفادة من تلك المبالغ ورغم الجهود التي ساهمت في تخفيض حجم المبالغ السنوية المرتدة (كما أشارت الصحف الرسمية المصرية وفقا لتصريحات وزراء التخطيط والاقتصاد خلال فترة الدراسة) من ناحية ، وفي إعادة تخصيص المرتد منها في سنوات مقبلة سواء المشروعات محددة أو في شكل نقدى ابتداء من عام ١٩٨٤ من ناحية أخرى ، فأن الجهد المبدول في هذا الصدد يستنفد من وقت وجهد المفاوض المصرى (على المستوى الادارى التنفيذي) والمتمثلة في عدم تكافؤ طرق العلاقة : المائح

وحتى فى ظل الاتفاق فى الرأى مع الذين يؤيدون إدراج المعونات الاجنبية بوجه عام كمكون أساسى ضمن مكونات برنامج التخطيط والتنمية ، فان اسلوب التخصيص السنوى للمعونة الامريكية يصعب فى ظله الاطمئنان لهذا المصدر التمويل والتخطيط لتوظيفه .. تى الأجل المتوسط والقصير .. لخدمة أهداف التنمية وذلك نظرا لاعتماده على عوامل سيفسية قصيرة الإجل يصعب فى ظلها أن يقدر المخطط المصرى ببرجة علية من الذقة حجم أموال المعونة الامريكية المتوقع تدفقها يصورة منتظمة .

٣ . الشروط المقددة التي صاحبت إتفاقيات المعونة الأمريكية ، والتي إمتد تاثيرها الى السياسات الاقتصادية الداخلية (التَّسِعِيرة .. التَشْفَيل .. الدعم .. القطاع العام والقطاع الخاص) والي مسارات التجارة الدولية لمصر مع اغفال الاعتبارات الاجتماعية . وتلك الشروط المقيدة قد القت الضوء على نقطة هامة جديرة بالملاهظة والتحليل ، وهي أن التقييم الحقيقي لدور والثار المعونة الأمريكية على الاقتمىك المصري لايمكن رصده وحسمه بشكل مباشر من مجرد تحليل هجم التخصيمات المالية الموجهة للقطاعات والإنشطة المختلفة ، وما تعكسه من تحين هيئة المعونة الامريكية لتمويل قطاعات محددة على حساب قطاعات اخرى ، فالعبرة .. كما أيضحت الدراسة .. بالشروط المقيدة التي وردت في القاتبات المعونة الأمريكية ، والتي إمتدت من مجرد بدود إتفاق يفطى وحدة اقتصادية محددة لتشمل توصيات وتوجهات للقطاع الذي تنتمي له تلك الوجدة بأسره . فعهما بدئ مساهمات هيئة العولة الإمريكية في بعض القطاعات ضطيلة (من منظور التخصيص المالي) سواء بشكل عطلق ، أو بشكل نسبي نتيجة التحير لتمويل قطاعات محددة على حساب قطاعات أخرى ، فإن تأثيرها النهائي على أداء تلك القطاعات بفعل الشروط المقيدة المنافياتها .. يجون اكثر فاعلية من مجرد إضافتها الموارد المتاحة أتلك التطاعات .

الله : اليهم مسطة بالبيئة الحالية الصينة (عصر) : وتنعش تلك القبود فيما بل :

ا - أوضحت الأبعاد التشيرينية والمأرسات التنفينية لجلس الشعب المصرى خلال فترة الدراسة : أن هذاك مجموعة من الجوامل المرتبطة بالخاخ السياسي والاجتماعي السائد . إنجكست بشكل مباشر على فاعلجة المعارسات البرلغنية وجعلت الإنطاقيات الدولية بشكل علم : لا تأخذ

الإهمية التي تستحقها من المناقشة والدراسة تحت قبة مجلس الشعب

المنفيخية - فيما يتعلق بالمعونة الامريكية في إطار المعلقات المصرية
التنفيخية - فيما يتعلق بالمعونة الامريكية في إطار المعلقات المصرية
الامريكية - عدم الاخذ بالتصور الشامل المقهوم الاقتراض بتكلفته
المباشرة وغير المباشرة ، قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، واعتباره اضافة
إيجابية للموارد ليا كانت شروطه ، على الاقل من الأجل الطويل بالاضافة
الى عدم وضوح العلاقة بين التخطيط والاقتراض وتزامن عناصرهما ،
وغياب خريطة محددة المعالم للالتزامات تراعى العلاقة بين عائد
المتنمية من ناحية والتوجه من ناحية اخرى
المترتبة على هذا التوجه من ناحية اخرى

٣- وجود بعض اوجه التعارض بين القلنون المصرى ونصوص التفاقيات المعونة الامريكية التي روعي فيها عدم تطبيق القوانين المصرية الا في اضبق الحدود، حيث كشف المتضمصون في حال الدراسات القانونية عن بعض المواضع التي روعي فيها تقييد نطاق القانون المصرى من خلال إقصاء بعض لحكام القوانين واللوائح المحلية والاعفاء من تطبيق بعض مواد القانون المدني المصرى على وجه التحديد

٤ - رغم ماسجلته الادارة المصرية المثلقية للمعونة، بمختلف مستوياتها في بعض القطاعات، من إيجابيات في استخدامها لاموال المعونة الامريكية، الا ان لتلك الادارة مسئوليتها ايضا في ظهور بعض السلبيات التي عطلت الاستفادة من اموال المعونة، وتتمثل اهم تلك السلبيات في العوامل المبيروةراطية، وعدم توافر المكون المحلى للمشروعات الممولة بالمعونة الامريكية، أو عدم تزامن هذا المكون مع المكون الاجنبي، أو عدم تقهم طبيعة ومجريات التعامل مع هيئة المعونة الامريكية، خاصة مع بداية سنوات تدفق المعونة

ورغم ملتضمنته مضابط مجلس الشعب من مناقشات ، وما طرحته الصحف . القومية وصحف المعارضة من ملابسات وقرائن حول ظهور بعض اوچه اساءة استخدام اموال المعونة الامريكية في بعض المواقع المستفيدة منها – بدءا من مجرد شبهة استخدام تلك الاموال في غير الاغراض للخصصة لها وانتهاء بالاتهامات التي نشرتها الصحف القومية والتي عرفت طريقها للقضاء ، فقد أكد ألواقع العمل – كما سبق الاشارة في دراستنا – أن هناك بالقعل استفادة قد تحقد – ولو على المستوى الجزئي – من المعونة الامريكية في معض المواقع التي

وجهت اليها بفضل كقاءة الاستخدام التي سجلتها الادارة المصرية في الوحدات التي تلقت تلك الاموال وبفضل رغبتها الجدية في تعظيم الاستفادة منها في إطار شروطها .

وإذا كانت المعونة الامريكية لمص قد شكلت في مواضع كثيرة حلا مطروحا يواجه بصورة مرحلية مشكلات وضعية قائمة ومستمرة لاجل غير قصير ، فإنه من الصعوبة بمكان – على ضوء القيود السابق عرضها – اعتبار المعونة الامريكية ترتبط إرتباطا مباشرا بالاهداف التنموية طويلة الاجل ، وخاصة تلك الاهداف ذات البعد الاجتماعي مثل التشغيل ، واستيعاب التكنولوجيا ، وتوزيع الدخل والاعتماد على الذات

واذا كانت مبادىء الاقتصاد تشير الى أن التمييز بين الإجلين القصير والطويل -رغم نظريته --يعتبر ضرورة لتنبع الانجاز وتلمس النتائج ، واحيانا لتعديل المسار ، فهل يمكن الحكم بدرجة عالية من الثقة على فاعلية المعونة الامريكية وجدواهغ لمص في الاجل القصير بشكل واضح ومباشر ؟

والواقع أنه في الاجل القصير - باعتباره الحدود الرئيسية التي يمكن في إطارها بحث جدوى المعونة بالمعنى الضيق للكلمة .. فانه من الصعوبة بمكان اعتبار المعونة الإمريكية وحدها .. دون غيرها من العوامل .. مسئولة عن بطء النتائج أو تواضع الإنجازات ، أو فشل الإهداف في القطاعات والإنشطة المتلقية لها ، حيث يصعب عزل اثر تلك المونة عن مجموعة ، العوامل الاخرى ، المرتبطة باداء تلك القطاعات المشكلة للاقتصاد المصرى ، ويمكن القول ان المعونة الامريكية في الاجل القصير، بوصفها حقنا ماليا مشروطا، يتوقف استيعابها بكفاءة على « عوامل اخرى » مرتبطة بالبيئة المتلقية للمعونة . فقد تتخذ مواطن ضعف أي قطام كذريعة لتبرثه المعونة الامريكية من بطء النتائج او فشل الإهداف ، وأحيانا توجه المعونة الى استخدام محدد مع إدراك مسبق من مانحها ان نجلحها يعتمد على عوامل اخرى مرتبطة بالناخ الاقتصادي والاجتماعي ، ويصعب حسمها في الاجل القصير دون تصور قومي شامل ، وفي مواضع أخرى توجه المعونة لدعم قطاع يتسم دولو مرحليا بالتدهور النسسي د مقارنة بالقطاعات الاخرى فتبدو نتائج المعونة في موضع ما من هذا القطاع غير ملموسة مهما كانت مساهمتها إيجابية ، وأحيانا تكون النتائج السلبية نتاجا لقصور في التخطيط لا في فاعلية المعونة الامريكية المقدمة ، مما جعل من الصعوبة بمكان قياس الاثر الباش لتلك المعونة ف ظل تداخلها مع العوامل الاخرى .

ورغم الإشادة بدور المعونة الإمريكية (وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية) في حل بعض اختذاقات المرافق العامة وتحسين الخدمات ، فقد صاحب الاتفاقيات الخاصة بتحسين تلك المرافق قيود على تسعير تلك الخدمات ادت الى رفع سعر الكهرباء والمياه وتعريقة المواصلات العامة، مما جعل مسالة د جدوى المعونات ، بالمفهوم الواسع محل جدل

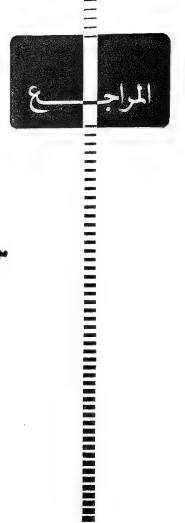
ونظرا لان المعونة قد تدفقت في شرايين الاقتصاد المصرى بشكل متشعب ، فانه يصعب عزل نتائجها بصورة واضحة عن اداء القطاعات الاقتصادية المتلقية لها ، وخاصة في مرحلة من المراحل الحرجة المرتبطة بمشاكل هيكلية وإدارية وعرضية .

وقد حاولت الدراسة تحليل دور آثار المعونة الامريكية على الاقتصاد المصرى مع ثبات تلك « العوامل الاخرى » المشكلة للبيئة المتلقية للمعونة ، ونو في اضيق الحدود ، لقياس اثر تلك المعونة على ضوء المعليي التي جاءت منها والشروط التي صاحبت اتفاقياتها ومقمحض عنها من نتائج

ويمكن القول ان مبدأ الاعتماد على مصادر التمويل الاجنبية والاقتراض الخارجي سيقال محل الجنب العلمي والسياسي بين رأيين ، الاول يرى ان الاعتماد على الذات الاعتماد على الذات الاعتماد على الذات ويقاد الخطة القومية توازنها ، والثاني لا يرقض الافتراض الخارجي بقدر ما يؤكد على اهمية تعدد مصادر منح المعونة والتخفيف من حدة الشروط المقيدة لاتفائية

ويما إن العونة الامريكية هي المعونة ذات الحجم والوزن النسبي الكبير في سلة المعونات الخارجية لمص ، فاتها تحظى ــ بالتبعية ــ بالنصيب الاكبر من هذا الجنل .

ومن الواضح أن النصف الثاني للشانينات قد شهد اتجاها مطردا لدى صانع السياسة العامة في مصر للضغط في اتجاه ترجيه العلاقات المصرية الامريكية نحو نسق جديد ومغاير يسمح بارساء اسس التعاون الاقتصادي بين البلدين بصنورة اكثر توازنا من ناحية ، وبشكل يسمح باستمرار تدفق المعونة الامريكية مع السعى لتطويع شروطها لخدمة الاهداف الاقتصادية المصرية ومحاولة رفع حيز الاستفادة منها من ناحية اخرى ، وذلك في إطار تكيف علاقات مصر مع القوتين العظميين في ظل المعليات الجديدة للنصف الثاني من الثمانينات على المستوى المحلى والعربي والدولي والدولي والدولي والدولي والدولي والدولي



مجموعة المراجع المربية

أوزل الوثافق والبستندات التشريعية ،

1 ـ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ ، ومطبوعات مجلس الشعب ، عام ١٩٨٣ .

ب - لائحة مجلس الشعب ، مطبوعات مجلس الشعب ، عام ١٩٨٣ .

جُد. الجِريدة الرسمية ، ألعدد ٤٤ في ٣١ اكتوبر علم ١٩٨٥ ، مطبوعات رئاسة الجمهورية .

د - مضابط مجلس الشعب (٨٣ مضبطة) : القصول التشريعية الأول والثاني والثالث والرابع (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

ثانيا : الكتب العربية :

- ابراهيم العيسوى .. انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ . العربي المديال العرب من خرار الإدراق بدرالافتقال القام " عجار العداد ...
- ابراهيم العيسوى .. وأخرون . الانفتاح .. الجذور .. الحصاد والمستقبل ، القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٧ . جودة عبدالخالق/محرر - ابراهيم سعد الدين .. وأخرون . دعم الاغنياء ودعم الفقراء ، القاهرة : كتاب

الاهالي ، ايريل ١٩٨٥ .

ـ أبراهيم محمد العنقني .. القانون الدولي العام . القاهرة : دار النهضة العربية ، ٨١ ـ ١٩٨٢ .

- احمد رشيد .. نظرية الادارة العامة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الولى ، ١٩٦٩ .

- اسماعيل صبرى عبدالله .. نحو نظام التصدي عالمي جديد ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

- جلال امين .. تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ . - جلال أمين .. محنة الاقتصاد والثقافة في مصر ، القاهرة المركز العربي للبحث والناس ، ١٩٨٧ .

ـ جمال حمدان ـ شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكن ، الجزء الثلاث ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤ .

-رافت غنيمي الشيخ .. امريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ . - عادل حسين .. الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ . ١٩٧٩ -

- عادل حسين .. التطبيع ، المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية ، بيروت : دار أزال للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٥

- عبدالباسط محمد حسن .. اصول البحث الاجتماعي . القاهرة : مكتبة وهبة . الطبعة السلاسة ١٩٧٧ .

- عبدالعزيز سليمان .. محنتي . القاهرة : المكتب المصرى للنشر ، ١٩٨٢ .

- عبدالمنعم المشاط .. و آخرون . الأبعاد الاقليمية والدولية القضية الفلسطينية في

الوقت الراهن. القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٨٣.

ـ عبدالمنعم سعيد ومصطفى علوى .. مصر وامريكا ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٧٦ .

.. فؤاد زكريا .. العرب والنموذج الامريكي . القاهرة : دار الفكر المعاصر ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ .

_ فؤاد مرسى .. مشروع بيريز ـ خليل ، القاهرة : المكتبة الشعبية ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٦ .

_ قوَّاد مرسى .. هذا الانفتاح الاقتصادى . القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

ــكامل زهيرى .. النيل في خطر . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بدون تاريخ .

بون ـ محمود عبدالفضيل .. النقط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، عالم المعرفة . ابريل ١٩٧٩

.. مجمود عبدالفضيل .. تاملات في المسالة الاقتصادية المصرية . القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ .

.. نعمات احدد فؤاد .. صناعة الجهل ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، الطبعة الإولى ، ١٩٨٥ .

ثاثنا : البحوث والدراسات العلبية :

ـ امانى قنديل .. صنع السياسات العامة في مصر ، دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية (١٩٧٤ ـ ١٩٨١) رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ .

.. فوزى رياضٌ فهميّ .. تقييم برنامج المعونة الامريكية لمصر في قطاع الصناعة . القاهرة : معهد التخطيط القومي مارس ١٩٨٣ .

رابعا والبؤتيات والنحوات و

- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، المؤتمر العلمي السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ .

« نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول الناسية ، عبدالفتاح قنديل .
 « دور رأس المال الاجنبى في المتنمية طويلة الإجل ، محمد محمود الامام .

د مشكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، محمد محروس اسماعيل .

المُؤَّدِّد العلمي السنوى الثاني للاقتصاديين المصريين القاهرة: مارس ١٩٧٧ . « استراتيجية التنمية الزراعية بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وحسن استخدام الموارد

« مصطفى الجبل » . - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، المؤتمر العلمي السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٣ - • مايو ٧٩ .

المسوى الرابع المستعدد على النفس والعدالة ... تساؤ الات من وحى التجربة للصرية ق والاعتماد المارط على المساعدات الخارجية » جودة عبدالخالق . دور التكنولوجيا بين التنمية والتبعية ، عصام الدين جلال .

المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٦ - ٢٨ مارس . 1441

- د استراتيجية الاعتماد على الذات ومصيدة التطوير التكنولوجي » أبوبكر متول .
- « محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية » ، جلال امين . « التطور التكنولوجي والاعتماد على الذات في التجربة المصرية » ، محمد
- عبدالشقيع . - المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ١ - ٨ مايو
- - « نحو تنظيم افضل للقطاع العام في مصر ، محمد رضا العدل .
- المؤتمر العلمي السنوي التأسع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : توفعبر ١٩٨٤ .
- وانهيار نظام بريتون وودر والامبريالية النقدية الامريكية ، ، اسماعيل صبرى عبدالله .
- _جمعية المندسين المصرية . الحلقة الدراسية عن استخدام التكثولوجيا الحديثة لاستصلاح واستزراع وتعمير الاراضى في مصر (بالاشتراك مع اتحاد جمعيات المهندسين الأمريكية) ، القاهرة : ١٧ -- ٢٠ مارس ١٩٨٣ .
 - و حثمية استصلاح الاراضي في مصر» ، حسن صبيح .
- سندوة مشروعات الصرف المسمى بالإسكندرية القاهرة : ١٩ ٢١ اكتوبر ١٩٨٥ .
- ر التَّمُطِيطُ الشَّامِلِ للأَسْكندريةِ وأستخدام مبدأ الصرف في الصحراء لتحقيق أهداف التعمير والتنمية ، ، حسن زهران .
- ر يُعْضُ جوانْب اقتصادياتُ الصرف الصحى بالاسكندرية ، ، عبدالعزيز السودائي .

خابسا : الدوريات :

أ ـ الدوريات العلمية :

- الإهرام الاقتصادي اعداد وسنوات مختلفة .
- التعويل والتنمية المجلد ٢٢/ رقم ٤ . ديسمبر ١٩٨٥ .
- أماني قَديل .. د اقتصاد مصر بين المعونة الامريكية والمعونة العربية ، ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ۹۱۲ ـ ۷ يوليو ۱۹۸۳ .
- حامد ربيع .. « دور المعلومات في الاستراتيجية الامريكية ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ۷۳۶ ، ۷ فیراین ۱۹۸۳ .
- حامد ربيع .. احتواء العقل المصري » ، الاهرام الاقتصادي عدد ٧٣٣ ، . 14*۸*4/⁄//
- حمدى عبدالعظيم .. د المعونة الامريكية لمص .. وقفة حساب ، ، الاهرام الاقتصادي، عدد ٩١٢، ٧ يوليق ١٩٨٦.
- عصام رفعت .. « التدخل المرفوض في السياسة المصرية ، ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ۷۸۳ ، ۱۳ ینایر ۱۹۸۷ .
- _ عصام رفعت .. والحكومة الامريكية تهدد .. الدفع أو المنع ، الاهرام الاقتصادي، عدد ٨٦٦، ١٩ اغسطس ١٩٨٥.
- عصام رفعت .. « اغرب الشروط في استخدام المعونة » ، الإهرام الاقتصادي ، عدد ۲۰ ، ۲۰ مايو ۱۹۸۳ .
- عصام رفعت .. « مصر والمعونة الإمريكية » ، الأهرام الاقتصادي عدد ٧٢٢ ١٥ توقمير ۱۹۸۷ ،

- عصام رفعت .. دمن هو وزير التموين الجديد ؟، ، الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨٩٦ مارس ١٩٨٦ .
- ـ على سليمان .. « سليقة خطيرة : التنازل عن سيادة القانون المصرى » ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ٩٠٠ ـ ١٤ ابريل ١٩٨٦ .
- فؤاد مرسى .. د الحقيلة حولُ ألمُعونة الأمريكية لمُصر ، اليقظة العربية ، العدد العاشر ديسمبر ١٩٨٥ .
- ـ محيا زيتون .. د البحوث المُشتركة ومستقبل مصر » ، الإهرام الاقتصادى ، عدد ٨٤/٨/٨ .
- ... مصطفى الجبل .. د مخاطر المعوتة الأمريكية على الزراعة المصرية ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ۱۹۸۷ ، ابريل ۱۹۸۰ .
- الاجنبى ومسالة الأمن القومي ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ۷۲۱ ، ۸ نوفمبر ۱۹۸۲ . ـ نعيم عطية .. د المناقصات الدولية ، ، الاهرام الاقتصادي عدد ۸۹۸ ، ۳۱ مارس ۱۹۸٦ .
- ـ محمد ابومندور .. « الغذاء والديون في الدول النامية ، السياسة الدولية ، ، عدد ٨٦ ، اكتوبر ١٩٨٦ .
- ـ محمد عبدالسلام الزيات .. « الشهامة والنبل الصهيوني » ، الموقف العربي عدد ٧٠ ، يوليو ١٩٨٦ .
- ... مُحمدُ عبدالوهابُ الساكت .. وعنصى القسى في المعونات الخارجية » ، مصى المعاصدة ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .
- ...محمد ماهر قابيل .. « تَطَبِيع العال وتطبيع السلوك ، ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٩٠٨ ، ٩ مايو ١٩٨٦ .
- محمود ّ احدد وهبة .. ، حقيقة مليطلق عليه معونة امريكية ، ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٦٤ ، ٢٧ ابريل ١٩٨١ .
- _ محمود عبدالفضيل .. «أساليب التخطيط الاقتصادي في ظروف التعبثة والحرب : ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ .
- ّ _ مُحْمود عبدالفضيل .. « مستقبل التنمية الزّراعية في مصر » ، مصر المعاصرة ، العبد ٣٦٨ ، أبريل ١٩٧٧ .

ب ۽ الدوريات الصمئية :

الحدف : الإهرام ، الاخبار ، الجمهورية ، الشعب ، الاحرار ، الوفد ، الإهالى ، الوطن الكومتية ..

إعداد وسنوات مختلفة ..

سادسا : النشرات الرسبية والتقارير :

- ... الحهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء:
- « التبلال التجاري بين مصر والولايات المتحدة الامريكية في السنوات من عام

۱۹۷۲ ـ ۱۹۸۲ القاهرة: فبراير ۱۹۸۴ ، مرجع رقم « ۷۶ ـ ۱۹۵۱ ـ ۸۶ ـ ۸۶ ـ

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، القاهرة ، بيانات مختلفة .

- الاطار العام التفصيل للمُطّة المُمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية / ١٩٨٧ - ١٨/٧/٨٦ ، القامرة. - متابعة الشهور التسعة الاولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية / ١٩٨٤ ، القامرة. - معالمة القامرة. - ١٩٨٤ ، القامرة .

ـ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية .. التغيير. القاهرة ـ ١٩٨٣ .

.. عشى سنوات من التقيم . القاهرة : ١٩٨٤ .

مابعا ، الکتب غیر الدوریة ،

.. ابراهيم المثيلوى .. « المعونة الامريكية بين الهدف المعلن والواقع الفعلي » . الطليعة ، فبراير ١٩٨٦ .

ـ أبوسيفُ يُوسَف .. « انهاء العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة .. الضرورة والإشكاليات » ، الطليعة ، فبراير ١٩٨٦ .

ــ إدائي قنديل .. وجماعات المصالح الجديدة : قوة ضغط بلا مواجهة ، والطليعة ، فيراير ١٩٨٦ .

... سبير مرسى .. : المعونة الامريكية لمس حالة خاصة لسياسة عامة » ، المواجهة ، سيتمبر ١٩٨٥ .

_ سهير مرسى .. و تنظيم الاسرة بين التهليل الاعلامي والتقييم المتاني ، المراة الجديدة ، يوليو ١٩٨٦ .

- محسن معوض وسيد البحراوى .. « التطبيع الثقاق بين مصر واسرائيل » ، المواجهة ، العدد الاول ، يونيو ١٩٨٣ .

ـ محمود عبدالفضيل .. « فك الارتباط الاقتصادى ممكن .. وله ثمن » ، الطليعة ، فبراير ١٩٨٦ .

معمومة المولفات المترجمة الى العربية

- ارتولد انوخكين .. معونة أم استعمار جبيد ، ترجمة صنع الله ابراهيم . القاهرة : دار الثقافة الجديدة بدون تاريخ .

مَّرْدِزَا هَايِّتْرْ ..ُ أَمِيْرِيَالِيَّةَ الْمُسَاَّعَداتَ ، تَرْجِمةَ مَجِدى نَصيفَ بِيروت : دار ابن رشد ، الطبعة الاولى ١٩٧٩ .

ــ كنيلچينسكايا .. نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان الناسية . موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٣ . « The World Food Problem Once Again: Lessons From U. S. Public law 480 », L'Egypte Contemporaine, No. 368, Avril 1977.

WEINBAUM, M. G.

« Politics and Development in Foreign Aid: US Economic Assistance to Egypt, 1975 - 82 », The Middle East Journal, Vol 37 No.4, Automn 1983.

SYMPOSIUM:

THE AMERICAN UNIVERSITY, CAIRO PAPERS IN SOCIAL SCIENCES.

- « Impact of Development Assistance on Egypt », Edited by Earl Sullivan, Cairo 10 11 December 1983, Vol 7 Monograph 3:
- « Conflicting Objectives in the Egyptian American Aid Relationship », Heba Handoussa.

« Egypt and the Helping Hand ». Adel A.Beshai.

- « The U. S. Agency for International Development in Egypt », Michael Stone.
- « The Prespective of the Egyptian Ministry of the Economy on the Impact of American Aid on Egypt », Mostapha Al-Said.

PAPERS:

EL NAGGAR, S.

- « Foreign Aid to the United Arab Republic, The Institute of National Planning, Cairo, December 1963. Memo No. 382 MOSTAPHA. M. S.
- « American Food Aid and its Impact on the Egyptian Economy, The Institute of National Planning Cairo Memo No. 1328.

REPORTS:

AMERICAN EMBASSY, CAIRO

« Economic Trends Report: Egypt », December 1985.

Arab Republic of Egypt, « Staff Report Prepared by the Staff Representatives for the 1982 Consultation with the Arab Republic of Egypt », Approved by Shaalan, A. S. and Boorman J. T., June 21, 1985.

PROSTERMAN, R. L. & RIEDINGER J. M.,

« Egyptian Development and U. S. Aid: A 5-year Report », In Memo, Draft, U. S. Aid, Cairo: 9 / 20 / 1984.

NEWSPAPERS & MAGAZINES:

The Herald Tribune, June 15-16, 1985.

MEED (Middle East Economic Digest), March 1, 1986.

STUDIES:

AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (AID).

- « Regional Cooperation in the Middle East », AID, Department of State, Washington, February 1, 1979.
- « U. S. Econnomic Assistance to Egypt, A report of a Special, Interagency Task Force », AID, Washington: February 15, 1978.
- «Urban Function in Rural Development», AID, Department of State, Washington: 1976, Prepared by Roudinelly, D. A. & Ruddle, K.

UNITED STATES AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT

- « Aid Cairo 's Mission 's Country Development Strategy Statement (CDSS) », Phiscal Year 1982, USAID Cairo.
- « Basic Infrastructure for Provincial Cities », Final Report USAID Cairo: February 1981.
 - USAID Congressional Presentation, Phiscal Years 1980 1985, USAID, Cairo,
- « AID Phiscal Year, Submission to the Congress Security Supporting. Assistance Programme », 1976 1979, USAID, Cairo. CLARK, P. G.
- « Private Sector Industrial Development Strategy », Prepared for USAID, Cairo: December 1981.

COOPER AND LYBRAND.

- « Evaluation of The Industrial Sector Program », Draft Final Report, Prepared for USAID, Catro: May 1982. PACIFIC CONSULTANTS.
- « New Land Productivity in Egypt », Prepared for USAID, Cairo : January 1980.

Papanek, G. F.

« Industrial Development, An Over View », Industrial Sector Strategy Assessment, Prepared for USAID Cairo: May 1982. YORK E. T. AND OTHERS.

« Strategies for Accalerating Agricultural Development »,

A report of the Presidential Mission on Agricultural Develop ment in Egypt, USAID, Ministry of Agriculture of A. R. E. in Cooperation with the International Agricultural Development Service USDA, USAID, Cairo: July 1982.

PERIODICALS:

ABD EL FADIL, M.

- « Analysis the Impact of Development Ald on Egypt », Caravan Supplement, Cairo Papers Symposium, AUC, Dec. 10-11, 1983, by Dalia Khalifa. BEDNAR, J. F.
- « They call it the American Project , Agenda, Vol. 5 No. 2, March 1982. MOORE, R. K.
- « U. S. Food Policy and Political Stability: Implications to Arab Recipients », Journal of Arab Affaira, Vol. 4 No. 1, Spring 1985. SHALABY, F. M.

OFFICIAL PUBLICATION:

Congressional Quarterly,

« The Middle East », Washington: 1982, Fifth Edition.

MF

« IMF International Financial Statistics Year Book, »

Washington: 1985.

UNIDO

- « Technological Self-Reliance of the Developing Countries: Towards Operational Strategies » Development and Transfer of technology Series, Vienna: No 15, ISAID
- « Status Report of United States Economic Assistance to Egypt 1975-1983, » as of ja nuary 1984, Cairo.

COMMITTEE ON AGRICULTURE AND FORESTRY.

« American Foreign Food Assistance, Public Law 480 and related materials », U. S. Government Printing Office, Washington: August 13, 1976.

COMMITTEE ON INTERNATIONAL RELATIONS.

- « Use of US Food Resources for Diplomatic Purposes An Examina tion of the Issues » U. S. House of Representatives US Govern ment Printing Office Washington: January 1977.
- « Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1979 », Hearings Before the Subcommittee on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety Fifth Congress, Second Session, Part 5, U. S. Government Printing Office, Washington: February 6, 8, 1978 March 1, 6, 13 and 16, 1978.

ABD EL KHALEK, G.

« The Political Economy of Income Distribution in Egypt. » Edited by Gouda Abd El Khalek & Robert Tignor. Holmes & Meler Publishers, Inc. New York. London: 1982.

BHAGWATI & Others

Foreign Aid, Edited by Jadish Bhagwati & Richard S. Echaua, Baltimore Penguin Books: 1970. IKRAM, Kh.

« Egypt, Economic Management in A Period of Transition. » The Johns Hopkins University Press, Baltimore & London: 1980.

Inside Foreign Aid. The Joms Hopkins, University Press, Baltimore: & London, 1975.

WALLERSTEIN, M. B.

Food for War-Food for Peace, U. S. Food Aid in a Global Context. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts & London: 1980,



| V | | *********** | ********** | *********** | _ | _ | مالدمة |
|-----------------------|------------|----------------|--------------------|----------------------------------|---|----------|--------|
| - 1940 | الفترة | لمصر خلال | ة الأمريكية | دفقات المعونا ۱۹۸۱ | = | الأول : | الفصل |
| لبرنامج ۳ ۹ | تماعية | | | لمعايير السيا لمعونة الأمرية | | الثقى ، | الغصل |
| مع عيد | بئة الأمري | اتفاقيات المعو | ة الواردة بـ | الشروط المقيد | ======================================= | الثاث : | الغصل |
| شر يعية ٢٤٧ | بتين الت | ة من الناح | ينة الأمريكة | تفاقيات المعو والتنفيذية | | الرابع : | الفصل |
| المعونة ١٦٩ | برثامج | المترتبة على | ج الكلية مريكية | الآثار والنتاث الاقتصادية الأ | = | ألفامس ا | الخصل |
| ८१५ | *** | ************* | ************* | ****** | | : | الغاتب |
| | ८९५ | ********** | ********** | 1000000 | = | البراج : | قلبة |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |

صور من هذه السلسلة :

١ _ دليل الضرائب

_ دکتور / ابراهیم بختار

٢ ـ بنوك مصر

٣ ـ تنمية المال في الاقتصاد الاسلامي

ـ دکتورة / ابیرة بشهور

٤ _شركات توظيف الاموال.

- الاسطورة - الانهيار - المستقبل.

٥ _ دليل الجامعات ومؤشرات القبول .

وجدى رياض

٦ _صنَّاعة الدواء والمأنيا العالمية

∨ ـ التنمية الصناعية في مصر.

٨ ــ البنوك الاسلامية د / معبود الانصارى ــ اسماعيل هسن ــ معبود الانصاري ــ اسماعيل هسن

٩ - الدليل القانوني لتوظيف الآموال دعتور /

احمد ثرف الدين

رقم الايداع بدار الكتب-

1914 / 118

"ه مطابع الأهرام التجارية"القاهرة .. مصر :

شركات ومعانع الشريف

فى كل يوم يتحقق نجاح وانجاز جديد فى مجموعة شركات ومصانع الشريف .. وقد اصبحت هذه المصانع الامه بارزة فى قطاع الصناعة المصرية وهى تدخل عامها التسلاثين كانت مسيرتها عامرة بالصمود والكفاح والاصرار على تحقيق النجاح مسيرتها عامرة بالصمود والكفاح والاصرار على تحقيق النجاح والانجاز رغم كل المعوقات ومنذ بدء نشاتها في عسام ١٩٥٨ قدمت انتاجا متطورا وبت كلفة منساسبة وبجودة عسالية واستطاعت ان تخلق عملاء لمنتجاتها في كل مما مكان له السرق استمرارها .

والتزمت مصانع الشريف ف كل اعمالها بالدقة ف دراسات المشروعـــات ُلشركات المحاصة مما كان له اثر ف توجيه المشروعات إلى المجالات التـــى . تحقق عائدا مجزيا ساهم ف الاقبال على المشاركة .

وشركات ومصانع الشريف وهي تتجه الى المستقبل بدأت في اقسامة مشروعات كبرى تخدم الاقتصاد القومي وتسهم في وقف الاستيراد بعض السلع الرئيسية ومنها على سبيل المثال لاالحصر مجمع الصناعات في مدينة العاشر من رمضان والهدف هو تنمية الاقتصاد القومي والاستمرار في انتاج السلع طبقا لاحدث ماوصل اليه العلم من تكنولوجيا ويتكلفة أقل ..وذلك كله باستخدام الخبرة المصرية والاموال المصرية .





طايع الاهرام النجارية القاهرة - مصر